

الاجتماع في الدراسات النحوية

الدكتور حسين رفعت حسين

دار الكتب

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الماجستير في « اللغة العربية
مادة النحو والصرف والعروض » من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بتقدير « ممتاز »
وذلك في يوم السبت ٢٣ من ذى القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٧ من فبراير ٢٠٠١ م .
أتقدم بخالص الشكر والتقدير التامين الكاملين إلى أستاذى الدكتور / محمد
عبد المجيد الطويل الذى وسعنى بعلمه أيما وسع وشرفنى بالإشراف على هذه الرسالة
وأسأل الله أن يجعل ما بذله لهذا العمل من جهد ووقت فى ميزان حسناته يوم القيامة
وأن يكثر من أمثاله فى مجال البحث العلمى .

* حسين، رفعت حسين .

* الإجماع فى الدراسات النحوية

* حسين رفعت حسين . - طبعة ثانية مزيّدة ومنقّحة . - القاهرة : عالم الكتب ؛ 2010

* 352 ص ، 24 سم

* تدمك : 1-474-232-977 * رقم الإيداع : 15747

1- اللغة العربية - نحو

أ- العنوان 415.1

عالم الكتب

* الإدارة :

* المكتبة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 23924626

تليفون : 23926401 - 2395953

فاكس : 0020223939027

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

مطبعة أنشاء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - ميدان الجيش
ت ٢٥٩٢٥٥٤٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى روح والديّ

رحمهما الله تعالى

مقدمة

هذا كتاب في « الإجماع في الدراسات النحوية » قد دفعني إلى اختيار موضوعه أنه عندما التحقت بالسنة التمهيدية للماجستير بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ، كانت الدراسة فيها مرتبطة بعلم أصول النحو فجذبني هذا العلم ، وقرأت كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، وأخذت الفكرة تزداد وضوحاً بعد كل قراءة في الموضوع ، وأعجبنى كثيراً قول ابن الأنباري في لمع الأدلة في أصول النحو ، عند الحديث عن فائدة علم الأصول : « وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل » . فأردت أن تتحقق لي هذه الفوائد ، فعزمت - بعد استشارة الله والتوكل عليه - خوض العلم الجليل علم أصول النحو . وإذا كانت أصول النحو محمولة على أصول الفقه ، وإذا كان الإجماع في الفقه قد درس بهذه الطريقة التي أدرس بها هذا الكتاب ، حيث صنف ابن المنذر المتوفى ٣١٨ هـ كتابه : الإجماع ، وفيه سرد مسائل الإجماع في أبواب الفقه المختلفة ثم صنف ابن حزم كتابه : مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات ، على نهج كتاب ابن المنذر ، قال ابن حزم في مقدمة كتابه : « وإنا أملنا بعون الله عز وجل أن نجتمع المسائل التي صح فيها الإجماع ، ونفرد بها من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء ، فإن الشيء إذا ضم إلى شكله ، وقرن بنظيره سهل حفظه ، وأمكن طلبه ، وقرب متناوله ، ووضح خطأ من خالف الحق به ، ولم يتعن المختصمون في البحث عن مكانه عند تنازعهم فيه ، ورجونا بذلك جزيلاً الأجر من الله عز وجل ، فإن المنفعة بجمع هذه المسائل جليلة جداً » . وما أملته ابن حزم - في عبارته هذه - هو ما أملته من هذا الكتاب ، فإذا كان الإجماع في الفقه قد درس بهذه الطريقة . فإن دراسته في النحو بالطريقة نفسها يعد سيراً على النهج وحملنا لأصول النحو على أصول الفقه في التطبيق .

والإجماع في النحو يحتاج إلى وقفة - كالتى حدثت مع الإجماع في الفقه - نتبين منها : هل يوجد إجماع حقاً أو لا ؟ وإن كان يوجد فأين مواضعه ؟ ومن أشار إليها من النحاة ؟ وهل

هذه المواضع نص عليها مصنفو النحاة كلهم أو أن هناك من يقول : هنا إجماع ، ومن يقول : بل الخلاف واقع في المسألة ؟ وما مساحة الإجماع في النحو مقارنة بالخلاف ؟

هذه أمور دفعتني إلى اختيار موضوع الإجماع ، لا إجماع النحاة عامة فقط ، بل إجماع النحاة داخل المدرسة الواحدة أيضا ، فإذا كان الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة قد درس ، فلا أقل من أن ندرس إجماعهم .

هذا ، وقد سبق هذا الكتاب - وهو كما سبق كتاب في أصول النحو - بأبحاث في الأصول مثل بحث : المعارضة والترجيح في النحو العربي للباحثة : سناء يوسف فتح الباب ، وبأبحاث في الأصول عند بعض النحاة من خلال مصنفاتهم مثل بحث : أصول النحو في الخصائص لابن جنى للباحث : محمد إبراهيم محمد حسين ، وبحث أصول النحو في معاني القرآن للفرء للباحث : محمد عبد الفتاح العمراوى ، وبحث الأصول النحوية عن ابن الأنباري للباحث : محمد سالم صالح سالم ، وبحث أصول النحو عند السيوطي بين النظر والتطبيق للباحث : عصام عيد فهمي ، وهذه الأبحاث موجودة بمكتبة كلية دار العلوم .

أما الإجماع كأصل مستقل من أصول النحو فلم يعالج في بحث مفرد غير هذا الكتاب ، أما عن البحث الموجود في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان : الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة ، فهو لم يغلق باب الاجتهاد والبحث في الإجماع ؛ لأنه لم يتناول الإجماع بالبحث الشامل الدقيق عن مواضعه ، وأماكن وجوده ، ومساحته في النحو ، بل اكتفى بالحديث عن أنواع الإجماع ، ونشأة الإجماع ، وفي نفسى أشياء عن هذه النقطة ، أناقشها في حينها من الكتاب ، ثم تحدث عن أعلام المدرستين ، وكذلك مدرسة بغداد ومدرسة الأندلس ، ومثل لإجماع البصرة بأربعة عشر موضعا فقط ، ولإجماع مدرسة الكوفة بثمان عشرة مسألة فقط ، ولإجماع المدرستين معا بثلاث مسائل فقط ، ولإجماع مدرستي الأندلس وبغداد بمسألتين فقط ، ومن هنا وجدت أن الإجماع بهذه الصورة لم يأخذ حقه من الدراسة ، فحاولت أن أعطيه حقه .

هذا ، والبحث في موضوع الإجماع لم يكن صعبا في مصادره ، ولا في قلتها ، فهي كثيرة وموجودة ، والصعوبة الحقيقية كانت في كثرة الكتب ، بل مجلدات الكتاب الواحد التي كان

على أن أطلع عليها كلها كاملة؛ لإخراج مواضع الإجماع، سواء من حيث إجماع المدرستين أو المدرسة الواحدة، وإخراج كل مخالفة منسوبة إلى صاحبها مع التحقيق في هذه المواضع، ومقارنة نقول النحاة فيها.

هذا، ومن المراجع الرئيسة التي اعتمد عليها الكتاب :

ارتشاف الضرب لأبى حيان، وجمع الهوامع للسيوطي، والإنصاف لابن الأنباري، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى، وشرح الأشمونى على الألفية، ومغنى اللبيب لابن هشام، والأشياء والنظائر في النحو للسيوطي.

هذا، وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يقسم إلى : مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة : وتحدث عن دوافع اختيار الموضوع، والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، والمراجع الرئيسة التي اعتمد عليها الكتاب، وخطة الكتاب، ومنهج البحث.

التمهيد : وفيه حددت المصطلحات الواردة في الكتاب، ومدلولها على ما توصل إليه الكتاب، كما تناول الإجماع من حيث : تعريفه، وأنواعه، ونشأته، وظهور المصطلح في كتب النحاة، ومنزله بين الأصول عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في علم الأصول، والإجماع بين الحجة والخرق.

الفصل الأول : وفيه سرد المسائل التي أجمع عليها النحاة عامة، وبيان أقوال العلماء من النحاة في نقل الإجماع فيها، ورتبت المسائل فيه حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو، والمسائل التي لم تذكر من قريب أو بعيد في الألفية، وليست لها باب في الألفية جعلت في آخر الفصل تحت عنوان : مسائل متفرقة.

الفصل الثاني : وفيه سرد للمسائل التي أجمع عليها نحاة البصرة، وبيان أقوال العلماء من النحاة في نسبة هذه المسائل إلى البصريين كلهم أو نقل الخلاف بينهم، ورتبت مسائله كما رتبت مسائل الفصل السابق.

الفصل الثالث : وفيه سرد للمسائل التي أجمع عليها نحاة الكوفة، وبيان أقوال العلماء من النحاة في نسبة هذه المسائل إلى الكوفيين كلهم أو نقل الخلاف بينهم، ورتبت مسائله كما

رتبت مسائل الفصلين السابقين . هذا ، وفى نهاية كل فصل من الفصول الثلاثة وضعت تعقيماً يجعل ما توصل إليه الفصل .

الخاتمة : وبها النتائج التى توصل إليها الكتاب .

الفهارس : وتشمل فهارس لآيات القرآن والأحاديث وأبيات الشعر التى وردت فى الكتاب وفهرساً لمراجع الكتاب ، وفهرساً لموضوعات الكتاب .

أما منهج البحث فى الكتاب :

فقد اعتمد على الاستقراء ثم التصنيف لهذا المستقرأ من خلال الكتب التى اعتمد عليها الكتاب ، وكما قال الأولون : قمّش ثم قمّش ، فقد قمّشت كثيراً ثم قمّشت طويلاً ، فوجدت أن المسائل التى نقل النحاة الاتفاق عليها كثيرة ، ووجدت أنى لو سجلت كل مسألة قال فيها نحوى : اتفاقاً أو إجماعاً لمجرد قوله : اتفاقاً أو إجماعاً ، لصعب ذلك كثيراً ، خاصة وأن بعض هذه المسائل لم ينقل الاتفاق عليها إلا لنحوى واحد فقط من خلال تتبعى للمراجع التى رجعت إليها ، فكان اجتهدى لوضع نهج أنهجه وأسير عليه فى الكتاب يتلخص فيما يلى :

١ - أنه لما كان أقل الجمع والإجماع ثلاثة اخترت حصر جميع المسائل التى نقل الإجماع عليها ثلاثة من النحاة - أعنى مصنفى الكتب التى كانت مراجع للبحث - فأكثر ، وأما المسائل التى نقل الإجماع فيها مرجعان فلم أعول عليها ولم أسجلها ، وكذلك ما نقل الإجماع فيها مرجع واحد فقط ، وهذان النوعان الأخيران موجودان بكثرة فى ارتشاف الضرب ، وجمع الهوامع ، فهناك مسائل كثيرة نقل الارتشاف الإجماع عليها سواء بين النحاة عامة أو بين نحاة المدرسة الواحدة ، والجمع تابع الارتشاف فى نقل هذا الاتفاق - فهناك تشابه واضح بين الجمع والارتشاف - فى جميع الأبواب .

هذا هو ما اجتهدت فيه ، ولست أزعم أنه الصواب ، فهو مجرد اجتهد قابل للأخذ والرد ، وعليه فإن أقل المراجع التى ترد فى أى مسألة من مسائل الكتاب ثلاثة مراجع تكون هى فقط - من بين ما عدت إليه من مراجع - التى أشارت إلى وجود الإجماع فى هذه المسألة سواء فى هذا المسائل الواردة فى جميع فصول الكتاب .

٢- أنى لم أحمل النحاة ولم أقولهم ما لم يحملوه أنفسهم ولم يقولوه : حيث كنت أشير إلى المرجع الذى نسب المسألة صراحة إلى أصحاب القول فيها ، أو صرح بذكر المخالف ، ولم أشر إلى المراجع التى لم تصرح بذلك ، فإذا قال فى المغنى : « ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، والكوفى يسميه ضمير المجهول » . ففى مثل هذا النص وغيره أشير إلى مذهب الكوفيين فقط ، ولا أشير إلى غيره ، وإن كان للبصريين ، كما صرح به غير هذا المرجع ؛ وذلك لأن المغنى لم يصرح بنسبة مذهب البصريين إليهم ، وأكتفى بالمراجع التى صرحت بنسبته إلى البصريين ؛ وذلك لأن المؤلف مهتم برصد ما هو موجود فعلا وصراحة فى كتب النحاة .

٣- أنى لم أسجل المسائل التى يكون المخالف فيها قومًا أو بعضًا من النحاة ، فلم أسجل إلا المسائل التى حُدد فيها المخالف اسمًا فى المراجع كلها أو فى بعضها وكُنْتُ عنه فى بعضها الآخر ، أما إن كانت المراجع كلها نصت على كون المخالف قومًا أو بعضًا دون تحديد لهم ، فلم أسجل هذه المسائل ، والسبب فى هذا أننى أردت أن ترقى المسائل موضوع الكتاب إلى مستوى الاتفاق والإجماع حقيقة لا بمجرد تكثير للمسائل فقط ، وعلى ضوء النقاط الثلاث السابقة فقد ترد مسائل فى فصل البصريين ، ولا ترد فى فصل الكوفيين والعكس .

٤- أنه عند الاضطراب بين المراجع فى نسبة المسألة إلى فريق أو مدرسة أو إلى الجمهور عامة ، فإنى أثبت هذا الاضطراب والاختلاف فى حاشية المسألة .

٥- أن الكتاب لم يهتم بترجيح المذهب المجمع عليه على مذهب المخالف أو العكس بل اكتفى الكتاب بعرض حجج كل فريق ، إذا وجدت حجج له فى المراجع ؛ لأن المؤلف مهتم - كما قلت - بما هو كائن .

٦- أنه إذا كان احتجاج فريق ما طويلا فإنى كنت أختصر قدر الإمكان بما لا ينقص من فهم المسألة ، وأشير إلى مراجع الاحتجاج لمن يريد المزيد ، هذا ، ولم يكن هناك بد من ذكر الاحتجاج لكل فريق ، سواء المجمع أو المخالف ليفهم المراد من المسألة وتتضح جوانبها .

٧- أنه إذا وجدت مخالفة فى المسألة رصدت فى الحواشى مع الإشارة إلى مراجعها ، وإذا لم تشر بعض المراجع إلى وجود مخالفة فإنى كنت أشير إليها موضحاً ذلك .

٨- أنه عند ورود كلمة المذهب فى الحواشى مطلقة فإن المقصود بها هو المذهب المنسوب إليه الإجماع ، ولا تعنى مذهب المخالف .

٩- أن مسائل الكتاب رتبت حسب تناول الألفية لها : الأولى ثم التى تليها ، وإن وجدت مسائل متعلقة بما ذكر فى الألفية ، ولم يصرح بها فى الألفية ، ذكرت هذه المسائل مع المتعلقة بها ، وإن وجدت مسائل تابعة للباب النحوى ، ولم تذكر من قريب أو بعيد فى الألفية ، ذكرت هذه المسائل فى آخر بابها النحوى .

١٠- أنه قد توجد أبواب فى الألفية ، ولم أجد فيها إجماعاً فلم تذكر فى ترتيبها من الكتاب .

وبعد ، فإنى أرجو من الله - عز وجل - أن يلقى هذا الكتاب القبول من القارئ الكريم وأن أكون بهذا العمل قد أصبت أو دانوت ، كما أرجو أن أكون قد أضفت إلى صرح العربية الشامخ .

د / حسين رفعت حسين عواد

القاهرة فى ١ / ٨ / ٢٠٠٥ م



تهديد

مصطلحات الكتاب - الإجماع : تعريفه ، وأنواعه ، ونشأته ، ومنزلته بين أصول النحو عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في العلم ، وحجتيه وخرقه .

ترد في هذا الكتاب مصطلحات متعلقة بموضوع الإجماع ، بعضها مرادف للإجماع أو مدلوله نفس مدلول الإجماع ، وبعضها يقارب مدلول الإجماع .

وأعرض في هذه السطور لمدلول هذه المصطلحات على ما توصل إليه الكتاب ؛ لأن هذه المصطلحات أو معظمها لم أجد له تعريفاً اصطلاحياً في كتب النحاة التي اعتنت بالأصول ؛ ولذلك اجتهدت في وضع مدلول لكل مصطلح منها ، مستنداً إلى الواقع اللغوي من خلال معاني هذه الكلمات في اللغة ، وكذلك استندت إلى نصوص من كتب النحاة تؤيد ما توصلت إليه من مدلولات .

وأبدأ بهذا النص المأخوذ من بعض كتب أصول الفقه ؛ لأنني أراه يخدم ما نحن بصددده - من بيان وتحديد مدلول مصطلحات الكتاب - ولأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه . « قال الغزالي : والمذهب انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل ونقله الأمدى عن محمد بن جرير الطبري وأبي الحسين الخياط من معتزلة بغداد ، قال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين : والشرط أن يجمع جمهور تلك الطبقة ووجوههم ، ولسنا نشترط قول جميعهم ، وكيف نشترط ذلك وربما يكون في أقطار الأرض من المجتهدين من لم نسمع به »^(١) . فالغزالي وابن جرير الطبري والجويني الوالد يقولون بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور مع مخالفة الأقل .

هذا النص وجدت فيه مسوغاً للإتيان بالمصطلحات التي أوردتها في الكتاب ؛ إذ إنني لم أجد هذا المسوغ في كتب أصول النحو بنفس الصورة من الوضوح ، ولأن معنى الإجماع في النحو هو نفس معنى الإجماع في الفقه من ناحية اللغة - كما سنرى - ومؤدى الإجماع واحد في العلمين من ناحية الاصطلاح ، إلا أن الأول عند النحاة والثاني عند مجتهدي عصر ما .

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ج ١ / ٢٧٥ .

وإذا كان النص السابق يخدم ما نحن بصددده من الناحية النظرية فإن النصين التاليين يخدمانه من ناحية التطبيق . قال أبو محمد بن إبراهيم بن المنذر : « وأجمعوا على أن رهن المكاتب جائز ، وانفرد الشافعي فقال : لا يجوز »^(١) . وقال أيضًا - ابن المنذر - : « وأجمعوا على أن الحجر على كل مضيع لما له من صغير وكبير ، وانفرد النعمان وزفر فقالا : لا يحجر على الحر البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال »^(٢) .

فالنص الأول منهما المخالف فيه : الشافعي ، وهو من هو ، ومع ذلك عد ابن المنذر المسألة من مسائل الإجماع . والنص الثاني المخالف فيه أبو حنيفة وتلميذه زفر ، وهما من هما ، ومع هذا عد ابن المنذر المسألة كذلك من مسائل الإجماع .

هذا ، والمصطلحات التي يقوم عليها الكتاب هي : « الإجماع ، والاتفاق ، ولا خلاف ، وقولا واحدا ، وخلافًا ، والجماعة ، والجمهور ، والأكثر ، والبصريون ، والكوفيون ، وأصحابنا ، والخرق » .

والتأمل لهذه المصطلحات يجد بعضها مذكورًا في النص الأول المنقول عن إرشاد الفحول مثل : الأكثر والجمهور ، فقلت : إذا سمح بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور في الفقه - وهو في العبادات والشرائع المتعبد بها - ألا يسمح بانعقادها في اللغة والنحو !

ومن هنا أوردت هذه المصطلحات في الكتاب مطمئن القلب .

ويعد ، فإن مصطلحات « الإجماع ، والاتفاق ، ولا خلاف ، وقولا واحدًا » كلها مترادفة ، ومؤداها واحد . فالإجماع : الاتفاق^(٣) ، والاتفاق : الاتحاد^(٤) ، والخلاف : ضد الاتفاق^(٥) ، و« قولا واحدًا » يعنى : ألا قول غيره ، واتفاق الكل عليه ، وقد ترد هذه المصطلحات بصور أخرى - والمؤدى واحد - مثل : « إجماعًا ، أو أجمعوا ، واتفاقًا ، أو اتفقوا ، أو وفاقًا ، وبلا خلاف » وقد تقيد بأحد الفريقين كأن يقول النحوي : « اتفق البصريون أو أجمع الكوفيون أو

(١) الإجماع لابن المنذر / ٥٧ .

(٢) السابق / ٥٩ .

(٣) لسان العرب ج ١ / ٦٨١ ، والقاموس المحيط ج ٣ / ١٥ مادة (جمع) .

(٤) المعجم الوسيط ج ٢ / ١٠٨٩ مادة (وفق) .

(٥) القاموس المحيط ج ٣ / ٣٤١ ، المعجم الوسيط ج ١ / ٢٦٠ مادة (خلف) .

لا خلاف بين الكوفيين ، وهذه المصطلحات قاطعة بعدم وجود الخلاف - عند من يوردها من النحاة - أو بالاتفاق التام .

أما مصطلح « خلافا لفلان أو لفلان و فلان و ... » فإنه يعنى أن فلانا هذا خرج وخالف باقى النحاة فى هذه المسألة قال ابن مالك : « ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا جائز إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا خلافا للفرء وهشام » وقال فى شرحه : « هذا مذهب النجوين إلا الفرء وهشاما فإنها أجازا النصب » ^(١) ففى التسهيل قال : خلافا للفرء وهشام ، وفى شرحه نص على أنها فقط اللذان خرجا وخالفا النحاة . وقد يقول النحوى : خلافا للكوفيين أو للبصريين فى المسألة مذهبان .

ويلاحظ على ما سبق من مصطلحات عدم اختلاف مدلول أى منها عند النحاة ، فمدلول أى منها عند نحوى هو عند أى نحو آخر .

أما مصطلحات « الجماعة ، والجمهور ، والأكثر » فمتبادلة ، ويشرح بعضها بعضا فالجماعة : « العدد الكثير من الناس » ^(٢) و « الجمهور من الناس : جلهم ومعظم كل شىء » ^(٣) و « الأكثر : معظم الشىء » ^(٤) وهكذا يشرح بعضها بعضا .

وهذه المصطلحات إن أطلقت أريد بها النحاة عامة كأن يقول النحوى : الجمهور على كذا أو الأكثر على كذا ، فىكون المقصود هنا جمهور النحاة عامة أو أكثرهم ، قال أبو حيان عند الحديث فى باب كان وأخواتها : « وخبر هذه الأفعال إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو جملة فهو فى موضع نصب ، أو مفرداً فاتفق أكثر النحويين على أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ محذوف فتقول : كنت قائماً ولا يجوز كنت أنا قائم » ^(٥) ولنلاحظ أنه جعل للأكثر اتفاقاً ، وقد تقييد هذه المصطلحات بفريق من الفريقين : البصرة والكوفة ، كأن يقول النحوى : جمهور البصريين أو أكثر الكوفيين . ويلاحظ على هذه المصطلحات - وإن كان مدلولها العام الكثرة -

(١) شرح التسهيل ج ١ / ٣٢٣ .

(٢) المعجم الوسيط ج ١ / ١٤٠ ، لسان العرب ج ١ / ٦٧٩ مادة (جمع) .

(٣) القاموس المحيط ج ١ / ٤٠٨ ، لسان العرب ج ١ / ٦٩٠ مادة (جمهور) .

(٤) القاموس المحيط ج ٢ / ١٢٩ مادة (كثر) .

(٥) ارتشاف ج ١ / ١٠١ .

أنها حتى عند النحوى الواحد مضطربة ، فلم يلتزم النحوى فى استخدامها طريقة واحدة . فتارة يورد النحوى لفظة : الجمهور ويكون المخالف عالماً واحداً^(١) ، وتارة يكون المخالف عالين^(٢) أو أكثر^(٣) ، ونفس الأمر فى مصطلحى الجماعة والأكثر .

أما عن مصطلحات « البصريين ، والكوفيين ، وأصحابنا » فالبصريون « نحاة البصرة »^(٤) والكوفيون « نحاة الكوفة » ، فإذا أطلق المصطلحان فالمقصود نحاة المدرسة كلهم إلا إذا قيد بقيد مما سبق نحو : أكثر الكوفيين أو جمهور البصريين وهكذا ، ومصطلح أصحابنا إذا أطلق فالمقصود به المدرسة التى منها النحوى الذى ساقه . فإذا قال المبرد : أصحابنا يقولون : كذا ، فالمقصود هنا البصريون ، وإذا قال ثعلب : أصحابنا يرفضون كذا ، فالمقصود الكوفيون ، وقد يقيد مصطلح أصحابنا بقيد كأن يقول : أكثر أصحابنا .

أما عن المصطلح الأخير : الخرق ، فالخرق من معانيه « البعد »^(٥) والمقصود منه المخالفة والخروج والبعد عما عليه إجماع النحاة كلهم ، قال الشيخ يس : « قوله : ويكفى فى رده مخالفته للإجماع ، أى : بناء على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه »^(٦) .

وبعد هذا العرض لمصطلحات الكتاب ، قد يقول قائل : من أين فهمت أن النحوى عندما يقول : إن البصريين على كذا ، أو إن الكوفيين على كذا ، أو إن النحاة على كذا ، فإنه يعنى عدم وجود المخالفة بين هؤلاء ؟

والجواب على هذا كما يلى : إنه مما يدل على صدق وقوع كل مصطلح يذكره النحوى على جميع أفراد هذا المصطلح هذه الكثرة من تعقبات النحاة على بعضهم فى نقل الإجماع العام أو الخاص بفريق معين أو النص على مخالفة عالم بعينه فى مسألة ما ، وأسوق أمثلة توضح ما أقوله قال ابن مالك : « ولشبه أفعال المتعجب به بأفعال التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب فقال :

(١) انظر ٥٥ حاشية (١) ، ٦٣ حاشية (١) ، (٣) ، ٦٥ حاشية (١) من هذا البحث .

(٢) انظر ٥٤ حاشية (٤) ، ٥٨ حاشية (١) ، ٨٤ حاشية (٢) من هذا البحث .

(٣) انظر ٥٥ حاشية (٤) ، ٧٢ حاشية (٣) ، ٩٥ حاشية (١) من هذا البحث .

(٤) المعجم الوسيط ج١ / ٦١ مادة (بصر) .

(٥) لسان العرب ج٢ / ١١٤٢ مادة (خرق) .

(٦) حاشية يس على شرح التصريح ج٢ / ٩١ .

يا ما أميلح غزلانا شددن لنا من هؤلئائنكن الضال والسَّمِر

وهو في غاية الشذوذ فلا يقاس عليه ... وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفعال^(١) هذا نص ابن مالك ، وهو يحكم على تصغير أفعال بأنه غاية في الشذوذ ولا يقاس عليه ونقل قياسه عن ابن كيسان ، وعقب أبو حيان على هذا النقل قائلاً « وجواز تصغير أفعال نحو : ما أحسن زيدا هو نص الكوفيين والبصريين واقتياسه ، وتقول في تصغير ما أحيا زيدا : ما أحيا أصله ما أحيا . وقول ابن مالك : وشذ تصغير أفعال مقصور على السماع خلافا لابن كيسان في اطراده ، قول من لم يطلع على كلام النحاة في هذه المسألة »^(٢) فنص أبي حيان ينقل أن التصغير في أفعال هو نص الكوفيين والبصريين ، وأنه عندهم مقيس ، وجعل نقل ابن مالك مخالفة ابن كيسان في القول بقياسه نقل من لم يطلع على كلام النحاة في المسألة ، هذا عن ابن مالك المشهود له بالدقة والعلم .

بل إن أبا حيان قد تعقبه الأشموني في نقل المخالفة ، قال أبو حيان : « وقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعا لأبيه ، فأجاز أن تقول في تشنية المؤكد : قام الزيدان نفساهما وكذا عيناها ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين »^(٣) فجعل أبو حيان جواز التشنية مذهبا لابن مالك وابنه لم يذهب إليه غيرهما ، وتعقبه الأشموني قائلاً : « قال أبو حيان : وهم في ذلك ، إذ لم يقل أحد من النحويين به ، وفيما قاله أبو حيان نظر ، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول : ولو قلت : نفساهما لجاز ، فصرح بجواز التشنية ، وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتشنية »^(٤) فتعقب أبا حيان في نقله المخالفة عن ابن مالك وابنه فقط بإضافة ابن إياز إليهما ، ويدافع الصبان عن نقل أبي حيان فيقول : « ولأبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به ؛ لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناها ؛ لأن المراد بهما الذات »^(٥) ويتعقب الشيخ خالد الأزهرى ابن هشام في نقله الاتفاق ، قال ابن هشام : « وإذا لم يفد

(١) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٠ .

(٢) ارتشاف ج ٣ / ٣٥ .

(٣) ارتشاف ج ٣ / ٦٠٨ .

(٤) شرح الأشموني ج ٣ / ١٠٨ .

(٥) حاشية الصبان ج ٣ / ١٠٨ .

توكيد النكرة لم يميز باتفاق»^(١) وعقب الشيخ خالد بقوله : « وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً فيقدح في دعوى الاتفاق »^(٢) ونقل الشيخ يس عن الدنوشري مدافعةً عن ابن هشام في نقله الاتفاق فيقول : « وقد يجاب بأن دعوى المصنف لم يعتد فيها بالمخالف فقال ما قال »^(٣) يعني أن ابن هشام اطلع على مخالفة المخالف ، لكنه لم يعتد بها .

أقول في النهاية : هذه التعقبات والمدافعات والاعتذارات - وهي كثيرة في كتب النحاة - إن كانت تعنى شيئاً فهو في المقام الأول : الدقة كل الدقة في نُقول النحاة ونسبة الآراء إلى أصحابها ، وحكاية الإجماع أو المخالفة .



(١) انظر شرح التصريح ج٢ / ١٢٤ .

(٢) السابق .

(٣) حاشية يس ج٢ / ١٢٤ وما بعدها .

تعريف الإجماع

يأتى الإجماع فى اللغة على معنيين :

أحدهما : العزم : « جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : عزم عليه »^(١) قال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَنتُوا صَفًا ﴾^(٢) قال : « الإجماع : الإحكام والعزيمة على الشيء ، تقول : أجمعت الخروج وعلى الخروج »^(٣) .

الثانى : الاتفاق : « الإجماع : الاتفاق »^(٤) .

والإجماع فى الاصطلاح النحوي :

« إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة »^(٥) قال ابن جنى : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص »^(٦) ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحى موافق للمعنى اللغوى الثانى وهو الاتفاق ، أى اتفاق نحاة البلدين ، والتعريف الاصطلاحى عليه مدار البحث ، فالقصد هنا : إجماع نحاة البلدين أو المدرستين : البصرة والكوفة ، إلا أننى أثناء البحث عن المسائل لم أقصر الإجماع فى الفصل الأول على نحاة البلدين فقط بل أطلقته ليشمل كل النحاة سواء من البلدين أو من غيرهما أعنى نحاة المدرستين أو غير المدرستين فكان عنوان الفصل الأول - كما سبق - المسائل المجمع عليها من النحاة ، وهذا ما يوضحه قول الشوكانى فى تعريف الإجماع : « الإجماع المعتبر فى فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العرفين به ... وفى المسائل النحوية قول جميع النحويين »^(٧) .

ويطيب لبعض الباحثين أن يفرق بين الإجماع والاتفاق - فى النحو - بقوله : « وهناك فرق دقيق بين الإجماع والاتفاق ، فالإجماع : اتفاق جميع العلماء ، والاتفاق : اتفاق معظمهم

(١) لسان العرب ج١/ ٦٨١ ، القاموس المحيط ج٣/ ١٥ ، المعجم الوسيط ج١/ ١٤٠ مادة (جمع) .

(٢) سورة طه آية ٦٤ .

(٣) معانى القرآن للفراء ج٢/ ١٨٥ .

(٤) القاموس المحيط ج٣/ ١٥ ، المعجم الوسيط ج١/ ١٤٠ مادة (جمع) .

(٥) الاقتراح / ٣٥ .

(٦) الخفائص ج١/ ١٨٩ .

(٧) إرشاد الفحول ج١/ ٢٧٤ .

أقول : إنه محجوج بالتعريف اللغوي ، فإذا كان الإجماع : الاتفاق ، والاتفاق : اتفاق ، فما الفارق بين الاتفاق في العبارة الأولى والاتفاق في العبارة الثانية .

هذا ، ويعضد ما أراه قول ابن هشام : « اتفق جميع العرب على الفتح في عِبرَات جمع غير »^(٢) فقال : اتفق ثم قال : جميع العرب ، فالاتفاق يعنى عدم وجود المخالفة ، ومثل قول ابن هشام كثير في كتب النحاة ، كأن يقول المصنف : اتفق جميع النحاة .

وأصل إلى القول بأن كلمتى الإجماع والاتفاق - فى النحو - إذا أطلقنا فهما مترادفتان يعنيان عدم وجود المخالفة .



(١) مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث . رسالة ماجستير للباحث / كريم سلمان الحمد بكلية دار العلوم رقم ٣٣٢ . عام ١٩٨٠ / ٦٦ وما بعدها .
(٢) انظر شرح التصريح ج٢ / ٢٩٩ .

أنواع الإجماع

يقول الشوكاني : « الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عداهم ، فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء ، وفي المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين ، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين ونحو ذلك »^(١) ويؤخذ من هذه العبارة أن للإجماع أنواعاً عديدة - ولنلاحظ كلمة : ونحو ذلك في النص - عد منها :

- إجماع الفقهاء .

- إجماع الأصوليين .

- إجماع النحاة .

وأشار السيوطي إلى نوع آخر من الإجماع هو إجماع العرب^(٢) ، وهو اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم ومن أمثلة ذلك : « اتفق جميع العرب على الفتح في عِيرات جمع غير بكسر العين وسكون الياء »^(٣) ، « وجميع العرب يقولون : لاة أبوك بالفتح »^(٤) ، « العرب مجمعون على الوقوف بالألف »^(٥) على المقصور المنون .

وهذا النوع من الإجماع وإن أشار إليه السيوطي ، وجعله قسماً من أقسام الإجماع إلا أنه قد ورد على السنة النحاة قبله بكثير : « قلت : لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رحناء »^(٦) فهذه العبارة جرت على لسان المبرد خلال مناظرة له مع ثعلب ، تعقياً على قول أعرابية : « ألا في السوة أنتنه فطرحت الهمزة »^(٧) فاحتج بإجماع العرب .

وهناك أيضاً إجماع القراء : وهو أن يقع اتفاقهم على قراءة واحدة .

(١) إرشاد الفحول ج١ / ٢٧٤ .

(٢) انظر الاقتراح / ٣٦ .

(٣) شرح التصريح ج٢ / ٢٢٩ .

(٤) الأشباه ج١ / ١٠٤ .

(٥) مع ج٣ / ٣٨٦ .

(٦) مجالس العلماء للزجاجي / ١٢١ .

(٧) السابق .

٢٢ **الإجماع في الدراسات النحوية**
ونصل بذلك إلى أن هناك أنواعًا من الإجماع ، كل نوع خاص بعلم معين ، والقاسم
المشترك فيها هو التعريف اللغوي ، أعني الاتفاق .

نشأة الإجماع وظهور المصطلح في كتب النحاة

قلت من قبل : إن مدار البحث إجماع النحاة ، فهو عمدة البحث ولحمته وعليه مدار الحديث ؛ ومن هنا فإنني أقصد بنشأة الإجماع بداية الإجماع النحوي لا غيره ، هذا ، ولم أصل إلى مصنف تحدث عن بداية الإجماع ونشأته - إلا البحث الموجود في كلية اللغة العربية الذي سبق أن أشرت إليه ولى عودة إليه - على حين كثرت الكتابات حول نشأة الخلاف وبدايته ، من مصنفات أو رسائل جامعية أو مقالات ، ويحتل الحديث عن نشأة الخلاف فيها سبقاً باباً أو فصلاً أو أقل أو أكثر ، وما من كاتب في الخلاف إلا وتعرض لأسباب الخلاف وبدايته ومظاهره ونتائجه ، بين مقل ومكثر في جانب أو آخر ، وما يراه هذا سبباً وجوهراً للخلاف قد لا يراه الآخر ، وما يراه هذا بداية الخلاف يعترض عليه الآخر^(١) .

أعود وأقول : لم أصل إلى كتابة في نشأة الإجماع إلا البحث الموجود بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان : الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة .

قال : « يبدو أن نشأة الإجماع اللغوي مرتبط إلى حد كبير بنشأة النحو وتطوره ، فلقد نشأ النحو صغيراً على يد الإمام على ... »^(٢) ثم أخذ يتحدث عن نشأة النحو وتطوره وأطواره - وهو في حديثه هذا ينقل معظم كلامه عن الشيخ محمد الطنطاوي في نشأة النحو^(٣) - وفي نهاية حديثه عن نشأة الإجماع قال : « ولم يكد ينتهي هذا الطور حتى فاضت دراساته في المدن الثلاث البصرة والكوفة وبغداد ، وفي هذا نشأ ما يسمى بالإجماع »^(٤) والطور المتحدث عنه هو الطور الثالث : طور النضوج والكمال .

ولى ملاحظة حول حديثه عن نشأة الإجماع ، وهى أن الحديث عنها استغرق ست

(١) انظر في هذا نشأة النحو / ١٢٢ وما بعدها ، مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد / ٤٥ وما بعدها ، مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي / ٦٦ وما بعدها ، نشأة الخلاف في النحويين البصريين والكوفيين مقال للأستاذ مصطفى السقا بمجلة مجمع اللغة العربية الجزء العاشر / ٩١ - ١٠٣ ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف للدكتور محمد خير الحلواني / ٢٧ - ٧٥ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف / ٦٥ وما بعدها .

(٢) الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة / ١٢ .

(٣) انظر / ٣٤ - ٤٨ .

(٤) الإجماع والقياس / ١٧ .

صفحات^(١)، والقارئ لهذه الصفحات يتبين أنه حديث عن نشأة النحو وتطوره لا عن نشأة الإجماع، وكل ما أخذه الحديث عن الإجماع في هذه الصفحات الست هو أول خمس كلمات وآخر خمس كلمات فقط، هي المتقولة في النصين السابقين، والباحث بقوله: « وفي هذا نشأ ما يسمى بالإجماع » لم يحدد لنا ما يعود إليه اسم الإشارة « هذا » وهو بالطبع يعود إلى أطوار النحو، وبخاصة الطور الثالث طور النضوج والكمال، هكذا ساق الباحث عبارته، وهكذا جاءت.

وبعد هذا أقول: إن تحديد نشأة الإجماع أمر يحتاج إلى إعمال العقل والفكر فيما وصل إلينا من تراث في الخلاف، والاستدلال بما فيه من أدلة، ولا يزعم أحد أن ما توصل إليه صواب، وما توصل إليه غيره خطأ، ولكنها اجتهادات، والله أعلم بالصواب فيها.

ويمكنني القول بأنه إذا كان النحو البصري سبق النحو الكوفي بظهور طبقتين أو ثلاث طبقات - على خلاف بين الباحثين - من ناحية البصرة قبل ظهور الطبقة الأولى من ناحية الكوفي ممثلة في أبي جعفر الرؤاسي أو الكسائي على خلاف أيضا بين الباحثين^(٢)، فمعنى ذلك أن النحو كعلم قد « وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله »^(٣) هذا عن نحو البصرة، قبل ظهور الطبقة الأولى الكوفية، فمدرسة البصرة - إذن - قد وضعت أصولها واتخذت منهجها المحدد، وشرعت في بناء صرحها النحوي، ثم أتت مدرسة الكوفة - التي تتلمذ شيوخها على يد علماء البصرة^(٤) - بعدما وصلت مدرسة البصرة إلى ما وصلت إليه، وحاولت أن تقيم صرحها النحوي على أصول ومنهج محدد^(٥)، وهي في هذا توافق أو تخالف

(١) الإجماع والقياس ١٢ - ١٧.

(٢) يرى الأستاذ الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل أن الطبقة الأولى في الكوفة ممثلة في الكسائي وغيره ظهرت مع الطبقة الرابعة من البصرة ممثلة في سيبويه وغيره، محاضرات ألقاها على طلاب السنة التمهيدية للماجستير بالكلية عام ١٩٩٧، وهو رأى الأستاذ مصطفى السقا في مقاله: نشأة الخلاف في النحو / ٩٨ وما بعدها، على حين يرى فريق آخر أن الطبقة الأولى من الكوفة ممثلة في الرؤاسي والفراء ظهرت مع الطبقة الثالثة من البصرة ممثلة في الخليل. منهم الشيخ محمد الطنطاوي في نشأة النحو / ٤٠ وما بعدها، الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف / ٢٧ وما بعدها، الدكتور / سعيد الأفغاني في كتابه في أصول النحو / ١٦٧.

(٣) نشأة النحو / ٣٩.

(٤) انظر ما ورد من مراجع في حاشية (٢) من هذه الصفحة.

(٥) انظر في منهج المدرستين: الاقتراح / ٨٤، مدرسة البصرة / ٢٨٨ وما بعدها، مدرسة الكوفة / ٣٣٠ وما بعدها، نشأة النحو / ١٦٥ وما بعدها.

ما قد قرر من أصول ومنهج عند البصريين ، فما وافقت فيه أصول البصريين ومنهجهم نتج عنه الاتفاق أو الإجماع في المسائل المختلفة ، وما خالفت فيه أصول البصريين ومنهجهم نتج عنه اختلافهم معهم في المسائل .

أى : أن الإجماع - من وجهة نظرى ، وأرى أن المعنيين اللغوى والاصطلاحى للإجماع يؤيدانى فى هذه الوجهة - نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة ، ووضعها لأصولها ومنهجها ، فالمعنى اللغوى له وهو الاتفاق يقتضى وجود فريقين يتفقان ، والمعنى الاصطلاحى يقتضى وجود مدرستين توافق المتأخره السابقة ، فنحن فى الفترة قبل ظهور مدرسة الكوفة لا نستطيع أن نقول : إن هذه المسألة فيها إجماع بالمعنى الاصطلاحى فى حين أننا نقول ذلك باطمئنان بعد ظهور مدرسة الكوفة .

وما أريد أن أقوله : هو أنه إن كانت هناك نقاط اختلاف بين الفريقين فى الأصول والمنهج ، فإن هناك نقاط اتفاق فى الأصول والمنهج ، أو نقول : إن هناك قاسماً مشتركاً بينهما فى الأصول والمنهج ، هذا القاسم المشترك نتج عنه ونشأ الاتفاق والإجماع بينهما فى المسائل .

وعلى سبيل التمثيل فإذا قال السيوطى : « اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية »^(١) وقال الشيخ محمد الطنطاوى : « أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع فى كثير من مسائلهم »^(٢) فهما متفقان على إثبات أن للفريقين قياساً ، وإن صحح النحاة قياس البصريين إلا أن الكوفيين لهم أيضاً قياس ، هذا القاسم المشترك بينهما فى أصل القياس - وإن اختلفوا فى الكم المقيس عليه - نشأ عنه اتفاق وإجماع فى المسائل ، وإن كان البصريون - كما فى عبارة السيوطى - لا يلتفتون إلى كل مسموع ، والكوفيون فضلوا القياس على السماع فإن الفريقين لهما مسموع يرجعان إليه ، وإن اختلفوا أيضاً فى كنه - هذا القاسم المشترك فى المسموع نشأ عنه اتفاق وإجماع فى المسائل ، هذا ، والله أعلم بالصواب .

أما عن ظهور المصطلح فى كتب النحاة :

فإن الإجماع كمصطلح ظهر أول ما ظهر على ألسنة النحويين من خلال المناظرات

(١) الاقتراح ٨٤ .

(٢) نشأة النحو / ١٦٦ .

والمجالس التي كانت بينهم ، كأن يقول النحوى خلال مناظرته : لكن النحويين اجتمعوا على كذا . قال المبرد في مناظرة له مع ثعلب : « قلت : لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا الإجماع إلا مثله »^(١) فهذا النص وإن كان منقولاً عن مجالس العلماء للزجاجي المتوفى ٣٣٧ ، إلا أن كلمة الإجماع جرت على لسان المبرد المتوفى ٢٨٥ .

أو يقول النحوى : « سؤال على أصحاب هذه المقالة : يقال لهم : أولاً ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ، ولم يكونوا ليجمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو »^(٢) وهذا النص من الإيضاح للزجاجي أيضاً ، وفيه عبارة : اجتماع النحويين كلهم .

وورد المصطلح عند الرماني في شرحه للكتاب : « فإن التزم هذا خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيباً مخالفته جميع أهل الصناعة »^(٣) .

وهكذا ، إلى أن أتى ابن جنى ووضع كتابه الخصائص الذى ذكر فى مقدمته سبب تأليفه قائلاً : « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه »^(٤) ، وعقد فيه باباً سماه « باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة »^(٥) ، فكانت هذه هى أول كتابة عن الإجماع كأصل مفرد مستقل من أصول النحو ، وورد المصطلح عنده فى الخصائص كثيراً^(٦) ، ثم كثر ورود المصطلح فى الكتب التى اعتنت بالخلاف مثل : كتاب الإنصاف ، وكتاب أسرار العربية لابن الأنبارى ، فهو خلال معالجة المسائل يدل على صحة رأى فريق بقوله : « أنا أجمعنا وإياكم على ... » وهى عبارة تترد كثيراً فى هذين الكتابين ، وكذلك كتاب التبيين للعكبرى ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح

(١) مجالس العلماء للزجاجي / ١٢٠ .

(٢) الإيضاح / ١١٩ .

(٣) انظر الرماني النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك / ٢٧٧ . والنص قاله ردّاً على من زعم أن همزة « أفكل » أصلية .

(٤) الخصائص ج ٢ / ١ .

(٥) السابق ج ١ / ١٨٩ وما بعدها .

(٦) السابق ج ٢ / ٣٢٥ وما بعدها .

التسهيل لابن مالك ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ، والمغنى لابن هشام ، وغيرها من الكتب ، إلى أن وصل الأمر إلى السيوطى الذى وضع كتابه الاقتراح ، وعقد بابا فيه سماه : « الكتاب الثانى فى الإجماع »^(١) كما أن المصطلح يكثر فى كتابيه : الجمع ، والأشباه .



منزلة الإجماع بين الأصول

عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في العلم

ذكرت أن ابن جنى أول من وضع كتابًا في أصول النحو ، كما حدد هو الهدف من هذا الكتاب في مقدمته ، ومعلوم أن أصول الفقه استقرت قبل أصول النحو بكثير ، وأصول النحو محمولة على أصول الفقه ، وابن جنى قرر ذلك في كلماته الأولى في الخصائص : « وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوله »^(١) . وكتاب الأصول الذي أشار إليه لابن السراج فهو وإن كان يحمل عنوان الأصول إلا إنه ليس في علم الأصول ، كأصول من سماع وقياس وإجماع وغيرها ، ولكنه معالجة لأبواب النحو المختلفة ، إذن فالخصائص وهو أول مصنف في الأصول ، وإن كان السيوطي قال عنه : « لكن أكثره خارج عن هذا المعنى »^(٢) إلا إنه احتفى كثيرًا بالإجماع ، ووضعه في نفس المرتبة التي وضعه فيها الفقهاء في أصولهم وترتيب الأدلة عنده هكذا : السماع فالإجماع فالقياس ، وكون الإجماع يأتي في المرتبة الثانية فإن هذا دليل على منزلته ومكانته بين الأصول ، وإنما قدم السماع ؛ لأن اللغة والشرع يؤخذان عنه وبه ، وآخر الإجماع والقياس ؛ لأن كلا من الإجماع والقياس كما يقول السيوطي « لا بد له من مستند من السماع ، كما هما في الفقه كذلك »^(٣) ، وأخير القياس عنهما ؛ لأن القياس عقل يستند إلى سماع أما الإجماع فهو سماع ولا مجال للعقل فيه .

وإفراد الإجماع بباب في الخصائص دليل على إدراك منزلته منذ البداية الأولى لوضع علم أصول النحو . وإن كان ابن الأنباري في لمعه قد قال : « أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك »^(٤) فهو بذلك لم يجعل الإجماع قسمًا في أدلة النحو أو كما يقول السيوطي : « فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية »^(٥) واللمع ثانی كتاب وضع في الأصول ، فكيف لا يعتد بالإجماع ؟!

(١) الخصائص ج١ / ٢ .

(٢) الاقتراح / ٢ .

(٣) السابق / ٤ .

(٤) لمع الأدلة / ٨١ ، والإغراب / ٤٥ .

(٥) الاقتراح / ٤ .

أقول : إن ابن الأنباري إذا كان من الناحية النظرية لم يعتد بالإجماع ، ولم يجعله قسماً من الأدلة إلا إنه قد اعتد به كثيراً من الناحية التطبيقية ؛ وفي اللمع ذاته ورد مصطلح الإجماع مرأت عديدة ، قال في معرض حديثه عن الرد على من أنكر القياس : « والإجماع حجة قاطعة »^(١) ولتأمل كلمة حجة قاطعة ، بل إنه في حديثه عن قبول نقل أهل الأهواء ذكر مصطلح خرق الإجماع : « وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع »^(٢) .

فلماذا كان يستنكر خرق الإجماع فهو مقرر معترف بمكانته ومنزلاته ، والأمثلة كثيرة وواضحة في اللمع^(٣) ، وفي الإغراب في جدل الإعراب^(٤) . وقد ذكرت كثرة وجود المصطلح في الإنصاف يقول فيه : « وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن الثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع »^(٥) ولننظر كلمة « خلاف الإجماع » فهل بعد هذا اعتداد وتقدير لمنزلة الإجماع .

هذا ، وقد نبه بعض الباحثين^(٦) من قبل إلى هذه النقطة وأشار إليها ، والسيوطي نفسه القائل : « فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية » نقل عن ابن الأنباري بعض المواطن التي يحتج فيها بالإجماع منها ما نقله في الاقتراح : « وقال في الإنصاف : أجمع البصريون على عدم تركيب كم ... وقال في موضع آخر منه : احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف جر محذوف بلا عوض بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف »^(٧) .

أما عن السيوطي ، فقد وضع كتابه الاقتراح في أصول النحو ، وأفرد للإجماع كتاباً مستقلاً كما سبق أن ذكرت ، وقد جمع السيوطي بين ما ذكره ابن جني من أدلة ، وما ذكره ابن الأنباري من أدلة فقال : « وقد تحصل مما ذكرناه أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب ، وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك ، ودونها الاستقراء

(١) لمع الأدلة / ٩٨ .

(٢) السابق / ٨٨ .

(٣) انظر / ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) انظر / ٦٦ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٣ .

(٦) الدكتور محمود محمد نحلة في كتابه : في أصول النحو / ٧٥ وما بعدها .

(٧) الاقتراح / ٧٢ .

٣٠ الإجماع في الدراسات النحوية
والاستحسان وعد النظير وعدم الدليل»^(١) إذن هناك أدلة متأخرة في نظر السيوطي عن الإجماع ، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على إدراك السيوطي لمنزلة الإجماع فهو أصل له منزلته ، هذا عن القدماء الذين كتبوا في العلم .

أما عن المحدثين فإن كلا من الدكتور : تمام حسان ، والدكتور : محمد عيد ، والدكتور : سعيد الأفغانى قد صنف كتابًا في الأصول ، لكن أحدًا منهم لم يشر إلى الإجماع كأصل مستقل من قريب أو بعيد ، وكذلك الدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه لغة الشعر ، الذى تعرض في أوله للحديث عن الأصول ، لم يشر إلى الإجماع ، إلا أن الدكتور : محمود محمد نحلة في كتابه : في أصول النحو ، أفرد بابًا للحديث عن الإجماع^(٢) .

ويلاحظ قلة المعتدين بالإجماع - أصلا - من المحدثين ، وربما كانت لديهم أدلة مقنعة لترك الحديث عن الإجماع ، لكن هل الإجماع الذى وجد اهتمامًا واضحًا من واضعى علم الأصول في النحو فقد هذا الاهتمام عند المحدثين ؟!!

ولماذا فقدته ؟ في حين اعتد به واضعو العلم وغيرهم من المصنفين المتقدمين من ناحية التطبيق^(٣) .



(١) الاقتراح / ٤ .

(٢) انظر / ٧٥ - ٩٥ .

(٣) انظر / ٢٦ من هذا البحث .

بين حجية الإجماع وخرقه

الحجة : الدليل والبرهان ، وحجية الإجماع : أن يكون الإجماع عند الاستدلال به دليلاً مقنعاً وبرهاناً واضحاً يسلم له ، وسبق أن أشرت إلى النص المنقول عن مجالس العلماء والعبارة التي جرت على لسان المبرد في مناظرته مع ثعلب « لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا الإجماع إلا مثله »^(١) فالإجماع عند المبرد دليل لا يمكن رده إلا بمثله ، والنص المنقول عن الإيضاح في معرض الاحتجاج بالإجماع على كون الأفعال كلها تكرات : « الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين ... ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو »^(٢) . فالإجماع حجة قاطعة لكثرة العلماء وفحصهم عن دقائق الأمور .

وفي حاشية الصبان : « وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم »^(٣) فإجماعهم حجة إذن ، وفي حاشية يس : « قوله : ويكفي في رده مخالفته للإجماع ، أى : بناء على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه »^(٤) .

هذا ، وقال ابن جنى : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : « أمتى لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »^(٥) . وفي هذا النص قيّد ابن جنى حجية الإجماع بشرط إعطاء الخصم يده وذكر مسوغات ذلك من وجهة نظره ، ويبطل حجية الإجماع لمخالفة العالم ، وإذا

(١) مجالس العلماء / ١٢٠ .

(٢) الإيضاح / ١١٩ .

(٣) حاشية الصبان ج ٤ / ٤٨٦ .

(٤) حاشية يس ج ٢ / ٩١ .

(٥) الخصائص ج ١ / ١٨٩ .

كان هذا موقف ابن جنى فإن غيره من النحاة كما يقول السيوطي - بعد نقله نص ابن جنى السابق - « وقال غيره : إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع ، ومن ثم رد ، وقال ابن الخشاب في المرتجل لو قيل : إن « مَنْ في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً ، إجراء لها مجرى « إن » الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز »^(١) وأرى أن إتباع العبارة السابقة - التي نقلها السيوطي عن غير ابن جنى وعن ابن الخشاب - عبارة ابن جنى بمثابة بيان لموقف السيوطي من رأى ابن جنى في حجية الإجماع ، ولنلاحظ قول ابن الخشاب : لكان قولاً ، وقوله : لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز ، فمع أن ما توصل إليه قول إلا أنه يعتد بإجماع المتقدمين ولا يخالفهم ، ويكاد يكون موقفه مقابلاً لموقف ابن جنى السابق . ومثل موقف ابن الخشاب موقف أبي بكر خطاب فيما نقله عنه أبو حيان في الارتشاف « نحو : عسى أن يقوم زيد ، قال أبو بكر خطاب : « أن يقوم » فاعل بعسى ، هذا قول النحويين ، وقد كان عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله ... وهذا قول حسن في القياس غير أنه رأى رأيناه ، ولم يقل به أحد غيرنا واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل . انتهى »^(٢) فأبو بكر خطاب يجتهد ويرى رأياً لم يسبق إليه إلا أنه يرى اتباع أئمة النحويين أحق وأجمل من مخالفتهم ، حتى وإن كان هو المخالف لهم . على أن ابن الأنباري في لمع الأدلة استدلل بالحديث نفسه الذي استدلل به ابن جنى في النص السابق له ، لكن وجه الاستدلال مختلف ، فابن الأنباري يقول : « والإجماع حجة قاطعة ، قال عليه الصلاة والسلام : أمئى لا تجتمع على ضلالة »^(٣) . فابن الأنباري يرى الإجماع حجة قاطعة .

أما عن حجية الإجماع بعد خرقه :

فإن كان ابن جنى قال ما قال من سقوط حجية الإجماع لخرق العالم له ، واتخذ غيره من النحاة موقفاً مغايراً له ، فإن ابن جنى لم يسقط حجية الإجماع لكل مخالف وخارق لإجماع النحاة ، بل وضع له صفات من نحو : الدقة والعناء في البحث ، فليس كل مخالف تبطل

(١) الإصباح في شرح الاقتراح / ١٦٣ .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ١٢٣ .

(٣) لمع الأدلة / ٩٨ .

حجية الإجماع لمخالفته ، وهذا ما طبقه ابن جنى « وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : جزى ربُّه عنى عدى بن حاتم ، عائدة على عدى ، خلافاً على الجماعة »^(١) ، ولتأمل قوله : أنا ، وقوله : خلافاً على الجماعة ، فهو معتد برأيه ، أما إذا كان الخرق ممن ليس له قدم في العلم ، فلا يعاب بمخالفته ، أو على حد قول ابن جنى نفسه عند حديثه عن حذف الصفة عند وجود الدليل : « وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافه خلافاً »^(٢) وهذه العبارة منه ، نقلها السيوطى في الأشباه عن ابن هشام في شرح اللمحة قال : « أجمعوا إلا من لا يعتد بخلافه »^(٣) ، وهى موجودة في حاشية يس أيضاً^(٤) .

إذن لا يُقبل رأى كل خارق للإجماع ومخالف له ، بل المخالف الذى يعتد بمخالفته هو الذى يناهض العلم « إتقاناً وثابتة عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره »^(٥) ومع ما استدل به ابن جنى ورآه ، فإن غيره لم يعتد حتى بمخالفة من له قدم ومن ناهض العلم إتقاناً وثابتة عرفاناً .

قال أبو حيان عن مخالفة الكسائى في كون « ما » التعجبية مبتدأ : « فما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائى »^(٦) ، ويقول عن هذه المخالفة الشيخ خالد الأزهرى : إن « ما » روى عن الكسائى أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح في الإجماع »^(٧) فإذا لم يعتد أبو حيان والشيخ خالد بمخالفة الكسائى فمن يُعتد بمخالفته ، وما قاله الشيخ خالد عن مخالفة الكسائى قاله عن مخالفة هشام الكوفى في إجازته « أن يؤتى بمضارع » ما أفعله « فتقول ما يحسن زيداً وهو قياس لا يقدح في الإجماع »^(٨) وهشام هو من هو ، ومع ذلك فمخالفته لا تقدح في الإجماع .

(١) الخصائص ج١ / ٢٩٤ .

(٢) السابق ج٢ / ٣٧٢ .

(٣) انظر الأشباه ج٥ / ٥ .

(٤) انظر ج٢ / ١٢٤ وما بعدها .

(٥) الخصائص ج١ / ١٩٠ .

(٦) ارتشاف ج٣ / ٣٣ .

(٧) شرح التصريح ج٢ / ٨٧ .

(٨) شرح التصريح ج٢ / ٩٠ .

ونقل الشيخ خالد أيضًا عن الشاطبي رده على ابن عصفور في القول بأنه يجوز بناء فعلی التعجب من أفعال الثلاثي المزيد بالهمزة « إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل ... ويمتنع إن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره ... قال الشاطبي : وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوى ، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع »^(١) وابن عصفور هو من هو ومع ذلك يرد قوله للإجماع .

هذا ، وقد وضع السيوطي في الأشباه والنظائر بابًا سماه « باب الأفراد والغرائب » وهو بمثابة تلخيص لخرق النحاة في أبواب النحو المختلفة .

ويلاحظ من تسمية الباب غرابة من يأتى بمخالفة للإجماع ، واستيحاش السيوطي من خرق الإجماع ، وأنه لا يشجع على الإقدام عليه ، فالمخالف عنده يأتى بشيء فرد وغريب . هذا ، ومن معانى الخرق في اللغة « عدم إحسان الصنعة »^(٢) وفي هذا المعنى ما فيه من دواع للبعد والتفور عن خرق إجماع النحاة .

وأود أن أختتم الحديث عن هذه النقطة بما قاله الرماني في شرحه للكتاب : « فإن التزم هذا خالف جميع النحويين ، وكفى بذلك عيبًا مخالفته جميع أهل الصناعة ... ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور ، وادعى أن عقله فوق جميع العقول ، وكفى بهذا عيبًا وخزيًا »^(٣) .



(١) شرح التصريح ج ٢ / ٩١ .

(٢) القاموس المحيط ج ١ / ١٩٠ .

(٣) الرماني النحوى / ٢٧٧ . قال هذا في الرد على من زعم أن همزة أفكل أصلية .



الفصل الأول

المسائل المجمع عليها من النحلة

الكلام وما يتألف منه

(١) ذهب النحاة إلى أن « أقل ما يتركب الكلام من جزئين ملفوظ بهما أو مقدرين أو ملفوظ بأحدهما »^(١) ... والمؤتلف كلاماً فعل وفاعل ، وفعل ومفعول لم يسم فاعله واسمان : مبتدأ وخبر ، واسمان ليس إياهما نحو : نزال ، وهيهات العراق واسمان مع حرف نحو : أقائم الزيدان »^(٢) .

(٢) أقسام الكلمة ثلاثة : الاسم والفعل والحرف « والنحويون مجمعون على هذا إلا من ^(٣) لا يعتد بخلافه »^(٤) .

(٣) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن التثوين في نحو : جوار « وغواش عوض من الياء »^(٦) « المحذوفة في الرفع والجر »^(٧) .

(١) خالف في ذلك ابن طلحة : « إذ زعم أن اللفظة الواحدة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً ؛ إذا كانت قائمة مقام الكلام ، وجعل من ذلك نغم ولا في الجواب » ارتشاف ج ١ / ٤١٢ مع ج ١ / ٤٥ .
كما خالف فيه أبو على الفارسي فقال في النداء : يتركب الكلام من اسم وحرف . انظر مع ج ١ / ٤٥ ، وارتشاف ج ١ / ٤١٢ ، وحاشية الصبان ج ١ / ٦١ وما بعدها .

وكذلك خالف الشلوين فقال : يتركب من فعل وحرف ، انظر مع ج ١ / ٤٥ .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٤١٢ ، وانظر شرح المفصل ج ١ / ٢٠ ، التبيين / ١١٣ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١ / ٧ ، مع ج ١ / ٤٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ٦١ ، حاشية الصبان ج ١ / ٦١ وما بعدها .

(٣) قال أبو حيان : « وزاد بعضهم : وخالفه ، وهي التي يسميها البصريون اسم فعل ويسميها الكوفيون فعلاً » ارتشاف ج ١ / ١٢ ، ج ٣ / ١٩٧ ، ونقل السيوطي في الأشباه عن أبي حيان أن الذي زاده هو أبو جعفر بن صابر . انظر ج ٥ / ٥ ، مع ج ١ / ٢٢ ، ج ٢ / ٨٢ ، وقال في شرح التصريح : « ونقل عن الفراء أن « كلا » ليست واحداً من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال » ج ١ / ٢٥ ، وقال الزجاجي : « والمدعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه نغمن أو شاك » إيضاح / ٤٣ .

(٤) شرح الأشموني ج ١ / ٦٠ وما بعدها ، الأشباه ج ٥ / ٥ .

(٥) خالف الجمهور في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أنه : « عوض من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة » مغنى / ٤٤٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٤ ، وأضاف إلى المبرد الزجاجي في ارتشاف ج ١ / ٣١١ ، مع ج ٢ / ٥١٧ ، وجعل الزجاج بدلاً من الزجاجي في حاشية الصبان ج ١ / ٧٧ .

كما خالف فيها الأخفش حيث ذهب إلى أنه : « تثوين التمكن والاسم منصرف » مغنى / ٤٤٦ « لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف » شرح التصريح ج ١ / ٣٤ ، ونسبه إلى بعض النحاة في الارتشاف . انظر ج ١ / ٣١١ ، وفي المجمع « وقيل : هو ... تثوين صرف » ج ٢ / ٥١٧ .

(٦) مغنى / ٤٤٦ .

(٧) شرح الأشموني ج ١ / ٧٧ ونسب المذهب إلى سيويه في ارتشاف ج ١ / ٣١١ ، ومع ج ٢ / ٥١٧ .

المعرب والمبني

(٤) النحويون^(١) على أن الميم في كلمة « فم » تثبت في الشعر وغيره ؛ فقد ورد في الشعر ، ومنه قوله :

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

وحديث الرسول ﷺ الصحيح : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

(٥) أجمع النحاة^(٢) أن الشنية والجمع معربان .

(٦) ذهب الجمهور^(٣) إلى أن ما جمع بالألف والتاء المزيدين « معرب وحركته حالة النصب حركة إعراب ، حمل فيه النصب على الجر »^(٤) .

(٧) الجمهور^(٥) على أن حركة ما لا ينصرف حالة الجر - الفتحة - حركة إعراب .

(٨) أجمع النحويون « كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف »^(٦) فالإعراب « عند البصريين أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء

(١) خالف النحاة في هذه المسألة أبو على الفارسي « وزعم الفارسي أن قوله : يصبح ظمآن وفي البحر فمه ، من الضرورات بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر » شرح التسهيل ج١/ ٤٩ ، ارتشاف ج١/ ٤١٨ ، شرح التصريح ج١/ ٦٤ ، شرح الأشموني ج١/ ١٣٤ .

(٢) خالف النحاة في هذه المسألة الزجاج « وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن الشنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع » الإنصاف ج١/ ٣٣ ، ونقله عنه في الأشباه ج٥/ ٩ ، ارتشاف ج١/ ٢٦٤ ، التبيين / ٢٠١ ، شرح التصريح ج١/ ٦٧ ، حاشية يس ج١/ ٦٧ ، ٦٩ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش والمبرد : « وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الكسرة فيه حركة النصب حالة البناء » ارتشاف ج١/ ٤١٨ وما بعدها . فزعم أنه يعرب في حالين ويبنى في حال ، وفي الجمع نسب المخالفة للأخفش فقط . انظر ج١/ ٦٨ وما بعدها ومثله في شرح الأشموني ج١/ ١٦٢ ، وحاشية يس ج١/ ٧٩ .

(٤) ارتشاف ج١/ ٤١٨ وما بعدها .

(٥) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش والمبرد حيث « ذهبوا إلى أنها حركة بناء » وزعموا أنه يعرب في حالين ويبنى في حال . انظر ارتشاف ج١/ ٤١٩ ، وفي الجمع نسب المخالفة إلى الأخفش فقط قال : « واحتج بأن « أمس » كذلك » ج١/ ٦٩ ، ونسبها إلى الزجاج في الأشباه « وذكر السخاوي في شرح المفصل أنه ذهب أيضًا إلى أن ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتحة » ج٥/ ٩ .

ونسب المذهب إلى الجمهور دون نص على المخالفة في شرح الرضی على الكافية ج١/ ١٠٦ .

(٦) إيضاح / ٥١ .

والأفعال»^(١). فالفريقان مجمعان على كون الإعراب أصلاً في الأسماء « والمستحق للبناء عند البصريين الأفعال والحروف »^(٢) « وأصل البناء للحروف »^(٣) عند الكوفيين ، « فالفريقان مجمعان على كون البناء أصلاً في الحروف »^(٤) والمجمع « على بنائه الحروف والماضى لعدم وجود مقتضى الإعراب ... فيهما »^(٥).

(٩) قال جميع النحويين^(٦) : إن الإعراب إنما « دخل الكلام لينبئ عن المعانى التى تعتور الأسماء ؛ فالأسماء تكون فاعلة ومفعولة ومضافاً ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ... فقالوا : ضرب زيد عمرًا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ؛ ليتسعوا فى كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى »^(٧).



(١) ارتشاف ج١/ ٤١٤ ، مع ج١/ ٥٧ ، الأشباه ج٣/ ٣٢٥ ، التبيين / ١٥٣ وما بعدها .

(٢) الإيضاح / ٧٧ .

(٣) السابق / ٧٨ ، مع ج١/ ٥٨ .

(٤) شرح الأشموني ج١/ ١١٩ بتصرف .

(٥) مع ج١/ ٥٨ ، شرح الأشموني ج١/ ١١٣ ، شرح التصريح ٥٤/ ١٨ .

(٦) « خرج عن هذا القول قطرب فقد عاب عليهم هذا الاعتلال ... قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يطنون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلام ... » إيضاح / ٧٠ وما بعدها ، الأشباه ج١/ ١٨٥ وما بعدها ، التبيين / ١٥٦ .

(٧) إيضاح / ٦٩ وما بعدها بتصرف ، الأشباه ج١/ ١٨٤ وما بعدها .

النكرة والمعرفة

(١٠) الجمهور^(١) على أن « من » و « ما » الاستفهاميتين نكرتان « لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ، ولأنهما قائمتان مقام أى إنسان ، وأى شيء ؟ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما »^(٢) .

(١١) ذهب الجمهور^(٣) إلى أن النون والواو والألف والياء فى : اذهبن ، اضربوا ، اضربا ، اضربى ضمائر .

(١٢) أجمع النحويون « كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات »^(٤) . قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجملة كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة »^(٥) .

(١) خالف فى ذلك ابن كيسان حيث عد « مَنْ » و « ما » الاستفهاميتين من المعارف « واستدل بتعريف جوابهما نحو : من عندك ؟ فيقول : زيد ، وما دعاك إلى كذا ؟ فيقول : لقاءك ، والجواب يطابق السؤال »
ممع جـ ١/ ١٨٧ ، والارتشاف جـ ١/ ٤٦٠ ، شرح التسهيل جـ ١/ ١١٩ ، شرح الأشموني جـ ١/ ١٨٠
وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١/ ٩٢ .

(٢) ممع جـ ١/ ١٨٧ .

(٣) خالف فى ذلك المازنى فذهب : « إلى أنها علامات كالتاء فى قامت ، والضمير مستكن كاستكثانه فى زيد فعل وهند فعلت .. وذهب الأخفش إلى أن الياء فى فعلين ونحوه تأنيث والضمير مستكن » ارتشاف جـ ١/ ٤٦٤ . فالأخفش وافق المازنى فى الياء فقط . وانظر ممع جـ ١/ ١٩١ شرح التسهيل جـ ١/ ١٢٣ وما بعدها .

وفى شرح التصريح نسب إلى المازنى المخالفة فى الياء فقط دون غيرها ، فجمع بين المازنى والأخفش فى المخالفة فى الياء « وزعم أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر » جـ ١/ ٩٩ ، وانظر ١٠٤ ، « وشبهة المازنى أن الضمير لما استكن فى فعل وفعلت ، استكن فى التثنية والجمع وجىء بالعلامات للفرق ، كما جىء بالتاء فى فعلت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالىين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث » ممع جـ ١/ ١٩١ . وفى المغنى « وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى « قامت هند » وهو المختار » ٦٣٩ فابن هشام موافق للمازنى فى كونها حروفا لا ضمائر .

(٤) الإيضاح / ١١٩ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ ١/ ٢٠٠ ، الخصائص جـ ٣/ ٢٣٣ .

(٥) الأشباه جـ ١/ ٢٠٠ .

(١٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن « لولا » الامتناعية قد يليها الضمير الموضوع للنصب والجر فيقال : لولاك ، لولاي ، « وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم قال الشاعر :

وأنت امرؤ لولاي طيخت كما هوى بأجرامه من قُلَّةِ النيق منهوى^(٢)

(١) خالف في ذلك المبرد فذهب : « إلى أنه لا يجوز أن يقال : لولاي ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت فيوتى بالضمير المنفصل كما جاء التنزيل في قوله : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبا: ٣١] ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً « الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ١٨٥ ، مغنى / ٣٦١ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٧٠ ، مع ج ٢ / ٣٧٥ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٩٠ وما بعدها .

الموصل

(١٤) اتفق الفريقان^(١) البصريون والكوفيون على أن « ذا » اسم موصل بعد « ما » « بشرطين : أن تكون غير ملغاة ، والمراد بالإلغاء أن تتركب مع « ما » فتصير اسماً واحداً ، وأن تكون بعد استفهام بها أو مَنْ ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾^(٢) أى : ما الذى ينفقونه ؟^(٣) .

(١٥) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن « أل » فى نحو : ﴿ إِنَّ الْمُسْذِقِينَ وَالْمُسْذِقَاتِ ﴾^(٥) مما صلته اسم فاعل ونحو : ﴿ وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعِ ﴾^(٦) وَالْبَحْرَ الْمَسْجُورِ^(٧) مما صلته اسم مفعول^(٧) « اسم^(٨) موصل^(٩) » .

(١) نسب الشيخ خالد الأزهرى الاتفاق فى هذه المسألة للبصريين فقط دون الكوفيين . انظر شرح التصريح ج١/ ١٣٩ ، إلا أن المفهوم من كلام الموضح أن الاتفاق للفريقين : « والثالث أن يتقدمها استفهام بها باتفاق » انظر شرح التصريح ج١/ ١٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٥ .

(٣) مع ج١/ ٢٧٣ ، انظر ارتشاف ج١/ ٥٢٨ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٦ ، اتلاف / ٨١ .

(٤) وذهب « الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة » ارتشاف ج١/ ٥٣١ ، مع ج١/ ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٠ .

وأضاف إلى الأخفش المازنى فى شرح التصريح : « ولا حرف تعريف خلافاً لأبى الحسن الأخفش وهو ثانى قولى المازنى » ج١/ ١٣٧ .

قال فى التسهيل : « خلافاً للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها » انظر شرح التسهيل ج١/ ١٩٦ ، ونسبه فى شرحه إلى المازنى فقط « وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف » ج١/ ٢٠٠ .

وقال فى شرح المفصل : « فذهب قوم إلى أنها حرف ... وذهب قوم إلى أنها اسم » ج٣/ ١٤٤ فنسب ما نسب إلى الأخفش إلى قوم .

وقال فى المغنى : « وقيل هى ... حرف تعريف » / ٧١ فتركه هكذا دون نسبة .

(٥) سورة الحديد آية ١٨ .

(٦) سورة الطور آية ٦٠ ، ٥ .

(٧) شرح التصريح ج١/ ١٣٧ .

(٨) ذهب المازنى إلى أنها موصل حرفى . انظر مع ج١/ ٢٧٢ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٠ ، ارتشاف ج١/ ٥٣١ .

وقال فى شرح التصريح : « وليست ... موصولا حرفيا خلافاً للمازنى فى أحد قوله ومن وافقه » ج١/ ١٣٧ فراد إلى المازنى فى أحد قوله « من وافقه » وزادها فى مع ج١/ ٢٧٥ .

وقال فى المغنى : « وقيل موصل حرفى » / ٧١ .

(٩) شرح الأشموني ج١/ ٢٥٠ ، مع ج١/ ٢٧٥ ، ارتشاف ج١/ ٥٣١ .

(١٦) اتفق النحاة على أن «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة^(١).

(١٧) ذهب الجمهور^(٢) إلى أن «الموصول الاسمي لا تكون صلته^(٣) إلا جملة^(٤) خبرية لفظاً ومعنى^(٥)» ولا يجوز أن «تكون طلبية^(٦)» لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أخرى بالألا يتحصل بها وضوح غيرها^(٧).

(١٨) ذهب الجمهور^(٨) إلى أن «أى» من الموصولات بشرط إضافتها إلى معرفة^(٩)

(١) مغنى / ٧١، ونقله عنه في معج ج١/ ٢٧٧، شرح الأشموني ج١/ ٢٦٤.

(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة الكسائي «وأجاز الكسائي أنها تكون جملة أمر وجملة نهي فيجيز: الذى اضربه أو لا تضربه زيد» ارتشاف ج١/ ٥٢١، شرح التصريح ج١/ ١٤١. كما خالفهم المازني: «وأجاز المازني أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذى يرحمه الله زيد» ارتشاف ج١/ ٥٢١، شرح التصريح ج١/ ١٤١.

قال في الارتشاف: «ويقضى مذهب الكسائي موافقته بل هو أخرى بذلك» ج١/ ٥٢١. يعنى موافقة الكسائي المازني في الوصل بالدعاء إن كان بلفظ الخبر. ونقله عنه في معج ج١/ ٢٧٩ وما بعدها، ههنا، وفي شرح الأشموني: «فلا يجوز: الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافاً للكسائي في الكل وللمازني في الأخيرة» ج١/ ٢٦٢، فجعل مذهب الكسائي جواز الوصل بجملة الأمر والتمنى والدعاء، فأضاف إلى مذهبه التمنى، ولم يذكر النهى كما هو في المراجع السابقة ونسب إليه الجواز بالدعاء صراحة، وقال في الارتشاف: «وذهب هشام إلى أنه يجوز أن تكون مصدرية بليت ... نحو: الذى ليته منطلق زيد» ج١/ ٥٢١، شرح التصريح ج١/ ١٤١، معج ج١/ ٢٨٠.

(٣) صلة الموصول الاسمي إذا كانت جملة فلها شروط، انظرها في الارتشاف ج١/ ٥٢١ وما بعدها، معج ج١/ ٢٧٩ وما بعدها.

(٤) ارتشاف ج١/ ٥٢١.

(٥) شرح الأشموني ج١/ ٢٦٢.

(٦) ارتشاف ج١/ ٥٢١.

(٧) شرح التسهيل ج١/ ١٨٧.

(٨) خالف في ذلك ثعلب: «فإنه أنكر ذلك وقال: لا يكون «أى» إلا استفهاماً أو شرطاً» ارتشاف ج١/ ٥٢٩، واحتج «بأنه لم يسمع: أيهم هو فاضل جاءنى، بتقدير الذى هو فاضل جاءنى» شرح التصريح ج١/ ١٣٥، وانظر معج ج١/ ٢٧٢، ٢٧٦، شرح الأشموني حاشية الصبان ج١/ ٢٦٦، مغنى / ١٠٩.

(٩) خالف في ذلك ابن عصفور وابن الضائع: «فإنها أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلنا من ذلك: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فأى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه» شرح التصريح ج١/ ١٣٥. وفي شرح الأشموني نص على مخالفة ابن عصفور فقط دون ابن الضائع. انظر ج١/ ٢٦٨، وفي الجمع: «وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة ... والجمهور منعوا ذلك ...» ج١/ ٢٧٥.

لفظاً ، كقوله :

فسلم على أيهم أفضل

أونية ، نحو : يعجبني أى عندك ^(١) .

(١٩) اتفق النحاة على أن العائد إن كان مرفوعاً وكان مبتدأ و « عاد على » أى « جاز حذفه » ^(٢) ... طالت صلته أو لم تطل ^(٣) .

(٢٠) اتفق النحاة على أن العائد المنصوب إذا حذف ^(٤) فإن الحال تجيء منه « إذا كانت مؤخرة عنه نحو : هذه التى عانقت مجردة أى : عانقتها مجردة » ^(٥) .



(١) مع جـ ٢٧٥/١ .

(٢) لحذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ شروط . انظرها فى ارتشاف جـ ٥٣٣/١ ، مع جـ ٢٩٣/١ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٢٧٠/١ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل جـ ٢٠٧/١ ، ارتشاف جـ ٥٣٣/١ ، وما بعدها ، مع جـ ٢٩٤/١ وزاد فى شرح التسهيل : « ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً » جـ ٢٠٧/١ فشرط أن لا يكون المبتدأ له خبر جملة أو ظرفاً .

(٤) العائد المنصوب حتى يجوز حذفه له شروط « وقيد المنصوب بالاتصال احترازاً من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً ، واشترط فى المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازاً من نصبه بغيرهما نحو : رأيت الذى كأنه أسد فإن حذفه لا يجوز ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى : ﴿ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَتْ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة : ٤١] ... ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر »

شرح التسهيل جـ ٢٠٤/١ وما بعدها ، وانظر ارتشاف جـ ٥٣٥/١ ، شرح التصريح جـ ١٤٤/١ وما بعدها مع جـ ٢٩٢/١ ، شرح الأشمونى جـ ٢٧٢/١ وما بعدها .

(٥) ارتشاف جـ ٥٣٥/١ ، مع جـ ٢٩٦/١ ، شرح الأشمونى جـ ٢٧٥/١ .

المعرف بأداة التعريف

(٢١) ذهب سيويه وعليه أكثر البصريين والكوفيين^(١) إلى أن « اللام هي حرف التعريف وجدها ، والهمزة وصله إلى المنطق بها ساكنة »^(٢) .



- (١) نقل ابن يعيش أن المخالف عن هذا المذهب هو الخليل : « ما عدا الخليل فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف « أل » بمنزلة « قد » في الأفعال ، فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعاً كتركيب هل ويل ، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده ، وإنما حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال » شرح المفصل ج٩ / ١٧ .
- بينما نقل أبو حيان أن المخالف عن مذهب جميع النحاة هو ابن كيسان : « مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ... والثاني مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو « قد » « وهل » ... » . ارتشاف ج١ / ٥١٣ ، ومغنى / ٢٤٩ ، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى سيويه وقال : « قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها » ج١ / ٢٥٣ وما بعدها .
- ونقل في شرح التصريح عن ابن عصفور ما نقله أبو حيان في المسألة . انظر ج١ / ١٤٨ .
- وجمع السيوطي بين الخليل وابن كيسان في مخالفة سيويه : « اعلم أن في أداة التعريف مذهبين ، أحدهما : أنها « أل » بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان » مع ج١ / ٢٥٦ .
- (٢) شرح المفصل ج٩ / ١٧ .

الابتداء

(٢٢) ذهب الجمهور إلى جواز كون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ طلبية^(١) وقسمية^(٢) فالطلبية نحو قول الشاعر :

قلب مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يسلو صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وغرام

والقسمية نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْوِّنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾^(٣) .

(٢٣) أجمع النحاة على أن خبر المبتدأ « إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو : زيد قائم وعمرو حسن ، وما أشبه ذلك »^(٤) .

(٢٤) ذهب البصريون والكوفيون^(٥) إلى أنه « إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم

(١) منع ذلك ابن الأنباري وبعض الكوفيين « نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك » شرح التسهيل جـ ١ / ٣٠٩ ، مغني / ٥٣٠ ارتشاف جـ ٢ / ٤٩ ، وفي المجمع لم يذكر مخالفة بعض الكوفيين بل نص على مخالفة ابن الأنباري ثم قال : « وقال ابن السراج : إذا وقعت خبراً فالقول قبلها مقدر » جـ ١ / ٣١٥ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٩ ، وفي حاشية يس « خلافاً لابن السراج وابن الأنباري » جـ ١ / ١٦٠ .

(٢) خالف في ذلك ثعلب حيث منع كونها خبراً . انظر شرح التسهيل جـ ١ / ٣١٠ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٩ مغني / ٥٢٩ ، مع جـ ١ / ٣١٥ ، حاشية يس جـ ١ / ١٦٠ .

(٣) سورة النحل آية ٤١ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٥٦ ، التبيين / ٢٣٦ ، شرح المفصل جـ ١ / ٨٧ وما بعدها ، أسرار / ٧٢ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٣١٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٦٦ ، ونقله عنه في حاشية الصبان جـ ٢ / ٤٤٤ .

وقال في الارتشاف : « إن كان الفاعل ضميراً فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وليس كما ذكر بل مذهب الجمهور ذلك وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف تلميذه إلى أنه لا يرفعه ولا يتحملة ، والذي تلقفناه من الشيوخ أنه لا اشتقاق بتحمل الضمير » جـ ٣ / ١٨٤ . فنص على مخالفة ابن طاهر وابن خروف ، وانظر مع جـ ٣ / ٥٥ ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٤٤٤ ، حاشية يس جـ ٢ / ٦٦ .

(٥) قال في المجمع : « جاز فيه الرفع والت نصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو : القوم بين وسيل ، فيجوز فيه الت نصب » جـ ١ / ٣٢٣ ، وقال في الارتشاف : « وإن وقع خبر لا اسم غير محال ولا مصدر وكان مضافاً إلى نكرة نحو : زيد خلف الحائط ، ويكره وراء جبل ، فالأشفاق على جعل الرفع والت نصب » جـ ١ / ٥٨ . فشرط كون الظرف مضافاً إلى نكرة (كونه نكرة كذا في المجمع جـ ١ / ٣٢٣ ، وشرح التسهيل جـ ١ / ٣٢٢ ، وقال بعدها أي : في الارتشاف) « وإن كان بغير أن وعطف عليه منكر مثله فلا اختيار عند الكوفيين الرفع ويجوز الت نصب على من اختار ، =

عين فإن كان الظرف نكرة نحو : المسلمون جانب والمشركون جانب ، ونحن قدام وأنتم خلف . جاز فيه الرفع والنصب ^(١) .

(٢٥) لا خلاف بين النحاة ^(٢) في جواز : في داره زيد « إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك لأنه مقدم الرتبة » ^(٣) .

(٢٦) ذهب الجمهور ^(٤) إلى أن الخبر محذوف وجوباً بعد « لولا » ولا يكون الخبر بعدها « إلا كوناً مطلقاً ، فإذا قلت : لولا زيد لكان كذا ، فالتقدير : لولا زيد موجود » ^(٥) .

(٢٧) ذهب الجمهور ^(٦) إلى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد مثل قولهم : هذا حلو حامض وزيد أعسر أيسر .



= والبصريون يسوون بينهما نحو : القوم يمين وشمال « جـ ٥٩ / ٢ فجعل من مذهب الكوفيين جواز النصب عند العطف عليه بمثله لكن في الضرورة لا مطلقاً كما في نقل المجمع السابق ، وقال في شرح التسهيل : « ومن زعم أن مذهب الكوفيين في مثل هذا التزام الرفع فقد وهم » جـ ٣٢٢ / ١ ، وفي قول ابن مالك السابق رد على الرواية التي نقلها السيوطي في المجمع القائلة بأن الرفع واجب عند الكوفيين في هذه المسألة إلا إن عطف عليه مثله . وكذلك فيه رد على نقل الارتشاف تخصيص النصب بالضرورة .

(١) مع جـ ٣٢٣ / ١ ، شرح التسهيل جـ ٣٢٢ / ١ .

(٢) ذكر أبو حيان أن النحاس ذكر « فيها خلافاً عن الأخفش ، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف » ارتشاف جـ ٤٤ / ٢ ، ونقل مخالفة الأخفش السيوطي في مع جـ ٣٣٢ / ١ .

(٣) شرح التسهيل جـ ٣٠٠ / ١ .

(٤) « وذهب الرماني والشجري والأستاذ أبو على إلى التفصيل فقالوا : إن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه أو مقيداً ودل على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه نحو : لولا أنصار زيد حموه لم ينج ، أو لا يدل وجب إثباته نحو : لولا زيد سالتنا ما سلم » ارتشاف جـ ٣١ / ٢ ، وورد في المراجع الآتية : الشلوين بدلاً من الأستاذ أبي على . مع جـ ٣٣٧ / ١ ، شرح التصريح جـ ١٧٩ / ١ ، شرح التسهيل جـ ٢٧٦ / ١ ، شرح الأشموني جـ ٣٤٢ / ١ .

(٥) ارتشاف جـ ٣١ / ١ ، شرح التصريح جـ ١٧٩ / ١ ، مع جـ ٣٣٧ / ١ ، شرح الأشموني جـ ٣٤٢ / ١ ، مغني / ٧٨٨ ، وقد ورد في بعض المصادر أن ابن الطراوة خالف الجمهور في تقدير الخبر فقال : « الخبر هو الجواب » ارتشاف جـ ٣١ / ١ ، مع جـ ٣٣٨ / ١ .

(٦) خالف الجمهور في ذلك الأخفش « قال الأخفش : قولهم : هذا حلو حامض ، وهذا أبيض أسود ، إنما أرادوا : هذا حلو فيه حموضة ، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول » ارتشاف جـ ٦٥ / ٢ ، شرح التصريح جـ ١٨٣ / ١ ، ونقل المخالفة في المجمع عن « ابن عصفور وكثير من المغاربة » جـ ٣٤٦ / ١ ، شرح التصريح جـ ١٨٢ / ١ .

كان وأخواتها

(٢٨) اتفق الفريقان على أن « كان » تنصب الخبر^(١).

(٢٩) أجمع النحويون^(٢) على جواز توسط خبر « ما دام » بينها وبين اسمها « قال

الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بأدكار الموت والهرم^(٣)

(٣٠) أجمع النحاة « على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها ؛ وذلك لأن « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه^(٤).

(٣١) اتفق النحاة على أنه يجوز الفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها وخبرها « إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا^(٥) .

(٣٢) ذهب النحاة إلى أن « الجملة المصدرة بياض لا تقع خبراً لصار ، ولا ما كان بمعناها ولا لدام ولا لزال وأخواتها ... لا تقول : صار زيد عليم^(٦) » « وكذا البواقي ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمان الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا^(٧) .

(٣٣) ذهب الجمهور إلى أنه يشترط لحذف لام مضارع كان - وهي النون - تخفيفاً « كونه

(١) انظر مع ج ١/ ٣٥٣ ، ارتشاف ج ٢/ ٧٢ ، شرح التصريح ج ١/ ١٨٤ ، شرح الأشموني ج ١/ ٣٥٧ .

(٢) خالف النحويين في هذه المسألة ابن معط ، حيث ذهب إلى منع توسط خبرها بينها وبين اسمها . انظر

شرح التسهيل ج ١/ ٣٤٩ ، ارتشاف ج ٢/ ٨٦ ، شرح التصريح ج ١/ ١٨٧ ، الأشباه ج ٥/ ١١ ، مع ج ١/ ٣٧٢ ، شرح الأشموني ج ١/ ٣٦٦ .

(٣) مع ج ١/ ٣٧٢ .

(٤) أسرار / ١٤٠ ، الإنصاف ج ١/ ١٥٥ ، التبيين / ٣٠٢ ، شرح التسهيل ج ١/ ٣٤٨ ، ارتشاف

ج ٢/ ٨٧ ، شرح التصريح ج ١/ ١٨٨ اتلاف / ١٢٢ ، الأشباه ج ٣/ ١٢٠ ، مع ج ١/ ٣٧٣ ، شرح الأشموني ج ١/ ٣٦٧ .

(٥) شرح التصريح ج ١/ ١٨٩ ، وانظر شرح الأشموني ج ١/ ٣٧٥ ، وما بعدها ، شرح التسهيل

ج ١/ ٣٦٨ ، مع ج ١/ ٣٧٥ .

(٦) ارتشاف ج ٢/ ٨٥ ، شرح التسهيل ج ١/ ٣٤٣ ، مع ج ١/ ٣٦٠ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١/ ٣٥٧ .

(٧) مع ج ١/ ٣٦٠ وما بعدها .

يجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن^(١) نحو : ﴿وَلَمْ أَكُ
بَغِيًّا﴾^(٢) ، ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾^(٣) أصلها : أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة
للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف^(٤) وما أتى من ذلك حال اتصاله بساكن
جمل على الضرورة ، كقول الشاعر :

« لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفت بالسرر

وقوله :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة^(٥) .



(١) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس بن حبيب حيث أجاز حذفها حال اتصاله بساكن - في الكلام -
انظر ارتشاف ج ٢ / ١٠١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ ، وقال ابن مالك عن مذهب يونس : « ويقول
أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، ونقل اللفظ بشبوتها قبل الساكن أشد من نقله بشبوتها دون
ذلك ، فالحذف حيثنأى أولى ... وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا ومنه قول الشاعر :

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر ...

ولا ضرورة « شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٦ وما بعدها ، هذا وفيه : « فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند
سيويه » ج ١ / ٣٦٦ فنسب المذهب إلى سيويه فقط ، هذا ، ونقل موافقة ابن مالك ليونس مع
نسبة المذهب إلى الجمهور كل من المجمع ج ١ / ٣٨٨ ، وشرح الأشموني ج ١ / ٣٨٥ وما بعدها .

(٢) سورة مريم آية ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية ٤٠ .

(٤) شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ .

(٥) مع ج ١ / ٣٨٨ .

ما ولا ولا وان المشبهات بليس

(٣٤) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه يجوز دخول الباء على الخبر بعد « ما » التيمية فيجوز : ما زيد بمنطلق ، كما هو جائز بعد الحجازية .

(٣٥) ذهب سيبويه والجمهور^(٢) إلى أن « لات » تعمل عمل ليس .

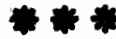
(١) خالف الجمهور في هذه المسألة أبو على الفارسي حيث ذهب إلى أن « دخول الباء على الخبر بعد « ما » مخصوص بلغة أهل الحجاز » شرح التسهيل ج١/ ٣٨٣ ، وقال الزمخشري في المفصل : « ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيد بمنطلق إنها يصح على لغة أهل الحجاز » انظر شرح المفصل ج٢/ ١١٤ ، ١١٦ . فالزمخشري تبع الفارسي في ذلك . انظر شرح التسهيل ج١/ ٣٨٢ وما بعدها ، مع ج١/ ٤٠٤ « بناء منها على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر » حاشية الصبان ج١/ ٣٩٦ . وفي الاقتراح بعد أن نقل مخالفتها عن شرح التسهيل قال : « ويدل عليه السماع والقياس والإجماع ... وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار » / ٧٢ فنقل الإجماع على جواز دخولها عن الصفار . هذا وفي الارتشاف : « فذهب ابن السراج والفارسي في أحد قولييه وتبعهما الزمخشري إلى أنه لا يجوز دخول الباء عليه » ج٢/ ١١٧ ، فزاد مخالفة ابن السراج وجعل الفارسي في أحد قولييه فقط يقول بعدم الجواز .

(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب في أحد قولييه إلى « أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فبتبدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف » وفي قوله الآخر : « أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر » .

كما خالفهم الفراء فذهب إلى أنها : « تستعمل حرفاً جازاً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك وأنشد : طلبوا صلحنا ولاوات أوإن » انظر مغني / ٦٣٥ وما بعدها ، ارتشاف ج٢/ ١١١ وما بعدها ، شرح التصريح ج١/ ٢٠٠ ، مع ج١/ ٤٠٠ وما بعدها ، وقال فيه عن القول الأول للأخفش : « نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي ، واختاره أبو حيان » ج١/ ٤٠٢ .

وقال في شرح التسهيل : « وذكر السيرافي أن المرفوع بعد « لات » في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء وأن المنصوب بعدها بإضمار فعل » ج١/ ٣٧٥ . فجعل السيرافي ناقلاً لمذهب الأخفش لا قتالاً به كما نقله المصنف عن صاحب البسيط ، ثم قال في شرح التسهيل : « وكلام الأخفش في كتابه المترجم بمعاني القرآن موافق كلام سيبويه في أن « لات » تعمل عمل ليس » ج١/ ٣٧٥ . فنسب إلى الأخفش القول بأنها عاملة عمل ليس وبهذا النقل يوافق الجمهور ، هذا ، وفي شرح الأشموني اقتصر على نقل مخالفة الأخفش في قوله الأول فقط ولم يذكر غيره . انظر ج١/ ٤٠٠ ، وفي حاشية الصبان نقل مخالفة الفراء فقط . انظر ج١/ ٤٠٢ .

« وله عندهم شرطان : كون معموليها اسمى زمان ، وحذف أحدهما ، والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو : ﴿ وَلَآتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(١) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهى بمعنى ليس ، ومناص بمعنى فرار أى : ليس الحين حين فرار ، ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ : « حِينَ مَنَاصٍ » برفع الحين على أنه اسمها وخبرها محذوف أى : ليس حين فرار حيناً لهم^(٢) .



(١) سورة ص آية ٣ .

(٢) شرح التصريح ج ١ / ٤٠٠ .

أفعال المقاربة

(٣٦) ذهب الجمهور^(١) إلى أن «كاد» لا تزداد.

(٣٧) ذهب الجمهور إلى أن عسى^(٢) وليس^(٣) فعلان مطلقا.

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنها تزداد «وما استشهد به قوله تعالى: ﴿إِنَّ

السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] وقول حسان:

وتكاد تكسل أن تحيى فراشها في جسم خزعبة وحسن قوام

شرح التسهيل ج١/ ٤٠٠، ارتشاف ج٢/ ١٢٦، مع ج١/ ٤١٥.

(٢) خالف في فعلية عسى ثعلب وابن السراج إذ زعما أنها حرف مطلقا. انظر مغنى / ٢٠١، ارتشاف

ج٢/ ١١٨، مع ج١/ ٤٠، حاشية الصبان ج١/ ٤١٧، وفي شرح التصريح: «رد على من زعم

حرفية عسى من الكوفيين» ج١/ ٤١ فجعل المخالف كوفيا فقط، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٨٦،

حاشية الصبان ج١/ ٣٧١. وفي المغنى أن «سيويه فيها حكاه عنه السيرافي يقول بحرفيته حين يتصل

بالضمير المنصوب كقوله:

يا أبتا علك أو عساكا / ٢٠١ ومثله في حاشية الصبان ج١/ ٤١٧، وانظر المذاهب الثلاثة لابن

السراج وثعلب وسيويه في شرح التصريح ج١/ ٢١٤.

هذا، وفي شرح التسهيل قال عن عسى: «إن فعليتها مجمع عليها» ج١/ ٣٥٣، ومثله في شرح

الأشموني ج١/ ٣٧١.

(٣) خالف في فعلية ليس ابن السراج حيث ذهب إلى حرفيتها مستندا إلى عدم تصرفها، ووافق الفارسي

وابن شقير. انظر مع ج١/ ٤٠، وفي الارتشاف: «فذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد

قوله وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف» ج٢/ ٧٢، وفي المغنى: «وزعم ابن السراج أنه حرف بمتزلة

«ما» وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعة / ٣٨٧. فزادا على ابن السراج والفارسي وابن

شقير: وجماعة.

وفي شرح التصريح: «رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كأبي بكر بن

شقير» ج١/ ٤٠ وما بعدها، فجعل المخالف بصريا فقط، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٨٦، حاشية

الصبان ج١/ ٣٧١، وفي شرح المفصل: «فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية... وعليه حل سيويه

قولهم: ليس الطيب إلا المسك... أجراها مجرى ما» ج٧/ ١١٤، وفي شرح التسهيل: «فعلية» ليس

مختلف فيها» ج١/ ٣٥٣.

وقال ابن الأنباري: «فأنا أجمعنا على أن «ليس» و«عسى» فعلان» الإنصاف ج١/ ١٣٨، أسرار /

١١٥ فحكى الإجماع على فعليتها، ورغم هذه النقول التي تنقل وجود المخالفة في فعلية عسى وليس

إلا أنني جعلت المسألة في هذا الباب؛ لتكون بعض المراجع حكمت الإجماع فيهما: ففى عسى حكى

الإجماع شرح التسهيل وشرح الأشموني والإنصاف والأسرار، وفي ليس حكاه الإنصاف والأسرار،

هذا وحملت من عمم ولم يحدد المخالف بالأسماء واكتفى بقوله: «بعض أو من» على من حدد وعين.

إن وأخواتها

(٣٨) أجمع النحاة على أن « إن » وأخواتها تعمل النصب في الاسم ^(١) .

(٣٩) أجمع النحاة ^(٢) على أن « ما » تتصل « بليت » فيجوز حيثئذ إعمالها وإعمالها .

(٤٠) أجمع النحاة على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم « إن » ولكن « بعد الخبر نحو : إن زيدًا قائم وعمرو ^(٣) » .

(٤١) ذهب الجمهور ^(٤) إلى أن « لكن » تخفف فلا تعمل « لضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل » ^(٥) .

(٤٢) ذهب النحاة ^(٦) إلى أن « لعل » لا تخفف .

(١) انظر الإنصاف ج١/ ١٧٦ ، اتلاف / ١٦٦ ، شرح التصريح ج١/ ٢١٠ ، الأشباه ج٢/ ١٩٨ ، مع ج١/ ٤٣١ .

(٢) نقل الإجماع في هذه المسألة ابن مالك في شرح التسهيل : انظر ج٢/ ٣٨ .

وقال في الارتشاف : « وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف « ما » لليت ... بل يجب إعمالها فتقول : ليتنا زيدًا قائم ... ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في ليتنا يطلها مذهب الفراء » ج٢/ ١٥٧ ، والتمس الصبان العنبر لابن مالك « قد يقال : لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهيًا فحكى الإجماع » حاشية الصبان ج١/ ٤٤٥ ، وانظر مع ج١/ ٤٦٠ ، وفي شرح التصريح ذكر قول الفراء دون أن ينسب إليه . انظر ج١/ ٢٢٥ ، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٤٤٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل ج٢/ ٤٧ ، الإنصاف ج١/ ١٨٦ ، ارتشاف ج٢/ ١٥٩ ، مغنى ج١/ ٧٩١ ، شرح الأشموني ج١/ ٤٤٥ ، ٤٤٨ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس والأخفش : « وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على ما خفف من إن وأن وكان » شرح التسهيل ج٢/ ٣٨ ، ومغنى / ٣٨٥ ، شرح التصريح ج١/ ٢٣٥ ، مع ج١/ ٤٥٧ ، شرح الأشموني ج١/ ٤٥٩ .

(٥) شرح التسهيل ج١/ ٣٨ .

(٦) خالف النحاة في هذه المسألة أبو على الفارسي « ولا تخفف لعل ... خلافا للفارسي إذ زعم ذلك في قوله :

لعل أبى الغوار منك قريب » ارتشاف ج٢/ ١٥٥ ، شرح التسهيل ج٢/ ٤٧ ، مغنى / ٣٧٧ ، مع ج١/ ٤٥٨ .

« لا » التي لنفى الجنس

(٤٣) ذهب النحويون^(١) إلى أن قولهم : « لا يدى لك ، ولا أبا لك » « لو فصل اللام جازاً آخر أو ظرف نحو : لا يدى بها لك ، ولا يدى اليوم لك ، ولا غلامى عندك لزيد ، امتنع ذلك في الاختيار »^(٢) .

(٤٤) يطل عمل « لا » بإجماع إذا انفصل مصحوب لا^(٣) .

(٤٥) ذهب الجمهور^(٤) إلى أنه : « إذا لم تعمل « لا » إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة »^(٥) لزمت تكرارها « ليكون عوضاً مما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة ... وأيضاً فإن العرب في الغالب تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بها أو ليس نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو في الدار ، فإذا وقعت « لا » في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ، ولم تخل منه إلا في اضطرار »^(٦) .

(١) خالف في ذلك يونس : « وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقاً مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها » شرح التسهيل ج٢/ ٦٢ ، وعلق أبو حيان على قول ابن مالك السابق قائلاً : « هكذا أطلق ابن مالك مذهب يونس ، وفي كتاب سيويه أن يونس فرق بين الظرف الناقص ، فأجاز الفصل في فصيح الكلام . ولم يجزه بالظرف التام » ارتشاف ج٢/ ١٦٩ ، مع ج١/ ٤٦٥ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج٢/ ١٦٩ .

(٣) نقل الإجماع في التسهيل . انظر شرح التسهيل ج٢/ ٦٤ ، واعتراض عليه في الارتشاف قال : « وليس كما ذكر أما إذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرماني وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل « لا » فيه ، فإن كان مبتدئاً نصيب وزال البناء » ج٢/ ١٧٠ وحكى عنه « لا - كذلك - رجلاً ، ولا كزيد رجلاً ولا كالعشية زائراً » مع ج١/ ٤٦٦ ، ونقل مخالفته في شرح التصريح ج١/ ٢٣٦ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة المبرد وابن كيسان : « ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة بل أجازة في السعة ووافقه ابن كيسان » شرح التسهيل ج٢/ ٦٦ وانظر ج٢/ ٦٤ ، شرح التصريح ج١/ ٢٣٧ ، مع ج١/ ٤٧٣ ، حاشية الصبان ج٢/ ٦ .

وقال في الارتشاف عن المذهب : « وهو منقول نصاً عن الأخفش ، خلافاً للمبرد وابن كيسان فلإنها يجيز أن لا تتكرر ، وذلك لا يكون إلا ضرورة » ج٢/ ١٧٢ ، واقتصر في ج٣/ ٣٣٧ على ذكر مخالفة المبرد فقط .

(٥) مع ج١/ ٤٧٣ .

(٦) شرح التسهيل ج٢/ ٦٥ .

ظن وأخواتها

(٤٦) ذهب الجمهور^(١) إلى « أن ظن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر »^(٢) « أصلا »^(٣).

(٤٧) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن سمع لا تتعدى « إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف ، فالمسموع نحو : سمعت كلاما ، وسمعت خطبة ، والعين نحو : سمعت زيدا يتكلم أى : سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم »^(٥).

(٤٨) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المفعولين اختصارا في باب ظن^(٦) « نحو : «أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»^(٧) وقوله وهو الكمية يمدح أهل البيت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى جهم عازا على وتحسب

فحذف في الآية مفعولا تزعمون ، وفي البيت مفعولا تحسب ؛ لدليل ما قبلهما عليهما أى : تزعمونهم شركاء ، وتحسبه أى : جهم عازا على »^(٨).

(١) خالف النحويين في ذلك السهيلي فذهب « إلى أنها ليست داخلة عليها بل هو مع مفعوليهما كأعطيت في أنها استعملت معها ابتداء » ارتشاف ج ٥٦/٣ ، شرح التصريح ج ٢٤٦/١ ، مع ج ٤٨٦/١ .

(٢) ارتشاف ج ٥٦/٣ .

(٣) مع ج ٤٨٦/١ .

(٤) خالف في هذه المسألة الأخفش والفارسي : « والحق الأخفش والفارسي « بعلم » ذات المفعولين « سمع » الواقع على اسم عين ، ولا يكون ثانى مفعوليهما إلا فعلا يدل على صوت ، كقوله تعالى : « سَمِعْنَا فَمَنْ يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُمْ إِنْزَاهِيمُ » [الأنبياء : ٦٠] « شرح التسهيل ج ٨٤/٢ ، وارتشاف ج ٦٢/٣ ، وفي مع : « الحق الأخفش بعلم ... ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن أبي الربيع وابن مالك » ج ٤٨٤/١ ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٦٢/٢ .

(٥) مع ج ٤٨٤/٢ بتصرف .

(٦) انظر ارتشاف ج ٥٦/٣ ، شرح التصريح ج ٢٥٨/١ وما بعدها ، مع ج ٤٨٧/١ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤٩/٢ ، حاشية الصبان ج ٤٨/٢ ، وفي شرح الفصل نسبه إلى « أكثر النحويين » ج ٨٣/٧ .

(٧) سورة القصص آية ٦٢ .

(٨) شرح التصريح ج ٢٥٨/١ وما بعدها .

(٤٩) أجمع النحاة على أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين في باب ظن اقتصاراً^(١) « لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده »^(٢) .

(٥٠) ذهب الجمهور^(٣) إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً في باب ظن « كقولك : قائماً ، لمن قال : ما ظننت زيداً ؟ وزيداً ، لمن قال : من ظننت قائماً ؟ قال عنزة :

ولقد نزلت فلا تظني غيره منى بمنزلة المحب المكرم

أى : فلا تظني غيره كائناً »^(٤) .



(١) انظر ارتشاف جـ ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح جـ ١/ ٢٦٠ ، حاشية يس جـ ١/ ٢٥٩ ، شرح الأشموني جـ ٢/ ٤٨ ، شرح المفصل جـ ٧/ ٦٨ ، حاشية الصبان جـ ٢/ ٤٨ ، وفي المجمع : « وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ... » جـ ١/ ٤٨٨ ولست أدري هل سقطت كلمة « أحد » قبل كلمة المفعولين في العبارة وهذا هو الراجح ، خاصة وأن التعليل المذكور هنا هو المذكور في باقى المراجع لحذف أحدهما وليس لحذفهما معاً ، وما بعد العبارة المنقولة من كلام عائذ على حذف أحد المفعولين لا حذفهما ، أم أن الكلام فعلاً عن حذف المفعولين معاً اقتصاراً ، وفي هذه الحالة تخرج العبارة عما نحن فيه ؟

(٢) شرح التصريح جـ ١/ ٢٦٠ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن ملكون : « وذهب ابن ملكون إلى أنه لا يجوز ، فإذا قلت : زيداً ظننته قائماً ، فالتقدير : ظننت زيداً قائماً ، حذف ظننت لدلالة ظننته ، وقائماً لدلالة قائماً » ارتشاف جـ ٣/ ٥٦ ، شرح الأشموني جـ ٢/ ٤٩ ، وفي شرح التصريح أضاف إلى ابن ملكون « وطائفة ، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكرّر طلبه امتنع حذفه » جـ ١/ ٢٦٠ ، وكذا في المجمع جـ ١/ ١٨٩ .

(٤) شرح التسهيل جـ ٢/ ٧٢ وما بعدها .

أعلم وأرى

(٥١) أجمع النحاة على أن أعلم وأرى المتعديتين بدون الهمزة إلى اثنين تتعديان إلى مفاعيل ثلاثة^(١).

(١) انظر شرح التسهيل ج٢/ ١٠٠، ارتشاف ج٢/ ٨٣، مع ج١/ ٥٠٧.

الفاعل

(٥٢) ذهب الجمهور^(١) إلى منع القياس على ما سمع من حذف عامل الفاعل لعدم اللبس من نحو « قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ ﴾^(٢) على قراءة بناء يُسَبِّحُ للمفعول ؛ إذ التقدير : يسبحه رجال ؛ لدلالة يسبح عليه . ومثله قول الشاعر :

لَيْتَكَ بَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ

أى : يبيكه ضارع^(٣) .

(٥٣) اتفق النحاة على « وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن يحصر المفعول بإنها نحو : إنما ضرب زيد عمراً ... لأنه لو أخر انقلب ؛ وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيد عمراً انحصار ضرب زيد في عمرو ، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر فإذا أخر وقيل : وإنما ضرب عمراً زيد جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر ، ولم يجز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر^(٤) .

(٥٤) اتفق النحاة على « وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله إن يحصر الفاعل بإنها ... نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٥) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيرها ، فلزم توسط المفعول ، والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا العلماء^(٦) .

(١) خالف الجمهور في ذلك الجرمي وابن جنى وابن مالك حيث جوزوا القياس « حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه ، فلو قيل : يوعظ في المسجد رجال ، على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال ... فإنه يجوز لعدم اللبس » مع جـ ١/ ٥١٥ شرح التصريح جـ ١/ ٢٧٤ ، وفي الارتشاف لم ينص على ابن مالك : « وذهب الجرمي وابن جنى إلى القياس على ذلك » جـ ١٨١/ ٢ وما بعدها .

(٢) سورة النور آية ٣٦ .

(٣) مع جـ ١/ ٥١٤ وما بعدها .

(٤) شرح التصريح جـ ١/ ٢٨٢ ونقله عن ابن النحاس في الارتشاف جـ ٢/ ٢٠٠ ، مع جـ ١/ ٥١٦ ، حاشية يس جـ ١/ ٢٨٢ .

(٥) سورة فاطر آية ٢٨ .

(٦) شرح التصريح جـ ١/ ٢٨٤ ، ونقله عن ابن النحاس في الارتشاف جـ ٢/ ٢٠٠ ، مع جـ ١/ ٥١٦ .

(٥٥) « منع أكثر النحويين ^(١) تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائلاً على المنصوب نحو : ضرب غلامه زيداً » ^(٢) و « نحو : زان نوره الشجر ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر ^(٣) لفظاً ورتبة » ^(٤) .

(١) خالف في هذه المسألة ابن جنى حيث ذهب إلى جوازه « وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيداً لتقديم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ... وأما أنا فأجيز أن تكون الماء في قوله : جزى ربه عنى عدى ابن حاتم ، عائدة على « عدى » خلافاً على الجماعة « الخصائص جـ ١ / ٢٩٤ . وانظر شرح المفصل جـ ١ / ٧٦ ، وقال في شرح التسهيل : « والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات ... ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجز التقديم نحو : ضرب غلامها جازَ هند لأن « هند » مؤخرة الرتبة من وجهين ، ولا تعلق لها بضرب ، بخلاف ضرب غلامها هنداً ، فمن مثل هذا احتزرت بقولي : وشاركه صاحب الضمير في عامله ، فإن صاحب الضمير في : ضرب غلامه زيداً ، قد شارك المكمل به الضمير في عامله وصاحب الضمير في : ضرب غلامها جازَ هند غير مشارك في العامل » جـ ١ / ١٦١ وما بعدها ، فشرط للجواز مشاركة صاحب الضمير في العامل ؛ فإن لم تكن مشاركة فالمنع .

وقال في الارتشاف : « فأجازته ابن جنى وقبله أبو عبد الله الطوال من أهل الكوفة والأخفش من أهل البصرة ... واختاره ابن مالك ... وقصره على الشعر دون الكلام أحمد بن جعفر ، وشرط ابن مالك ... » جـ ١ / ٤٨٣ ، فأضاف إلى ابن جنى وابن مالك بشرطه : أبا عبد الله الطوال والأخفش ، هذا مع نقله عن أحمد بن جعفر الدينوري صاحب المذهب قصره الجواز في الشعر فقط ، هذا ، وفي موضع آخر نص على مخالفة الطوال وابن جنى وابن مالك فقط ، انظر جـ ٣ / ٣١٧ .

وفي المغنى نقل مخالفة الأخفش وابن جنى والطوال وابن مالك من غير نص على اشتراطه . انظر / ٦٣٩ ، ومثله في شرح التصريح إلا أنه أضاف قوله : « والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الإنصاف » جـ ١ / ٢٨٣ ، وفي المجمع كما في المغنى مع زيادة : « وحكى الصغار الإجماع عليه » يعنى على منع التقديم ، وجعل مذهب الجمهور الجواز في الشعر فقط . انظر جـ ١ / ٢٢١ وما بعدها ، وفي شرح الأشموني كما في المغنى مع زيادة : « وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون الشر وهو الحق والإنصاف » جـ ٢ / ٨٣ وما بعدها ، هذا ، وما نسب الأشموني إلى بعض النحاة هو ما نسب أبو حيان إلى أحمد بن جعفر ، ونسبه السيوطي إلى الجمهور ، وقال عنه الشيخ خالد : هو الإنصاف .

(٢) شرح التسهيل جـ ٢ / ١٣٥ ، ونقله في الأشباه عن ابن النحاس . انظر جـ ٣ / ١٤١ ، حاشية الصبيان جـ ٢ / ٨٤ .

(٣) الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة في مواضع سبعة ، انظرها في شرح التسهيل جـ ١ / ١٦١ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ٤٨٣ وما بعدها ، مغنى / ٦٣٥ وما بعدها ، مع جـ ١ / ٢٢٠ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ١ / ٨٥ وما بعدها .

(٤) شرح الأشموني جـ ٢ / ٨٣ .

النائب عن الفاعل

(٥٦) لا خلاف بين النحاة في إقامة المجرور بحرف زائد مقام الفاعل « وأنه في محل رفع نحو: «أحد» في قولك: ما ضرب من أحد^(١) .

(٥٧) ذهب الجمهور^(٢) إلى أنه لا يقوم التمييز « مقام الفاعل ، فلا يقال في طاب زيد نفساً : طيب نفس ، ولا في ضاق به ذرعاً : ضيق به ذرع^(٣) .

(٥٨) اتفق النحاة على أن الفعل إذا تعدى « لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول جائزة^(٤) .

(٥٩) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن الفعل إذا « كان من باب اختار مما حذف حرف الجر من الثاني ... أنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، فتقول : أُخْتِرَ زَيْدُ الرِّجَالِ ، وأَمِرَ زَيْدٌ الْخَيْرَ . تريد : من الرجال وبالخير ، وبهذا ورد السماع عن العرب^(٦) ، « وامتناع إقامة الثاني^(٧) .

(١) مع جـ ١/ ٥٢٢ ، شرح التصريح جـ ١/ ٢٨٨ ، حاشية الصبان جـ ٢/ ٩٥ .

وقال في الارتشاف : « والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها ومختلف فيها : المتفق عليه أربعة » جـ ٢/ ١٨٤ ثم قال : « الرابع مما ينوب عن الفاعل وهو المجرور بحرف زائد » جـ ٢/ ١٩٢ .

(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة الكسائي وهشام « وأجاز ذلك الكسائي وهشام وحكى الكسائي : خذه ، مطوبة به نفس » ارتشاف جـ ٢/ ١٩٣ ، مع جـ ١/ ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، شرح التصريح جـ ١/ ٢٩٠ ونص على مخالفة الكسائي فقط في شرح التسهيل . انظر جـ ٢/ ١٢٩ وما بعدها ، وفي الارتشاف « وقال الصفار : لا يجوز عند البصريين والفراء وجع رأسه ولا ألم بطنه وأجازه الكسائي » وعقب أبو حيان قائلاً : « فتعارض النقل عن الكسائي ... في أن الموجوع رأسه هنا كان أصله تمييزاً أو مشبهاً بالمفعول » انظر جـ ٢/ ١٩٤ ، فما نقله في الارتشاف عن الصفار لم يحدد الجمهور ، فلم يزد على البصريين إلا الفراء ، ولكنه لم يذكر مخالفاً إلا الكسائي .

(٣) ارتشاف جـ ٢/ ١٩٣ .

(٤) شرح التصريح جـ ١/ ٢٩١ ، حاشية الصبان جـ ٢/ ٩٩ ، وعبر عن عدم وجود الخلاف في الارتشاف بقوله : « قولاً واحداً » جـ ٢/ ١٨٦ .

(٥) خالف الجمهور في ذلك الفراء وابن مالك : « وجوز الفراء وابن مالك : إقامة الثاني في نحو : اختير الرجال زيداً » مع جـ ١/ ٥٢٠ ، وزاد في المخالفين السيرافي . انظر الأشباه جـ ٣/ ٣٤٦ وما بعدها .

(٦) ارتشاف جـ ٢/ ١٨٨ .

(٧) مع جـ ١/ ٥٢٠ .

تعدي الفعل ولزومه

(٦٠) أجمع النحاة على أن الهمزة لا تُعَدِّي ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب علم^(١).

* * *

(١) مع ج ٨/٣، شرح التسهيل ج ٢/١٦٤، ارتشاف ج ٣/٥٣.

التنازع في العمل

- (٦١) ذهب النحويون^(١) إلى أن العاملين في باب التنازع إن اتفقا في طلب المرفوع نحو :
قام وقعد زيد ، فالعمل لواحد من العاملين لا لكليهما .
- (٦٢) لا خلاف بين الفريقين في جواز إعمال أى الفعلين شئت في باب التنازع^(٢) « لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين »^(٣) .



(١) خالف النحويين في هذه المسألة الفراء : « خلافاً للفراء في زعمه أن في مثل : قام وقعد زيد العامل هو كلا الفعلين » ارتشاف جـ ٨٨ / ٣ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ ١٦٤ / ٢ ، شرح التصريح جـ ٣٢١ / ١ ، وعبر عن وجود المخالفة في الجمع بقوله : « والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد » جـ ٩٤ / ٣ ، شرح الأشموني جـ ١٥٠ / ٢ ، حاشية الصبان جـ ١٤٣ / ٢ .

(٢) انظر الإنصاف جـ ٩٣ / ١ ، شرح المفصل جـ ٧٧ / ١ ، ارتشاف جـ ٨٩ / ٣ ، ائتلاف / ١١٥ ، شرح التصريح جـ ٣١٩ / ١ ، مع جـ ٩٤ / ٣ ، شرح الأشموني جـ ١٤٣ / ٢ ، ١٤٨ .

(٣) شرح المفصل جـ ٧٩ / ١ .

المفعول المطلق

(٦٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن ناصب المفعول المطلق - إن كان من غير لفظ الفعل - فعل مضمّر « من لفظه كقوله :

السالك الثغرة اليقظان كالثّها مَشَى الهلوك عليها الحَيَعْلُ الفضلُ

ف « مَشَى » منصوب بمضمّر دل عليه السالك^(٢) .

(٦٤) لم يشترط الجمهور^(٣) في اسم الإشارة الذي يقوم مقام المصدر المين وصفه بالمصدر نحو : ضربت ذلك الضرب ، فقد قالوا : « ظننت ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ؛ ولذلك اقتصروا عليه ؛ إذ ليس مفعولا أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعا له^(٤) .

(٦٥) لا خلاف في جواز تشية وجمع المصدر المختص المبين للعدد^(٥) تقول : ضربت ضربتين وضربات^(٥) .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة المازني حيث ذهب إلى « أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه ، كما لو كان من لفظه » مع ج٢/ ٧٥ ، حاشية الصبان ج٢/ ١٦٤ ، شرح التصريح ج١/ ٣٢٧ ، ولم ينص على المازني في الارتشاف ولكنه اكتفى بقوله : « وفيل : بالفعل الظاهر » ج٢/ ٢٠٣ ، كما ذهب ابن جني إلى « التفصيل ، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمّر الذي من لفظه : كقعدت جلوسا ، وقمت وقوفاً ؛ بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه . وقال ابن عصفور : الأمر في التأكيد ما ذكر ، وأما الذي لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمّر أيضا كقوله : وآلَتْ حَلْفَةً لم تحلل .

فحلفة منصوبة بحلقت مضمرة ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه ؛ لأنه لم يوضع » مع ج٢/ ٧٥ وما بعدها .

وزاد في الارتشاف : « وهو ظاهر كلام الفارسي » ج٢/ ٢٠٣ ، حاشية يس ج١/ ٣٢٧ .

(٢) مع ج٢/ ٧٥ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل : « ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية » ج٢/ ١٨١ ، وانظر ارتشاف ج٢/ ٢٠٤ ، شرح التصريح ج١/ ٣٢٧ ، مع ج٢/ ٧٧ ، حاشية الصبان ج٢/ ١٦٦ .

(٤) مع ج٢/ ٧٧ .

(٥) ارتشاف ج٢/ ٢٠٥ ، شرح التصريح ج١/ ٣٢٩ ، مع ج٢/ ٧٣ ، شرح الأشموني ج٢/ ١٦٨ .

المفعول له

(٦٦) ذهب الجمهور^(١) إلى أن المفعول له إذا استوفى شروط نصبه^(٢) فإن النصب لا يتعين بل «يجوز معه الجر»^(٣) فيجوز أن تقول: «ضربت لتأديب»^(٤).



(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الجزولي: «زعم الجزولي أنه لا يكون المنجر إلا مختصا، يعنى أنه لا يقال: جئت لإعظام لك، قال أبو علي الشلوبين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفاً في هذا القول» شرح التسهيل ج٢/١٩٩، ارتشاف ج٢/٢٢٣ شرح التصريح ج١/٣٣٦، مع ج٢/١٠٠، أشباه ج٥/١٦.

(٢) انظر هذه الشروط في شرح التسهيل ج٢/١٩٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٢٢١ وما بعدها، شرح التصريح ج١/٣٣٤ وما بعدها، مع ج٢/٩٨ وما بعدها.

(٣) مع ج٢/١٠٠.

(٤) السابق.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(٦٧) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه : إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ « شهر » فإنه يجوز أن يكون الفعل واقعاً في بعضه وفي جميعه نحو : قدم زيد شهر رمضان ، وصمت شهر رمضان ، وإن كان غير مضاف إليه لفظ « شهر » فيكون الفعل واقعاً في جميعه - فقط لا في بعضه - تعميماً أو تقسيطاً ، نحو : سرت المحرم ، فيكون السير واقعاً في الشهر من الأول إلى الآخر ، وقد يكون في كل واحد من أيام الشهر ، وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره^(٢) .

* * *

(١) خالف في هذه المسألة الزجاج حيث لم يفرق بين المضاف إليه لفظ « شهر » وغيره : « وذهب الزجاج إلى أنه لا فرق بينهما ، يجوز في كل منهما أن يكون العمل في كله وفي بعضه » ارتشاف جـ ٢/٢٣١ ، مع جـ ٢/١٠٨ ، حاشية الصبان جـ ٢/١٨٧ .

(٢) انظر مع جـ ٢/١٠٨ .

المفعول معه

(٦٨) اتفق النحاة على أن « المفعول معه لا يتقدم على عامله »^(١) ... لأن أصل واوه للعطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً^(٢) فلا يقال : والخشبة استوى الماء .

(٦٩) لم يميز النحاة^(٣) توسط المفعول معه « بين العامل والمعطوف عليه »^(٤) فلا يقال : استوى والخشبة الماء .



(١) عبر عن هذه العبارة بصيغة أخرى : « ولا يجوز تقديمه على عامل المصاحب باتفاق ، لا يجوز : والخشبة استوى الماء » ارتشاف جـ ٢ / ٢٨٦ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٥١٧ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٥٢ .

(٢) همع جـ ٢ / ١٧٨ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٤ ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٢٠١ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة ابن جنى : « وأجازه ابن جنى ، فيقال : استوى والخشبة الماء ؛ لوروده في العطف قال :

عليك ورحمة الله السلام

همع جـ ٢ / ١٧٨ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٥٢ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٨٧ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٤ .

(٤) شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٤ .

الاستثناء

- (٧٠) الجمهور^(١) على وجوب النصب بعد « خلا وعدا » إذا دخلت عليها « ما » المصدرية « لتعين الفعلية حينئذ »^(٢) .
- (٧١) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن موضع « ما والفعل » نصب^(٣) من نحو : « قاموا ما عدا زيدًا » و « حضروا ما خلا زيدًا » .



- (١) نقل أبو حيان مخالفة الكسائي والجرمي والفارسي والربيعي : « وذهب الكسائي والجرمي والفارسي في كتاب الشعراء له ، والربيعي إلى إجازة الجر بعد « ما عدا وما خلا » فتكون ما زائدة » ارتشاف جـ ٢/ ٣١٨ ، وزاد في شرح التصريح مخالفة ابن جني . انظر جـ ١/ ٣٦٥ ، ومثله في مع جـ ٢/ ٢١٢ وما بعدها ، ولم ينقل في شرح التسهيل إلا مخالفة الجرمي فقط « واتفق النحويون إلا أبا عمرو الجرمي على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا » جـ ٢/ ٣١٠ .
- (٢) شرح التصريح جـ ١/ ٣٦٤ .
- (٣) انظر ارتشاف جـ ٢/ ٣١٨ ثم قال : « موضوع موضع الحال ، قاله السيرافي ، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء » جـ ٢/ ٣١٨ ، وفي شرح التسهيل أضاف إلى ابن خروف الشلوين في القول بانتصابه على الاستثناء . انظر جـ ٢/ ٢٧٨ . وزاد في شرح التصريح وجهًا ثالثًا غير الحال والاستثناء : « إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف ... فمعنى قاموا ما عدا زيدًا : قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا » جـ ١/ ٣٦٤ وما بعدها ، دون أن ينسب هذا الوجه لأحد ، ومثله في شرح الأشموني جـ ٢/ ٢٤٣ .

الحال

(٧٢) أجمع النحاة^(١) على أنه لا يجوز القياس على تركيب « كلمته فاه إلى في » بل يقتصر فيه على ما ورد من السماع نحو: بعته يدًا بيد أي: مناجزة، ورأسًا برأس أي: مماثلة.

(٧٣) أجمع النحاة على أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بإضافة محضة نحو: عرفت قيام زيد مسرعًا، وأعجبنى وجه هند مسفرة^(٢) « لأن نسبة المضاف إليه من المضاف، كنسبة الصلة من الموصول^(٣) » فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف^(٤).

(٧٤) أجمع النحاة على أنه « إذا كان عامل الحال ظرفًا أو مجرورًا فلا يجوز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور مطلقًا ... فلا يقال: قائمًا في الدار زيد^(٥) ».

(١) خالف في هذه المسألة هشام الكوفي: « وأجاز القياس عليه هشام الكوفي؛ فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي » شرح التسهيل ج٢/ ٣٢٢، ٣٢٥، شرح الرضی على الكافية ج٢/ ٢٢، مع ج٢/ ٢٢٣، ٢٢٥، ونقله عن التسهيل في حاشية الصبان ج٢/ ٢٥٥.

(٢) شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٥.

(٣) شرح التسهيل ج٢/ ٣٣٥، شرح التصريح ج١/ ٣٨٠، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٥، وفي شرح الرضی على الكافية: « فإن انجزَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقًا » ج٢/ ٣٠ فلم يخص المحضة بالمنع بل أطلق الإضافة محضة وغير محضة.

(٤) شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٥.

(٥) مع ج٢/ ٢٤٠ بتصرف، وفيه نقل حكاية الاتفاق عن ابن طاهر، وذكر مخالفة الأخفش حيث قال بالجواز، ومخالفة ابن برهان حيث أجاز التقديم إذا كانت « الحال أيضًا ظرفًا أو حرف جر ... نحو ﴿ هَذَا لَكَ أَلْوَلِيَّةٌ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ [الكهف: ٤٤] فهناك ظرف مكان وهو حال من ضمير « الله » الذي هو خبر الولاية، والمنع في غير ذلك » مع ج٢/ ٢٤٠، وفي شرح الأشموني نقل القول بالإجماع عن ابن مالك، وأضاف مخالفة الأخفش وابن برهان. انظر ج٢/ ٢٧١، حاشية الصبان ج٢/ ٢٧١، وفي حاشية يس ذكر مخالفة الأخفش فقط. انظر ج١/ ٣٨٥، ونقل في الأشباه عن ابن هشام حكاية الإجماع عن ابن مالك وابن طاهر ومخالفة الأخفش وابن برهان، ثم قال ابن هشام: « ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في كتابه الصغير ... فقال: لو قلت: قائمًا في الدار عبد الله، لم يجوز. هذا نصه بحروفه » انظر الأشباه ج٥/ ٨٥ - ٨٩. فبهذا النقل يخرج الأخفش من دائرة المخالفة ويبقى ابن برهان، وما يؤيد ما نقله ابن هشام عن الأخفش نقل أبي حيان: « وقيل ما أجازاه ابن برهان في قوله: إن هنالك ظرف في موضع الحال، هو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون » ارتشاف =

(٧٥) لا خلاف بين النحاة في جواز توسط الحال التي يكون عاملها ظرفاً أو مجروراً إذا ما تأخر المبتدأ وتقدم الخبر « نحو : في الدار عندك زيد ، وفي الدار قائما زيد »^(١) . « لأن الحال متأخر عن العامل حيثئذ »^(٢) .

(٧٦) لا خلاف بين النحاة في أنه « إذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف أو جار ومجرور ، ومعه ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبراً وحالاً ... إن لم يكرر ما في الجملة من ظرف أو حرف جر نحو : في الدار زيد قائم وقائماً »^(٣) .



= جـ ٣٥٦ / ٢ ، وفي الارتشاف أيضاً : « ونقل الإجماع عن البصريين في منع قائماً زيد في الدار ، وقائماً في الدار زيد » جـ ٣٥٦ / ٢ ، ومثله نقله ابن هشام عن ابن عصفور في شرح الإيضاح . انظر الأشباه جـ ٨٦ / ٧ ، فهذان النقلان يحصران الإجماع في البصريين فقط دون النحاة عامة ، وأيضاً يخرجان مخالفة الأخفش في المسألة ، ونقل في الارتشاف أيضاً أن الكوفيين يميزون « قائماً في الدار أنت ، قائماً أنت في الدار » جـ ٣٥٥ / ٢ وهذا النقل يتفق مع إجازة الكوفيين التوسط فيما كان الحال فيه من مضمّر مرفوع ، وهو يعضد ما سبق في النقلين السابقين من كون الإجماع المقصود في هذه المسألة للبصريين فقط ، إلا أنني جعلتها هنا - في هذا الفصل من البحث - لكون من نقل تخصيص الإجماع بالبصريين نقل أيضاً - وقبل التخصيص - الإجماع العام ، بالإضافة إلى المراجع الأخرى التي لم تنقل إلا الإجماع العام ، ويؤيد هذا ما قاله في المعنى : « الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم » / ٦٤٢ . فأطلق الأكثر ولم يخصه .

(١) مع جـ ٢٤٠ / ٢ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ ٢٥ / ٢ ، شرح التصريح جـ ٣٨٥ / ١ ، شرح الأشموني جـ ٢٧١ / ٢ ، ونقله عن ابن هشام في الأشباه جـ ٨٤ / ٧ وما بعدها .

(٢) حاشية الصبان جـ ٢٧١ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل جـ ٣٤٧ / ٢ ، مع جـ ٢٤١ / ٢ ، وعبر عن الاسم بالصفة في الإنصاف جـ ٢٥٨ / ١ وما بعدها ، ائتلاف / ٣٧ .

التمييز

(٧٧) « أجمع النحويون ^(١) على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً » ^(٢) فلا « يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً ، كرطل زيتاً أو فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه رجلاً ؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه » ^(٣) .

(٧٨) لا خلاف بين النحاة في جواز توسط التمييز بين عامله - الفعل المتصرف أو ما يعمل عمله - « وبين المسند إليه الحكم تقول : طاب نفساً زيد ، وحسن وجهاً عمرو » ^(٤) .

(٧٩) أجمع النحاة على عدم جواز تقديم التمييز على عامله « إن كان فعلاً متصرفاً ، وكان تمييزه غير منقول نحو : كفى بزيد رجلاً ، ولا يجوز : رجلاً كفى بزيد » ^(٥) « لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه : ما أكفأه رجلاً » ^(٦) .



(١) قال في الهمع : « استثنى من محل الإجماع ... صورة ، وهو التمييز بعد اسم شبه به الأول نحو : زيد القمر حسناً فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال : زيد حسناً القمر » ج٢/ ٢٦٨ .

وقال في الارتشاف : « ومنع ذلك غير الفراء » ج٢/ ٣٨٥ .

(٢) شرح التسهيل ج٢/ ٣٨٩ ، شرح الأشموني ج٢/ ٢٩٩ ، الأشباه ج٢/ ٢٦٣ .

(٣) شرح التصريح ج١/ ٤٠٠ .

(٤) ارتشاف ج٢/ ٣٨٤ ، شرح التصريح ج١/ ٤٠٠ ، مع ج٢/ ٢٦٨ ، حاشية الصبيان ج٢/ ٢٩٨ .

(٥) ارتشاف ج٢/ ٣٨٥ ، مع ج٢/ ٢٦٨ .

(٦) شرح الأشموني ج٢/ ٣٠٠ .

حروف الجر

(٨٠) « ذهب الجمهور ^(١) إلى أن ربَّ تتعلق بالعامل » ^(٢) « الذى يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً فى موضعه أو مفسراً له » ^(٣) « فى نحو: رب رجل صالح لقيته أو لقيت ... قال الجمهور: هى فىهما حرف جر مُعَدَّ » ^(٤) .



(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الرماني وابن طاهر حيث ذهابا « إلى أنها لا تتعلق » ارتشاف ج٢ / ٤٥٩ ،
 مع ج٢ / ٣٥٣ ، وقالوا إنها : « إنها دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل »
 مغنى / ٥٧٧ ، شرح الأشمونى ج٢ / ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج٢ / ٤٥٩ .

(٣) مع ج٢ / ٣٥٣ .

(٤) مغنى / ٥٧٧ .

الإضافة

(٨١) ذهب الجمهور^(١) إلى « أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة »^(٢) نحو : قيام زيد ، وأكل الطعام .

(٨٢) ذهب سيبويه والجمهور^(٣) إلى أن « كلاً وبعضاً » إذا تجردا من الإضافة « معرفتان تعرفان بنية الإضافة »^(٤) « لأنها لا يكونان أبداً إلا مضافين ، فلما نويت تعرف من جهة المعنى ؛ ومن ثم أى : من هنا وهو كونها عند القطع معرفتين بنيتها أى : من أجل ذلك امتنع وقوعها حالاً وتعريفها بأل »^(٥) « وقالوا : مررت بكل قائما وبيعض جالسا »^(٦) « وأصل صاحب الحال التعريف »^(٧) .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن برهان وابن الطراوة حيث ذهب « إلى أنها غير محضة فلا تعرف » ارتشاف ج ٢/ ٥٠٥ ، مع ج ٢/ ٤١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢/ ٣٦٣ ، واقتصر في شرح التسهيل على ذكر مخالفة ابن برهان « الصحيح كون إضافة المصدر محضة وزعم ابن برهان أن إضافته غير محضة ؛ لأن المجرور به المرفوع المحل أو منصوبه كقيام زيد ، أكل الطعام ، فالأول مثل : حسن الخلق ، والثاني مثل : ضارب العبد » ج ٣/ ٢٢٨ . وقال في شرح التصريح : « المصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ... ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : جئتكم إكرامك ، فإن إضافته محضة خلافاً للرياشي » ج ٢/ ٢٧ . ففصل بين المصدر المقدر بأن والفعل ، والمصدر الواقع مفعولاً له ، وزاد في نقل المخالفة ابن طاهر والرياشي .

(٢) ارتشاف ج ٢/ ٥٠٥ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش والفارسي وابن درستويه « في قولهم بأنها نكرتان وأنها معرفتان بأل ، وينصبان على الحال قياساً على نصف وسدس وثلث ، فإنها نكرات بإجماع وهي في المعنى مضافات ، وحكوا : مررت بهم كلا ، بالنصب على الحال » مع ج ٢/ ٤٢٦ . وفي الارتشاف : « إذا تجرد عن الإضافة ، قد تنوى الإضافة فلا تدخل عليه » أل « وقد أدخلها الزجاج في جملة فقال : يبدل البعض والكل ، وأجاز ذلك الأخفش والفارسي وشذ تنكيره وانتصابه حالاً في ما حكى الأخفش » ج ٢/ ٥١٥ وما بعدها ، فأضاف مخالفة الزجاج ، ولم يذكر ابن درستويه كما في الجمع ، هذا ، وقد اقتصر في شرح التصريح على ذكر مخالفة الفارسي فقط : « وذهب الفارسي إلى أنها نكرتان » ج ١/ ٣٥ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢/ ٣٧٧ ، وعقب يس على قول المصريح : « وذهب الفارسي » بقوله : « قال الدنوشي : رجح مذهب الفارسي مجيئها حالاً ، حكى الأخفش : مررت بهم كلا فجاءت حالاً » حاشية يس ج ٢/ ٣٥ ، فيكون قد وافق ما في الجمع والارتشاف عن ذكر مخالفة الأخفش للجمهور .

(٤) ارتشاف ج ٢/ ٥١٦ .

(٥) مع ج ٢/ ٤٢٦ .

(٦) ارتشاف ج ٢/ ٥١٦ .

(٧) شرح التصريح ج ٢/ ٣٥ .

إعمال المصدر

(٨٣) لا خلاف بين البصريين والكوفيين ^(١) في إعمال المصدر المضاف ^(٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ ^(٣) .

(٨٤) اتفق النحاة على أن « اسم المصدر إن كان علماً لم يعمل ... لتعريفه بالعلمية والأعلام لا تعمل ، وإن كان ميمياً ^(٤) فكالمصدر في العمل ... لأنه مصدر حقيقة » ^(٥) والعلم نحو : يسار وفجار وبرّة ، والميمي « كقوله :

أظلم إن مُصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظُلُم

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم » ^(٦) .

(١) قال في الارتشاف : « وفي كلام بعض أصحابنا إشعار بالخلاف » ج٣ / ١٧٤ ، ومثله في شرح الأشموني ج٢ / ٤٣٠ .

(٢) انظر ارتشاف ج٣ / ١٧٤ ، شرح التصريح ج٢ / ٦٣ ، شرح الأشموني ج٢ / ٤٣٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥١ ، وسورة الحج آية ٤٠ .

(٤) قال في شرح الأشموني : « وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالتضرب والمحمدة ... والاحتراز بغير مفاعلة

من نحو : مضاربة من قولك : ضارب مضاربة فإنها مصدر » ج٢ / ٤٣٤ وما بعدها ، فشرط أن تكون

الميم لغير مفاعلة ، ومثله في حاشية يس ج٢ / ٦٤ .

(٥) شرح التصريح ج٢ / ٦٣ وما بعدها ، مع ج٣ / ٥١ ، شرح الأشموني ج٢ / ٤٣٤ ، واقتصر في

الارتشاف على ذكر عدم وجود الخلاف في جواز إعمال الميمي فقط قال : « واسم المصدر يقال

باصطلاحين أحدهما : ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعّل أو مفعّل ، ومما زاد على صيغة المفعول

منه ... فهذا النوع لا خلاف نعلمه في جواز إعماله ، وحكمه حكم المصادر » ج٣ / ١٧٨ ، وفي حاشية

الصبان اقتصر على ذكر الاتفاق على عدم إعمال العلم فقط ، انظر ج٢ / ٤٣٤ .

(٦) مع ج٣ / ٥١ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(٨٥) ذهب النحاة^(١) إلى أن الصفة المشبهة « الصالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظاً كعجزاء ... والصالحة لهما لفظاً لا معنى كأثوم ... فلفظها صالح للمذكر والمؤنث ؛ لأنه على وزن فعول ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولا نصيب للمذكر في معنى هذه الصفة بل هو خاص بالمؤنث ، والصفة الخاصة بأحدهما معنى ولفظاً كأكرم ... فهي صفة لا نصيب للمؤنث في معناها ولا لفظها ، بل هي خاصة بالمذكر معنى ولفظاً ، وتقابلها العفلاء ... فالعفلاء في الاختصاص بالمرأة كالأكرم في الاختصاص بالرجل ... تجرى على مثلها ولا تجرى على ضدها ... لا يقال : مررت برجل عجزاء أمته ، ولا نحو ذلك »^(٢) .

(٨٦) ذهب النحاة إلى أنه « يتعين النصب بلا خلاف في الضمير الذي انفصلت الصفة منه بضمير آخر كقولك : قریش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ، والأصل في صحة هذا الاستعمال ، ما روى الكسائي من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها »^(٣) .

(١) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي والأخفش حيث أجازا جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة . انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٩٠ ، فتقول على مذهبيها مررت : « برجل حائض ابنته وبامرأة خصي ابنها ، وبرجل عجزاء ابنته ، وبامرأة آلى ابنها ... » مع جـ ٣ / ٦٤ . وقال أبو حيان بعد أن نقل قول ابن مالك عن الكسائي والأخفش قال : « ونقل بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أن ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو المؤنث نحو : أدر وعذراء ، أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما نحو : خصي وحائض لا يشبه إلا خصوصاً ، فيجرى المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث ، وإن الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة في المعنى واللفظ خاص بأحدهما نحو : آلى وعجزاء ، وأما ما ذكره ابن مالك عن الكسائي من إجازة ما ذكر في الأقسام الثلاثة فقد خالفه أبو جعفر النحاس في بعض الصور . قال أبو جعفر : أجاز الأخفش مررت برجل حائض المرأة [بخصي] الدار وبامرأة خصي الزوج ، ولا يميز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا أحد من البصريين غير الأخفش » ارتشاف جـ ٣ / ٢٤٣ وما بعدها ، وقال في الهمع : « هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ، ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها ، وأن الخلاف خاص بقسم واحد وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص » جـ ٣ / ٦٤ . فابن مالك نقل مخالفة الكسائي والأخفش مطلقاً في الثلاثة أقسام ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه تخصيص مخالفة الأخفش في الصفة الصالحة لهما معنى لا لفظاً ، ونقل السيوطي عن أبي حيان يشعر بأن الكسائي والأخفش معاً مخالفان في هذه الصفة لكنه مصرح بمخالفة الأخفش فقط .

(٢) شرح التسهيل جـ ٣ / ٩٠ .

(٣) شرح التسهيل جـ ٣ / ٩٣ ، وقال في الارتشاف : « فالنصب على التشبيه » جـ ٣ / ٢٤٥ يعني نصب الضمير العائد على وجوه ، والتشبيه بالمفعول ، مع جـ ٣ / ٦٥ .

(٨٧) لا خلاف بين النحاة في أنه لا يجوز إلحاق اسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد بالصفة المشبهة في عملها ؛ فلا تسوغ إضافته إلى مرفوعه ولا يسوغ نصبه ولا جره ^(١) « فلا يجوز : معطى الأب عمرًا درهمًا » ^(٢) .

(٨٨) لا خلاف بين النحاة في جواز إجراء اسم المفعول المتعدى لواحد مجرى الصفة المشبهة في عملها « في رفع السببي ونصبه وجره » ^(٣) « تقول : زيد مضروب ظهره مهزول فصيلة ، ويجوز : مضروب الظهر ومهزول الفصيل ، بالنصب والجر ، وهو مرفوع من باب الصفة فأحكامه أحكامه » ^(٤) .



(١) انظر شرح الأسموني ج٢/ ٤٥٧ وما بعدها ، مع ج٣/ ٧٢ ، حاشية الصبان ج٣/ ٣ ، وقال في ج٢/ ٤٥٨ : « قوله : قال بعضهم : بلا خلاف ، قال البهوتي : يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً » .

(٢) ارتشاف ج٣/ ٢٥١ .

(٣) مع ج٣/ ٧٠ ، ارتشاف ج٣/ ٢٥٢ ، حاشية الصبان ج٢/ ٤٥٧ .

(٤) ارتشاف ج٣/ ٢٥٢ .

التعجب

(٨٩) أجمع النحاة^(١) على أن « ما » التعجبية اسم مبتدأ^(٢) .

(٩٠) اتفق النحاة^(٣) على أن « أفعل » في نحو : أحسن يزيد فعل^(٤) .

(٩١) لا خلاف^(٥) في منع إيلاء فعل التعجب « ما لا يتعلق بهما ، كعند الحاجة ومعروف من قولك : ما أنفع معطيك عند الحاجة ، وما أصلح أمرك بمعروف وأنفع بمعطيك عند الحاجة وأصلح بأمرك بمعروف ، ولا خلاف : في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو : ما أحسن زيدا مقبلا ، وأكرم به رجلا ، فلو قلت : ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يميز^(٦) .

(١) خالف في هذه المسألة الكسائي « فما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي أنه لا موضع له من الإعراب » ارتشاف ج ٣/ ٣٣ ، وقال في شرح التصريح : « وأما ما روى عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدر في الإجماع » ج ٢/ ٨٧ ، مع ج ٣/ ٣٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل ج ٣/ ٣١ ، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٤ .

(٣) خالف في هذه المسألة ابن الأنباري « إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم » ارتشاف ج ٣/ ٣٤ ، شرح التصريح ج ٢/ ٨٨ ، وحجته أنه « لا تلحقه الضائرة » مع ج ٣/ ٣٦ . هذا ووجدت في أسرار العربية « فإن قيل : فما موضع الجار والمجرور في قولهم : « أحسن يزيد » قيل : موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسن » لأنه لما كان فعلاً ، والفعل لا بد له من فاعل « / ١٢٣ فهو قد صرح بكونه فعلاً ، هذا ما وجدته في كتابه أسرار العربية إلا أن يكون قد صرح به في موطن آخر .

(٤) انظر شرح التسهيل ج ٣/ ٣٣ ، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٦ ، الأشباه ج ٣/ ٣٥٣ ، حاشية الصبان ج ٣/ ٢٦ .

(٥) قال أبو حيان بعد أن نقل القول بعدم وجود الخلاف عن ابن مالك - وهو الموجود في متن المسألة - قال : « وكذا قال ابنه في شرح الخلاصة لأبيه : لا خلاف في امتناع الفصل بينه أي : بين الفعل والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحال والمنادي ، وما ذكره ليس بصحيح ، ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو : ما أحسن إحساناً زيدا ، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين . أما الفصل بالمنادي فقال بدر الدين بن مالك : لا خلاف في منع ذلك ، وقال أبوه أبو عبد الله بن مالك : قول علي بن أبي طالب عليه السلام لما قتل عمار بن ياسر :

أعزز عليّ أبا اليقظان
أن أراك صريعاً مجذلاً

مصحح لجواز الفصل بالنداء ... وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا « ارتشاف ج ٣/ ٣٧ وما بعدها . أثرت أن أنقل النص على طوله ؛ لأنه حوى جميع جوانب المسألة من حيث المخالفين ومواقع الخلاف عندهم ، ويلاحظ من النص : مخالفة الجرمي وهشام في إجازة الفصل بالحال ، والجرمي بالمصدر وابن مالك بالمنادي وابن كيسان بلولا . وانظر مع ج ٣/ ٤٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٥ وما بعدها ، وفي شرح التصريح أضاف إلى الجرمي هشاماً في القول بالفصل بالمصدر . انظر ج ٢/ ٩٠ .

(٦) شرح التسهيل ج ٣/ ٤٠ .

أفعل التفضيل

(٩٢) أجمع النحاة^(١) على أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به^(٢).

(١) قال في الارتشاف : « قال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام : ١١٧] فمن مفعول به ، وقوله تعالى : ﴿أَهْدِنِي سَبِيلًا﴾ [الإسراء : ٨٤] مفعول به لا تميز » ج ٣ / ٢٢٥ ، وانظر شرح التصريح ج ١ / ٣٣٩ ، وحاشية الصبان ج ٢ / ١٨٥ .

وقال في التسهيل : « وإن أول بها لا تفضيل فيه جاز على رأى أن ينصبه » انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٦٥ . وقال في شرحه : « وأجاز بعضهم أن يكون أعلم مجرداً عن التفضيل ويكون هو العامل » ج ١ / ٦٩ و « أعلم » في العبارة هي التي في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ونقله عنه في المجمع ج ٣ / ٧٥ ، فمحمد بن مسعود أطلق نصب أفعل التفضيل للمفعول به ، وما نقله ابن مالك عن البعض فيه اشتراط تأويله بها لا تفضيل فيه .

(٢) انظر شرح التصريح ج ١ / ٣٣٩ ، شرح الأشموني ج ٢ / ١٨٥ ، ونقله في حاشية الصبان عن المغنى ، انظر ج ٢ / ٣٧١ ، ونقله في المجمع عن ابن مالك . انظر ج ٣ / ٧٥ .

النتع

(٩٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن الجملة الواقعة نعتاً « لا يجوز دخول الواو عليها »^(٢) .

(٩٤) ذهب النحاة^(٣) إلى أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به .



(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الزمخشري حيث أجاز اقترانها بالواو . انظر ارتشاف ج٢ / ٥٨٤ ، حاشية الصبان ج٣ / ٩٣ ، وفي المجمع ذكر المحقق في الحاشية نصاً سقط من النسخة المعتمد عليها في التحقيق ، هذا النص ذكرت فيه المسألة . انظر ج٣ / ١١٩ .

(٢) ارتشاف ج٢ / ٥٨٤ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي « خلافاً للكسائي في نعت ذى الغيبة » التسهيل انظر شرح التسهيل ج٣ / ٣٢٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٣ / ١٠٦ ، مغنى / ٦٣٩ . هكذا أطلق ابن مالك والأشموني وابن هشام القول عن مخالفة الكسائي في إجازة نعت الضمير الغائب دون تقييد بينهما قال في الارتشاف : « وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً كما في التسهيل نحو قولهم : مررت به المسكين ، ونحو : صلى الله عليه الرؤوف الرحيم ، وقال النحاس : أجاز الكسائي نعت المضمرة إذا تقدمه المضمرة وقال الفراء : هذا خطأ » ج٢ / ٥٩٥ ، مع ج٣ / ١٢١ . فخص إجازة نعت الضمير الغائب عند الكسائي فيما كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم ، وفيما نقله عن النحاس والفراء جعل شرط إجازة نعت الضمير تقدم الضمير .

التوكيد

(٩٥) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه لا يجوز الاستغناء بنية الإضافة في « كل » عن صريح الإضافة ، فلا يجوز أن تكون كلمة « كل » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾^(٢) في قراءة من قرأ بالنصب^(٣) توكيداً لاسم إن على تقدير « كلنا » .

(٩٦) ذهب الجمهور^(٤) إلى جواز توكيد ما لا يحتمل تقدير « بعض » بكلا وكلتا نحو : اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ، واحتجوا « بأن العرب قد تأتى بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون »^(٥) .

(٩٧) أجمع النحاة على أن « ضمير الرفع المنفصل » الواقع بعد « ضمير الرفع المتصل » نحو : فعلت أنت توكيد^(٦) .

(١) خالف الفراء والزخشرى في المسألة « وأجاز الفراء والزخشرى في قراءة من قرأ : « إنا كلاً فيها » بالنصب على توكيد اسم إن » شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٩٢ ، حيث أجازا « حذف الضمير استغناء بنية الإضافة » شرح الأشموني جـ ٣ / ١١٠ ، مغنى / ٢٥٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٢٢ وما بعدها ، وفي الارتشاف : « وأجاز الكوفيون وتبعهم الزخشرى الاستغناء بنية الإضافة عن صريح الإضافة » جـ ٢ / ٦١٠ ، فنسب المخالفة إلى الكوفيين لا إلى الفراء ، ومثله في مع جـ ٣ / ١٣٨ .

(٢) سورة غافر آية ٤٨ .

(٣) قرأ بالنصب عيسى بن عمر ، وابن السميع . انظر البحر المحيط جـ ٩ / ٢٦٣ ، الجامع لأحكام القرآن جـ ١٥ / ٣٢١ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء وهشام وأبو علي والأخفش حيث ذهبوا إلى المنع ؛ لامتناع تقدير بعض « لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين » شرح التصريح جـ ٢ / ١٢٣ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ١١٠ . وقال في الارتشاف بعد ذكر مخالفة الفراء وهشام وأبي علي : « وعن الأخفش القولان » جـ ٢ / ٦٠٩ ، أى : أنه نسب إلى الأخفش القول بالجواز كالجمهور ، والقول بالمنع كالمخالفين . وفي شرح التسهيل نسب المخالفة إلى الأخفش فقط « ولا يؤكد بها عند الأخفش ما لا يصح أن يعمل في موضعه واحد نحو : جلست بين الرجلين » جـ ٣ / ٢٨٩ وما بعدها . وفي الجمع نسب المذهب إلى الجمهور دون نص على المخالفين . انظر جـ ٣ / ١٣٧ .

(٥) شرح التصريح جـ ٢ / ١٢٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٠٥ ، ٣٣٣ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٥٩ ، مع جـ ٢ / ١٥٢ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ١٢٣ ، ١٩٢ .

عطف النسق

(٩٨) أجمع النحاة^(١) على أن « أم » المنقطعة لا تدخل « على المفرد » ولهذا قدروا مبتدأ في : إنها لإبل أم شاء^(٢) .

(٩٩) ذهب أكثر النحويين^(٣) إلى أن « إما » الثانية « مثل » أو « في العطف والمعنى »^(٤) فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة وبعد الخبر للشك والإيهام والتفصيل نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾^(٥) وانتصابها على هذا على الحال المقدرة^(٦) .

(١) قال في المغنى : « وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كـ « بل » وقدرها هنا بيل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم : « إن هناك لإبلا أم شاء » بالنصب ... » ٦٨ / ١ ، الأشباه ج ٥ / ١٧ ، ج ٧ / ٥٢ وما بعدها .

وقال في اللمع : « قال أبو حيان وابن هشام : وقد خرق إجماع النحويين في ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ أى : بل أمى شاء » ج ٣ / ١٧٢ . ففى هذا النص أثبت أن أبا حيان قال بخرق ابن مالك لإجماع النحويين ، وفي الارتشاف : « وزعم ابن مالك أن « أم » المنقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد ، وأصحابنا يقولون : ليست للعطف لا للمفرد ولا جملة ، وقالت العرب : « إنها لإبل أم شاء » وقدره الفارسي وابن جنى وأصحابنا بل أمى شاء » ج ٢ / ٦٥٦ ، فلم يذكر خرقه للإجماع ، بل ذكر مخالفته للبصريين بقوله : « وأصحابنا » وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى الجمهور ثم قال : « وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد » ج ٢ / ١٤٤ .

(٢) مغنى / ٦٨ .

(٣) « زعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ووافقهم ابن مالك للملازماتها غالباً الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله :

ياليتما أئتنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار »

مغنى / ٨٤ ، مع ج ٣ / ١٧٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٤٣ ، ونقله في الارتشاف ج ٢ / ٦٢٩ ، وفي شرح التصريح ذكر ابن برهان بدلاً من يونس في المخالفين . انظر ج ٢ / ١٤٦ ، ومثله في شرح الأشموني ج ٣ / ١٦١ ، هذا ، وقد « نقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف » مغنى / ٨٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٢٩ ، مع ج ٣ / ١٧٧ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٦٢ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٦٢ ، والذي جعلنى أتى بالمسألة في هذه الصورة مع أن ما في الحاشية يناقض تماماً ما في المتن ، هو أن حكاية الإجماع أتت عن فرد فقط هو ابن عصفور ، والمسألة كما هي في المتن أتت من طرق كثيرة كما هو واضح من المراجع الموجودة في هذه الحاشية (٣) .

(٤) شرح الأشموني ج ٣ / ١٦١ .

(٥) سورة الإنسان آية ٣ .

(٦) شرح التصريح ج ٢ / ١٤٦ .

(١٠٠) لا خلاف بين النحاة في «أن» إما «الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إما زيد وإما عمرو، وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إما زيداً وإما عمراً»^(١).

(١٠١) «أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو: «إن زيداً ذهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل نحو: «أعلم زيد عمراً بكرّاً جالساً، وأبو بكر خالداً سعيّداً منطلقاً» وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو: «إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه»^(٢) «ولا يقال: إن زيداً في البيت على الفراش والقصر نطع عمراً، أى: وإن في القصر على نطع عمراً بنيابة الواو عن إن وفي و على»^(٣).



(١) مغنى / ٨٥، شرح التصريح ج٢/ ١٤٦، حاشية الصبان ج٣/ ١٦١، مع ج٣/ ١٧٧، ونقله عن

ابن عصفور في الارتشاف ج٢/ ٦٢٩.

(٢) مغنى / ٦٣٢، شرح الأشموني ج٣/ ١٨١، مع ج٣/ ١٩٠.

(٣) مع ج٣/ ١٩٠.

النداء

(١٠٢) الجمهور^(١) على أن الهمزة في النداء للقريب .

(١٠٣) ذهب جماهير النحاة^(٢) إلى أنه لا يجوز في وصف «أى» إلا الرفع نحو: يا أيها الرجل «لأن الرجل هاهنا هو المنادى في الحقيقة، إلا أنهم أدخلوا «أيا» هاهنا توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يميز فيه إلا الرفع مع كونه صفة إيذاناً بأنه المقصود من النداء»^(٣).

(١٠٤) ذهب الأكثرون^(٤) إلى منع حذف الألف المتقلبة عن ياء والاجتزاء بالفتحة عنها من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، فلا يقال: يا غلام، تريد: يا غلاما .



(١) قال في المغنى: «الألف المفردة تأتي على وجهين، أحدهما: أن تكون حرفاً ينادى به القريب... ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط... وهذا خرق لإجماعهم» ١٧/، ونقله عنه في معجم جـ ٢٦/٢، والأشباه جـ ١٨/٢.

وقال ابن مالك: «النحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان: مرتبة للقريب تستعمل فيها الهمزة» شرح التسهيل جـ ١/٢٤٢ فلم يذكر مخالفة.

(٢) خالف النحاة في هذه المسألة أبو عثمان المازني حيث ذهب «إلى أنه يجوز فيه النصب» أسرار ٢٢٩/، شرح التسهيل جـ ٣/٣٩٩ وما بعدها، ارتشاف جـ ٣/١٢٧ «حملاً على موضع أى» معجم جـ ٣٨/٢، الأشباه جـ ١٨/٥، شرح الأشموني جـ ٣/٢٢٣، ٢٧٦، شرح التصريح جـ ٢/١٩٢.

(٣) أسرار ٢٢٨ وما بعدها.

(٤) خالف الأخفش والمازني والفارسي في هذه المسألة حيث أجازوا «حذف الألف المتقلبة عن ياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول: يا غلام، تريد: يا غلاما» ارتشاف جـ ٢/٥٣٨، معجم جـ ٢/٤٣٨. «كقوله»

ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى

أصله بقوله: يا لهفا «شرح الأشموني جـ ٣/٢٣٠ وما بعدها، حاشية الصبان جـ ٣/٢٣١، شرح التصريح جـ ٢/١٧٧.

الترخيم

(١٠٥) « لا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو : مصطفون ومصطفين علمين ، فتقول فيهما : يا مصطف بحذف الواو والتون من الأول ، والياء والتون من الثاني » ^(١) عند الترخيم « لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ؛ لأن أصله مصطفيون ومصطفين » ^(٢) .

(١٠٦) ذهب الأكثرون ^(٣) إلى أن ما كان قبل آخره « قد حذف الواو جمع كقاضون ، ومصطفون علمين فإن الياء والألف حذفنا للملاقة الواو ، فإذا رخم ^(٤) بحذف الواو مع التون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال : يا قاضي ، ويا مصطفى ... وقاسوه على رد ما حذف لتون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف ^(٥) ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف ^(٦) المضاف إليه » ^(٧) .



(١) شرح التصريح ج٢/ ١٨٧ ، وفي شرح الأشموني قال : « قولاً واحداً » ج٣/ ٢٦٤ ، حاشية الصبان ج٣/ ٢٦٤ .

(٢) شرح الأشموني ج٣/ ٢٦٤ .

(٣) خالف الأكثرين في هذه المسألة ابن مالك حيث ذهب إلى أنه لا ترد الياء والألف في هذه الحالة لأن هذا « يستلزم أن يعاد إلى كل متغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجوداً أصلاً ... فعلى هذا يقال في ترخيمها على مذهب من ينوى المحذوف : يا قاض ويا مصطف بالضم والفتح » شرح التسهيل ج٣/ ٤٢٥ ، مع ج٢/ ٦٨ .

وقال في شرح الأشموني : « هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد » ج٣/ ٢٦٧ ، وقال عن المخالفة في الارتشاف « ذهب قوم إلى أنك تقول : يا قاضي ويا مصطف » ج٣/ ١٥٩ .

(٤) على لغة من ينوى المحذوف .

(٥) « تقول الواقف على : هل تَقْعَلُنْ : هل تفعلون برد واو الضمير ونون الرفع » شرح التسهيل ج٣/ ٤٢٤ .

(٦) « نحو : إن مدمنى البر وافرو الأجر » السابق / ٤٢٥ .

(٧) مع ج٢/ ٦٨ .

الاختصاص

(١٠٧) لا خلاف في أن صفة « أئى » في باب الاختصاص واجبة الرفع ^(١).

(١٠٨) ذهب الجمهور ^(٢) إلى أن « موضع » أيها « نصب على الاختصاص » ^(٣).



(١) انظر ارتشاف جـ ١٦٦/٣ ، ونقله عنه في التصريح جـ ١٩٢/٢ ، وفي شرح الأشموني جـ ٢٧٦/٣ .

(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة السيرافي حيث زعم « أنها في الاختصاص معربة فيحتمل عنده أن تكون خبر مبتدأ كأنه قال بعد ذلك : أنا أفعل ذلك هو أيها الرجل ، أى : المخصوص به ، ويحتمل عنده أن يكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور » ارتشاف جـ ١٦٦/٣ .

والأخفش حيث ذهب إلى « أنه منادى ، قال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كل الناس أفعه منك يا عمر » ارتشاف جـ ١٦٦/٣ ، وانظر شرح التصريح جـ ١٩٠/٢ وما بعدها ، مع جـ ٢٣/٢ ، شرح الأشموني جـ ٢٧٧/٣ وما بعدها .

(٣) ارتشاف جـ ١٦٦/٣ ، شرح التصريح جـ ١٩٠/٢ ، شرح الأشموني جـ ٢٧٧/٣ .

نونا التوكيد

(١٠٩) ذهب الجمهور^(١) إلى أن المضارع المنفى بلا لا يجوز أن تدخله نون التوكيد ولهم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢) تأويلات^(٣) والذي في الشعر من نحو: قول الشاعر:

فلا ذا نعيم يُتَرَكَّنْ لنعيمه

«نادر أو ضرورة»^(٤).

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن جنى وابن مالك: «أجاز ابن جنى ذلك، وأثبت ابن مالك ومثل بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾» ارتشاف جـ ١/ ٣٠٤، شرح الأشموني جـ ٢/ ٣٢٣، ونسب المذهب إلى الجمهور في حاشية الصبان دون نص على المخالف. انظر جـ ٣/ ٣٢٤.

(٢) سورة الأنفال آية ٢٥.

(٣) انظر في هذه التأويلات شرح الأشموني جـ ٣/ ٣٢٣ وما بعدها.

(٤) ارتشاف جـ ١/ ٣٠٥.

ما لا ينصرف

(١١٠) اتفق النحاة على منع صرف «علان» الذي مؤنثه «فعلى» «كسكران وغضبان وعطشان، فإن مؤنثها: سكرى وغضبى وعطشى»^(١) «وندمان من الندم»^(٢) لا من المتأدمة.

(١١١) «مذهب الجمهور»^(٣) أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية»^(٤) «فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين، وكذلك سائرهما، أما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتاً نحو: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةُ مَئْنَىٰ وَتِلْكَ أَرْبَعَةٌ﴾^(٥)، وإما حالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَتِلْكَ أَرْبَعَةٌ﴾^(٦)، وإما خبراً نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى» وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير، ولا تدخلها أل»^(٧).

(١١٢) ذهب الجمهور^(٨) إلى أنه لا يجوز صرف فعال ومفعول في العدد «مذهوباً بها مذهب الأسماء»^(٩) «أى: منكراً»^(١٠).

(١) شرح التصريح ج٢/٢١٣، شرح الأشموني ج٣/٣٤١، حاشية الصبان ج٣/٣٤١.

(٢) شرح الأشموني ج٣/٣٤١.

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب «إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان ومن ثناء: أربعة، وكذا البواقي» مع ج١/٩٤، شرح الأشموني ج٣/٣٥٠، حاشية الصبان ج٣/٣٥٠.

والفراء حيث ذهب «إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال: لأن ثلاث يكون للثالث والثلاثة ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلا متناعه من الإضافة كان فيه أل وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضاف» مع ج١/٩٤، الأشباه ج٣/٣٣٣.

والأعلم حيث ذهب «إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثة ولا مثله، فصارعت أحر» مع ج١/٩٤.

(٤) الأشباه ج٣/٣٣٣.

(٥) سورة فاطر آية ١.

(٦) سورة النساء آية ٣.

(٧) شرح الأشموني ج٣/٣٤٩ وما بعدها.

(٨) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء: «أجاز الفراء صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء أى: منكراً، بناء على رأيه: أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التكرير، قال: تقول العرب: ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً» مع ج١/٩٥، الأشباه ج٣/٣٣٣، ارتشاف ج١/٤٣٧، شرح الأشموني ج٣/٣٥٤، وحاشية الصبان ج٣/٣٥٤.

(٩) ارتشاف ج١/٤٣٧.

(١٠) مع ج١/٩٥.

(١١٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه يشترط في الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل المنوع من الصرف « أن يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور لفظاً أو تقديرًا ، كدواب فإن أصله : دواب . فإن كان الساكن بعد الألف لا حظ له في الحركة نحو : عبال جمع عبالة وحمار جمع حمارة فمصرف »^(٢) .

(١١٤) ذهب جمهور النحاة^(٣) إلى أن المؤنث المعنوي الثلاثي « إن كان متحرك الوسط نحو : قدم وسميت به مؤنثاً امتنع »^(٤) من الصرف ، ونحو سقر ولظى « إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع »^(٥) فيما كان زائداً على ثلاثة أحرف .

(١١٥) ذهب الجمهور^(٦) إلى أن المؤنث المعنوي إن كان « ثلاثياً ساكن الوسط تأصلاً كشمس أو عارصاً كفخذ أو مسكناً بعد التسمية أو إعلالاً كدار ، وسميت به مؤنثاً ، ولم تضاف إليه عجمة ، جاز الصرف ومنعه »^(٧) .

(١١٦) ذهب جمهور النحاة^(٨) إلى أنه « إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب « إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هَبَيَّ أن تقول : هَبَيَّ بالإدغام قال : وأصل الياء الأولى عندي السكون ، ولولا ذلك لأظهرتها » ارتشاف ج ١/ ٤٢٦ ، مع ج ١/ ٨٧ ، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٥٧ .

(٢) مع ج ١/ ٨٧ .

(٣) خالف في هذه المسألة ابن الأنباري « إذ جوز فيه الوجهين » ارتشاف ج ١/ ٤٤٠ ، شرح الرضى على الكافية ج ١/ ١٣٤ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢/ ٢١٨ ، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٢ ، وقال في الممع : « وجوز ابن الأنباري وغيره في الأمرين » ج ١/ ١١٤ . وقال في الارتشاف : « وفي البسيط : قدم وسفر ممنوعا الصرف باتفاق للتأنيث المعنوي والعلمية » ج ١/ ٤٤٠ ، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٢ .

(٤) ارتشاف ج ١/ ٤٤٠ .

(٥) شرح التصريح ج ٢/ ٢١٨ .

(٦) خالف الجمهور في هذه المسألة الزجاج حيث أنه : « يوجب أي : المنع وعلله بأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين تمنعان الصرف » شرح التصريح ج ٢/ ٢١٨ ، مع ج ١/ ١١٢ وما بعدها ، وزاد في الارتشاف الأخفش مع الزجاج في هذه المخالفة . انظر ج ١/ ٤٤٠ ، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٣ ، كما خالفهم أيضاً الفراء حيث ذهب إلى « أن ما كان اسم بلد كقَيْد لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنذاً ودعداً ومجلاً على الجماعة من النساء ، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها » مع ج ١/ ١١٣ ، ارتشاف ج ١/ ٤٤٠ ، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٣ .

(٧) ارتشاف ج ١/ ٤٣٩ وما بعدها .

(٨) خالف في هذه المسألة الفراء وتعلب « إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف تحرك وسطه أو سكن » ارتشاف =

ثلاثياً صرف مطلقاً» ^(١) «سواء تحرك وسطه أم لا، ككَيْتَفَ وشَمْسَ اسمي رجل» ^(٢).

(١١٧) ذهب سيويو والجمهور ^(٣) إلى أن الوزن المشترك بين الفعل والاسم على السواء لا يمنع الصرف «مطلقاً سواء نقل من الفعل أم لا... لإجماع العرب على صرف كَغَسَبَ اسم رجل، وهو منقول من كَغَسَبَ: فعلل وهو العدو الشديد مع تداني الخطي» ^(٤).

(١١٨) ذهب النحاة إلى أنه إذا سمي بأفعل التفضيل «ونكر بعد التسمية، وكان مجرداً مِنْ «مِنْ» انصرف قولاً واحداً أو فيه «مِنْ» لم ينصرف قولاً واحداً» ^(٥).

= ج١/٤٤٠، شرح الأشموني ج٣/٣٧٤، واقتصر في الجمع على ذكر مخالفة الفراء دون ثعلب. انظر ج١/١١٢، ١١٤.

وابن خروف «في متحرك الوسط إذ منعه الصرف إذا سمي به مذكراً» ارتشاف ج١/٤٤٠، مع ج١/١١٢، ١١٤، شرح الأشموني ج٣/٣٧٤.

(١) شرح الأشموني ج٣/٣٧٤.

(٢) مع ج١/١١٤.

(٣) خالف في هذه المسألة عيسى بن عمر حيث ذهب إلى أنه «يؤثر إن نقل من فعل، ولا يؤثر غيره» مع ج١/١٠٥ «واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وجه الحجة منه أن «جلا» فعل ماض خال من فاعل، وهو علم ممنوع من الصرف، بدليل عدم تنوينه» شرح التصريح ج٢/٢٢١، وزاد في الارتشاف إلى عيسى بن عمر الفراء. انظر ج١/٤٢٨.

وقال في شرح الأشموني: «ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى بن عمر قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال: إن غلبت للأفعال فلا تجر في المعرفة نحو: رجل اسمه صَرَبٌ، فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر؛ لأنه يكون فعلاً تقول: حجر عليه القاضي، ولكنه أشهر في الاسم» ج٣/٣٨٣. هذا، وعلق الصبان على قوله: «ما يقرب من مذهب عيسى» بقوله: «إنها قال: يقرب؛ لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسماً، وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلاً، ولأن نظر عيسى إلى الوزن يقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن» حاشية الصبان ج٣/٣٨٣، وفي شرح الرضي على الكافية ذكر أن يونس خالف في المسألة: «فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب» ج١/١٦٦، هذا، ولم يذكر في شرح الرضي مخالفة لغير يونس، هذا، وقد ذكرت مخالفة يونس في مع ج١/١٠٥.

(٤) مع ج١/١٠٤، وانظر شرح الأشموني ج٣/٣٨١ وما بعدها، وحاشية الصبان ج٣/٣٨١ وما بعدها.

(٥) ارتشاف ج١/٤٤٦، مع ج١/١١٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٣/٣٩٩ وما بعدها.

إعراب الفعل

(١١٩) ذهب الجمهور^(١) إلى أن « لن » بسيطة غير مركبة .

(١٢٠) ذهب الجمهور^(٢) إلى جواز تقديم معمول معمول « لن » عليها نحو : « زيداً لن أضرب »^(٣) .

(١٢١) ذهب النحاة^(٤) إلى أن « كى لا يتقدم معمول معمولها عليها »^(٥) « لا يجوز : جئت النحو كى أعلم »^(٦) لأن « كى من الموصولات ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول »^(٧) .

(١٢٢) أجمعوا على أن « كى » « يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النافية نحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً ﴾^(٨) وبـ « ما » الزائدة كقوله :

تريدن كيا تجمعينى وخالداً

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الخليل والكسائي والفراء : « ذهب الخليل والكسائي في « لن » إلى أن أصلها : لا أن وأنها مركبة من « لا » النافية و « أن » الناصبة محذوفة المهزلة لكثرة الاستعمال كما قالوا : ويُلَّمَّه ... وحكى ابن كيسان عن الفراء في « لن » أن أصلها : لا فجعلت ألفها نوناً » شرح التسهيل ج٤ / ١٥ ، ارتشاف ج٢ / ٣٩٠ ، مغنى / ٣٧٣ وما بعدها ، شرح التصريح ج٢ / ٢٣٠ ، مع ج٢ / ٢٨٦ ، شرح الأشموني ج٣ / ٤٠٧ ، حاشية يس ج٢ / ٢٣٠ ، حاشية الصبان ج٣ / ٤٠٧ . واقتصر في التسهيل على نسبة القول بالتركيب إلى الخليل فقط . انظر شرح التسهيل ج٤ / ١٤ .

(٢) خالف النحاة في هذه المسألة الأخفش الصغير حيث ذهب إلى عدم الجواز « لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي » مع ج٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، مغنى / ٣٧٤ ، الأشباه ج٤ / ١٦٧ ، شرح الأشموني ج٣ / ٤٠٧ وما بعدها ، حاشية يس ج٢ / ٢٣٠ ، وقال أبو حيان : « إلا أن يكون تمييزاً ، فلا يجوز تقديمه على مذهب سيبويه والجمهور لا تقول : عرقا لن يتصبب زيد » ارتشاف ج٢ / ٣٩٢ ، فاستثنى من الجواز التمييز ونقله عنه في حاشية الصبان ج٣ / ٤٠٧ .

(٣) شرح الأشموني ج٣ / ٤٠٧ وما بعدها .

(٤) خالف في المسألة الكسائي حيث ذهب إلى أنه يجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها فيقال : جئت النحو كى أعلم . انظر مع ج٢ / ٢٩٢ وما بعدها ، شرح التسهيل ج٤ / ١٥ ، ١٨ ، ارتشاف ج٢ / ٣٩٥ .

(٥) شرح التسهيل ج٤ / ١٨ .

(٦) ارتشاف ج٢ / ٣٩٥ ، وفي الأشباه نسب المذهب إلى الجمهور دون نص على مخالفة الكسائي . انظر ج٤ / ١٦٧ .

(٧) مع ج٢ / ٢٩٢ ، الأشباه ج٤ / ١٦٧ .

(٨) سورة الحشر آية ٧ .

وبها معاً كقوله :

أردت لكيماً لا ترى لي عشرة ومن ذا الذي يُعطى الكمال فيكُمْلُ^(١)

(١٢٣) ذهب البصريون وهشام ومن وافقه من الكوفيين^(٢) إلى أنه لا يجوز الفصل بين « كى » ومعمولها بغير « لا » النافية أو « ما » الزائدة أو بهما معاً « فى الاختيار »^(٣).

(١٢٤) « مذهب الجمهور وسيبويه والأخفش وأبى على أن « علم » الباقية على موضعها^(٤) ، لا تقع « أن » بعدها^(٥) ؛ فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة نحو^(٦) : ﴿ عَلِمَ أَنْ

(١) مع جـ ٢/ ٢٩٢ ، ونقله فى حاشية يس جـ ٢/ ٢٣١ ، وفى حاشية الصبان جـ ٣/ ٤١٢ .

(٢) خالف الفريقين فى هذه المسألة الكسائى : « ذهب الكسائى إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذى دخلت عليه ، وبالقسم وبالشرط الملاصق لها ، فيبطل عملها فتقول ، أزورك كى زيداً تكرم وأزورك كى والله تزورنى ، وأزورك كى إلا تكافئنى أكرمك » ارتشاف جـ ٢/ ٣٩٤ ، ونقله عنه فى الجمع . انظر جـ ٢/ ٢٩٢ ، ونقله عن الجمع فى حاشية يس جـ ٢/ ٢٣١ وما بعدها ، وفى حاشية الصبان جـ ٣/ ٤١٢ ، وانظر الأشباه جـ ٥/ ٢٢ ، إذن الكسائى يذهب إلى جواز الفصل بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط الملاصق ، وهذا الفصل يبطل - عنده - عملها ، وقال ابن مالك فى التسهيل : « ولا يبطل عملها الفصل خلافاً للكسائى » وقال ابنه بدر الدين فى شرح هذه العبارة : « ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليها خلافاً للكسائى ، وقد يفصل به أو بجملته شرطية فيبقى النصب قال الشيخ رحمه الله : من كلامهم : جئت كى فيك أرغب وجئت كى إن تحسن أزورك بنصب أرغب وأزورك ، والكسائى يميز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما » انظر شرح التسهيل جـ ٤/ ١٥ وما بعدها ، ففى هذا النص يميز ابن مالك وابنه الفصل بمعمول الفعل وبالجملته الشرطية مع بقاء العمل ، فى حين أن الكسائى يميز الفصل لكن مع إبطال العمل ، وقال أبو حيان معقياً على كلام ابن مالك وابنه : « وهذا الذى قاله ابن مالك وشرحه ابنه موافقه عليه قول ثالث لم يتقدم إليه » ارتشاف جـ ٢/ ٣٩٥ ، وانظر الأشباه جـ ٥/ ٢٢ ، مع جـ ٢/ ٢٩٢ ، وحاشية الصبان جـ ٣/ ٤١٢ ، حاشية يس جـ ٢٣٢ .

(٣) مع جـ ٢/ ٢٩٢ ، حاشية يس جـ ٢/ ٢٣٢ ، حاشية الصبان جـ ٣/ ٤١٢ .

(٤) خالف الجمهور فى هذه المسألة الفراء وابن الأنبارى : « ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى جواز نصب المضارع بعد علم غير متأول ، تمسكاً بمثل قراءة مجاهد : ﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ﴾ . انظر شرح التسهيل جـ ٤/ ١١ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢/ ٣٨٨ ، شرح التصريح جـ ٢/ ٢٣٤ ، شرح الأشموني جـ ٣/ ٤١٤ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٣/ ٤١٤ ، واقتصر فى الجمع على ذكر مخالفة الفراء . انظر جـ ٢/ ٢٨٢ ، كما خالف المبرد أيضاً : « وذهب المبرد إلى أن التى تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً » ارتشاف جـ ٢/ ٣٨٨ ، شرح التصريح جـ ٢/ ٢٣٣ وما بعدها ، مع جـ ٢/ ٢٨٢ ، حاشية الصبان جـ ٣/ ٤١٤ .

(٥) ارتشاف جـ ٢/ ٣٨٨ .

(٦) سورة المزمل آية ٢٠ .

سَيَكُونُ»^(١) «فإن أول بالظن جاز ذلك نحو : ما علمت إلا أن تقوم ، المعنى ما أشرت إليك إلا بأن تقوم»^(٢) .

(١٢٥) ذهب النحاة^(٣) إلى أن «أن» الناصبة للمضارع «توصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبني أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم»^(٤) «وبالنهاي نحو : كتبت إليه بأن لا تفعل»^(٥) .

(١٢٦) ذهب الجمهور^(٦) إلى أن «أن» الزائدة لا تعمل «لأنها لا تختص ، بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله : ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾»^(٧) ولا يعمل إلا المختص»^(٨) .

(١) مع ج ٢/ ٢٨٢ .

(٢) ارتشاف ج ٢/ ٣٨٨ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة ابن طاهر حيث ذهب إلى أن الموصولة بالماضي والأمر «غيرها ببديلين ، أحدهما : أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثاني : أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب ، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به» معنى / ٤٣ وما بعدها ، وواضح من عبارة المغنى أن ابن طاهر مخالف في كون الموصولة بالماضي والأمر غير الموصولة بالمضارع ، وفي الجمع أنه مخالف في كون الموصولة بالماضي والأمر والنهاي غير الموصولة بالمضارع . انظر ج ٢/ ٢٨١ وما بعدها ، وفي الارتشاف «وهي التي توصل بالماضي خلافاً لابن طاهر» ج ٢/ ٣٨٧ فجعله مخالفاً في الموصول بالماضي فقط ، ومثله في حاشية الصبان ج ١/ ٢٨٠ ، وفي شرح التصريح «وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً اتفاقاً أو أمراً على الأصح» ج ١/ ١٣٠ ، وقال يس في حاشيته عليه : «قوله : اتفاقاً : قال الدنوشري : فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضح في المغنى أن الداخلة عليه غيرها ... فالخلاف كما هو جار في الأمر جار في الماضي» ج ١/ ١٣٠ ، هذا عن مذهب ابن طاهر . وقال في المغنى : «كونها توصل بالأمر والمخالف في ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به ، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ» أن «فيه تفسيرية ، واستدل ببديلين ، أحدهما : أنها إذا قدرنا بالمصدر فـات معنى الأمر ، والثاني : أنها لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصح «أعجبني أن قم» ولا «كرهت أن قم» كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع / ٤٤ ، وانظر مع ج ١/ ٢٦٣ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١/ ٢٨٠ ، هذا ، والذي في الارتشاف : «وقالوا : توصل بالأمر» ج ١/ ٥١٨ ، ج ٢/ ٣٨٧ .

(٤) مع ج ١/ ٢٦٤ .

(٥) ارتشاف ج ٢/ ٣٨٧ ، مع ج ٢/ ٢٨١ ، حاشية الصبان ج ١/ ٢٨٠ .

(٦) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش : «ذهب الأخفش إلى أن «أن» في قوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٤٦] زائدة ، وقد نصبت المضارع حملاً على «أن» المصدرية ... قال : لأن التقدير : وما لنا لا نقاتل ، كما جاء في موضع آخر : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُؤْمِنَ بِاللَّهِ﴾ [المائدة : ٨٤] ، «مَا لِيَ لَّا أَرَى اللَّهَ هَذَا» [النمل : ٢٠] «شرح التسهيل ج ٤/ ١١ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢/ ٣٩٠ ، شرح التصريح ج ٢/ ٢٣٣ ، مع ج ٢/ ٢٨٣ ، شرح الأشموني ج ٣/ ٤١٩ وما بعدها .

(٧) سورة يوسف آية ٩٦ .

(٨) مع ج ١/ ٢٨٢ .

(١٢٧) لا خلاف بين النحاة^(١) في جواز نصب الفعل المضارع جواباً للأمر « نحو : اضرب زيداً فيستقيم »^(٢) .

(١٢٨) ذهب النحاة^(٣) إلى أن « شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع » إن تفعل ... فيمتنع الجزم في نحو : أحسن إلى لا أحسن إليك ، فإنه لا يجوز : إن تحسن إلى لا أحسن إليك لكونه غير مناسب »^(٤) « أن يكون شرطاً وجزاء ؛ لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان »^(٥) .

(١٢٩) ذهب النحاة^(٦) إلى أن « الأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه

(١) قال في الارتشاف : « لا نعلم خلافاً في جواز ذلك ، إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة قالوا : وهو معلم الفراء أنه كان لا يميز ذلك » ج٢/ ٤٠٨ ونقله عنه في معجم ج٢/ ٣٠٥ ، وفي الأشباه ج٥/ ٢٣ ، وحاشية يس ج٢/ ٢٣٩ .

(٢) ارتشاف ج٢/ ٤٠٨ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي حيث لم يشترط للجزم صحة وضع « إن تفعل » فهو يجزم من غير تقدير نحو : أحسن إلى أحسن إليك . قال في التسهيل : « فإن لم يحسن إقامة : « إن تفعل » ... مقام الأمر ... لم يجزم ... خلافاً للكسائي » انظر شرح التسهيل ج٤/ ٤١ .

وقال في شرح الأشموني : « وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه » ج٣/ ٤٥٦ ، يعنى في الأمر . وقال في حاشية الصبان : « قوله : يوهم إجراء إلخ ، قال الدماميني : فيجوز عنده أى : الكسائي : أسلم تدخل النار : بمعنى إن لم تسلم تدخل النار ، ويجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب المعجم والرضي ... » ج٣/ ٤٥٦ ، وانظر معجم ج٢/ ٣١٦ .

(٤) شرح الأشموني ج٣/ ٤٥٦ .

(٥) معجم ج٢/ ٣١٦ .

(٦) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي « أجاز الكسائي أن يكون للأمر بلفظ الخبر ولاسم الفعل جواب منصوب بعد الفاء نحو : صه فأحدثك ونزال فأنزل ، وحسبك الحديث فينام الناس ... لم يوافق الكسائي فيما ذهب إليه أحد إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه ، وهو أبو الحسن ابن عصفور أجاز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر نحو : نزال ودراك ، ولم يجز نصب جواب الأمر بلفظ الخبر ، ولا نصب جواب اسم الفعل غير المشتق » شرح التسهيل ج٤/ ٤١ . إذن فابن عصفور لم يوافق الكسائي إلا في جواز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر فقط ووافق النحاة في غيره . ومثل ما في شرح التسهيل في شرح التصريح ج٢/ ٢٢٣ ، شرح الأشموني ج٣/ ٤٥٧ مع إضافتها : موافقة ابن جنى لابن عصفور فيما ذهب إليه .

بفعله في جزم الجواب لا في نصبه ^(١) فيكون لهما جواب مجزوم ، كقولهم : حسبك ينم الناس ، واتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه ؛ لأنه بمعنى : اكتف ، وليتق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَافُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ^(٢) فيغفر جزم لأنه جواب لتؤمنون لكونه في معنى آمِنُوا ^(٣) .



(١) التسهيل : انظر شرح التسهيل ج٤ / ٤١ .

(٢) سورة الصف آية ١١ ، ١٢ .

(٣) شرح التسهيل - ٤ / ٤١ .

عوامل الجزم

(١٣٠) اتفق النحاة^(١) « على أن أداة الشرط عاملة الجزم في فعل الشرط »^(٢).

(١٣١) ذهب الجمهور^(٣) إلى أنه لا يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلا في الضرورة
« كقوله :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهاباً »^(٤)



(١) قال في الارتشاف : « وشذ المازني ، فعنه في قول : إنه مبني ، هو وفعل الجزاء ، وعنه في قول : معرب وفعل الجزاء مبني » ج٢/ ٥٥٧ ، الأشباه ج٥/ ٢٥ ، مع ج٢/ ٤٦١ .

وقال في شرح التصريح : « وقيل : الشرط والجزاء تجازما ... وهذا نقله ابن جنى عن الأخفش » ج٢/ ٢٤٨ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج٤/ ٢٣ .

(٢) ارتشاف ج٢/ ٥٥٧ ، شرح المفصل ج٧/ ٤١ ، مع ج٢/ ٤٦١ ، شرح الأشموني ج٢/ ٢٣ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء وتبعه ابن مالك حيث أجازا ذلك في الاختيار . انظر مع ج٢/ ٤٥٤ ، شرح الأشموني ج٤/ ٢٤ . ونسب المذهب إلى الجمهور دون ذكر للمخالف في حاشية الصبان ج٤/ ٢٤ .

وقال في شرح التصريح : « ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار » ج٢/ ٢٤٩ فلم يخص ابن مالك بالاتباع .

(٤) مع ج٢/ ٤٥٤ .

العدد

(١٣٢) ذهب الجمهور^(١) إلى أن العدد المصاغ على وزن فاعل إذا استعمل « مضافاً لما هو مصوغ منه ، كثنائي اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة »^(٢) فإن هذا المصوغ لا يجوز إعماله في أصله المأخوذ منه « لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثلث الثلاثة ولا ربعت الأربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل »^(٣) .



(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش في أحد قوليه والكسائي وقطرب وتعلب ، حيث ذهبوا إلى « جواز إعماله فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة » ارتشاف ج ١/ ٣٦٧ ، شرح التصريح ج ٢/ ٢٧٦ ، مع ج ٣/ ٢٢٤ ، شرح الأشموني ج ٤/ ١٠٥ .

أقول : إن المرجع الوحيد الذي ذكر قولين للأخفش في هذه المسألة هو الارتشاف ، فقد قال بعد العبارة السابقة : « وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور : العرب لا تقول : خامس خمسة غداً بالنصب ، ولا ثاني اثنين غداً بالنصب » ج ١/ ٣٦٧ . ولم يذكر في شرح التسهيل سوى مخالفة الأخفش فقط ، ولم يذكر مخالفة لغيره . انظر ج ٢/ ٤١٢ ، وفي شرح المفصل نسب القول بعدم الإعمال إلى الأكثر دون ذكر للمخالف . انظر ج ٦/ ٣٦ .

وقال في شرح التسهيل : « إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول : ثبت الرجلين إذا كنت الثاني منها فمن قال : ثاني اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالث ثلاثة ، لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له » ج ٢/ ٤١٢ ، فهو إذن يلتمس العذر لمن نصب الثاني إذا كان الثاني منها ، وقد عد هذا منه مخالفة للجمهور عند كل من السيوطي في المعجم ج ٣/ ٢٢٤ ، وابن هشام : انظر شرح التصريح ج ٢/ ٢٧٦ ، والأشموني : انظر شرحه ج ٤/ ١٠٥ .

(٢) مع ج ٣/ ٢٢٤ .

(٣) السابق .

كم وكأين وكذا

(١٣٣) اتفق النحاة على أن تمييز كذا « لا يجوز جره بمن »^(١) .



(١) مع ج ٢/ ٢٨٠ ، ائتلاف / ٩٨ ، شرح التصريح ج ٢/ ٢٨١ ، شرح الأشموني ج ٤/ ١٢٢ .
وقال يس : « قوله أشار الناظم بقوله : « ككم كآين إلخ » فيه أن كلام الناظم يقتضي أنه يجوز في تمييز
كذا الجر بمن ؛ لأنه جعل الوجهين لكل من كآين وكذا ، والموضح أوجب في تمييز كذا النصب » حاشية
يس ج ٢/ ٢٨١ .

المقصود والممدود

(١٣٤) « قال الجمهور ^(١) : يجوز قصر الممدود في الضرورة مطلقاً » ^(٢) .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء حيث منعه « فيما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء ؛ لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة » شرح التصريح جـ ٢ / ٢٩٣ ، الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٥ وما بعدها ، مع جـ ٣ / ٢٤٠ ، شرح الأشموني جـ ٤ / ١٥٤ .
وقال في الارتشاف : « خلافاً للكسائي والفراء إذ زعما أن : العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا جر » جـ ٣ / ٣٠١ ، ونقل عن الكسائي فقط جواز القصر في النصب « وقال الكسائي : في النصب فقط » مع جـ ٣ / ٢٤٠ ، وليس كما في الارتشاف عن الكسائي والفراء معا . وأضاف في المجمع أيضاً « واستثنى ابن هشام فيما رأيته بخطه في حواشي شرح الألفية لابن النازم نحو « سواء » قال : لأنهم قالوا فيه : سوى بالضم والكسر مع القصر فيها وحيث فتحوا مدوا لا غير ، فليس لك أن تفتح وتقصر للضرورة ... وغيره لم يستثن ذلك » جـ ٣ / ٢٤٠ ، فابن هشام يستثنى « سواء » حالة فتحها من جواز القصر للضرورة ، هذا ، وقد حكى ابن مالك الإجماع على جواز القصر في الضرورة بقوله : « وقصر ذي المد اضطراباً مجمع عليه » انظر شرح الأشموني جـ ٤ / ١٥٤ ، وتابعه في حكاية الإجماع ابن هشام . انظر شرح التصريح جـ ٢ / ٢٩٣ ، ومثلها السيوطي في الاقتراح . انظر الإصباح في شرح الاقتراح / ٤٠٥ وما بعدها

(٢) ارتشاف جـ ١ / ٢٣٧ .

جمع التكسير

(١٣٥) « لا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس، إذا لم تختلف أنواعها »^(١) « وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء، وما ليس كذلك »^(٢).

(١٣٦) ذهب الأكثرون^(٣) إلى أن جموع القلة « ينقاس جمعها »^(٤).

(١٣٧) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن ما كان على فَعْل نحو: صحب وركب وطير مما يخالف أوزان الجمع: « فهو اسم جمع ... لأن فَعْلًا ليس من أبنية الكلمة »^(٦).



(١) ارتشاف جـ ٢١٨/١، مع جـ ٣٣٤/٣، وفي حاشية الصبان لم يذكر عدم وجود الخلاف في أسماء المصادر، ونص عليه في جموع الكثرة وأسماء الأجناس التي لم تختلف أنواعها. انظر جـ ٢١٤/٤.

(٢) مع جـ ٣٣٤/٣.

(٣) قال في الارتشاف: « ومذهب الجرمي أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً، لا جمع القلة ولا جمع الكثرة، ولا يجمع من المجموع إلا ما جمعوا، وبهذا فسر السيراقي كلام سيويه، وهو اختيار ابن عصفور » جـ ٢١٨/١. وفي المجمع نسب المذهب إلى الأكثرين، ولم ينسب المخالفة إلى الجرمي بل ذكر أنها اختيار ابن عصفور فقط. انظر جـ ٣٣٥/٣، ومثله في حاشية الصبان جـ ٢١٤/٤.

(٤) ارتشاف جـ ٢١٨/١.

(٥) خالف في هذه المسألة الأخفش « فيما كان على فَعْل كركب وطير وصحب ونحوها، فقال: إنها جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب لا أسماء جموع » مع جـ ٣٣٨/٣، ارتشاف جـ ١٩٢/١، الأشباه جـ ٣٦٠/٣، شرح الأشموني جـ ٢٠٥/٤، ٢١٧ وما بعدها، وحاشية الصبان جـ ٢١٨/٤.

(٦) شرح الأشموني جـ ٢١٨/١، ونسب المذهب إلى سيويه في جـ ٢٠٥/٤.

التصغير

(١٣٨) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه « إذا سميت مذكراً بمؤنث ... لا تلحقه التاء نحو : أذن تقول : أذين »^(٢) « إذا صغر ، اعتباراً بما آل إليه من التذكير »^(٣) .

(١٣٩) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كإقلاء وبرنساء لا يجوز فيها عند التصغير « إلا الإقرار فيقال : بُوقِلَاء وبُرُنْسَاء »^(٥) .

(١٤٠) ذهب الجمهور^(٦) إلى أنه « يصغر اسم الجمع على لفظه ، تقول في قوم ورهط وثوم : قوم ورهيط وثويم ، وسواء كان له واحد من لفظه ، كركب وصحب وسفر وظئر ، أم لم يكن »^(٧) .



(١) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس « وذهب يونس إلى أنه تلحقه التاء فتقول : أذينة » ارتشاف ج١/ ١٨٠ « اعتباراً بأصله ، واحتج بقولهم : عروة بن أذينة ومالك بن نويرة وعيينة بن حصن ، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء وأصلها مؤنث » مع ج٣/ ٣٤٨ ، شرح الأشموني ج٤/ ٢٤٢ ، وقال في الجمع عن ابن الأنباري : « وذهب ... إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه » ج٣/ ٣٤٨ ومثله في شرح الأشموني ج٤/ ٢٤٢ .

(٢) ارتشاف ج١/ ١٨٠ .

(٣) مع ج٣/ ٣٤٨ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن الأنباري « إذ يميز حذفها ويعوض منها التاء فيقول : بويقله وبرينسة » ارتشاف ج١/ ١٨١ ، مع ج٣/ ٣٤٨ ، شرح الأشموني ج٤/ ٢٤٣ .

(٥) مع ج٣/ ٣٤٨ .

(٦) خالف الجمهور الأخفش « فيما له واحد من لفظه ترد إليه تقول : رويكب ومسيفر وصويجب وظوثير » ارتشاف ج١/ ١٨٢ « بناء على قوله : إن فعلاً جمع » مع ج٣/ ٣٤٨ وما بعدها ، الأشباه ج٣/ ٣٦٠ .

وقال في الارتشاف في موضع آخر : « وذكر الأخفش في الأوسط ... قال : وإن صغرت شيئاً من هذا على واحد ، فهو جائز على قبحه . انتهى ، وهذا مخالف لما فعل السيرافي وغيره عن الأخفش أنه لا يميز تصغيره على لفظه ، وأنه يرد إلى الواحد ، ويجرى مجرى الجموع المكسرة » ج١/ ١٩٢ ، فهذا النقل عن الأوسط ينسب إلى الأخفش القول بجواز التصغير على الواحد مع قبحه ، وما نقل عن السيرافي وغيره ينسب إليه وجوب الرد إلى الواحد قبل التصغير ، مما يتفق مع النقل الأول عن الارتشاف ونقل الجمع والأشياء في بداية هذه الحاشية (٦) .

(٧) ارتشاف ج١/ ١٨٢ .

النسب

(١٤١) لا خلاف بين النحاة في أنه « إذا كان الاسم على زنة فَعَلَ ساكن العين معتل اللام بالياء أو الواو وليس في آخره تاء التانيث نحو : غزو ونحو وظَّي ورمى ، فالنسبة إليه على لفظه من غير تغيير نحو « غزوى ونحوى وظيى ورمى » ^(١) « لأن ما قبلها ساكن فهي لذلك في حكم الصحيح تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب فلم تتغير كما لم يتغير الصحيح » ^(٢) وكلمة « فهي » في العبارة تعود على اللام .

(١٤٢) « لا خلاف بينهم أنه ينسب إلى ... عَدُوَّ عَدُوَّى » ^(٣) « لأن فعول ليس « فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير » ^(٤) .



(١) شرح المفصل ج٥/ ١٣٥ ، مع ج٣/ ٣٦٥ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج٤/ ٢٥٥ .

(٢) شرح المفصل ج٥/ ١٥٣ .

(٣) شرح المفصل ج٥/ ١٤٧ ، شرح الأشموني ج٤/ ٢٦٢ ، حاشية الصبان ج٤/ ٢٦٢ ، مع ج٣/ ٣٦٢ .

(٤) مع ج٣/ ٣٦٢ .

الوقف

(١٤٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن نون « إذن » تبدل عند الوقف « ألفا »، تشبيها لها بتنوين المنصوب^(٢)، وأنها تكتب « بالآلف »^(٣) وكذا رسمت في المصاحف^(٤).



(١) خالف الجمهور في هذه المسألة المازني والمبرد حيث ذهبا إلى أنه يوقف عليها : « بالنون لأنها كنون لن وإن » مغنى / ٣١، شرح الأشموني ج٣ / ٤٢٦، ج٤ / ٢٩٠، الأشباه ج٣ / ٣٦١، وزاد في شرح التصريح : « واختاره ابن عصفور » ج٢ / ٣٣٩، حاشية الصبان ج٤ / ٢٩٠، ونسبه في الارتشاف إلى بعضهم : « وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون » ج١ / ٣٩٣، مع ج٣ / ٣٨٩.

(٢) مغنى / ٣١.

(٣) خالف في هذا المازني والمبرد حيث ذهبا إلى أنها تكتب بالنون . انظر مغنى / ٣١، الأشباه ج٣ / ٣٦١ وما بعدها، شرح التصريح ج٢ / ٣٣٩ وقال فيه : « واختاره ابن عصفور » . كما خالف الفراء حيث ذهب إلى أنها « إن عملت كبت بالآلف »، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف « مغنى / ٣١، شرح الأشموني ج٣ / ٤٢٦، ج٤ / ٢٩٠ . وفي الجمع لم يذكر تبعية ابن خروف للفراء، بل ذكر الفراء فقط . انظر ج٣ / ٤٦١ . هذا، وما نسب إلى المازني والمبرد من كتابتها بالنون قال عنه في الجمع : « قال أبو حيان في شرحه : وهذا مذهب المازني، قال : وذهب المبرد والأكثرون إلى أنها تكتب بالنون » ج٣ / ٤٦١، فنسب المذهب للمازني وجعل المخالف المبرد والأكثرين، في حين أنه نسب المذهب إلى الجمهور والمخالفة إلى المازني والمبرد في الأشباه ج٣ / ٣٦١، وفي حاشية الصبان « وعزاه أبو حيان إلى الجمهور » ج٣ / ٤٢٦ .

وقال في شرح الأشموني : « تكتب بالنون »، قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثرون وصححه ابن عصفور « ج٤ / ٢٩٠، فنسب قول المبرد إلى الأكثرين، في حين أنه نسب كتابتها بالآلف إلى الجمهور في ج٣ / ٤٢٦، وعقب الصبان على هذا قائلا : « وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالآلف، ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقليل، وقد عزا الشارح في باب النواصب كتابتها بالآلف إلى الجمهور، فالذي ينبغي أن القولين الأولين في رسمها مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالآلف يكتبها بالآلف، ومن يقف بالنون يكتبها بالنون » ج٤ / ٢٩١ .

(٤) مغنى / ٣١.

الإمالة

(١٤٤) ذهب الأكثرون ^(١) إلى أن الكسرة « في باب الإمالة أقوى من الياء » ^(٢) « لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة » ^(٣) .

(١٤٥) لا خلاف بين النحاة في إمالة الألف من حروف التهجي التي في أوائل السور إن « كان في وسطها ألف نحو : كاف وصاد » ^(٤) .



(١) خالف الأكثرين في هذه المسألة ابن السراج « وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة » ارتشاف ج١/ ٢٣٨ ، « لأنها حرف والكسرة بعضها » مع ج٣/ ٣٧٨ ، شرح الأشموني ج٤/ ٣١١ .

(٢) ارتشاف ج١/ ٢٣٨ .

(٣) مع ج٣/ ٣٧٨ .

(٤) ارتشاف ج١/ ٢٤٤ ، مع ج٣/ ٣٨٥ ، شرح الأشموني ج٤/ ٣٣١ .

التصريف

(١٤٦) « اصطلاح النحاة على أن يزنوا بلفظ « الفعل » فقابلوا أول الأصول بالفاء ،
وثانيها بالعين ، وثالثها باللام » ^(١) « على الترتيب ... حال كون حروف الميزان معطاة ما
لموزونها من تحرك وسكون أصليين » ^(٢) .

* * *

(١) ارتشاف ج ١/ ١٧ ، مع ج ٣/ ٤٠٩ .

(٢) شرح التصريح ج ٢/ ٣٥٨ وفيه « ما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه » .

الإبدال

- (١٤٧) ذهب الجماعة^(١) إلى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وتحركتا معاً ، وكانت الهزمة الثانية فاء مفتوحة فإنهم : « يبدلونها واواً فيقولون : أُونِمية وأوادم وأوَمَّ من كذا »^(٢) في تصغير أئمة ، وتكسر أَيْدَم من الأدمة كأصْبَع ، وأفعل من أم .
- (١٤٨) ذهب الجماعة^(٣) إلى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة وتحركتا معاً ، وكانت الثانية مكسورة بعد ضم ، فلأنها « تبدل ياء لمناسبة حركتها »^(٤) نحو أَيْم مثل أصْبَع فتصير أَيْم^(٥) .
- (١٤٩) ذهب النحاة^(٦) إلى أنه لا يقاس على ما سمع من تصحيح « مفعول » في ذوات الواو نحو : « ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود »^(٧) .



- (١) خالف الجماعة في هذه المسألة المازني حيث ذهب إلى إبدالها ياء : « فيقول أُونِمية في تصغير أئمة ، وأيادم في تكسر أَيْدَم من الأدمة كأصْبَع » ارتشاف ج١/ ١٣١ ، وتقول « على رأيه : هذا أَيْم من هذا » مع ج٣/ ٤٣٠ ، إذا بنيت أفعل من أم . وانظر شرح الأشموني ج٤/ ٤١٩ .
- (٢) ارتشاف ج١/ ١٣١ .
- (٣) خالف الجماعة في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى : « إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها فتقول : أَوَمَّ » مع ج٣/ ٤٣٠ ، ارتشاف ج١/ ١٣١ ، شرح الأشموني ج٤/ ٤٢٠ .
- (٤) مع ج٣/ ٤٣٠ .
- (٥) انظر مع ج٣/ ٤٣٠ ، شرح الأشموني ج٤/ ٤١٩ .
- (٦) خالف النحاة في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أنه يقاس عليه . انظر مع ج٣/ ٤٣٩ ، شرح الأشموني ج٤/ ٤٥٥ .
- وقال في الارتشاف : « والإتمام في ذوات الواو يحفظ عن البصريين ... وقاس عليه الكسائي والمبرد في نقل أبي الفتح عنه ، وقال المبرد في تصريفه : البصريون لا يقيسون إتمام ذوات الواو في الضرورة ، ويموز ذلك عندى في الضرورة » ج١/ ١٥٠ وما بعدها ، فنسب المذهب إلى البصريين لا إلى النحاة ، وجعل مذهب المبرد جواز القياس في الضرورة فقط ، هذا فيما نقل عن تصريف المبرد ، أما ما نقله أبو الفتح عن المبرد فهو القياس على إطلاقه .
- (٧) شرح الأشموني ج٤/ ٤٥٥ .

مسائل متفرقة

(١٥٠) ذهب الجماعة^(١) إلى أن حروف المعجم « تسعة وعشرون حرفاً على ما هو مشهور من عددها ، أولها : الهمزة »^(٢) .

(١٥١) ذهب الجمهور^(٣) إلى أنه لا يجوز أن تقع « آتى » نكرة موصوفة « لأنه لم يسمع »^(٤) .

(١٥٢) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن « كلاً » بسيطة غير مركبة ، وحروفها الأربعة أصلية كآماً وحتى .

(١٥٣) أجمع البصريون والكوفيون^(٦) على أن : « أيمن » في القسم اسم^(٧) .

(١٥٤) ذهب الجمهور^(٨) إلى أن الجملة « بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس :

سريت بهم حتى تكلم مطيهم وحتى الجياد ما يقطن بأزسان
... لا محل لها من الإعراب »^(٩) .

(١) خالف الجماعة في هذه المسألة المبرد : « وكان أبو العباس المبرد بعدها ثمانية وعشرين حرفاً أولها : الباء ، وآخرها : الياء ، ويدع الهمزة من أولها » شرح المفصل ج ١٠ / ١٢٦ ، ارتشاف ج ١ / ٤ ، مع ج ٣ / ٤٤٧ ، ٤٥٠ .

(٢) شرح المفصل ج ١٠ / ١٢٦ .

(٣) خالف الجمهور في المسألة الأخفش حيث أجاز : « وقوعها نكرة موصوفة ... نحو : مررت بأبي كريم » مع ج ١ / ٣٠٣ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٢٠ ، ارتشاف ج ١ / ٥٥٠ .

(٤) مع ج ١ / ٣٠٣ .

(٥) خالف الجمهور في المسألة ثعلب : « وزعم ثعلب أنها مركبة من « كاف » التشبيه و « لا » التي للرد وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي » ارتشاف ج ٣ / ٢٦٢ ، مغنى / ٢٤٩ ، مع ج ٢ / ٥٠٠ .

(٦) خالف النحاة في هذه المسألة الزجاج والرماني حيث ذهب « إلى أن أيمن حرف جر » ارتشاف ج ٢ / ٤٦٩ ، ٤٨٠ ، مغنى / ١٣٦ ، مع ج ٢ / ٣٩٥ ، وفي الارتشاف في موضع آخر نص على مخالفة الزجاج فقط . انظر ج ٢ / ٤٧٦ .

(٧) انظر الارتشاف ج ٢ / ٤٧٦ .

(٨) خالف في هذه المسألة الزجاج وابن درستويه حيث ذهب : « إلى أنها في موضع جر بحتى » ارتشاف ج ٢ / ٣٧٦ مغنى / ١٧٦ ، ٥٠٦ ، مع ج ٢ / ٢٥٨ ، الأشباه ج ٣ / ٤٣ .

(٩) الأشباه ج ٣ / ٤٣ .

(١٥٥) ذهب الجمهور^(١) إلى أن الجملة المصدرة « بمذ أو منذ نحو قولك : ما رأيته مذ خلقه الله ... لا محل لها من الإعراب »^(٢).

(١٥٦) لا خلاف بين النحاة في أن كلمة « يد » أصلها « يذى بسكون العين »^(٣) ووزنها « فعمل بسكون العين »^(٤).



(١) خالف السيرافي في هذه المسألة : « وذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال » ارتشاف جـ ٢٤٣ / ٢ وما بعدها ، ٣٧٥ ، مغنى / ٥٠٥ ، مع جـ ١٦٦ / ٢ وما بعدها ، الأشباه جـ ٤١ / ٣ وما بعدها .

(٢) الأشباه جـ ٤١ / ٣ .

(٣) شرح المفصل جـ ٨٣ / ٥ ، شرح التصريح جـ ٣٣٤ / ٢ ، ونقله عنه في حاشية الصبان جـ ٢٧٣ .

(٤) شرح التصريح جـ ٣٣٤ / ٢ .

٣- أن ما يقل قليلاً عن الثلث الأخير مقسم بين مسائل خالف فيها عالمان ، ومسائل خالف فيها ثلاثة علماء .

٤- أنه يتبقى - من مجموع المسائل - اثنتا عشرة مسألة فقط ، هي التي فيها خلاف لأكثر من ثلاثة علماء .

٥- أن مجموع المسائل المجمع عليها - وهو مائة وست وخمسون مسألة - يزيد عن ثلث مجموع المسائل المختلف فيها بين مدرستي البصرة والكوفة - وهو أربعمائة وثمان وأربعون مسألة - وفق ما توصل إليه الأستاذ الدكتور : سيد رزق الطويل - رحمه الله - في بحثه : الخلاف بين النحويين : دراسة - تحليل - تقويم ^(١) ، وهي نسبة ليست قليلة ، إذا وضعنا في الاعتبار رحابة علم النحو وسعته وتشعبه وكثرة علمائه . وبعد ذلك أقول : إن الأخفش يحتل المركز الأول في مخالفة النحاة في هذا الفصل ؛ حيث بلغ عدد المسائل التي خالفهم فيها ستا وعشرين مسألة ، ويأتي في المركز الثاني الفراء حيث بلغ عدد المسائل التي خالفهم فيها تسع عشرة مسألة ، ثم يأتي في المركز الثالث الكسائي حيث خالفهم في أربع عشرة مسألة ، ثم الفارسي حيث خالفهم في اثنتي عشرة مسألة ، ثم ابن مالك حيث خالفهم في إحدى عشرة مسألة . وهكذا . وفيما يلي جدول يبين أرقام هذه المسائل :-

أرقام المسائل التي خالف فيها الأخفش	المسائل التي خالف فيها الفراء	مسائل خالف فيها الكسائي	مسائل خالف فيها الفارسي	مسائل خالف فيها ابن مالك
٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥١	٢ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٣	١٧ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٩	١ ، ٤ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ٩٦	٣٣ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٣١
مجموع	٢٦	١٤	١٢	١١



الفصل الثاني
المسائل المجمع عليها من
نحاة البصرة

المعرب والمبنى

(١) ذهب البصريون إلى « أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معانى مختلفة ، وهى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعانى من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب ، وبالرفع في النفى ، وبالجر في الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبس . بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعانى »^(١) .

(٢) ذهب البصريون إلى أن الأفعال المضارعة « إنما أعربت لثلاثة أوجه ، أحدها : أن الفعل المضارع يكون شائعاً ، فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول : « يذهب » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلت : « سوف يذهب » اختص بالاستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت : « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

والوجه الثانى : أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول : « إن زيدًا يقوم » كما تقول : « إن زيدًا لقائم » فلما دخلت عليه لام الابتداء ، كما تدخل على الاسم ، دل على مشابة بينهما ... والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك : « يضرب » على وزن « ضارب » في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً ، كما أن الاسم معرب »^(٢) .

(٣) ذهب البصريون^(٣) إلى أن فعل الأمر للمواجه « مبنى على السكون »^(٤) ، واحتجوا

(١) مع جـ ٥٧ / ١ ، إيضاح / ٧٧ ، التبيين / ١٥٣ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٥٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٤١٤ ، جـ ٢ / ٥٢٢ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٢٥ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ١١٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٤٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ٤١٤ ، اتلاف / ١٢٧ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٢٥ ، مع جـ ١ / ٦٦ ، الاقتراح / ٥٢ .

(٣) قال في شرح التسهيل : « والمشهور عن الأخفش : موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء وعنه أيضاً قول آخر ، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر » جـ ٤ / ٦٢ وانظر ٥٧ ، وفي شرح التصريح أن الأخفش « ذهب إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر ، وأنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قم واقعد » جـ ١ / ٥٥ ، حاشية الصبان جـ ١ / ١١٣ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٥٢٤ ، التبيين / ١٧٦ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن جـ ١ / ٧٤ ، الإعراب =

« بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبنى على السكون ؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والإصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة ؛ لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقياً على أصله في البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فَعَالٍ من أسماء الأفعال : كَنَزَالٍ وَتَرَكَ وَمَنَعَ وَنَعَاءٌ وَحَذَارٍ وَنَقَّارٍ بنى ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك . . . »^(١) « فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بنى ما ناب منابه »^(٢) هذا ، وقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر « أصل برأسه »^(٣) .

(٤) ذهب البصريون إلى أن : « كلا وكلتا » فيهما إفراد لفظي « وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف في : عصا ورحا »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُردّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ ، وتارة يرد إليهما مثني حملاً على المعنى ، فأما رد الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : ﴿ كَلِمَاتٍ آلَجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْلَهَا ﴾^(٥) فقال : ﴿ ءَاتَتْ ﴾ بالإفراد حملاً على اللفظ ؛ ولو كان مثني لفظاً ومعنى لكان يقول : « آتا » كما تقول : الزيدان ذهبا ، والعمران ضرباً . . . »^(٦) .

(٥) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجمع الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به

= / ٥٨ ، ٦٣ ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٨ ، ارتشاف جـ ١ / ٣١٥ ، ائتلاف / ١٢٥ وما بعدها ،

شرح التصريح جـ ٢ / ٣٤٤ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٢٤ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٧ / ٦١ وفي جـ ٤ /

٣١ قال : « فعل الأمر مبنى عند المحققين » فنسب المذهب إلى المحققين .

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٣٤ وما بعدها .

(٢) السابق / ٥٤٠ .

(٣) مع جـ ١ / ٣٩ ، ٥٩ ، شرح الأشموني جـ ٤ / ٣٤١ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٤٣٩ ، شرح المفصل جـ ١ / ٥٤ ، جـ ٣ / ٤ ، أسرار / ٢٨٦ ، ارتشاف جـ ١ / ٢٥٧ ،

مع جـ ١ / ١٣٨ ، ائتلاف / ٥٥ .

(٥) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٤٤١ وما بعدها .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون ؛ وذلك لأن في الواحدة علامة التانيث ، والوا والنون علامة التذكير ، فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون ، لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز . . . ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا : الطلحون ولا الهبيرون ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون . . . »^(٢).

(٦) ذهب البصريون إلى أن الصفة المشتركة التي لا تقبل التاء التي للتانيث لا تجمع بالواو والنون ، وعندهم أن نحو :

منا الذي هو ما إن طَرَ شاربُهُ والعائِسون ومنا المرْدُ والشَيْبُ

من النادر الذي لا يقاس عليه^(٣).

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٤٠ ، التبيين / ٢١٩ ، شرح التسهيل ج ١ / ٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٦ ، اختلاف / ٣٠ ، مع ج ١ / ١٥٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤١ وما بعدها .

(٣) انظر مع ج ١ / ١٥١ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١ / ٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٦ وما بعدها .

النكرة والمعرفة

(٧) ذهب البصريون إلى أن ضمير المتكلم « أنا إذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم . . . والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة ، فهي كالهاء في أغزه وارمه ، وإذا وصلت حذفها ، كما تحذف الهاء من الوصل »^(١).

(٨) « ذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هي » هما الاسم بمجموعهما »^(٢) واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا ، وذلك محال ، فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم »^(٣).

(٩) ذهب البصريون إلى أن ضمير المخاطب « أنت » الاسم منه الألف والنون « وهي التي كانت للمتكلم ، زيدت عليها التاء للخطاب ، وهي حرف معنى مجرد من معنى الاسمية »^(٤).

(١٠) ذهب البصريون^(٥) إلى أن الياء والكاف من « لولاي ولولاك » في موضع

(١) شرح المفصل ج ٣ / ٩٣ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ ، مغنى / ٤٨٧ ، مع ج ١ / ٢٠١ ، هذا ، ونسب ابن مالك القول بأن ألف « أنا » زائدة إلى الأكثرين : « زعم الأكثرين أن ألف « أنا » زائدة للوقف كزيادة هاء السكت » شرح التسهيل ج ١ / ١٤٠ ، والأمر كذلك في المغنى / ٤١ ، والأكثرين في عبارة ابن مالك المعنى بهم : الأكثرين من البصريين ؛ إذ إن مذهبه في المسألة هو مذهب الكوفيين . قال : « الصحيح أن أنا بشبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل » شرح التسهيل ج ١ / ١٤١ ، وانظر مع ج ١ / ٢٠١ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٧٧ ، شرح المفصل ج ٣ / ٩٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، ائتلاف / ٦٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ ، هذا ، وقد نسب في بعض المراجع القول بأن « الهاء وحدها هي الاسم فيهما » إلى الزجاج وابن كيسان . انظر ارتشاف ج ١ / ٤٧٣ ، مع ج ١ / ٢٠٣ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٨١ .

(٤) شرح المفصل ج ٣ / ٩٥ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، ارتشاف ج ١ / ٤٧٣ ، مع ج ١ / ٢٠١ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٦ . وقد نسب في المغنى القول بأن « التاء حرف خطاب » إلى الجمهور . انظر ٤١ ، ومثله في الكوكب الدرر / ٢٠٣ .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث قال : « الضمير مبتدأ ولولا غير جارة » مغنى / ٣٦١ ، الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ١٨٥ ، ائتلاف / ٦٥ وما بعدها ، ونقله عن أبي البقاء =

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المكنى في : لولاي ولولاك في موضع جر ؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ؛ والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع ، فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر . . . »^(٢) .



= في الاقتراح « فقال معظم البصريين : الياء والكاف في موضع جر ، وقال الأخفش : . . . في موضع رفع » الإصباح في شرح الاقتراح / ١٦٩ .
وقال في الهمع : « فقال سيويه والجمهور : موضعه جر بها . . . وقال الأخفش : . . . موضعه رفع على الابتداء . . . وقال المبرد : هو لحن » ج ٢ / ٣٧٥ ، فلم يحدد الجمهور بكونه جمهور البصريين ، وأضاف أن المبرد ينكر التركيب أصلا ، ومثل ما في الهمع في شرح الأشموني إلا أنه نسب المذهب إلى سيويه فقط . انظر ج ٢ / ٣٠٦ وما بعدها .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ .

(٢) السابق / ٦٨٩ .

الموصول

(١١) ذهب البصريون إلى أن « أصل الذى « لذى » كعمى وشجى ، فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها »^(١).

واحتجوا بأنه يجوز تصغيرها ، والتصغير « لا يدخل إلا على اسم ثلاثى ، وقد قالوا فى التصغير : اللذيا ، فالياء الأولى للتصغير ، والألف كالعوض من ضم أوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف : اللام والذال والياء ، ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل ؛ إذ الأصل عدم الزيادة »^(٢) وبأن « له نظيرا فى كلامهم نحو : شَجَى وَعَمَى ، وهو أقل الأصول التى تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التى أوغلت فى شبه الحروف فعلى خلاف الأصل »^(٣).

(١٢) ذهب البصريون إلى أن نون الثنية فى : « اللذين واللتين وهاتين » لا يجوز تشديدها مع الياء أى : فى حالتى الجر والنصب ، وإنما يجوز التشديد مع الألف .

وقد قرئ : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾^(٤) ، ﴿ فذَانِكَ بَرَهَانَانِ ﴾^(٥) بالتشديد فيها^(٦).

(١٣) ذهب البصريون إلى أن : الاسم الظاهر إذا كانت فيه « الألف واللام » لا يوصل كما يوصل الذى^(٧) واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة

(١) شرح المفصل ج ٣ / ١٣٩ ، الإنصاف ج ٢ / ٦٧٠ ، اختلاف / ٦٥ ، وفى الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى البصريين قال : « وفى البسيط : مذهب سيبويه أن أصل الذى لذى » ج ١ / ٥٢٥ ، فنسب المذهب إلى سيبويه .

(٢) شرح المفصل ج ٣ / ١٤٠ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٧٢ وما بعدها .

(٤) سورة النساء آية ١٦ .

(٥) سورة القصص آية ٣٢ .

(٦) انظر شرح التصريح ج ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٤٠ ، ارتشاف ج ١ / ٥٠٦ ، ٥٢٦ ، مع ج ١ / ١٦٢ ، اختلاف / ٨٠ .

(٧) انظر الإنصاف ج ٢ / ٧٢٢ ، اختلاف / ٦٨ ، ارتشاف ج ١ / ٥٣٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ ، مع ج ١ / ٢٧٧ .

توضحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن في معناه فلا يجوز أن يقوم مقامه »^(١) .

كما ذهبوا إلى أنه لا توصل الأسماء المضافة إلى معرفة والنكرة المضافة إلى نكرة^(٢) .

(١٤) ذهب البصريون إلى أن « ذا » لا يكون موصولا دون « ما » أو « من » ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، « والذي » وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي أن لا تحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل »^(٤) ولذلك فقد خرجوا نحو : « وَمَا تَلَكَّ يَمِينُكَ يَمُوسَى »^(٥) على : « أن « يَمِينُكَ » حال من المشار إليه »^(٦) ونحو قول يزيد بن مفرغ الحميري :

عديس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

على أن « هذا اسم إشارة على أصله ، لا موصول ؛ لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات ، وهو مبتدأ ، وطيّق خبره ، وهى جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها أى : وهذا طليق محمولا لك »^(٧) .

(١٥) ذهب البصريون إلى أنه لا يلزم تقدم عامل « أى » الموصولة ولا استقباله^(٨)

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٢٤ .

(٢) انظر ارتشاف ج ١ / ٥٣٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ ، مع ج ١ / ٢٧٧ .

(٣) انظر ارتشاف ج ١ / ٥٢٩ ، الإنصاف ج ٢ / ٧١٧ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٨٦ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٩ ، اتلاف / ٨١ ، الأشباه ج ٤ / ١٣٨ ، حاشية يس ج ١ / ١٣٩ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧١٩ .

(٥) سورة طه آية ١٧ .

(٦) شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ .

(٧) السابق / ١٣٩ .

(٨) انظر مع ج ١ / ٢٧٦ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٥ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٦٩ ، ونقل في الارتشاف أن لزوم الاستقبال في العامل إن كان فعلا مذهب الجمهور : سيويه والكسائي وغيرهما ثم قال : « وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضي إلا أنه قليل ، وفي الغرة : ما يخالف النقل قال : أى الموصولة لا يعربها عند الكوفيين إلا المستقبل تقول : سأضرب أيهم قام ، ويأينى أيهم جلس ، ولو قلت : ضربت أيهم قام لم يحسن ، وكذلك أيهم قام لا يجوز ، وهذا جميعه يميزه البصريون ، والعامل فيها قد يتقدم وقد يتأخر نحو : أحب أيهم قرأ ، وأيهم قرأ أحب » ج ١ / ٥٣١ فما نقله عن الغرة يوافق سياق المسألة وموضوعها .

« فيجوز أحب أيهم قرأ ، ويعجبني أيهم قام »^(١) .

(١٦) ذهب البصريون إلى أن العائد في صلة غير « أي » إن كان مرفوعا ، وكان مبتدأ فإن من شروط^(٢) « جواز حذفه أن يكون في الصلة طول »^(٣) « كقول بعض العرب : ما أنا بالذي قاتل لك سوءا ، أراد : ما أنا بالذي هو قاتل لك سوءا »^(٤) .

(١٧) ذهب البصريون^(٥) إلى أنه لا يجوز « حذف الموصول الاسمي ، إلا إن جاء شيء منه في الشعر »^(٦) قال :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وقال :

فوالله ما نلتهم وما ينل منكم بمعتدل وفقٍ ولا متقاربٍ

أي : ومن يمدحه ، وما الذي نلتهم^(٧) .

(١) مع ج ١ / ٢٧٦ .

(٢) انظر هذه الشروط في الارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، مع ج ١ / ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها .

(٣) ارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، وقال في شرح التسهيل : « وإن عاد على غير « أي » ، ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا ... لم يميز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة » ج ١ / ٢٠٧ ، وانظر ٢٠٤ ، فشرط في المبتدأ ألا يكون خبره جملة ولا ظرفا حتى يجوز الحذف بل إنه نسب إليهم القول بجواز الحذف مع الاستكراه ، وإن لم تطل الصلة .

وقال في الهمع : « والبصريون جعلوا ذلك نادرا » ج ١ / ٢٩٤ وانظر ٢٩١ ، وذلك تعنى في العبارة : ما جاء من الحذف دون طول الصلة ، وقال عنه في المغنى : « وهو شاذ عند البصريين » / ٤١٣ .

وقال في شرح التصريح : « ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سيما زيد » فإنهم جوزوا في زيد إذا رفع أن تكون « ما » موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير : لا سى الذي هو زيد ، فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة ، وهو مقبوس وليس بشاذ ؛ وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : لا سيما زيد الصالح ، فلا استثناء لطول الصلة بالنعت » ج ١ / ١٤٣ وما بعدها .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٢٠٧ .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى إجازته ومن حجته : « ﴿ ءَاَمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ... أي : والذي أنزل مغنى / ٨١٥ وما بعدها ، ونقله عنه في حاشية يس ج ١ / ١٤٢ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٣٥ ، مع ج ١ / ٢٨٩ .

(٦) ارتشاف ج ١ / ٥٥٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢١٢ وما بعدها .

(٧) مع ج ١ / ٢٨٩ .

الابتداء

(١٨) ذهب جمهور البصريين^(١) إلى اشتراط سبق الوصف الذى يكون مبتدأ ويرفع ما يسد مسد الخبر بنفى أو استفهام مثل : أقائم الزيدان « ولو قلت : قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز »^(٢) .

(١٩) ذهب البصريون^(٣) إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً لا يتضمن ضميراً^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يتضمن ضميراً ؛ وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغى أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة به نحو : ضارب وقتل وحسن وكريم وما أشبه ذلك »^(٥) .

(١) خالف البصريين فى ذلك الأخفش فلم يشترطه ، فيحسن عنده قول الشاعر :

خير بنو لب فلاتك ملغيا مقالة لبي إذا الطير مرت

انظر شرح التسهيل ج ١ / ٢٧٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٦ وما بعدها ، مغنى / ٥٧٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٥٧ ، ج ٢ / ٦٧ ، مع ج ١ / ٣١٠ ، الأشباه ج ٣ / ٢٣٦ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٠٥ وما بعدها ، حاشية يس ج ٢ / ٦٧ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٠٥ .

وقد نسبت المخالفة أيضاً إلى ابن السراج وسيبويه . انظر شرح المفصل ج ١ / ٩٥ .

وقال ابن مالك بعد أن نسب المخالفة إلى سيبويه : « وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلب استفهاماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل » شرح التسهيل ج ١ / ٢٧٣ ، فهو إذن يجعل مذهب سيبويه جواز جعله مبتدأ دون استفهام أو نفى لكنه يقيح ، ولكنه على أى حال يقول بالجواز دون سبق استفهام أو نفى . هذا ما يفهم من قول ابن مالك ، وفى المغنى نسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه دون أن يخصه بالبصريين / ٦١٢ .

وفى الائتلاف نسبة إلى البصريين دون مخالفة . انظر / ٧٩ .

(٢) شرح المفصل ج ١ / ٩٥ .

(٣) ذكرت بعض المصادر مخالفة الرماني للبصريين فى هذه المسألة فذكرت أنه قد ذهب إلى أن الخبر يتحمل ضميراً إن كان اسماً محضاً . انظر الإنصاف ج ١ / ٥٦ ، أسرار / ٧٢ ، التبيين / ٢٣٦ ، ائتلاف / ٣١ ، ونقله فى المجمع عن صاحب البسيط ج ١ / ٣١٢ ، وفى شرح المفصل : « والصحيح الأول ، وعليه الأكثر من أصحابنا » ج ١ / ٨٨ ، يعنى بالأول : كونه لا يتحمل ضميراً ، ونسب المذهب إلى الجمهور من البصريين فى شرح التصريح دون نص على المخالف . انظر ج ١ / ١٦٠ .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٣٠٧ ، مع ج ١ / ٣١٢ ، مغنى / ٦٤١ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١٤ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١ / ٣١٤ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٥٦ .

(٢٠) ذهب البصريون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : « هند زيد ضارته هي » يجب إبرازه ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له ... أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يضمّر فيها شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : « ضارب وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشئ يكون أضعف منه في ذلك الشئ ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير في كل حالة ، إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز » ^(٢) .

(٢١) ذهب البصريون إلى أنه إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم المعنى ، وكان موقوعاً في جمعه ، وهو نكرة « فرفعه أكثر من نصبه كقوله تعالى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(٣) وكقوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾ ^(٤) وكذا الموقوع في أكثره كقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٥) ، ولو جر هذا النوع بفي أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع » ^(٦) .

(١) انظر الإنصاف ج١/ ٥٧ وما بعدها ، ارتشاف ج٢/ ٤٧ ، شرح التسهيل ج١/ ٣٠٧ ، مع ج١/ ٣١٤ ، شرح التصريح ج١/ ١٠٥ ، ١٦٢ ، شرح الأشموني ج١/ ٣١٦ ، اتلاف / ٣٢ ، وعبر بالوصف بدلاً من اسم الفاعل في / ٧٥ وما بعدها ، وفي التبيين : باسم الفاعل والصفة المشبهة به / ٢٥٩ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن ج٢/ ١٠٦٠ ، حاشية يس ج١/ ١٤٦ ، حاشية الصبان ج١/ ١٩٧ ، ج٣/ ٨٣ ، الأشباه ج٢/ ٢١٨ ، ج٤/ ٧٠ .

(٢) الإنصاف ج١/ ٥٩ وما بعدها .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٤) سورة سبأ آية ١٢ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٦) شرح التسهيل ج١/ ٣٢٠ ، وانظر ٣١٩ ، مع ج١/ ٣٢٢ وما بعدها ، حاشية يس ج١/ ١٦٧ .

وقال في الارتشاف : « فإن كان مستغرقاً نحو : صومك اليوم ، فالبصريون يجيزون فيه الرفع والنصب » ج٢/ ٥٧ ، فلم يخص الظرف المنكر بالحكم بل إن الظرف في المثال الذي أتى به معرفة ، ولم يذكر أن من مذهبهم جواز الجر بني كما هو في المراجع السابقة ، وكذلك لم يذكر استغراق المصادر أكثر الظرف .

(٢٢) ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها جوزنا ذلك ؛ لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ، فأما ما جاء من ذلك في كلامهم : فقولهم في المثل : « في بيته يؤتى الحكم » وقولهم : « في أكفانه لف الميت » و « مشنوء من يشنؤك » وحكى سيويوه « تميمى أنا » ، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

ويروى « الأكارم » وتقديره : بنو أبنائنا بنونا ^(٢) .

(٢٣) ذهب جمهور البصريين ^(٣) إلى وجوب حذف الخبر إذا كان « المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو ، وهى نص في المعية نحو : كل رجل وضيعة » ^(٤) والتقدير مقرونان .

(٢٤) ذهب جمهور البصريين ^(٥) إلى تقدير خبر « للمبتدأ الذى يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه » ^(٦) مثل : « ضربى زيدا قائما ، تقديره : إذ كان قائما ، إن أردت الماضى ، وإذا كان قائما ، إن أردت المستقبل » ^(٧) .

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٦٥ ، أسرار / ٦٩ وما بعدها ، شرح المفصل ج ١ / ٩٢ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٥ ، مع ج ١ / ٣٣٤ ، التبيين / ٢٤٥ ، اتلاف / ٣٣ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٥ وما بعدها .

(٣) خالف في ذلك الأخفش حيث قال : « إن نحو : كل رجل وضيعة ، مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى آخر » شرح التصريح ج ١ / ١٨٠ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٨٢ وما بعدها ، اتلاف / ٧٦ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٤٤ ، ولم تذكر مخالفة في الارتشاف ج ٢ / ٣٢ ، مع ج ١ / ٣٣٨ ، بل نسب المذهب إلى البصريين .

(٤) شرح التصريح ج ١ / ١٨٠ .

(٥) خالف الأخفش البصريين في هذا التقدير حيث كان تقديره : « ضربى زيدا ضربه قائما » أى : بمصدر مضاف إلى صاحب الحال . انظر شرح التصريح ج ١ / ١٨١ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٨٠ ، مغنى / ٨٠٢ ، مع ج ١ / ٣٤٠ ، الأشباه ج ١ / ٣٤١ وما بعدها ، ج ٨ / ٢٨٧ .

(٦) مع ج ١ / ٣٣٩ .

(٧) السابق / ٣٤١ .

(٢٥) « ذهب البصريون ^(١) إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء ؛ لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ هَاهُنَا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين ، أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل ، فتقول : إن أمامك زيدا . . . لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول : « إن يقوم عمرا ، وظننت ينطلق بكرا » ، فلما تعداه العامل إلى الاسم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَجِيمًا ﴾ ^(٣) ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه . . . » ^(٤) .



(١) خالف البصريين في المسألة الأخفش في أحد قوليه والمبرد ، فقد ذهبا إلى أن الظرف هو الذي يرفع الاسم واحتجا بأن : « الأصل في قولك : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ، حل أمامك زيد ، وحل في الدار عمرو ، فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به ، كما يرتفع بالفعل » الإنصاف ج ١ / ٥١ وما بعدها ، ونسبت المخالفة للأخفش فقط في التبيين / ٢٣٣ ، اتلاف / ٩٢ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٥١ .

(٣) سورة المزمل آية ١٢ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٥٢ وما بعدها .

كان وأخواتها

(٢٦) ذهب البصريون إلى أن المرفوع بعد كان « مرفوع بها ، شبهت كان بالفعل الصحيح نحو : ضرب فععل عمله » ^(١).

(٢٧) ذهب البصريون إلى أن خبر « كان » وثانى مفعولى « ظننت » نصبا نصب المفعول ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن نصبهما نصب المفعول ؛ لأنها يقعان ضميراً فى نحو قولهم : « كُنَّاهم وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهُم » قال الشاعر :

دَعِ الخمرَ يَشْرِبْهَا الفَوَّاءُ ؛ فإننى رأيتُ أخاها مغنياً بمكانها
فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنه أخوها غنثُهُ أمُّهُ يَلْبَانِها » ^(٣)

(٢٨) ذهب البصريون ^(٤) إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها و كذلك ما كان فى معناها من أخواتها : ما انفك ، ما فتىء ، ما برح ^(٥).

(١) ارتشاف ج ٢ / ٧٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٤ ، الأشباه ج ١ / ٢٩ ، مع ج ١ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧ .

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٢١ ، التبيين / ٢٩٥ ، اختلاف / ١٢٢ ، وورد فى بعض المراجع أنه يتعصب عندهم تشبيها بالمفعول . انظر شرح التصريح ج ١ / ١٨٤ ، ٣٠٨ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه فى ارتشاف ج ٢ / ٧٢ ، وفى المجمع إلى سيبويه ج ٢ / ٣٥٣ ، وفى ٤٨٦ إلى البصريين .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٨٢٣ .

(٤) فى الارتشاف أنه قد روى عن الأخفش « جواز التقديم مطلقاً نفى بها أو بغيرها » ج ٢ / ٨٧ ، وفى الاختلاف : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » وما كان فى معناها من أخوات كان عليها وإليه صار أبو الحسن بن كيسان من البصريين » / ١٢٢ . فعد ابن كيسان من البصريين ومخالفاً لهم ، على حين نسب أبو حيان ابن كيسان إلى الكوفيين : « ... والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين » ج ٣ / ١٤٤ ، ونسبه الشيخ خالد فى شرح التصريح كذلك إلى الكوفيين « وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال ... » ج ١ / ١٨٩ ، وعده الشيخ محمد الطنطاوى من الذين جمعوا بين النزعتين حيث « أخذ عن أبوى العباس : المبرد وثعلب » نشأة النحو / ١٧٦ .

(٥) انظر الإنصاف ج ١ / ١٥٥ ، شرح المفصل ج ٧ / ١١٣ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٥١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٩ ، مع ج ١ / ٣٧٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٧٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٦٨ ، الأشباه ج ٣ / ٣٣٩ وفى ١٢١ نسب المذهب إلى الجمهور ، ومثله فى ارتشاف ج ٢ / ٨٧ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفس ، والنفس له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنه له صدر الكلام ، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل ؛ فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا » ^(١).

(٢٩) « ذهب جمهور البصريين ^(٢) إلى جواز تقديم خبر « ليس » عليها » ^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾ ^(٤) وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر « ليس » على « ليس » ، فإن قوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ يتعلق بمصروف ، وقد قدمه على ﴿ لَيْسَ ﴾ ، ولو لم يجز تقديم خبر « ليس » ، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ... » ^(٥).

(٣٠) ذهب جمهور البصريين ^(٦) إلى أنه « لا يجوز أن يفصل بمعمول خبر « كان » بينها

(١) الإنصاف ج ١ / ١٥٩ .

(٢) قال في الإنصاف : « وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح » ج ١ / ١٦٠ ، والضمير في « أنه » من العبارة يعود على القول بعدم الجواز ، فالبعض ينسب القول بعدم جواز التقديم إلى سيبويه وهو ينفي قولهم هذا ، ومثله في الائتلاف ١٢٣ ، هذا ، وقد ذكر في الإنصاف أن المبرد خالف جمهور البصريين وقال بعدم الجواز ، انظر ج ١ / ١٦٠ ، شرح المفصل ج ٧ / ١١٤ ، ائتلاف ١٢٣ / الخصائص ج ٢ / ٣٨٢ وما بعدها ، إلا أنه جعل المبرد مخالفا لجميع النحاة لا البصريين فقط ومثله الأشباه ج ٣ / ١٢٠ . هذا ، وقال في شرح التسهيل : « فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي ... ومنعه ... وأبو العباس وابن السراج والجرجاني » ج ١ / ٣٥١ ، وفي الارتشاف أن المانع : « المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني » ج ٢ / ٨٧ فعلى حين جعل ابن مالك السيرافي من المجيزين جعله أبو حيان من المانعين ، وأطلق ابن مالك إجازة الفارسي ، وأبو حيان نسب إليه القولين ، هذا مع زيادة أبي حيان في المخالفين الزجاج وابن عبد الوارث ابن أخت أبي علي الفارسي ، هذا ، ومثل ما في الارتشاف في الهمع ج ١ / ٣٧٣ ، وشرح الأشموني ج ١ / ٣٧٠ ، إلا أنه لم يذكر ابن عبد الوارث .

(٣) التبيين / ٣١٥ ، ونقله عنه في الأشباه ج ٢ / ٤٣٥ ، أسرار / ١٤٠ هذه المراجع الثلاثة نسبت المذهب إلى الجمهور من البصريين دون نص على المخالف ، وهو الموجود كذلك في شرح التصريح ج ١ / ١٨٨ .

(٤) سورة هود آية ٨ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٦٢ .

(٦) خالف البصريين في هذه المسألة ابن السراج والفارسي حيث « أجازوه إن تقدم الخبر معه نحو : كان طعامك أكلا زيدا ؛ لأن معمول من كمال الخبر وكالجزء منه ، ومنعوه إن تقدم وحده نحو : كان طعامك =

وبين اسمها والخبر « من مفعول وحال وغيرهما إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامك زيد آكلا ، ولا كان طعامك آكلا زيد » ^(٢) وحملوا ما جاء من ذلك « على أن يضمّر قبل المنصوب ضمير الشأن اسما » ^(٣) لكان ، نحو قول الشاعر :

قنافذ هذا جون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

= زيد آكلا ؛ إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي « شرح التصريح ج ١ / ١٨٩ وما بعدها ، وفي المجمع : عبر عن المخالف بقوله : « طائفة منهم ابن السراج » ج ١ / ٣٧٥ ، وفي شرح التسهيل بقوله : « ومن الناس » ج ١ / ٣٦٧ وفي شرح الأشموني أضاف ابن عصفور إلى ابن السراج والفارسي في المخالفين . انظر ج ١ / ٣٧٤ . هذا ، ولم تذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى البصريين في ارتشاف ج ٢ / ٨٨ ، الأشباه ج ٣ / ١١٩ ، اتلاف / ١٣٣ .

(١) شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٧ .

(٢) مع ج ١ / ٣٧٥ .

(٣) شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٨ .

ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

(٣١) ذهب البصريون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز « تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها »^(١) نحو قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾^(٢) واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر ، وذلك أن « ما » أشبهت « ليس » فوجب أن تعمل عمل « ليس » وعمل « ليس » الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينها وبين « ليس » من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفى ما في الحال ، كما أن « ليس » تنفى ما في الحال ، ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين ؛ فوجب أن تجرى مجراه ؛ لأنهم يحرون الشيء مجرى الشيء إذا شابه من وجهين ... »^(٣) .

(٣٢) ذهب البصريون^(٤) إلى « أنه إذا اقترنت « ما » بأن يبطل عملها نحو :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب »^(٥) و « إن » هذه عندهم زائدة كافة^(٦) .

(٣٣) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول خبر « ما » عليها^(٧) فلا يجوز طعامك ما زيد أكل^(٨) ، واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن « ما » معناها النفي ، وليها الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا « ما » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها »^(٩) .

(١) الإنصاف ج ١ / ١٦٥ ، أسرار / ١٤٣ ، التبيين / ٣٢٤ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠٨ ، ارتشاف ج ٢ / ١٠٦ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، اختلاف / ١٠٧ ، ١٦٥ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ ، مع ج ١ / ٣٨٩ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٨٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٣١ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٦٦ .

(٤) قال في شرح التسهيل : « ليس لا تليها إن فإذا وليت « ما » تباينا في الاستعمال وبطل الإعمال دون خلاف » ج ١ / ٣٦٩ . وتعقبه أبو حيان فقال : « وليس كما ذكر بل وجوب الرفع مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز النصب » ارتشاف ج ٢ / ١٠٥ .

(٥) الأشباه ج ٣ / ٣٤٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ وما بعدها ، مع ج ١ / ٣٩١ .

(٦) انظر المراجع في حاشية (٥) .

(٧) انظر الإنصاف ج ١ / ١٧٢ ، التبيين / ٣٢٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٠٥ ، اختلاف / ١٦٥ وما بعدها

(٨) أوردت الخبر مرفوعا لتقدم معموله « وإذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ، ففي تقدم معموله أولى » مع ج ١ / ٣٩٢ .

(٩) الإنصاف ج ١ / ١٧٢ وما بعدها

إن وأخواتها

(٣٤) ذهب البصريون إلى أن « إن » وأخواتها ترفع الخبر نحو : « إن زيدًا قائم » وما أشبه ذلك ^(١).

واحتجوا بأن قالوا : « إن هذه الأحرف تعمل في الخبر ؛ وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه . . . فلما أشبهت الفعل . . . وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، ويكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لأن عمل « إن » فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع الفرع ^(٢).

(٣٥) ذهب البصريون إلى أن « لكن » بسيطة « منتظمة من خمسة أحرف » ^(٣).

(٣٦) ذهب البصريون إلى أن : « أن » إذا وقعت جوابا لقسم فإنها تكسر « وجوبا وسواء أكان في خبرها أو في اسمها اللام أم لم تكن » ^(٤).

(٣٧) ذهب البصريون إلى جواز دخول اللام على خبر « إن » إذا كان جملة فعلية مصدرية بحرف التنفيس ، وهو سوف نحو : « إن زيدًا لسوف يقوم » ^(٥).

(٣٨) ذهب البصريون إلى « أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن » ^(٦).

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ١٧٦ ، أسرار / ١٥٠ ، ٢٤٨ ، التبيين / ٣٣٣ ، الإغراب / ٦٧ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠١ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤٨٨ ، ارتشاف ج ٢ / ١٢٨ ، ائتلاف / ١٦٧ ، الأشباه ج ١ / ٢٩ ، ج ٢ / ١٩٨ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٠ وما بعدها ، مع ج ١ / ٤٣١ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ١٧٧ وما بعدها .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ١٢٨ ، مع ج ١ / ٤٢٦ ، مغنى / ٣٨٣ .

(٤) ارتشاف ج ٢ / ١٣٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٩ ، الأشباه ج ٣ / ٣٤٣ ، مع ج ١ / ٤٣٩ .

(٥) ارتشاف ج ٢ / ١٤٤ ، شرح المفصل ج ٩ / ٢٥ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٩ ، مع ج ١ / ٤٤٦ ، حاشية الصبان ج ١ / ٤٣٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٠٩ ، التبيين / ٣٥٣ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٥ ، ٢٩ ، ارتشاف ج ٢ / ١٤٦ ، مغنى / ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ائتلاف / ١٧٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إن ؛ لاتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منها للتأكيد ، وأما لكن فمخالفة لها في المعنى . وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن ؛ لأن إن تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم ، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك ؛ لأنها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها » ^(١) .

(٣٩) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر على كل حال ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت : إنك وزيد قائمان وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر « زيد » وتكون « إن » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ، لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال » ^(٣) .

(٤٠) ذهب البصريون إلى أن « إن » المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَيُوقَفَنَّهِنَّ ﴾

(١) الإنصاف ج ١ / ٢١٤ .

(٢) انظر الإنصاف ج ١ / ١٨٦ ، أسرار / ١٥١ ، مغنى / ٧٩١ ، التبيين / ٣٤١ ، اتلاف / ١٦٨ . هذا ، وفي شرح التسهيل خص ابن مالك الجواز عندهم بقوله : « وهو عند البصريين مخصوص بإن ولكن » ج ٢ / ٤٨ ، ونسب المذهب في الارتشاف إلى المحققين من البصريين ج ٢ / ١٥٩ ، ومثله في شرح التصريح ج ١ / ٢٢٧ ، وفيه نسب القول بجواز العطف إلى بعض البصريين وأضاف إلى « إن » و « لكن » « أن » دون ذكر اشتراط تمام الخبر عند هؤلاء البعض ، وانظر حاشية الصبان ج ١ / ٤٤٦ ، ونسب القول بالجواز مطلقاً إلى أبي الحسن في شرح الفصل ج ٨ / ٦٩ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر الإنصاف ج ١ / ١٩٥ ، شرح الفصل ج ٨ / ٧٢ ، ج ٣ / ١٣٠ وعبر فيها عن البصريين بقوله : أصحابنا ، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٣ وما بعدها ، التبيين / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٤٩ وما بعدها ، اتلاف / ١٧٠ ، مغنى / ٣٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٣١ ، الأشباه ج ٣ / ٣٤٢ ، مع ج ١ / ٤٥٣ .

رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ^(١) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهى قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لما » قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليوفينهم ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها^(٢) وذهبوا إلى أنه « لا يلى المخففة فى الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفا ناسخا ... ونذر إيلاؤها غير الناسخ فى قراءة ابن مسعود « إن لبثتم لقليلًا »^(٣) وقول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت مسلما

وما حكى : إن قنعت كاتبك لسوطا ، و إن يزينك لنفسك ، و إن يشينك لهبه^(٤) فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه^(٥) .

(١) سورة هود آية ١١١ .

(٢) الإنصاف ج١ / ١٩٦ .

(٣) سورة الإسراء آية ٥٢ .

(٤) مع ج١ / ٤٥٢ وما بعدها .

(٥) ذهب الأخفش إلى أنه يقاس عليه . انظر شرح التسهيل ج٢ / ٣٧ ، ارتشاف ج١ / ١٥٠ وما بعدها ، اتلاف / ١٦٣ ، مع ج١ / ٤٥٣ ، شرح الأسموني ج١ / ٤٥٢ ، حاشية الصبان ج١ / ٤٥٢ وما بعدها ، وفي الأشياء نسب المذهب إلى البصريين دون ذكر مخالفة ج٣ / ٣٤٣ ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى جمهور البصريين دون نص على مخالفة ج١ / ٢٣١ ، وفي المغنى جعل المخالف الأخفش وحده من النحاة / ٣٧ .

لا التى لنفى الجنس

- (٤١) أجمع البصريون^(١) على أن اسم « لا » إذا كان معرفة فإنها لا تعمل فيه^(٢) .
- (٤٢) لا خلاف بين البصريين في أن خبر « لا » التى لنفى الجنس يرتفع بها عند عدم تركيبها مع اسمها ، أى : إذا كان اسمها عاملاً^(٣) ، نحو : لا طالب علم كسول ، ولا طالباً علماً كسول .
- (٤٣) ذهب البصريون إلى أن اسم « لا » الشبيه بالمضاف يجب « نصبه وتنوينه »^(٤) « مطلقاً »^(٥) .



- (١) قال في المغنى : « لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جنى وابن السجري » / ٣١٦ فنص على مخالفة ابن جنى وابن السجري .
- (٢) انظر ارتشاف ج ٢ / ١٧٠ ، مع ج ١ / ٤٦٣ ، اتلاف / ١٦٠ ، وفي شرح التسهيل نقل الإجماع على إطلاقه فلم يخصه بالبصريين . انظر ج ١ / ٣٢٦ ، ج ٢ / ٦٤ . فكانه لم يطلع على خلاف في المسألة للكوفيين أو لبعضهم ، في حين نقلت مخالفتهم في الارتشاف ج ٢ / ١٧٠ ، وفي مع ج ١ / ٤٦٣ .
- (٣) انظر مغنى / ٣١٤ ، ارتشاف ج ٢ / ١٦٥ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٥٥ ، الأشباه ج ٤ / ٤٠ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٩ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٨ ، وعبر عن عدم وجود الخلاف بين البصريين في شرح التصريح بقوله : « اتفاقاً » ج ١ / ٢٣٦ وما بعدها ، حاشية يس ج ١ / ٢٣٦ وما بعدها ، وفي الجمع بقوله : « الإجماع » ج ١ / ٤٦٩ .
- (٤) مغنى / ٧٠١ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٤٠ ، حاشية يس ج ١ / ٢٤٠ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٨ ، ونسبه في الارتشاف إلى الجمهور . انظر ج ٢ / ١٦٩ ، ومثله في مع ج ١ / ٤٧١ .
- (٥) مع ج ١ / ٤٧١ .

ظن وأخواتها

- (٤٤) ذهب البصريون إلى أنه إذا وقعت « ظننت وأخواتها » بين الفعل ومرفوعه نحو :
قام ظننت زيد ، يجوز الإلغاء والإعمال^(١) وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر :
- شجاك أظنُّ ربُّعُ الظاعنين ولم تعباً بعذل العاذلين^(٢)
- (٤٥) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه « لا يجوز أن تلغى » ظننت وأخواتها « عن العمل في مفعولها مع تقدمها عليها مطلقاً »^(٤).



- (١) انظر ارتشاف ج ٣ / ٦٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٥٤ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٨٥ ، ٨٧ .
- (٢) شرح التسهيل ج ٢ / ٨٧ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٨ وما بعدها .
- (٣) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه يجوز واستدل « على ذلك بقوله وهو بعض بنى فزارة :
- كذلك أذيتُ حتى صارت من خلقي إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ
برفع « ملاك » على الابتدائية ، و « الأدب » على الخبرية مع تقدم وجدت عليها وفي الحماسة بنصبها على الإعمال .
- وقوله وهو كعب بن زهير :
- أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
- برفع « تنويل » على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقديم إخال « شرح التصريح ج ١ / ٢٥٨ ، انظر اتلاف / ١٣٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٩ . وفي الجمع : « والأخفش وأجازاه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن » ج ١ / ٤٩١ ، فأضاف إلى الأخفش ابن الطراوة مع كون الإعمال عنده أحسن .
- وفي الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى جمهور البصريين قال : « وذهب الأخفش ومحمد بن الوليد وأبو بكر الزبيدي وابن الطراوة » ج ٣ / ٦٤ ، فزاد عن الجمع : محمد بن الوليد وهو ابن ولاد والزبيدي .
- (٤) اتلاف / ١٣٤ غير أني وجدت كلمتي « مفعولها ، عليها » في النص بالافراد وأعتقد أن الأصح كونها بالشبهة هكذا « مفعولها ، عليها » .

الفاعل

(٤٦) « ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل » ^(١) فلا يجوز عندهم « الزيدان قام ، والزيدون قام » ^(٢) .

(٤٧) ذهب سيويه وجمهور البصريين ^(٣) إلى وجوب « التأنيث في الفعل نحو : قامت الهندات » ^(٤) أى : وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مؤنث .

(٤٨) ذهب البصريون إلى وجوب « التذكير في الفعل في نحو : قام الزيدون وفي التنزيل » ^(٥) : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٦) أى : وجوب تذكير الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مذكر .

(٤٩) ذهب البصريون ^(٧) إلى أنه لا يقدر فاعل بالاسم الظاهر من غير سابق من الأحرف الثلاثة « أَنْ ، أَنْ ، مَا » نحو : « يعجبني أنك تقوم ، وأن تقوم ، و :

يُسِّرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالَى أى : قيامك وذهاب الليالى » ^(٨)



(١) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٨٣ ، حاشية يس ج ١ / ٢٧١ ، مغنى / ٤٠٤ ، الإنصاف ج ٢ / ٦١٦ ، مع ج ١ / ٥١١ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٦٤ ، وفي شرح التصريح ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها بعد أن نسب المذهب لهم قال : « وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تتيح تقديم الفاعل على المسند » فنسب إليهم القول بالجواز في الضرورة .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة أبو على الفارسي : « فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين » شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٧٧ ، ارتشاف ج ١ / ٣٥١ ، وفي ج ٣ / ٤ لم يذكر مخالفة « فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا التاء فتقول : تقوم الهندات » .

(٤) شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ .

(٥) سورة المؤمنون آية ١ .

(٦) شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ ، مع ج ٣ / ٢٩٤ ، ارتشاف ج ٣ / ٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٧٧ .

(٧) انظر شرح التصريح ج ١ / ٢٦٨ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢ / ٦٠ ، ونسب المذهب إلى جمهورهم في ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ .

(٨) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ .

النائب عن الفاعل

(٥٠) ذهب جمهور البصريين ^(١) إلى عدم جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل حالة وجوده مع غيره مما يقام مقام الفاعل من مصدر أو ظرف أو مجرور .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش : « وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به ... كقوله :

وإنما يرضى النيب ربه ما دام معنياً بذكر قلبه

فمعنياً اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالياء ، وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخراً وهو قلبه « شرح التصريح ج١ / ٢٩١ ، مع ج١ / ٥٢٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٢ / ٩٦ ، ولم يتقل الشرط في شرح التسهيل ج٢ / ١٢٨ ، وارتشاف ج٢ / ١٩٤ وفيه أضاف إلى الأخفش « أبا عبيد » ولم تذكر مخالفة في التبيين / ٢٦٨ ، واتلاف / ٧٧ ، وشرح الرضى على الكافية ج١ / ٢١٩ .

اشتغال العامل عن المعمول

(٥١) ذهب البصريون إلى أن قولهم : « زيداً ضربته » « منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربته » ^(١) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بفعل مقدر ؛ وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره ، استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه » ^(٢) .



(١) الإنصاف ج١/٨٢ ، شرح المفصل ج٢/٣٠ ، شرح الرضى على الكافية ج١/٤٣٩ ، ائتلاف / ١٣ ، ١٠٦ ، ونسب المذهب في الجمع إلى الجمهور على إطلاقه ، وفي مقابل الجمهور ذكر الكسائي والقراء ، فالبصريون إذن داخلون في الجمهور عنده . انظر ج٣/١٠٧ .

(٢) الإنصاف ج١/٨٢ .

تعدي الفعل ولزومه

(٥٢) « ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً »^(١). واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل ؛ وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باق على أصله في الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له »^(٢).

(٥٣) ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه ، فيجوز « ما طعامك أكلَ إلا زيد »^(٣). واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك ؛ لأن « زيد » مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه ، كقولهم : « عمرًا ضرب زيد » وكذلك سائر الأفعال المتصرفة »^(٤).



(١) الإنصاف جـ ١ / ٧٩ ، والتبيين / ٦٢٣ ، شرح الرضی على الكافية جـ ١ / ٦٤ ، اختلاف / ٣٤ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٠٩ .

قال في المجمع : « فالبصريون على أنه عامل الفاعل الفعل أو شبهه » جـ ٢ / ٥ . فجعل شبه الفعل عامل كالفعل .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٨٠ .

(٣) انظر الإنصاف جـ ١ / ١٧٣ ، التبيين / ٣٣٠ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ١٥٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٧٧ ، اختلاف / ١٦٦ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ١٧٤ .

التنازع في العمل

(٥٤) ذهب البصريون في إعمال الفعلين في باب التنازع نحو : « أكرمتني وأكرمت زيداً ، وأكرمت وأكرمتني زيد » إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى ^(١) . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : ﴿ أَتُؤْنَفِ أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ^(٢) فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ... » ^(٣) .

(٥٥) « ذهب البصريون إلى أنه إذا أعمل الثاني في « باب التنازع » واحتاج الأول إلى مرفوع تضمنه مضمراً نحو : ضربوني وضربت الزيد ، وحكاه سيبويه ؛ لامتناع حذف العمدة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً نحو قوله :
جزى ربُّه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ^(٤) .



(١) انظر الإنصاف جـ ١ / ٨٣ ، شرح المفصل جـ ١ / ٧٧ وما بعدها ، الإغراب / ٥٢ ، ٦٢ ، ونقله عنه في الاقتراح ٦٧ ، ٦٩ ، التبيان في إعراب القرآن جـ ٢ / ٩٣٠ ، ٩٦٥ ، التبيين / ٢٥٢ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ١٦٧ ، ارتشاف جـ ٣ / ٨٩ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، اختلاف / ١١٤ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٢٠ ، الأشباه جـ ٨ / ١٣٧ ، شرح الأشموني جـ ١٤٨ .

(٢) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٨٧ .

(٤) اختلاف ١٣٥ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ١٧٤ ، ارتشاف جـ ٣ / ٩٠ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٢٠ ، الأشباه جـ ٨ / ٢٠٧ ، شرح الأشموني جـ ١ / ١٥٠ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٢ / ١٤٨ ، ١٥١ .

المفعول المطلق

(٥٦) « ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه »^(١) . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل ... »^(٢) .



(١) الإنصاف ج١/ ٢٣٥ ، أسرار العربية / ١٧١ ، إيضاح / ٥٦ ، التبيين / ١٤٣ ، الإغراب / ٤٨ ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٧ ، شرح المفصل ج١/ ١١٠ ، شرح التسهيل ج٢/ ١٧٨ ، ارتشاف ج٢/ ٢٠٢ ، اختلاف / ١١١ ، مع ج٢/ ٧٢ وما بعدها ، الأشباه ج١/ ١٣٨ ، شرح الأشموني ج٢/ ١٦٣ .
(٢) الإنصاف ج١/ ٢٣٧ وما بعدها ، إيضاح / ٥٧ وما بعدها .

المفعول له

(٥٧) مذهب سيويه وجمهور البصريين ^(١) أنه يجوز أن يكون المفعول له « معرفاً بأل وبالإضافة ، والإضافة محضة نحو قوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

وقوله تعالى ^(٢) : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِبِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .



(١) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمي والرياشي والمبرد حيث ذهبوا إلى « أن شرطه أن يكون نكرة ، وأن « أل » فيه زائدة » ارتشاف ج ٢ / ٢٢٤ ، هـ - ج ٢ / ٩٩ ، شرح الأشموني ج ٢ / ١٨٤ ، ونص في أسرار العربية على مخالفة الجرمي فقط . انظر / ١٨٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٥ .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ٢٢٣ وما بعدها .

المفعول معه

(٥٨) ذهب البصريون^(١) إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو^(٢). واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن العامل هو الفعل ، وذلك لأن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد ، إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه »^(٣).



(١) خالف البصريين في هذه المسألة أبو الحسن الأخفش حيث كان « يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف ، قال : وذلك أن « الواو » في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قمت مع زيد ، فلما حذفت « مع » وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت « الواو » مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب « مع » الواقعة « الواو » موقعها ... » شرح المفصل جـ ٢ / ٤٩ ، الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ ، الخصائص جـ ١ / ٣١٣ ، التبيين / ٣٧٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٨٦ ، اختلاف / ٣٦ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٣ وما بعدها ، مع جـ ٢ / ١٧٨ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٢٠٠ . كما خالفهم الزجاج « وكان الزجاج يقول : إنك إذا قلت : « ما صنعت وزيداً » إنما تنصب زيداً بإضمار فعل ، كأنه قال : « ما صنعت ولا بست زيداً » قال : وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو » شرح المفصل جـ ٢ / ٤٩ ، الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ ، أسرار / ١٨٣ ، التبيين / ٣٧٩ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٤٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٨٦ ، اختلاف / ٣٦ ، مع جـ ٢ / ١٧٨ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٤ .

(٢) انظر الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ ، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى أكثر البصريين . انظر جـ ٢ / ٢٥٠ ، وفي شرح الرضى على الكافية نسبة إلى الجمهور على إطلاقه ، وقد ذكر مذهب الكوفيين فقد يكون قاصداً جمهور النحاة من البصريين . انظر جـ ١ / ٥١٧ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ .

الاستثناء

(٥٩) ذهب البصريون إلى أن المستثنى إذا كان في الكلام التام غير الموجب ، وكان الاستثناء متصلاً « فالمختار في هذا الإتيان » ^(١) « وهو ... بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل » ^(٢) « نحو ما قام أحد إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ » ^(٥) .

(٦٠) ذهب البصريون ^(٦) إلى أن « إلا » لا تكون بمعنى الواو ^(٧) . واحتجوا بأن قالوا : « إنها قلنا : إن « إلا » لا تكون بمعنى الواو لأن « إلا » للاستثناء ، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول والواو للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر » ^(٨) .

(٦١) ذهب البصريون إلى أن « إلا » في الاستثناء المنقطع تقدر « ولكن » ^(٩) .

(٦٢) ذهب البصريون إلى أنه إذا تكرر الاستثناء من غير عطف ، وأمكن استثناء بعضها من بعض فإن « الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يستثنى من الذي قبله ، إلى أن

(١) ارتشاف ج٢/ ٣٠٠ .

(٢) مع ج٢/ ١٨٨ ، شرح التسهيل ج٢/ ٢٨٢ ، مغنى / ٩٨ ، شرح التصريح ج١/ ٢٣٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٢/ ٢١٣ ، حاشية الصبان ج٢/ ٢١٤ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٤) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٥) سورة النساء آية ٦٦ .

(٦) مع ج٢/ ١٨٨ .

(٧) ذكر في الارتشاف مخالفة الأخفش حيث ذهب إلى أنها تكون بمعنى الواو ، وأنه خرج عليه قوله تعالى : ﴿ لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] أى : ولا الذين ظلموا . انظر ج٢/ ٢٩٤ ، مع ج٢/ ٢٠٣ ، الأشباه ج٢/ ١٨٣ ، وأضاف في المغنى إلى الأخفش أبا عبيدة . انظر / ١٠١ .

(٨) إنصاف ج١/ ٢٦٩ ، التبيين / ٤٠٣ ، اتلاف / ١٧٥ .

(٩) الإنصاف ج١/ ٢٦٩ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ج٢/ ٢٦٤ ، ارتشاف ج٢/ ٢٩٦ ، اتلاف / ١٦٢ ، مع ج٢/ ١٨٥ ، حاشية الصبان ج٢/ ٢١١ .

يُنتهى إلى الأول نحو: له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة، فلا سبعة مستثنى من ثمانية، يبقى واحد يستثنى من تسعة، وهى من عشرة، فيضم الأشفاع داخله، والأوتار خارجة، فالمقربة اثنان^(١).

(٦٣) ذهب البصريون^(٢) إلى أن اسم «ليس» و«لا يكون» ضمير مستتر فيهما، عائد على البعض المفهوم من المعنى فتحو: قام القوم ليس زيداً، وقام القوم لا يكون زيداً، تقديره: «ليس هو أى: بعضهم زيداً»^(٣).

(٦٤) ذهب سيبويه وأكثر البصريين^(٤) إلى أنه إذا نصبت الأفعال «عدا، خلا، حاشا»^(٥) ما بعدها فإن «فاعلها مضمَر مستكن في الفعل لا يظهر، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام»^(٦) والتقدير في نحو: قام القوم عدا زيداً: «قام القوم عدا هو أى: بعضهم زيداً»^(٧).

(٦٥) ذهب سيبويه وأكثر البصريين^(٨) إلى أن «حاشا» في الاستثناء «حرف دائماً بمنزلة

(١) مع جـ ١٩٨/٢، انظر ارتشاف جـ ٣١٢/٢، شرح التصريح جـ ٣٥٨/١ وما بعدها، الكوكب الدرر/ ٣٧٤.

(٢) قال في الارتشاف: «وقدره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة، فإذا قال: قام القوم ليس زيداً، قدره: ليس القائم زيداً» جـ ٣٢٠/٢، ونسب القول بكونه اسم فاعل إلى سيبويه في شرح التصريح. انظر جـ ٣٦٢/٢.

(٣) ارتشاف جـ ٣٢٠/٢، شرح المفصل جـ ٧٨/٢.

(٤) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد «وذهب المبرد إلى أن الضمير فيها عائد على «من» المفهوم من معنى الكلام، فإذا قلت: قام القوم عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو أى: من قام زيداً» ارتشاف جـ ٣١٩/٢، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى الأكثر دون نص على المخالف، انظر جـ ٣١١/٢. وفي الجمع نسب المذهب إلى البصريين ولم يحك خلافاً جـ ٢١٢/٢.

(٥) هذا على القول بـ «فعلية هذه الأفعال» مع جـ ٢١٢/٢.

(٦) ارتشاف جـ ٣١٩/٢.

(٧) مع جـ ٢١٢/٢.

(٨) خالف البصريين في هذه المسألة أبو العباس المبرد حيث ذهب «إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً» الإنصاف جـ ٢٧٨/١، ارتشاف جـ ٣١٧/٢، ائتلاف / ١٧٨، وفي أسرار العربية نسب إلى المبرد القول بفعليته فقط. انظر / ٢٠٨ وما بعدها، وفي التبيين ذكر مذهب المبرد دون أن ينسب إليه. انظر / ٤١٠، وفي شرح المفصل نسب المذهب إلى سيبويه. انظر جـ ٨٥/٥.

وقال في المغنى: «فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة «إلا» لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد... وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل =

١٤٢ الإجماع في الدراسات النحوية
«إلا» لكنها تخر المستثنى^(١). واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه ليس بفعل، وأنه حرف أنه لا يجوز دخول «ما» عليه فلا يقال: «ما حاشا زيداً» كما يقال: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً...»^(٢).

(٦٦) منع البصريون^(٣) دخول «إلا» على «حاشا» وعملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ^(٤) فمنعوا نحو «قام القوم إلا ما حاشا زيد» سواء جرت أو نصبت «لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد»^(٥).

(٦٧) منع جمهور البصريين^(٦): «تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، ولا: إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً»^(٧). واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها...»^(٨).



= كثيراً حرفاً جاراً، وقليلًا فعلاً متعدياً جامداً / ١٦٥، فزاد إلى المبرد في المخالفة: الجرمي والمأزني والأخفش وأبا زيد وأبا عمرو والشياني، فقالوا: تكون حرفاً كثيراً وفعلاً قليلاً، ومثله في شرح التصريح ج١/ ٣٤٧، وشرح الأشموني ج١/ ٢٤٤.
(١) مع ج٢/ ٢١٢.
(٢) الإنصاف ج١/ ٢٨٠.
(٣) في الارتشاف أن أبا الحسن الأخفش حكى دخول إلا عليها إذا جرّت. انظر ج٢/ ٣١٩، وفي شرح التصريح أنه حكى دخولها عليها مطلقاً. انظر ج١/ ٣٦٥.
(٤) ارتشاف ج٢/ ٣١٩، شرح التصريح ج١/ ٣٦٥، مع ج٢/ ٢١٣.
(٥) مع ج٢/ ٢١٣.
(٦) خالف البصريين في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب إلى جواز تقديمه في أول الكلام مستندلاً بقول الشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا حَسَيْنَ به فهن إليه شُؤسُ

انظر الإنصاف ج١/ ٢٧٣، ارتشاف ج٢/ ٣٠٧، وقال فيه: «وفي النهاية: مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام» فسيا نقله عن النهاية لا توجد مخالفة، الكوكب الدرّي / ٣٧٣، اتلاف / ١٧٥ وما بعدها، مع ج٢/ ١٩٤، ولم ينقل مخالفة في التبيين. انظر / ٤٠٦.
(٧) مع ج٢/ ١٩٤.
(٨) الإنصاف ج١/ ٢٧٦.

الحال

(٦٨) ذهب جمهور البصريين ^(١) إلى اشتراط تنكير الحال « لأنها خبر في المعنى ؛ ولثلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها » ^(٢).

(٦٩) أجاز البصريون تقديم الحال على صاحبها المنصوب أو المرفوع « ظاهراً كان أو مضمراً نحو : لقيت راكبة هنداً ، جاء مسرعاً زيد » ^(٣).

(٧٠) ذهب البصريون ^(٤) إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والضمير « ^(٥) نحو : راكباً جاء زيد ، راكباً جئت . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو « راكباً جاء زيد » للنقل والقياس ، أما النقل فقولهم في المثل : « شتى تؤوب الحلبة » فشئى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه . وأما القياس : فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم : « عمرًا ضرب زيد » فالذى يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه » ^(٦).

(٧١) ذهب جمهور البصريين ^(٧) إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يمنع

(١) خالف البصريين في هذه المسألة يونس حيث أجاز « تعريفه مطلقاً بلا تأويل » شرح الأشموني ج٢/ ٢٥٥ وما بعدها ، فأجاز جاء زيد الراكب ، ارتشاف ج١/ ٥١٧ ، ج٢/ ٣٣٧ ، شرح التصريح ج١/ ٣٧٣ وما بعدها ، مع ج٢/ ٢٣٠ .

(٢) مع ج٢/ ٢٣٠ .

(٣) شرح التسهيل ج٢/ ٣٤٠ ، شرح الرضى على الكافية ج٢/ ٢٩ ، شرح التصريح ج١/ ٣٧٨ .

(٤) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمي : « فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها المتصرف » والأخفش « فإنه منع تقديمها نحو : راكباً زيد جاء » انظر ارتشاف ج٢/ ٣٤٩ ، « لبعدها عن العامل » مع ج٢/ ٢٣٧ ، شرح التصريح ج١/ ٣٨١ .

(٥) الإنصاف ج١/ ٢٥١ ، ج٢/ ٨٣٠ ، التبيين / ٣٨٣ ، الإغراب / ٥٧ ، اتلاف / ٣٧ ، الأشباه ج٤/ ٩٧ .

(٦) الإنصاف ج١/ ٢٥١ .

(٧) خالف الأخفش البصريين في هذه المسألة : حيث أجاز التقديم مطلقاً ، واستدل بقراءة الحسن البصرى : « والسموات مطويات بيمينه » بنصب مطويات وغيرها ، انظر شرح التصريح ج١/ ٣٨٥ ، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٩ وما بعدها ، ارتشاف ج٢/ ٣٥٥ وما بعدها ، وفي شرح التسهيل : « وغير =

توسط الحال ، بأن يقدم على العامل دون المبتدأ مطلقاً ، فلا يقال : زيد متكثراً في الدار .

(٧٢) ذهب البصريون ^(١) إلى « أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من « قد » ظاهرة نحو : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) أو مضمرة نحو : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾ ^(٣) ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٤) ... » ^(٥) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وذلك لوجهين ، أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه : « الآن » أو « الساعة » نحو : « مررت بزيد بضرب » و « نظرت إلى عمرو يكتب » لأنه يحسن أن يقرن به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالاً ... ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي « قد » حيث يجوز أن يكون حالاً نحو « مررت بزيد قد قام » وذلك لأن « قد » تقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالاً ... » ^(٦) .

(٧٣) ذهب البصريون إلى أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية ، بأن حسن السكوت عليه ، وكرر الظرف أو المجرور ، فإنه يجوز في هذا الاسم

= الأخفش يمنع « ج ٢ / ٣٤٦ فلم يخص الغير بكونه من البصريين بل أطلق . وفي المجمع نسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً ، غير أنه ذكر مذهب الكوفيين في نفس المسألة فأسقط بذلك احتمال إرادة جمهور النحاة ، وذكر مذهب الأخفش دون أن ينسبه إليه . انظر ج ٢ / ٢٤٠ .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش ، فلم يشترط سبق الماضي « بقد » أو تقديرها محتجاً بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فحصرت حال وغيرها من الأدلة ، انظر الإنصاف ج ١ / ٢٥٢ ، شرح المفصل ج ٢ / ٦٧ ، مغنى / ٢٢٩ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٤٥ ، مع ج ٢ / ٢٥٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢٨٤ ، اتلاف / ١٢٤ .

وقال في الارتشاف : « والصحيح جواز ذلك بغير « واو » ، ولا « قد » وهو قول جمهور الكوفيين والأخفش ... ولا تقدر قبله « قد » خلافاً للفراء والمبرد وأبى على ... » ج ٢ / ٣٧٠ ، نسب القول بتقدير « قد » قبل الفعل الماضي الواقع حالاً - إن لم تكن ظاهرة - إلى المبرد وأبى على من البصريين لا إلى البصريين .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩ .

(٣) سورة الشعراء آية ١١١ .

(٤) سورة النساء آية ٩٠ .

(٥) مغنى / ٨٣٣ ، التبيين / ٣٨٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٥٤ .

النصب والرفع ، النصب على الحال ، والرفع على الخبرية ^(١) نحو قولك : في الدار زيد قائماً فيها ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٢) وقد قرأ الأعمش : خالدون فيها بالرفع ^(٣) . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه الرفع والنصب فكذلك إذا كرر ... » ^(٤) .



(١) انظر شرح الرضی على الکافی وقال فیہ : « وأما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة » ج٢/ ٢٨ ، ارتشاف ج٢/ ١٦١ ، ٣٥٧ ، وفي الإنصاف عبر عن الاسم بالصفة . انظر ج١/ ٢٥٨ ، اختلاف / ٣٧ وما بعدها ، وباسم الفاعل في التبيين / ٣٩١ .

(٢) سورة هود آية ١٠٨ .

(٣) انظر الإنصاف ج١/ ٢٥٩ .

(٤) الإنصاف ج١/ ٢٥٩ .

التمييز

(٧٤) « ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة »^(١) وعندهم أن « معنى سَفَهَ نفسه : سفهها أو سَفِهَ في نفسه ، وألم بطنه : متضمن معنى شكا ، ووفق أمره ، ورشد أمره ، ويطر عيشه ، بمعنى في أمره ، وفي عيشه ، والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل »^(٢) فالمضافات « نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجار »^(٣) وما فيه اللام نحو : طببت النفس أول على زيادة اللام .

(٧٥) ذهب أكثر البصريين^(٤) إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، إذا كان فعلا متصرفا نحو : تصيب زيد عرقا ، وتفقأ الكيش شحما .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ؛ وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : تصيب زيد عرقا ، وتفقأ الكيش شحما ، أن المتصيب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيد غلاما ودابة ، لم يكن

(١) ارتشاف ج ٢ / ٣٨٤ ، وانظر ج ١ / ٥١٧ ، اتلاف / ٤٤ ، شرح التصريح ج ١ / ١٥١ ، ٣٩٤ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٨٩ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٧٢ .

(٣) مع ج ٢ / ٢٦٩ .

(٤) خالف البصريين في المسألة أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد ، حيث إنهما قالا بالجواز محتجين بالنقل والقياس « أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم : قال الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب ؟

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز ، وقدمه على العامل فيه وهو تطيب ، لأن التقدير فيه :

وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا فدل على جوازه ... « الإنصاف ج ٢ / ٨٢٨ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٧٠ ، اتلاف ٣٨ وما بعدها ، الأشباه ج ٤ / ١٥٠ ، شرح التصريح ج ١ / ٤٠٠ ، وفي شرح التسهيل ذكر مخالفتها ، إلا أنه نسب المذهب إلى سيويه « والمنع مذهب سيويه » ج ٢ / ٣٨٩ .

هذا ، وزاد في الارتشاف : الجرمى إضافة إلى المازني والمبرد ، وخصص التمييز في المسألة بكونه منقولا « اختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذى تميزه منقول ، فذهب سيويه ... وأكثر البصريين ... إلى منعه ... وذهب ... الجرمى والمازني والمبرد إلى جواز ذلك » ج ٢ / ٣٨٥ ، ومثله في شرح الأشموني إلا أنه لم ينقل اشتراط نقل التمييز . انظر ج ٢ / ٣٠٠ ، ومثله في الجمع مع زيادة : « وطائفة » إلى المازني والمبرد والجرمى . انظر ج ٢ / ٢٦٦ .

له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى ، لم يميز تقديمه ، كما لو كان فاعلا لفظا... » ^(١) .



حروف الجر

(٧٦) ذهب البصريون ^(١) إلى أن « رب » حرف جر ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا: الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: رب رجل يفهم، أى: ذلك قليل ^(٣)».

(٧٧) ذهب جمهور البصريين ^(٤) إلى أن « حتى » لا يجوز أن تجر المضمرة وعندهم أن قوله:

فتى حتاك يا بن أبى يزيد

ضرورة.

(٧٨) ذهب البصريون إلى أن الضمير في رب « يجب أن يكون مفرداً مذكراً على كل حال سواء أكان التمييز مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أم مؤنثاً، وقال الشاعر:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا ^(٥)

(٧٩) ذهب البصريون ^(٦) إلى أنه لا يجوز استعمال « مِنْ » في الزمان ^(٧).

(١) قال في شرح التسهيل: « وهى حرف عند البصريين والأخفش في أحد قوليه » ج ٣ / ١٧٥، والقول الآخر للأخفش أنها اسم، انظر السابق / ١٧٤، أما في حاشية الصبان فقد نسب المخالفة إلى الأخفش قولاً واحداً، انظر ج ٢ / ٣٠٣.

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٣٢، شرح المفصل ج ٨ / ٢٧، ارتشاف ج ٢ / ٤٥٥، اتلاف / ١٤٤، مع ج ٢ / ٣٤٦.

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٨٣٣.

(٤) خالف المبرد في هذه المسألة: « وأجاز ... والمبرد جرهما الضمير فتجره متكلماً ومخاطباً وغائباً قياساً على قوله: فتى حتاك يا بن أبى يزيد، وهذا عند البصريين ضرورة » ارتشاف ج ٢ / ٤٦٨ وما بعدها، ٦٤٨، مع ج ٢ / ٣٤١، مغنى / ١٦٦ وما بعدها.

(٥) ارتشاف ج ٢ / ٤٦٢ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٤، مع ج ٢ / ٣٥١، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٠٩.

(٦) قال في شرح المفصل: « استعمالها في الزمان هو رأى أبى العباس المبرد وابن درستويه من أصحابنا كمذ ومنذ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدَ أُيُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ » ج ٨ / ١١ فنص على مخالفة المبرد وابن درستويه، ارتشاف ج ٢ / ٤٤١، وزاد إليهما في المغنى الأخفش. انظر / ٤١٩، شرح التصريح ج ٢ / ٨، مع ج ٢ / ٣٧٧، ونسب المذهب إلى أكثر البصريين دون نص على المخالفين في شرح الأشموني ج ٢ / ٣١٣، وفي الاتلاف نسب المذهب إلى البصريين ثم قال: إن الأخفش قال: إن « مِنْ » في البيت زائدة. انظر / ١٤٢ وما بعدها، والبيت هو قول الشاعر:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

(٧) انظر الإنصاف ج ١ / ٣٧٠.

واحتجوا : « بأن قالوا : أجمعنا على أن « من » في المكان نظير « مذ » في الزمان ؛ لأن « من » وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن « مذ » وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان . ألا ترى أنك تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : ما سرت من بغداد ، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول : ما سرت مذ بغداد ، فكذلك لا يجوز أن تقول : ما رأيته من يوم الجمعة » ^(١) .

(٨٠) « ذهب البصريون ^(٢) إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة » ^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وإن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب ألا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة ، والذي يدل على أنها واو العطف ، وأن رب مضمرة بعدها ، أنه يجوز ظهورها معها نحو : ورب بلد » ^(٤) .

(٨١) « مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٧١ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أن الواو هي العاملة بنفسها ، واحتج بأن الواو « نابت عن رب فلما نابت عن رب ، وهي تعمل الخفض ، فكذلك الواو لنيابتها عنها ... والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله : ويلد عامية أعماه ... » الإنصاف ج ١ / ٣٧٦ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٣ / ١٨٩ ، مغنى ٤٧٣ ، اتلاف / ١٤٥ ، مع ج ٢ / ٣٨٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٥٠ .

وقال في الارتشاف : « والجر بها نفسها عند الكوفيين والمبرد ومن وافقه » ج ٢ / ٤٤٠ . ويفهم من العبارة أن هناك من يوافق المبرد من غير الكوفيين ، إلا أنه قال بعد ذلك : « وتقدم الكلام في واو رب ، وأن مذهب المبرد والكوفيين أن الجر بها نفسها لا ياضمار رب بعدها ، ويرب مضمرة بعد الواو وهو مذهب البصريين » ج ٢ / ٤٦٢ ، ففى هذا النص يوافق ما سبق من مراجع في نقل المخالفة عن المبرد فقط .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٧٦ .

(٤) السابق / ٣٧٧ وما بعدها .

اللفظ كما قيل في : ﴿وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ^(١) «إن» في «ليست بمعنى» على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم «شرين» في قوله :

شرين بماء البحر

معنى روين ، و«أحسن» في : ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ ^(٢) معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ^(٣) .

(١) سورة طه آية ٧١ .

(٢) سورة يوسف آية ١٠٠ .

(٣) مغنى / ١٥٠ وما بعدها ، ٨٦١ ، ونقله عنه في شرح التصريح ج ٢ / ٤ وما بعدها ، ونقله عنها في حاشية الصبان ج ٢ / ٣١٢ ، وذكره في الجمع ، إلا أنه لم يذكر أن من مذهبهم أن أحرف النصب لا ينوب بعضها عن بعض : «مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم كذلك» ج ٢ / ٣٧٨ وما بعدها .

الإضافة

(٨٢) ذهب البصريون ^(١) إلى أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إننا قلنا : إنه لا يجوز ؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ، فوجب أن لا يجوز ، كما لو كان لفظها متفقا » ^(٣).

(٨٣) ذهب البصريون ^(٤) إلى أنه إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب فإنه يجب الإعراب نحو : أجيء في يومٍ يقدمُ زيدٌ ^(٥).

(٨٤) ذهب البصريون إلى أن « كلا وكلتا » لا يضافان إلا إلى معرفة ^(٦).

(١) نسب المذهب إلى الجمهور في الارتشاف : « ذهب الأخفش وابن السراج والفارسي وجمهور البصريين أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، ودار الحياة الآخرة أو الساعة الآخرة ، وبقلة الحجة الحمقاء » ج ٢ / ٥٠٦ ، وأصل ما فسر : صلاة الأولى ، مسجد الجامع ، دار الآخرة ، وبقلة الحمقاء ، وانظر مع ج ٢ / ٤١٨ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٧٧ ، هذا ، ونقل في الأشياء : « ولو لم يكن لسيويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : مرت برجل حسن وجهه ، بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه » ج ٥ / ٢٥٤ ، فمن هذا النص يفهم أن سيويه هو القائل بجواز إضافة الشيء إلى نفسه ، ويفسر نسبة المذهب إلى الجمهور في المراجع السابقة .

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٤٣٦ ، اتلاف / ٥٤ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٣ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٧ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب في شرح التصريح إلى جمهور البصريين ، ونص على مخالفة الأخفش لهم ، حيث نسب إليه القول برجحان الإعراب على البناء في هذه المسألة . انظر ج ٤٢٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، مغني ٦٧٢ ، اتلاف / ٧٢ ، مع ج ٢ / ١٧٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٨٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٢٢ ، وكان قد قال قبل ذلك : « ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة مصدرة بهاض فأعرابه أحسن ، فإن صدرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين ... وإلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء ... فلم ينسب إليه القول بوجوب الإعراب عند الإضافة إلى جملة اسمية ، كما صرح به عند الإضافة إلى الجملة المصدرة بمضارع ، وكلمة « منه » في أول نصه الماء فيها عائدة على الأشياء التي تميز البناء . انظر ج ١ / ٣١٥ .

(٦) ارتشاف ج ٦ / ٥١١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٢ ، حاشية يس ج ٢ / ٤٢ .

(٨٥) ذهب البصريون إلى أن: «غيراً» يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن؛ وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء، قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾^(٢) فبنى «يوم» في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح، وهى قراءة نافع وأبى جعفر؛ لأنه أضيف إلى «إذ» وهو اسم غير متمكن... وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوز في المضاف البناء، فقلنا: إنه باق على أصله في الإعراب، فكذاك هاهنا»^(٣).



(١) الإنصاف ج ١ / ٢٨٧، التبيين / ٤١٦، اختلاف / ٣٩.

(٢) سورة النمل آية ٨٩.

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٨٩ وما بعدها.

إعمال المصدر

(٨٦) ذهب البصريون إلى أن المصدر المتون يعمل و « يجوز أن يرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان الفعل متعدياً ، ويرفع الفاعل إن كان لازماً نحو : عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا »^(١).

(٨٧) ذهب البصريون إلى أن اسم المصدر « غير العلم والميمى ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى »^(٢) لا يعمل « لأن أصل وضعه لغير المصدر فالفعل موضوع لما يغتسل به ، والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث »^(٣).



(١) ارتشاف ج ٣ / ١٧٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٨٠٢ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٠ .
 (٢) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ ، ارتشاف ج ٣ / ١٧٩ ، اختلاف / ٧٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٥ ،
 وقال في المجمع : منعه « البصرية إلا في الضرورة » ج ٣ / ٥١ .
 (٣) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ .

إعمال اسم الفاعل

(٨٨) ذهب البصريون^(١) إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل « اعتماده على أداة نفى صريح نحو : ما ضارب زيد عمرًا ، أو مؤول نحو : غير مضيع نفسه عاقل ، أو أداة استفهام اسمًا أو حرفًا ظاهرًا أو مقدّرًا كقوله :

أناؤ رجالك قتل امرئ

أو على موصوف نحو : مررت برجل ضارب عمرًا ... »^(٢).



(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى عدم اشتراط الاعتماد على شيء ، فأجاز إعماله « مطلقا نحو : ضارب زيدًا عندنا » مع جـ ٥٣ / ٣ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١٨٤ / ٣ ، شرح التصريح جـ ٦٧ / ٢ ، شرح الأشموني جـ ٤٤٤ / ٢ ، وفي الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة . انظر جـ ٢٧٦ / ٢ ، جـ ٧٠ / ٤ .

وقال في المغنى : « اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنها هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل » ٦١٢ / ٥ وما بعدها ، ونقله عنه في شرح التصريح جـ ٦٧ / ٢ ، فجعل شرط الاعتماد للعمل في المنصوب فقط ، في حين أن من نقل مذهب البصريين - غيره - لم ينقل هذا ، فالنص المنقول عن الجمع - أعلى - مثل للعمل في المرفوع والمنصوب معا بمثالين : ما ضارب زيد عمرًا ، غير مضيع نفسه عاقل ، وشطر من الشعر :

أناؤ رجالك قتل امرئ .

(٢) مع جـ ٥٣ / ٣ وما بعدها .

التعجب

(٨٩) ذهب البصريون إلى أن « أفعل » في التعجب نحو « ما أحسن زيدًا » فعل ماضٍ^(١).

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه . الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل إذا وضل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو : ما أحسننى ، وما أشبه ذلك ، وهذه النون إنما تصحب الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر ... والوجه الثانى : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والتكرات ، و « أفعل » إذا كان اسما ؛ إنما ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو : هذا أكبر منك سنا ... فلما نصب هاهنا المعارف دل على أنه فعل ... »^(٢).

(٩٠) ذهب جمهور البصريين^(٣) إلى أن « أفعل به » في التعجب نحو : أحسن بزيد صورته صورة الأمر ، وهو خبر في المعنى ، والهمزة فيه للصيرورة ، ومعناه : أحسن زيد أى : صار حسنًا في معنى ما أحسن زيدًا ، والمجرور في موضع الفاعل والباء زائدة^(٤).

(٩١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد « كغيرها من سائر الألوان »^(٥).

(١) انظر الإنصاف جـ ١ / ١٢٦ ، ونقله عنه في الأشباه جـ ٧ / ١٦٣ ، أسرار / ١١٣ ، شرح المفصل جـ ٧ / ١٤٣ ، التبيين / ٢٨٥ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٣١ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ١٦٣ ، ارتشاف جـ ٣ / ٣٣ ، شرح التصريح جـ ١ / ١١٠ ، جـ ٢ / ٨٧ ، ائتلاف / ١١٨ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٥ .

(٢) أسرار / ١١٣ وما بعدها ، الإنصاف جـ ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب « إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل و « بزيد » مفعول والباء زائدة » ارتشاف جـ ٣ / ٣٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٨٨ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٦ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٧ / ١٤٧ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين دون ذكر للمخالف في الأسرار . انظر / ١٢٣ وما بعدها ، وفي المجمع نسبة إلى الجمهور مطلقا . انظر جـ ٣ / ٤١ ، وفي الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة . انظر جـ ١ / ١٥٢ ، جـ ٣ / ٢٠٠ ، ٣٥٣ وما بعدها ، ومثله في حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٧ .

(٤) ارتشاف جـ ٣ / ٣٤ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ١٤٨ ، التبيين / ٢٩٢ ، الإغراب / ٥٥ وما بعدها ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٨ ، ارتشاف جـ ٣ / ٤٥ وما بعدها ، ائتلاف / ١٢٠ وما بعدها ، مع جـ ٣ / ٢٧٩ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعله » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على افعَل نحو : احمَرَّ واصفَرَّ واخضَرَّ ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان »^(١) .

(٩٢) ذهب البصريون إلى أنه إذا « كان فعل التعجب متعديا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصبت الثاني ... بمضمر مجرد مماثل لتالي « ما » نحو قولك : ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، والتقدير : يكسوهم الثياب »^(٢) .



(١) الإنصاف ج ١ / ١٥١ .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٣ ، ارتشاف ج ٣ / ٤١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٩١ .

نعم وينس وما جرى مجراهما

(٩٣) ذهب البصريون^(١) إلى أن « نعم وينس » « فعلان ماضيان لا يتصرفان »^(٢).

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال ، فإنهم قالوا : نعموا رجلين ، ونعموا رجالا ، كما قالوا : قاما وقاموا . والوجه الثاني : أن تاء التانيث الساكنة ... تتصل بهما كما تتصل بالأفعال نحو : نعمت المرأة وينست الجارية . والوجه الثالث : أنها مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة »^(٣).



(١) قال أبو حيان : « أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين ، إحداهما : أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان ، وذهب القراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما ، والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وينس إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك ينس الرجل ، وذهب الكسائي إلى أنهما اسمان محكيان بمنزلة : تأبط شرا ... فنعم الرجل عنده اسم للممدوح ، وينس الرجل اسم للمذموم ... وذهب القراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل ... حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... ارتشاف جـ ١٥ / ٣ ، ومثله في شرح التصريح جـ ٩٤ / ٢ ، وانظر ما بعدها ، وكما قال أبو حيان في هذا النص ؛ فإن أكثر المراجع أوردت المسألة على الطريقة الأولى ، وذكرت المذهب منسوباً إلى البصريين ، وهذه المراجع هي : الإنصاف جـ ٩٧ / ١ ، أسرار / ٩٦ ، التبيين / ٢٧٤ ، شرح المفصل جـ ١٢٧ / ٧ ، شرح التسهيل جـ ٥ / ٣ ، اختلاف / ١١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٣٨ / ٣ .

هذا عن المذهب على الطريقة الأولى ، أما على الطريقة الثانية فيكون لهم مذهب في كونها بعد الإسناد إلى الفاعل جملة فعلية من فعل وفاعل . انظر ارتشاف جـ ١٥ / ٣ ، شرح التصريح جـ ٩٤ / ٢ ، مع جـ ١٨ / ٣ .

(٢) الإنصاف جـ ٩٧ / ١ .

(٣) أسرار / ٩٦ .

النت

(٩٤) ذهب البصريون إلى أنه عند نعت معمولين ، فإذا كان عامل المعمولين واحدًا واختلف العمل واتحدت نسبة العامل إليهما من حيث المعنى « نحو : خاصم زيد عمرًا الكريمان فالقطع في هذه واجب »^(١) .



(١) شرح الأشموني ج٣/ ٩٨ ، ارتشاف ج٢/ ٥٩١ ، شرح التصريح ج٢/ ١١٤ .

التوكيد

(٩٥) « مذهب البصريين ^(١) التسوية بين « كلهم » و « أجمعين » في إفادة العموم دون تعرض لاجتماع في وقت وعدمه » ^(٢) .

(٩٦) « ذهب البصريون ^(٣) إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين ، أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمرقرة ؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم : « رأيت درهما كل درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد ، والوجه الثاني : أن النكرة تدل على الشياخ والعموم والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ... » ^(٥) .

(٩٧) « ذهب البصريون ^(٦) إلى « أنه لا يجوز تشية « أجمع » ولا « جمعاء » في التوكيد استغناء عنه بكلا وكلتا » ^(٧) .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أن « أجمعين يفيد الاجتماع في وقت الفعل » ارتشاف ج ٢ / ٦١٥ .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠١ ، ارتشاف ج ٢ / ٦١٥ ، ونسب المذهب إلى الجمهور مع النص على مخالفة الفراء فقط في الكوكب الدرر . انظر / ٤٠٣ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى جواز التوكيد « إذا كانت النكرة مؤقتة » ارتشاف ج ٢ / ٦١٢ ، « ومثال الجائز لكونه مفيداً قولك : صمت شهراً كله ، وقمت ليلة كلها فبذكر « كل » يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر ، والقيام كان في جميع الليل ولو لم يذكر لاحتمال ألا يراد جميع الشهر ولا جميع الليلة ... » شرح التسهيل ج ٣ / ٢٩٦ ، مغنى / ٢٥٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٢٤ ، مع ج ٣ / ١٢٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١١٣ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٥١ ، أسرار / ٢٨٩ وما بعدها ، اتلاف / ٦١ وما بعدها ، حاشية يس ج ٢ / ٤٢ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١١٢ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٥ .

(٦) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى جواز التشية فنقول : « جاء الزيدان أجمعان بتشية أجمع ، والهندان جمعاوان بتشية جمعاء » شرح التصريح ج ٢ / ١٢٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢٩٣ ، اتلاف / ٧٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١١٤ .

وفي المجمع لم يذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى البصريين . انظر ج ١ / ١٤٥ .

(٧) اتلاف / ٧٤ .

عطف النسق

(٩٨) ذهب البصريون إلى أن « أم » المنقطعة « تتقدر بيل والهمزة مطلقا »^(١).

(٩٩) ذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز العطف ولكن « فى الإيجاب ، فإذا جىء بها فى الإيجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها نحو : أتانى زيد لكن عمرو لم يأت ، وما أشبه ذلك »^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب ؛ وذلك لأن العطف بها فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول : جاءنى زيد لكن عمرو ، فكنت تثبت للثانى بلكن المجىء الذى أثبتة للأول فيعلم أن الأول مرجوع عنه ، كالعطف بيل فى الإيجاب نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، وإذا كان العطف بلكن فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها بيل فى الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط »^(٤).

(١٠٠) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل « إلا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو بغيره »^(٥) ويجوز بدون فصل « على قبح فى ضرورة الشعر »^(٦).

واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل « وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدراً فى الفعل أو ملفوظاً به ، فإن كان مقدراً فيه نحو :

(١) ارتشاف ج ٢ / ٦٥٤ ، مع ج ٣ / ١٦٩ ، مغنى / ٦٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٤ ، ونقله فى حاشية الصبان عن المغنى . انظر ج ٣ / ١٥٤ .

(٢) ذهب يونس إلى أنه لا يعطف ولكن : « فلا تكون عاطفة عنده أصلاً ؛ لأنها لم تستعمل غير مسبقة بواو ، وهو عنده عطف مفرد على مفرد » مع ج ٣ / ١٨٥ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٤٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٢٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٦ ، شرح الأسمونى ج ٣ / ١٣٤ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٧٥ ، ١٤٩ ، مع ج ٣ / ١٨٥ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٤ وما بعدها .

(٥) ارتشاف ج ٢ / ٦٥٨ ، الأشباه ج ٤ / ١٥٩ ، الإنصاف ج ٢ / ٤٧٤ ، ائتلاف / ٦٣ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٤ ، ائتلاف / ٦٣ ، وفى حاشية الصبان ذكر أنه يجوز على ضعف ، ولم يذكر أنه يجوز فى الضرورة . انظر ج ٣ / ١٦٨ وما بعدها .

المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة ١٦١
 «قام وزيد» فكانه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو: «قمت وزيد» فالتاء
 تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على
 الفعل، وذلك لا يجوز^(١).

(١٠١) ذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض «إلا بإعادة
 الجار^(٣) نحو: مررت بك وزيد»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء
 واحد، فإذا عطف على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل
 منه؛ ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكانك قد عطف
 الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز...»^(٥).

(١٠٢) ذهب البصريون^(٦) إلى أنه لا يجوز أن تقع «الواو العاطفة» زائدة.

(١) الإنصاف ج ٢/ ٤٧٧.

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة يونس والأخفش حيث ذهب إلى عدم اشتراط إعادة الجار «ومن
 مؤيدات الجواز قراءة: «تساءلون به والأرحام» وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن وأبى رزين
 ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب...» شرح التسهيل ج ٣/ ٣٥٧ وما بعدها،
 ارتشاف ج ٢/ ٦٥٨، مع ج ١٨٩٣، وزاد في الائتلاف: «قطرباً إلى يونس والأخفش في المخالفة،
 انظر / ٦٢، وشرح التصريح ج ٢/ ١٥١ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣/ ١٧٠ وما بعدها. هذا،
 وقد ذكر في الارتشاف أن الجرمي والزيادي ذهبا إلى «أنه إن أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت
 وزيد» ج ٢/ ٦٥٨، فشرطاً توكيد الضمير، وانظر مع ج ٣/ ١٩٠، شرح الأشموني ج ٣/ ١٧١.

(٣) انظر الإنصاف ج ٢/ ٤٦٣، التبيان ج ١/ ٣٢٧، ج ٢/ ٦٣١، الأشباه ج ٤/ ١٥٦.
 وقال الزجاجي: «ولو قلت: مررت به وزيد، كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر»
 مجالس العلماء / ٣٢٠ وما بعدها، فخص الجواز بالضرورة، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين دون
 نص على المخالف في شرح المفصل ج ٣/ ٧٨، وإلى الجمهور في شرح الأشموني ج ٢/ ٢٠٦، وإلى
 جمهور البصريين في حاشية الصبان ج ٢/ ٢٠٦، ج ٣/ ١٦٩.

(٤) ارتشاف ج ٢/ ٦٥٨.

(٥) الإنصاف ج ٢/ ٤٦٦ وما بعدها.

(٦) ذهب الأخفش إلى جواز زيادتها فيكون التقدير في الآية الأولى: نادينا أن يا إبراهيم، والواو زائدة،
 وفي الثانية حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، انظر مع ج ٣/ ١٦١، حاشية الصبان ج ٣/ ١٤٠، وفي
 الخصائص: «وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان نحو قولهم: كان ولا مال له أي: كان لا مال
 له» ج ٢/ ٤٦٢، فحصر مخالفة الأخفش في كون الواو في خبر كان.

وزاد في الإنصاف إلى الأخفش أبا العباس المبرد وأبا القاسم بن برهان. انظر ج ٢/ ٤٥٦، وفي
 الائتلاف ذكر الأخفش وابن برهان / ١٤٨، وفي المعنى ذكر «الأخفش وجماعة» / ٤٧٣، وفي شرح
 المفصل «وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو» ج ٨/ ٩٤، فلم يذكر مخالفة.

واحتجوا « بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ^(١) وتأولوا نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ وَنَبَذَيْنَهُ أَنْ يَتْلِيَنَّ هَيْمُ ﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّءْيَا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٣) وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ وَنَبَذَيْنَهُ أَنْ يَتْلِيَنَّ هَيْمُ ﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّءْيَا ﴾ أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا ، وكذلك قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِمَ عَلَيْكُمْ طَبَقُكُمْ فَأَدْخَلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه ... ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً ^(٤) .



(١) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٩ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٣ . ١٠٥ .

(٣) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٤) شرح المفصل ج ٨ / ٩٤ .

البدل

(١٠٣) ذهب جمهور البصريين ^(١) إلى أنه لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب «إن لم يفد معنى الإحاطة» ^(٢) فلو «قلت : مررت بك زيد أو مررت بى زيد ... لم يميز شئ من ذلك ؛ لأن الغرض من البدل البيان ، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان » ^(٣) .

(١٠٤) ذهب البصريون إلى أن « ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو : رأيتك إياك » ^(٤) بدل ^(٥) .



(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش وقطرب ؛ حيث ذهب الأخفش إلى جواز الإبدال مطلقاً أفاد معنى الإحاطة كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] أو لم يفد « قياساً على الغائب لأنه ، لا لبس فيه أيضاً ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لا تمتنع في الغائب ، كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد ، قال الله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خِیرُوا ﴾ [الأنعام : ١٢] فالذين بدل من ضمير الخطاب « مع ج ١٥١ / ٣ ، شرح التصريح ج ١٦١ / ٢ ، شرح الأشموني ج ١٩١ / ٣ ، ارتشاف ج ٦٢٢ / ٢ ، وفي شرح المفصل ذكر مذهب الأخفش ، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين . انظر ج ٧٠ / ٣ .

وذهب قطرب إلى الجواز « في الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زينة ، قال تعالى : ﴿ لِقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] أى : إلا على الذين ظلموا » مع ج ١٥١ / ٣ ، ارتشاف ج ٦٢٢ / ٢ ، شرح الأشموني ج ١٩١ / ٣ ، حاشية الشيخ يس ج ١٦١ / ٢ .

(٢) ارتشاف ج ٦٢٢ / ٢ .

(٣) شرح المفصل ج ٧٠ / ٣ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣٠٥ / ٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣٠٥ / ٣ ، ٣٣٢ ، ارتشاف ج ٦١٨ / ٢ ، ٦٢٠ ، شرح التصريح ج ١٥٩ / ٢ ، شرح الأشموني ج ١٢٣ / ٣ ، مع ج ١٥٢ / ٣ ، حاشية يس ج ١٢٨ / ٢ ، معنى ٦٤٣ .

النداء

(١٠٥) ذهب البصريون^(١) إلى أن المنادى المعرف المفرد « مبني على الضم^(٢) » وموضعه النصب لأنه مفعول^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبني ... لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ، فكذلك ما أشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب والتعريف والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبنية ... »^(٤) .

(١٠٦) ذهب البصريون^(٥) إلى أنه « إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد^(٦) » ، فالمختار الفتح « ومنه قوله :

يا حَكْمُ بن المنذر بن الجاوردُ سُرايِقُ المجدِّ عليك ممدودُ^(٧)

(١٠٧) ذهب البصريون إلى أنه « إذا كان « ابن » صفة بين متفقى اللفظ غير علمين نحو قولك : يا كريم ابن كريم ، ويا شريف ابن شريف ، ويا كاتب ابن كاتب ... ويا كلب ابن كلب ... لا يجوز في المنادى إلا الضم^(٨) » وينصبون ابتداءً^(٩) .

(١٠٨) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه « الألف واللام » فلا يقال :

(١) خالف في هذه المسألة الرياشي حيث ذهب إلى أنه معرب وأن الضمة إعراب لا بناء . انظر ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ ، مع ج ٢ / ٢٩ .

(٢) هذا في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، أما المثني فبالألف وجمع المذكر السالم فبالواو لأنه « يبنى على ما يرفع به لفظا » مع ج ٢ / ٢٩ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٢٤ وما بعدها ، التبيين / ٤٣٨ وما بعدها ، اتلاف / ٤٥ وما بعدها .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٢٤ وما بعدها .

(٥) خالف المبرد في هذه المسألة حيث ذهب إلى « أن الضم أجود » ارتشاف ج ٣ / ١٢٢ ، اتلاف / ٥٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٦٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠٩ ، وفي الجمع : « واختلف في الأجود فقال المبرد : الضم ؛ لأنه الأصل ، وقال ابن كيسان : الفتح ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب » ج ٢ / ٤١ ، فجعل المذهب مذهب ابن كيسان لا البصريين .

(٦) شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠٩ .

(٧) السابق .

(٨) ارتشاف ج ٣ / ١٢٣ ، مع ج ٢ / ٤١ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٢ .

(٩) مع ج ٢ / ٤٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنا قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف ، ويا تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان »^(٢) .

(١٠٩) ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » عوض من « يا » التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنا قلنا ذلك ؛ لأننا أجمعنا أن الأصل « يا الله » إلا أنه لما وجدناهم إذا أدخلوا « الميم » حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين ، ويا حرفين ، ويستفاد من قولك : اللهم ، ما يستفاد من قولك : يا الله ، دلنا ذلك على أن « الميم » عوض من « يا » لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وهاهنا « الميم » قد أفادت ما أفادت « يا » فدل على أنها عوض منها ؛ ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر »^(٤) .

(١١٠) ذهب البصريون إلى أنه إذا كرر لفظ المنادى مضافاً نحو : يا تيمُ تيمَ عدى ، فإنه يجوز ضم الأول ونصبه ، لا فرق في ذلك بين العلمين كما سبق ، واسمى الجنس نحو : يا رجلَ رجلَ القوم ، والوصفين نحو : يا صاحبَ صاحبَ زيد^(٥) .

(١١١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس ، وحملوا ما ورد من ذلك على الضرورة والشذوذ ، فمما ورد من ذلك مع اسم الإشارة

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٣٣٥ ، اختلاف / ٤٦ ، وفي التبيين جعل من مذهبهم جوازه في الضرورة ، انظر / ٤٤٤ ، ومثله في ارتشاف ج ٣ / ١٢٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ ، وفي الجمع « واستثنى البصريون شيئين ، أحدهما : اسم الله تعالى ... والثاني : الجملة المسمى بها ... واستثنى المبرد ثالثاً : وهو الموصول إذا سمي به ... » مع ج ٢ / ٣٧ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٥ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٣٧ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٤١ ، أسرار / ٢٣٢ ، التبيين / ٤٤٩ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ ، مع ج ٢ / ٤٨ ، الأشباه ج ٢ / ٨٥ ، ج ٣ / ٣٥٦ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٤٣ .

(٥) انظر مع ج ٢ / ٤٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٢٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢٩ ، وقال في الارتشاف : « فإن لم يكونا علمين ، وكانا اسمي جنس ، فذهب البصريون إلى أنه يتنصب بغير تنوين كالعلمين ... أو كانا صفتين فذهب البصريون إلى أنه يتنصب بغير تنوين » ج ٣ / ١٣٦ .

قوله « تعالى : ﴿ تُمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ »^(١) أى : يا هؤلاء ، ويقولوه وهو ذو الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد : يا هذا »^(٢) .

ومما ورد مع اسم الجنس قولهم : « اطرقت كرا » و « افتد مخنوق » ، و « اصبح ليل »^(٣) وقوله ﷺ : « ثوبى حجر » فحملوا ما ورد في الشعر على الضرورة ، وما ورد في الشر على الشذوذ « إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء »^(٤) .



(١) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ ، اتلاف / ٥٧ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤٢٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٠١ ، ونقل المذهب في اسم الإشارة فقط في الأشباه . انظر ج ٣ / ٢٢٥ ، وفي مع الهوامع زاد إليها خمسة أصناف أخرى قال : « ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف ، أحدها : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو : يا الله ، الثانى : المستغاث نحو يا لزيد ، الثالث : المتعجب منه نحو : يا للماء ، الرابع : المندوب نحو : يا زيدا ، الخامس : اسم الجنس ، السادس : اسم الإشارة ، السابع : النكرة غير المقصودة ، هذا مذهب البصريين » ج ٢ / ٣٣ .

(٣) انظر شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ .

(٤) مع ج ٢ / ٣٤ .

النذبة

(١١٢) ذهب البصريون ^(١) إلى أنه لا يجوز نذبة النكرة والأسماء الموصولة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحداً بعينه والمقصود بالنذبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ليساعد في تفجعه فيحصل التأسي بذلك ، فيخف ما به من المصيبة وذلك إنما يحصل بنذبة المعرفة لا بنذبة النكرة ، وإذا كان نذبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة فأشبهت النكرة فوجب أن لا تجوز نذبتها كالنكرة » ^(٢) .

(١١٣) ذهب البصريون ^(٣) إلى أنه لا يجوز أن تلقى علامة النذبة على الصفة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن تلقى علامة النذبة على الصفة ؛ لأن علامة النذبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وليس ذلك موجوداً في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف فوجب أن لا يجوز » ^(٤) .

(١) انظر الإنصاف ج١ / ٣٦٢ ، ونقله عنه في الارتشاف ج٣ / ١٤٣ وما بعدها .

وقال في الالتلاف : « وقال البصريون : لا يجوز ترخيها » / ٤٩ ، غير أن المسألة في النذبة ، وما أتى به من احتجاج هو الاحتجاج الخاص بالنذبة عندهم ، ونقل مخالفة الرياشي للبصريين في نذبة النكرة في الارتشاف « وأجاز الرياشي نذبة اسم الجنس المفرد ، وجاء في الأثر : واجب له » ج٣ / ١٤٣ ، مع ج٢ / ١٨٢ ، شرح الأشموني ج٣ / ٢٤٩ ، ونقل مذهبهم في شذوذ نذبة النكرة في شرح الرضوي على الكافية : « وهو شاذ عند البصريين » ج١ / ٤٢٣ ، فلم ينقل مخالفة ، وقال عن مذهبهم في نذبة الموصول في شرح التصريح : « إلا ما كان موصولاً غير مبدوء بآل وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافاً للبصريين نحو « وا من حفر بشر زمزماء » فإنه في شهرته بمنزلة « وا عبد المطلباء » وذلك شاذ عند البصريين ، واتفق الجميع على منع نذبة الموصول المبدوء بآل وإن اشتهرت صلته » ج٢ / ١٨٢ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج٣ / ٢٥٠ .

فما دام البصريون يحكمون بشذوذ نذبة الموصول الخالي من « آل » ، ويمنعون نذبة الذي فيه « آل » فهم إذن متفقون على منع النذبة بالموصول مطلقاً ، ويحكمون بشذوذ ما ورد منه .

(٢) الإنصاف ج١ / ٣٦٣ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة يونس بن حبيب حيث ذهب إلى أنه يجوز أن تلقى علامة النذبة على الصفة : « نحو أن يقول : وا زيد البطلاء » شرح التسهيل ج٣ / ٤١٦ ، الإنصاف ج١ / ٣٦٤ ، شرح المفصل ج٢ / ١٤ ، الالتلاف / ٥٠ ، شرح الرضوي على الكافية ج١ / ٤٢١ ، الارتشاف ج٣ / ١٤٤ ، شرح الأشموني ج٣ / ٢٥٠ ، حاشية الصبان ج٣ / ٢٥١ ، مع ج٢ / ٥١ ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى الخليل وسيبويه في شرح التسهيل ج٣ / ٤١٦ .

(٤) الإنصاف ج١ / ٣٦٥ .

الترخيم

(١١٤) « ذهب البصريون ^(١) إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أننا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف ؛ إذ لو قلنا : إنه يخفف بحذف آخره ، لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به فدل على ما قلناه » ^(٣).

(١١٥) « ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز » ^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي أن يكون الاسم منادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف .

والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء : قام « عام » في عامر ولا : ذهب « مال » في مالك ، فدل على أنه شرط معتبر ، وأما شرط كونه

(١) قال في الارتشاف : « إن كان ساكن الوسط نحو بكر وهند فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك الأخفش ... وإن كان متحرك الوسط فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك ... والأخفش » جـ ٣ / ١٥٥ ، فالأخفش إذن يميز الترخيم مطلقاً ، وفي المصنف نقل مخالفة الأخفش في ترخيم محرك الوسط عن ابن بابشاذ ، ومخالفته في ترخيم ساكن الوسط عن ابن هشام الخضراوي ، كما نقل عن ابن عصفور اتفاق البصريين على عدم ترخيم ساكن الوسط . انظر جـ ٢ / ٦١ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٣٥٧ ، أسرار / ٢٣٦ ، التبيين / ٤٥٦ ، اختلاف / ٤٨ ، ونسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً في شرح التصريح ، ولم يذكر في المخالفين أحداً من البصريين ، انظر جـ ٢ / ١٨٥ ، وفي شرح الأشموني نسب إلى الجمهور مطلقاً ، وذكر في المخالفين الأخفش ، ولم يفصل عنه - كما في الارتشاف والمصنف - بين ما كان ساكن الوسط أو متحركه بل ذكرها مطلقاً .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٥٩.

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٤٧ ، التبيين / ٤٥٣ ، شرح الرضی على الكافية جـ ١ / ٤٩٣ ، اختلاف / ٤٧ ، وما بعدها ، مع جـ ٢ / ٥٩ ، ٦٢ ، وفي الأسرار عبر عن المسألة بقوله : « هل يجوز ترخيم المضاف إليه ... ؟ » ٢٣٨ / ، ومثله في ارتشاف / ١٥٤ ، وشرح الأشموني جـ ٣ / ٢٦٠ .

مفردًا فظاهر أيضا ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه من الإعراب قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معربًا فصار مبنيًا ، فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، فأما ما كان مضافا فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ، ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب أن لا يدخله الترخيم ... ^(١) .

(١١٦) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن « يكون بحذف الحرف الأخير منه » ^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم ، كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول في برثن : يا برثُ ، وفي جعفر : يا جعفُ ، وفي مالك : يا مالٍ ... فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم ... لينوى بها تمام الاسم ، فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ، فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً ، كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً » ^(٤) .

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٤٩ وما بعدها .

(٢) ذكر في شرح التسهيل أن الجرمي يقول في : « فردوس وغريق مما قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين : يا فرد ويا غرن » انظر ج ٣ / ٤٢٣ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٤ . وفي الارتشاف بعد أن ذكر مخالفة الجرمي ذكر أن الأخفش يقول في نحو : مختار ومنقاد : يا مخت ويا متق ، بحذف آخره مع حرف العلة . انظر ج ٣ / ١٥٦ ، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ١٨٧ ، ومع ج ٢ / ٦٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٦٢ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٦١ ، أسرار / ٢٤١ ، اتلاف / ٤٨ وما بعدها ، وفي التبيين عبر عن المسألة بقوله : « يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ، وقال الكوفيون : إذا كان قبل الطرف ساكنا حذف الثالث والرابع نحو : قمطر وبرثن ... » ٤٥٨ ، ونقلها عنه في الأشباه ج ٢ / ٢٦٦ وما بعدها ، وفي الارتشاف نسب المذهب للبصريين فيما كان الساكن حرف مد قبله حرفان « نحو : ثمود وعماد وسعيد » ج ٣ / ١٥٦ ، مع ج ٢ / ٦٤ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦١ وما بعدها .

أسماء الأفعال والأصوات

(١١٧) ذهب البصريون إلى أن « عليك ودونك وعندك » في الإغراء لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، فلا يقال : زيدًا عليك ، ولا بكرًا دونك ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ... إذ لو قلنا : إنه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول » ^(٢) .

وقالوا : إن نحو : قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) ليس منصوبًا بعلَيْكُمْ ، وإنما هو منصوب ؛ لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه : « كتب كتابا الله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لذلالة ما تقدم عليه » ^(٤) .

(١١٨) ذهب البصريون إلى أن « الكاف » من أسماء الأفعال التي أصلها ظرف أو مجرور نحو : « مكانك وعندك ولديك ووراءك وأمامك وإليك وعليك » محلها جر ^(٥) « على الأصل بالإضافة في نحو : دونك ، وبالحرف في نحو : عليك » ^(٦) .



(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٢٢٨ ، أسرار / ١٦٤ وما بعدها ، التبيين / ٣٧٣ ، اثتلاف / ٣٤ وما بعدها ، شرح المفصل ج ١ / ٦ ، ارتشاف ج ٣ / ٢١٥ ، ونسب المذهب في شرح التصريح إلى النحويين عدا الكسائي . انظر ج ٢ / ١٩٩ وما بعدها ، ومثله في مع ج ٣ / ٨٢ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٣٠٥ ، إلا أنه في ٣٠٦ نقل عن بعضهم أن المخالف الكوفيون .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٢٩ .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٣٠ ، شرح المفصل ج ١ / ١١٧ ، اثتلاف / ٣٥ .

(٥) انظر مع ج ٣ / ٨٥ ، ارتشاف ج ٣ / ٢١٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٩٨ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٩٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٩٨ .

(٦) حاشية الصبان ج ٣ / ٢٩٨ .

نونا التوكيد

(١١٩) ذهب البصريون^(١) إلى أنه لا يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز دخول نون التوكيد في هذين الموضعين ؛ وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل : إما أن تحذف الألف أو تكسر النون أو تقرر ساكنة ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقرر ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ؛ وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم ، إذا كان الثاني منهما مدغماً نحو : « دابة وضالة وتمود الثوب ومُدَيَّق وأَصَيِّم » وما أشبه ذلك ، فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين ، وكذلك أيضًا يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ... »^(٢) .

(١٢٠) ذهب البصريون إلى أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلان^(٣) « لتخالف بعض أحكامهما »^(٤) .

(١٢١) ذهب البصريون^(٥) إلى أنه لا يفصل بين الفعل واللام عند القسم « فلا بد من

(١) خالف البصريين في هذه المسألة يونس « وكان يونس يميز ذلك ، ويقول : اضربنان وهل تضربنان كما يفعل في الشبهة » شرح المفصل ج٢/ ٣٨ ، الإنصاف ج٢/ ٦٥٠ ، ارتشاف ج١/ ٣٠٨ وما بعدها ، اتلاف / ١٣١ وما بعدها ، شرح التصريح ج٢/ ٢٠٧ ، مع ج٢/ ٥١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج٣/ ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، حاشية الصبان ج٣/ ٣٣١ ، هذا ، وقد نسب المذهب في شرح المفصل إلى الخليل وسيبويه « فإن الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك » ج٢/ ٣٨ .

(٢) الإنصاف ج٢/ ٦٥٢ .

(٣) انظر مغنى / ٤٤٣ ، شرح التصريح ج٢/ ٢٠٣ ، مع ج٢/ ٥٠٩ ، شرح الأشموني ج٣/ ٣١٤ .

(٤) شرح التصريح ج٢/ ٢٠٣ .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة أبو علي الفارسي حيث ذهب إلى جواز تعاقب اللام والنون « في الكلام فتقول : والله ليقومن زيد غداً . والله يقومن زيد » ارتشاف ج٢/ ٤٨٦ ، الكوكب الدرر / ٣٩٠ ، مع ج٢/ ٤ ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى الجمهور في مقابل مخالفة الزمخشري ، ولم يذكر مخالفة ... سي . انظر ج٢/ ٢٠٤ .

اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا مَحْبِصُهُ ﴾^(١) ... وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة^(٢) .

(١) سورة هود آية ٨ .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٤٨٦ ، وانظر ج ١ / ٣٠٤ ، شرح الأسموني ج ٣ / ٣١٩ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٢١ .

ما لا ينصرف

(١٢٢) ذهب البصريون إلى أن « أفعل منك » يجوز صرفه في ضرورة الشعر ^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز صرفه ؛ لأن الأصل في الأساء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطّر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلي :

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مَهَبَّلٍ

فصرف « عواقد » وهي لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل ... فنقول : أفعل منك اسم والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحرر » وكما وقع الإجماع على أن « أحرر » يجوز صرفه في ضرورة الشعر ردّاً إلى الأصل فكذلك أفعل منك ... ^(٢).

(١٢٣) ذهب أكثر البصريين ^(٣) إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف « مطلقاً حتى في الشعر » ^(٤).

(١) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٨ ، اختلاف / ٦٤ ، مع ج ١ / ١٢١ ، الأشباه ج ٣ / ٦٩ ، شرح الأسموني ج ٣ / ٤٠٢ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٠٣ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٩ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان حيث صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ لأنه « قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم ، قال الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوَّ شبيب غائلة الثُّغور غدورُ

فترك صرف شبيب ، وهو منصرف « الإنصاف ج ٢ / ٤٩٣ وما بعدها ، ٥١٣ ، اختلاف / ٥٩ ، وفي شرح المفصل « أجاز... والأخفش وجماعة من المتأخرين كابى علي وابن برهان وغيرهما » ج ١ / ٦٨ فأضاف إليهم غيرهم بقوله : « جماعة » وفي الارتشاف لم يذكر مخالفاً إلا أبا علي . انظر ج ١ / ٤٤٨ ، وفي شرح التصريح ذكر مخالفة الأخفش والفارسي قال : « وأباه سائر البصريين » ج ٢ / ٢٢٨ ، ومثله في شرح الأسموني ج ٣ / ٤٠٣ ، وحاشية الصبان ج ٣ / ٤٠٣ ، وفي المجمع لم يذكر غير مخالفة الأخفش : « والأخفش من البصريين » ج ١ / ١٢٢ ، وفي الإغراب لم يذكر مخالفة . انظر / ٤٩ وما بعدها ، ٥٤ ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٦ .

(٤) مع ج ٢ / ١٢٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بها لا ينصرف » ^(١) .



إعراب الفعل

(١٢٤) ذهب البصريون^(١) إلى أن الفعل المضارع «يرفع لقيامه مقام الاسم»^(٢).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين، أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع؛ وكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم»^(٣).

(١٢٥) ذهب البصريون إلى أنه «لا يجوز الفصل بين «لن» وبين الفعل في الاختيار؛ لأنها محمولة على سيفعل، وكذلك لم يجز: لن يفعل ولا يضرب زيداً، بنصب تضرب؛ لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» كما لا يقال: لن لا تضرب زيداً»^(٤).

(١٢٦) ذهب البصريون^(٥) إلى أن «كس» لا يجوز أن تكون حرف جر كما تكون

(١) نسب المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين في أسرار العربية: «أما العامل المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما: وهو الابتداء، والثاني: وقوع الفعل المضارع موقع الاسم» / ٦٦، وقال في شرح التصريح: «لا، رافعه حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين غير الأخفش والزجاج» ج٢/ ٢٢٩، فنسب المذهب إلى البصريين غير الأخفش حيث نسب إليه القول بأن الرفع للمضارع تجرده من الناصب والحازم، والزجاج حيث نسب إليه القول بأن الرفع له مضارعة للاسم. انظر السابق، وفي الجمع نسب المذهب إلى سيبويه وجمهور البصريين ثم نقله عن أبي حيان كما نقل عنه أيضاً أن القول بأن الرفع له «التعري من العوامل اللفظية مطلقاً، وهو مذهب جماعة من البصريين، وعزى في الإفصاح للفراء والأخفش» ج٢/ ٥٢٦ وما بعدها، ومثله في الأشياء ج٢/ ٢٤٢.

(٢) الإنصاف ج٢/ ٥٥٠ وما بعدها، أسرار / ٢٧ وما بعدها، شرح التسهيل ج٤/ ٥ وما بعدها، إيضاح / ٩٤، الإعراب / ٥٨، ونقله عنه في الاقتراح. انظر / ٦٨، مغنى / ٨٥٧، شرح الأشموني ج٣/ ٤٠٥ وما بعدها، حاشية الصبان ج٣/ ٤٠٦.

(٣) الإنصاف ج٢/ ٥٥٢.

(٤) مع ج٢/ ٢٨٨، ونقله عنه في حاشية الصبان ج٣/ ٤٠٧، ارتشاف ج٢/ ٣٩١ وما بعدها.

(٥) نسبة في الارتشاف إلى: «سيبويه والأكثرين» ج٢/ ٣٩٢، دون نص على المخالف، ومثله في الجمع ج٢/ ٢٨٩، إلا أنه في الارتشاف ج٢/ ٤٤٩ نسبة إلى البصريين، وفي شرح التصريح نسبة إلى «سيبويه والجمهور وعن الأخفش أن «كس» جارة دائية وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة» ج٢/ ٢٣٠، فنص على مخالفة الأخفش، وأنها لا تكون عنده إلا حرف جر، ومثله في شرح الأشموني ج٣/ ٤١١ وما بعدها، ونسب القول بأنها لا تكون إلا جارة إلى الأخفش في المغنى / ٢٤٢.

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو ما الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون : كيـمه ، كما يقولون : لـه ... » ^(٢).

(١٢٧) ذهب البصريون ^(٣) إلى أنه « لا يجوز تقديم معمول معمول « أن » الناصبة عليها ؛ لأنها حرف مصدرى ، ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها » ^(٤) « فلا يجوز : طعامك يعجبني أن تأكل ، وزيداً أريد أن تضرب » ^(٥).

(١٢٨) ذهب البصريون إلى أنه يجوز إهمال « أن » ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » ^(٦) تشبيهاً بما المصدرية ^(٧) « فحملت عليها في الإلغاء

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٠ ، اتلاف / ١٥٠ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٢ .

(٣) قال ابن مالك : « ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء » انظر شرح التسهيل ج ٤ / ١١ ، فنسب القول بجواز التقديم إلى الفراء فقط ، ومثله في المغنى / ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٤١٦ ، وقال في الأشياء : « لا يتقدم معمول « أن » عليها عند جميع النحاة إلا الفراء » ج ٤ / ١٦٧ ، وقال أبو حيان معقبا على قول ابن مالك السابق : « قال ابن مالك : خلافاً للفراء فأطلق ، وقال ابن كيسان : أجاز الكوفيون : الكسائي والفراء وهشام وغيرهم تقديم بعض هذا في أماكن ... » ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩ .

هذا ، وقد وضعت المسألة في هذا الباب ، ولم أضعها في الباب الأول ؛ لأن كون الفراء فقط هو المجيز يعني أن البصريين لا يجيزون ، وهذا هو ما نقلته المراجع في حاشية (٤) بالإضافة إلى نقل الارتشاف عن ابن كيسان أن الكوفيين يقولون بالجواز ، إذن فالمراجع كلها متفقة على نسبة المذهب إلى البصريين واختلفت في نسبته إلى النحاة غير الفراء فكان الأسلم وضعها في هذا الباب .

(٤) مع ج ٢ / ٢٨٣ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٤١٦ ، ونقله في شرح التسهيل عن ابن كيسان ج ٢ / ١٢ ، ومثله في ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩ .

(٥) شرح التسهيل ج ٤ / ١٢ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٧) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٠ ، شرح التسهيل ج ٤ / ١٠ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٠ وما بعدها ، مغنى / ٤٦ ، وفي ٧١٧ نسبه إلى الجماعة ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى الكوفيين في شرح المفصل : « هذا طريق الكوفيين » ج ٧ / ٩ .

فوقع المضارع بعدها مرفوعًا ووليها جملة ابتدائية ^(١) .

(١٢٩) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن الناصب للفعل بعد «لام كى» «أن مقدرة بعدها والتقدير : جئتك لأن تكرمنى» ^(٣) في نحو : جئتك لتكرمنى .

واحتجوا «بأن قالوا : إنما قلنا : إن الناصب للفعل «أن» المقدرة دون اللام ؛ وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير «أن» ...» ^(٤) وذهبوا إلى أنه «يجوز إظهار «أن» بعدها ، فتقول : جئتك لأن تكرمنى ، وقصدت لك لأن تزورنى ، ولا خلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك» ^(٥) .

(١٣٠) ذهب البصريون إلى أن «كى» إن كانت الجارة فلان «أن مضمرة بعدها على سبيل الوجوب فلا يجوز إظهارها» ^(٦) «إلا في الضرورة كقوله :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغر وتخدعا» ^(٧)

(١٣١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار ^(٨) «أن» بعد «لكى» إلا ضرورة ^(٩) .

واحتجوا «بأن قالوا : إظهار «أن» بعد «لكى» لا يخلو إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدة ابتداء ، من غير أن تكون قد كانت

(١) شرح التسهيل ج ٤ / ١١ .

(٢) قال في المغنى : «وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقًا للجمهور ، لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافًا للسيرافي وابن كيسان» ٢٧٧ ، فنب المذهب إلى الجمهور مطلقًا ، وذكر مخالفة السيرافي وابن كيسان ، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ وما بعدها ، ونص على مذهبها في الجمع . انظر ج ٢ / ٣٢١ ، وفي الارتشاف لم يذكر إلا مخالفة ابن كيسان فقط . انظر ج ٢ / ٤٠١ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٥ ، شرح المفصل ج ٧ / ١٩ ، اتلاف / ١٥١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٦ .

(٥) شرح المفصل ج ٧ / ٢٨ ، الإنصاف ج ٢ / ٥٧٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠١ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨ .

(٦) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٣ .

(٧) شرح التسهيل ج ٤ / ١٦ ، مع ج ٢ / ٢٩١ ، ونسب المذهب في شرح المفصل إلى سيبويه . انظر ج ١٦ / ٩ .

(٨) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩ ، اتلاف / ١٥١ وما بعدها .

(٩) انظر ارتشاف ج ٢ / ٣٩٣ .

مقدرة ، بطل أن يقال : إنها قد كانت مقدرة ؛ لأن لكى تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير أن ، ولو كانت تعمل بتقدير أن لكان ينبغى إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لأن دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال : إنها تكون مزيدة ابتداء ؛ لأن ذلك ليس بمقيس ، فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء ، فوجب أن لا يجوز ذلك ... » ^(١) .

(١٣٢) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد « لام الجحود » أن مقدرة بعدها ^(٢) ولا يجوز إظهارها ^(٣) ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب ^(٤) بلام الجحود عليها ^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الناصب « أن » المقدرة بعدها ما قدمنا في مسألة « لام كى » ^(٦) ، وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار « أن » بعدها ... لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت : « ما كان زيد ليدخل » كان نفيا ليدخل ، كما لو أظهرت « أن » فقلت : « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها ... لم يجوز إظهارها إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة » ^(٧) .

وذهبوا إلى أن خبر كان في نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ^(٨) محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأن الفعل ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر ، والتقدير ما كان الله مريداً لكذا ، والدليل على

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٢ .

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٩ ، اتلاف / ١٥٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٥ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٨ ، مع ج ٢ / ٢٩٨ ، شرح الأسموني ج ٣ / ٤٢٨ .

(٣) انظر المراجع السابقة كلها بالإضافة إلى مع ج ٢ / ٣٠٠ .

(٤) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ ، شرح المفصل ج ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٢٣٠ ، اتلاف / ١٣٩ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٩ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ .

(٦) انظر ١٧٧ من هذا البحث .

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٥ .

(٨) سورة الأنفال آية ٣٣ .

هذا التقدير أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال :

سَمَوْتُ ولم تكن أهلاً لتسمو

فصرح بالخبر الذي هو « أهلاً » مع وجود اللام والفعل بعدها ^(١).

(١٣٣) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن المضارع بعد « أو » ^(٣) الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ^(٤) منصوب « بأن مضمرة » ^(٥) ومثال وقوعها موقع « إلى أن كقولك : لأسيرن أو تغرب الشمس » ^(٦) ومثال وقوعها « موقع » إلا أن « كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم » ^(٧).

(١٣٤) ذهب البصريون إلى أن : « حتى » حرف جر « والفعل بعدها منصوب بتقدير أن » والاسم بعدها مجرور بها ^(٨).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون « حتى » أنا أجمعنا على أن « حتى » من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب

(١) مع ج ٢/ ٢٩٨ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢/ ٢٣٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣/ ٤٢٨ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمي حيث ذهب : « إلى أن الفعل انتصب « بأو » نفسها » مع ج ٢/ ٣٠٤ ، ارتشاف ج ٢/ ٤٠٧ ، ٤١٦ .

(٣) قال في شرح التسهيل : « أو حرف عطف معناها الشك والإيهام ، وليها المضارع على وجهين ، أحدهما : أن يكون مساوياً للفعل الذي قبلها في الشك فيتبعه في الإعراب كقولهم : هو يقيم ، أو يذهب ، ويؤكد أن تقوم أو تذهب ، وليقيم زيد أو يذهب . الثاني : أن يكون مخالفاً ، فيكون هو على الشك والفعل الذي قبل « أو » على اليقين فلا يتبعه في الإعراب ؛ لأنه لم يشاركه في حكمه بل ينصب بأن لازمة الإضمار ... وعلامة مخالفة ما بعد « أو » ما قبلها ، ووقوعها موقع : إلى أن ... أو موقع : إلا أن » ج ٤/ ٢٥ .

(٤) التسهيل انظر شرح التسهيل ج ٤ / ٢٢ .

(٥) شرح التسهيل ج ٤ / ٢٦ .

(٦) السابق ج ٤ / ٢٥ .

(٧) السابق .

(٨) الإنصاف ج ٢/ ٥٩٨ ، شرح المفصل ج ٧/ ١٩ ، الكوكب / ٢٢٩ ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢/ ٤٠٣ ، مع ج ٢/ ٢٩٩ ، الأشباه ج ٢/ ٨٩ ، وفي ج ١/ ١٧٠ ، اقتصر على ذكر مذهبهم في أن النصب بعدها بإضمار أن ولم يذكر مذهبهم في الجر بها .

أن يكون منصوبًا بتقدير أن ، وإنما وجب تقديرها دون غيرها ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها ... »^(١) .

وذهبوا إلى أن « أن » بعد حتى « لازمة الإضمار وجوبًا »^(٢) فلا يجوز أن تظهر .

(١٣٥) ذهب البصريون^(٣) « إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة^(٤) الأشياء^(٥) التى هى : الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض ... يتنصب بإضمار أن »^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بتقدير أن ؛ وذلك لأن الأصل فى الفاء أن يكون حرف عطف ، والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء ، وتارة على الأفعال ... فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول ، وحول المعنى ، حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل »^(٧)

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨ وما بعدها .

(٢) مع ج ٢ / ٢٩٩ وما بعدها ، الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، الأشياء ج ١ / ١٧٠ .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الجرمى حيث ذهب « إلى أنه يتنصب بالفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف » ، الإنصاف ج ٢ / ٥٥٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧ ، مع ج ٢ / ٣٠٤ ، ٣١٤ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧ ، ونسب المذهب إلى سيويه فى شرح التسهيل ج ٤ / ٢٧ ، ولم تذكر مخالفة فى الأشياء ج ٣ / ٣٥٧ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٧ ، حاشية يس ج ٢ / ٢٣٨ .

(٤) قال فى شرح التصريح : « والطلب يشمل : الأمر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية » ج ٢ / ٢٣٨ ، فزاد الدعاء والتحضيض عما فى عبارة الإنصاف ، وانظر مع ج ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤١ وما بعدها ، وفى الأشياء : « المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبة الثمانية » ج ٣ / ٣٥٧ .

(٥) أتى بالعدد المضاف « الستة الأشياء » على مذهب الكوفيين فى تعريف الجزأين الأول والثانى ؛ لأن العبارة كانت فى سياق حديثه عن مذهب الكوفيين ، ولكنى أسقطت مكان النقط ووضعت كلمة « ذهب البصريون » قبلها ليكون عنوان المسألة كما ساقه ابن الأنبارى ، مع العلم أن مذهب البصريين فى العدد المضاف تعريف الثانى فقط ، هكذا : ستة الأشياء . انظر ١٨٧ ، ٢٩٧ من هذا البحث .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٧ ، الأشياء ج ٣ / ٣٥٧ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٧٧ ، حاشية يس ج ٢ / ٢٣٨ .

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٨ .

كما ذهبوا^(١) « إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب^(٢) اللبن... منصوب بتقدير أن »^(٣) واحتجوا بمثل ما احتجوا به في نصبه بعد الفاء^(٤) .

(١٣٦) ذهب البصريون إلى أن المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية لا يتقدم على سببه^(٥) « لأن الفاء عندهم للعطف »^(٦) « والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه »^(٧) فلا يجوز عندهم : ما زيد فنكرمه يأتينا ، ولا متى فأتيت تخرج .

(١٣٧) ذهب سيويه وأكثر البصريين^(٨) إلى أنه يشترط « لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع « إن لا » في موضعه ، وهو أن تضع موضع النهى شرطاً مقروناً بلا النافية مع صحة المعنى ... فمن ثم ... أى : من أجل هذا الشرط جاز : لا تدن من الأسد تسلم ، بالجزم لصحة قولك : إن لا تدن من الأسد تسلم ؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ، ووجب

(١) خالفهم أيضا في هذه المسألة أبو عمرو الجرمي حيث ذهب : « إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف » الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٥ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٧ ، اختلاف ١٢٧ ، مع جـ ٢ / ٣٠٤ ، ٣١٤ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٤٧ ، ونسب المذهب إلى البصريين دون ذكر لمخالفة في شرح التسهيل جـ ٤ / ٣٦ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، حاشية يس جـ ٢ / ٢٣٨ .
(٢) قال في التسهيل : « وتضمن أن الناصبة لزوما بعد واو الجمع واقعة في مواضع الفاء » . انظر شرح التسهيل جـ ٤ / ٣٥ .

وقال في الارتشاف : « الواو والفاء في الأجوبة التي تذكر ... » جـ ٢ / ٤٠٧ ، يعنى أن تكون الواو « ومدحوها جوابا للمواضع السابقة في الفاء » مع جـ ٢ / ٣١١ ، يعنى الأجوبة الثمانية المذكورة في حاشية (٣) في الصفحة السابقة ، وانظر شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٨ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٤٩ .
(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٥ .

(٤) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٦ .

(٥) انظر مع جـ ٢ / ٣١٠ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٧ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٤٧ .

(٦) مع جـ ٢ / ٣١٠ .

(٧) الأشباه جـ ٣ / ٣٥٧ .

(٨) قال في المجمع : « لا تقرب الأسد يأكلك إذ لا يصح تقدير : إلا تقرب الأسد يأكلك فيتعين الرفع ، هذا مذهب سيويه وأكثر البصريين » جـ ٢ / ٣١٦ ، إلا أنه في شرح التسهيل قال : « قال سيويه : لا تدن من الأسد يأكلك ، قبيح إن جزم ... فإن رفعت الكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فحسن » جـ ٤ / ٤٣ .

فنص المجمع ينسب المذهب إلى سيويه وأكثر البصريين وأنهم لا يميزون الجزم مطلقاً . ونص شرح التسهيل ينسب إلى سيويه القول : بجواز الجرم مع قبحه ، هذا ، وقال في الارتشاف « وقال الجرمي يجوز عن رداءة ، وقال الأخفش بجواز الجرم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ الأول لأنه مجزوم » جـ ٢ / ٢٠٠ . وشله في مع جـ ٢ / ٣١٦ .

الرفع في نحو : لا تدنُ من الأسد يأكلُك ؛ لعدم صحة قولك : إن لا تدن من الأسد يأكلُك ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو ، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه ^(١) .

(١٣٨) ذهب البصريون إلى أن الترجى لا « يكون له جواب منصوب » ^(٢) وتأولوا قراءة النصب في قول تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ^(٣) « سَبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى » ^(٤) « بأن لعل أشربت معنى ليت ؛ لكثرة استعمالها في توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمنى » ^(٥) .

(١٣٩) « ذهب البصريون ^(٥) إلى أن « كما » لا تأتي بمعنى « كما » ولا يجوز نصب ما بعدها بها » ^(٦) « فأولوا ما ورد في سماع ذلك » ^(٧) .

واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا : إنه لا يجوز النصب بها ؛ لأن الكاف في « كما » كاف التشبيه أدخلت عليها « ما » وجعلا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت على « رب » ، وجعلا بمنزلة حرف واحد ، وليها الفعل كريبا ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد « ربما » فكذلك ههنا » ^(٨) .



-
- (١) شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٢ ، وفيه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة ، ومثله في حاشية الصبان ج ٣ / ٤٥٦ ، وفي المغنى نسبة إلى الجمهور دون نص على مخالفة / ٧٨٨ .
- (٢) شرح التسهيل ج ٤ / ٣٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٤١١ ، مغنى / ٧١٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ ، مع ج ٢ / ٣٠٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٥٨ ، حاشية يس ج ٢ / ٢٤٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٥٧ .
- (٣) سورة غافر آية ٣٦ ، ٣٧ .
- (٤) شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ .
- (٥) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد وأبو زيد الأنصاري حيث ذهبا إلى أن « كما » تأتي بمعنى « كما » وينصب بها ما بعدها محتجا بأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم قال الشاعر :
- جاءت كبيرٌ كما أخفَرها والقومُ صيدٌ كأنهم رمدوا
- انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٥ ، اتلاف / ١٥٢ ، مع ج ٢ / ٢٩٣ .
- (٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ ، الإغراب / ٦٥ وما بعدها ، ١٣٦ وما بعدها .
- (٧) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٥ .
- (٨) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٠ ، اتلاف / ١٥٢ وما بعدها .

عوامل الجزم

(١٤٠) «مذهب جمهور البصريين»^(١) أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط «^(٢)» .

(١٤١) ذهب البصريون إلى أن «إن» الشرطية «لا تقع بمعنى إذ»^(٣) .

واحتجوا «بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في «إن» أن تكون شرطاً، والأصل في «إذ» أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقى مرتباً بإقامة الدليل»^(٤) .

(١٤٢) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بكيف^(٥) .

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه، أحدها: أنها نقصت

(١) خالف البصريين في هذا المسألة المبرد وأبو زيد الأنصاري حيث ذهبا إلى جواز التقديم .

انظر شرح التسهيل ج ٢ / ٨٥ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٣، شرح الانسبوني ج ٤ / ٢٢ وما بعدها، واقتصر في الخصائص على ذكر مخالفة أبي زيد «فأما قوله :

فلم أرقه إن يتج منها وإن يمت فطعنة لا غس ولا بمنقر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن يتج منها فلم أرقه، وقدم الجواب، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز» ج ٢ / ٣٨٨، وزاد إليهما في الارتشاف الأخفش . انظر ج ٢ / ٥٨٨، واقتصر على ذكر الأخفش فقط في ج ٢ / ٥٧٧، ومثله في مع ج ٢ / ٤٦٢ . والمبرد والأخفش وأبو زيد أجازوا التقديم على الإطلاق سواء كان الجواب ماضياً أو مضارعاً نحو: قمت إن قمت وأقوم إن قمت «مع ج ٢ / ٤٦٢ .

هذا، وقد قال في الارتشاف: «ومذهب المازني أنه إن كان ماضياً فلا يجوز تقديمه نحو: قمت إن قام زيد، وقمت إن يقيم زيد . وإن كان مضارعاً جاز نحو: أقوم إن يقيم زيد، ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضياً نحو: أقوم إن قمت، أو كانا ماضيين نحو: قمت إن قمت» ج ٢ / ٥٥٨، ومثله في الجمع إلا أنه لم يذكر أن من مذهب البعض الجواز إن كان فعل الشرط ماضياً «يجوز تقديم الجواب إن كان أي: الشرط والجواب ماضيين بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضياً» مع ج ٢ / ٤٦٢ . فعلى حين أثبتهم أبو حيان نفاه عنهم السيوطي .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨ . وقال في المغني «وهو خطأ عند أصحابنا» / ٧٠٦، فنسبه إلى البصريين كافة .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٢، ائتلاف / ١٥٤ وما بعدها، ونسب المذهب إلى الجمهور في المغني / ٣٩ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٤ .

(٥) انظر الإنصاف ج ٢ / ٦٤٣، ائتلاف / ١٥٦ .

وقال في الارتشاف: «وسيويه يقول: يجازى بكيف والتحليل يقول: الجزء بها مستكره، وكثير من النحاة منعوا الجزء بها» ج ٢ / ٥٥١، فنسب إلى سيويه القول بالجواز، وإلى التحليل القول بالجواز مع الاستكراه، وإلى الكثير القول بالمنع مطلقاً، وفي الجمع: «وقال سيويه وكثير: يجازى بها معنى لا عملاً» ج ٢ / ٤٥٣، فنسب القول بجواز المجازاة معنى لا عملاً إلى سيويه والكثير، مما يفهم معه أنه يتعارض مع نقل الارتشاف، إلا أن يقال: إن الجمع فصل، والارتشاف لم يفصل .

عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة ، وتارة تجاب بالنكرة .

والوجه الثاني : إنما لم يجوز المجازاة بها ؛ لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ... فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها في المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة هاهنا تلجئ إلى المجازاة بها ، فينبغي أن لا يجازى بها ^(١) .
كما ذهبوا إلى أنه لا يجوز « بكيف » ^(٢) .

(١٤٣) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز « تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب » ^(٣) على أداة الشرط ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : « زيدًا أضربت ؟ » فكذلك لا يجوز أن يقال : زيدًا إن تضرب أضرب ... » ^(٥) .



(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٤ .

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة قطرب حيث ذهب إلى أنه يجوز بها . انظر ارتشاف ج ٢ / ٥٥١ ، مغنى / ٢٧٠ ، مع ج ٢ / ٤٥٣ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٠ ، ولم ينقل مخالفة في شرح التسهيل . انظر ج ٤ / ٧١ .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨ .

(٤) انظر الإنصاف ج ٢ / ٦٢٣ ، ٦٢٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٧ وما بعدها ، ائتلاف / ١٣٠ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٤٦١ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٦٢٧ .

لو

(١٤٤) ذهب البصريون إلى أن « لو » لا يليها إلا الفعل ، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ

أو في نادر الكلام كما جاء : لو ذات سوار لطمتني ^(١) .

(١) ارتشاف ج ٢ / ٥٧٢ ، مع ج ٢ / ٤٧٢ ، معنى / ٨٢٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٩ . هذا ، وقد جعل المذهب في شرح الأشموني من قول ابن عصفور : « وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله :

أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَيَّنْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو في نادر الكلام كقوله : لو ذات سوار لطمتني « ج ٤ / ٥٦ .

أما ولولا ولوما

(١٤٥) ذهب البصريون إلى أن «لولا» يرتفع الاسم بعدها بالابتداء نحو: لولا زيد لأكرمك^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: إنها قلنا: إنه يرتفع بالابتداء دون: لولا؛ وذلك لأن الحرف إنها يعمل إذا كان مختصا، و«لولا» لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم قال الشاعر...

لا درّ درك، إني قد رميتهم
لولا حُذِرْتُ ولا عُذِرْتُ لمحدود

فقال: لولا حددت، فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص؛ فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء^(٢).



(١) انظر الإنصاف جـ ١/ ٧٠، التبيين / ٢٣٩، شرح المفصل جـ ٣/ ١١٨، شرح التسهيل جـ ١/ ٢٨٣، ارتشاف جـ ٢/ ٣٥١، ٥٧٦، ائتلاف / ٥٩، الأشباه جـ ٢/ ٢٤٧ وما بعدها، شرح التصريح جـ ١/ ١٧٩، وفي موضع آخر منه قال: «وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح، وهو قول سيويه» جـ ٢/ ٢٦٣ وما بعدها.
(٢) الإنصاف جـ ١/ ٧٣ وما بعدها.

العدد

(١٤٦) ذهب البصريون إلى عدم جواز إدخال الألف واللام على الاسم الأول من العدد المضاف « قالوا : الإضافة لا تجامع أل »^(١) وحملوا ما ورد من ذلك نحو : الثلاثة الأثواب « على زيادة « أل » في الأول »^(٢) وإنما الجائز عندهم دخولها في الثاني « ومنه قوله : ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار »^(٣)

(١٤٧) ذهب البصريون^(٤) إلى أنه لا يجوز إدخال « الألف واللام » في العدد المركب إلا على الاسم الأول دون الثاني والثالث ، فيقال في نحو : خمسة عشر درهماً : الخمسة عشر درهماً و « لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم »^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز دخول « الألف واللام » إلا على الاسم الأول ؛ لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه ... »^(٦) .



(١) مع ج ٣ / ٢٢٣ ، شرح المفصل ج ٢ / ١٢١ ، الأشباه ج ٥ / ١٢٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٧ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٩٨ .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٣٦٦ وما بعدها .

(٣) شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٦ وما بعدها .

(٤) ذكر في شرح المفصل مخالفة الأخفش للبصريين حيث أجاز : « تعريف الاسمين الأولين نحو : عندي الأحد عشر درهماً ؛ لأنها في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيها » ج ٦ / ٣٣ ، ارتشاف ج ١ / ٣٦٧ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٨ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣١٢ وما بعدها ، التبيين / ٤٣٤ ، اختلاف / ٤٤ ، مع ج ٣ / ٢٢٣ ، ونسب المذهب إلى الأكثر من أهل البصرة في الارتشاف ج ١ / ٣٦٧ ، وفي الأشباه نقله عن الزجاجي ونسبه إلى « جملة النحويين من البصريين » ج ٥ / ١٢٥ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٣١٣ .

كم وكاين وكذا

(١٤٨) ذهب جمهور البصريين^(١) إلى أن تمييز كم الاستفهامية لازم الأفراد « وما أوهم الجمع يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوقاً »^(٢) .

(١٤٩) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بظرف أو مجرور فإنه « لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز فيه الجر ؛ لأن « كم » هي العاملة فيها بعدها الجر ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام فعدل إلى النصب ، قال الشاعر :

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما « نالني منهم » نصب « فضلاً » ، فراراً من الفصل بين الجار والمجرور ... »^(٥) . فالجر عندهم « لا يجوز إلا في الشعر »^(٦) .



(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب « إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو : كم غلماناً لك ؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان » شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٣٧٨ ، مع ج ٢ / ٢٧٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١١٣ ، وفي حاشية الصبان لم يذكر مخالفة الأخفش . انظر ج ٤ / ١١٢ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٩ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة يونس حيث ذهب إلى أن الجر يجوز إذا كان الفصل بناقص ، ولا إن كان بتمام « فيجيز : كم بك مأخوذاً أتانى ، وكم اليوم جائع جاءني » ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١١٦ ؛ « بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايقين في الاختيار بذلك » ج ٢ / ٢٧٧ وما بعدها . هذا ، وقد نقل في الارتشاف عن صاحب البسيط مخالفة يونس حيث قال بجواز الجر مطلقاً ولم يفصل بين ما إذا كان الفصل بناقص أو بتمام كما فعل أبو حيان نفسه . انظر ج ١ / ٣٨٠ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٠٣ ، التبيين / ٤٢٩ ، اتلاف / ٤٢ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٠٥ وما بعدها .

(٦) ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ .

التأنيث

(١٥٠) ذهب البصريون إلى أن « تاء التأنيث » هي « الأصل والهاء بدل منها »^(١) « في الوقف »^(٢) واستدلوا : « بأن بعض العرب يقول : التاء في الوصل والوقف كقوله :

الله نجاك بِكَفٍّ مَسْلَمَتْ

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها ... »^(٣) .

(١٥١) ذهب البصريون^(٤) إلى أن « الهمزة من : صحراء أو ثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث »^(٥) .



(١) شرح المفصل ج ٥ / ٨٩ ، مغنى / ٤٥٥ ، انتلاف / ١٠٨ ، الأشباه ج ١ / ١١٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٧٥ ، ج ٤ / ١٣٤ .

(٢) شرح الأشموني ج ٤ / ١٣٤ .

(٣) الأشباه ج ١ / ١١٢ وما بعدها .

(٤) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنها موضوعة للتأنيث . انظر شرح التسهيل ج ١ / ٩٢ ، ارتشاف ج ١ / ٢٥٩ ، ونسب مذهب الأخفش هذا إلى الزجاجي في الارتشاف ج ١ / ٢٩٣ ، وجعل الزجاج بدلا من الزجاجي في حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٨ وما بعدها .

هذا ، وقال في الارتشاف : إن الأخفش ذهب « إلى أن الألف والهمزة معا هما علامة التأنيث » ج ١ / ٢٩٣ ، ومثله في حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٩ ، فنسب إلى الأخفش أن الاثنين أصلان ، وهو ما نسب في شرح التصريح إلى بعضهم في مقابل الجمهور مطلقا بدون تخصيص بجمهور البصريين . ج ٢ / ٢٨٥ ، وفي شرح الأشموني نسب المذهب إلى جمهور البصريين دون ذكر للمخالف . انظر ج ٤ / ٢٢٥ ، وفي حاشية يس نسب إلى الجمهور مطلقا . انظر ج ١ / ٧٠ .

(٥) شرح التسهيل ج ١ / ٩٢ ، انتلاف / ١٠٩ ، مع ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٤ .

المقصور والممدود

(١٥٢) منع البصريون ^(١) مد المقصور في الضرورة ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز مد المقصور ؛ لأن المقصور هو الأصل ... فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل وذلك لا يجوز » ^(٣).

* * *

(١) وردت مخالفة الأخفش للبصريين في هذا المسألة في الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ ، اتلاف / ٧١ ، حيث ذهب إلى جوازه ؛ لمجيئه في أشعارهم كثيراً ، ومنه قول الشاعر :

« إنما الفقر والغناء من اللـــــــــــــــــه فهذا يُعْطَى وهذا يُحَدُّ »

فمد الغناء وهو مقصور ، فدل على جوازه « الإنصاف ج ٢ / ٧٤٧ ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى أكثر البصريين دون ذكر لمخالفة في الارتشاف ج ٣ / ٢٧٦ ، ومع ج ٣ / ٢٤٠ وما بعدها ، وإلى جمهور البصريين دون ذكر لمخالفة في شرح الأشموني ج ٤ / ١٥٤ .

(٢) انظر ارتشاف ج ١ / ٢٣٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٩٣ ، الإغراب / ٤٧ ، الإصباح في شرح الاقتراح / ٤٠٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٤٩ وما بعدها .

جمع التكسير

(١٥٣) « مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل : مفاعيل ولا زيادتها في مثال مفاعل إلا في الضرورة »^(١) « كقوله :

ألا إن جيرانى العشبة رائحُ دعتهم دواعٍ من هوى ومناوح
والأصل : مناديح ؛ لأنه جمع مندوحة »^(٢).

* * *

(١) ارتشاف ج ١ / ٢١٤ ، مع ج ٣ / ٣٣١ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢١٤ .
(٢) مع ج ٣ / ٣٣١ .

التصغير

(١٥٤) ذهب البصريون إلى أن ما كان ثانيه ياء نحو: بيت وشيخ وميت وسيد وما كان ألفه منقلبة عن ياء: كتاب للسن، فلا تقلب هذه الياء عند التصغير «بل يجب إقرار الياء في الحالين فيقال: بُيِّت، سُيِّخ، ومُيِّت، ونُسِب»^(١) «ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره»^(٢) «فيقال: سُيِّخ وهكذا»^(٣) وما سمع من قلب الياء واوا نحو: بويضة في بيضة فهو شاذ^(٤).

(١٥٥) ذهب البصريون إلى أنه «لا فرق في جواز تصغير الترخيم»^(٥) بين الأعلام وغيرها»^(٦) فتقول في تصغير: «حامد وحمدان ومحمود وأحمد: حميد»^(٧) وفي تصغير منطلق: طليق وفي مستخرج: خريج، بتجريد الجميع من الزوائد.



(١) مع ج ٣ / ٣٤١ وما بعدها، ارتشاف ج ١ / ١٧٤، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٣.

(٢) ارتشاف ج ١ / ١٧٤، مع ج ٣ / ٣٤٢، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٢١٩.

(٣) مع ج ٣ / ٣٤٢.

(٤) انظر ارتشاف ج ١ / ١٧٤، مع ج ٣ / ٣٤٢، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٣.

(٥) «من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فاعل، وإن كانت أربعة فعلى فاعل» شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٨ وما بعدها. فتقول: «في أزهر: زهير، وفي أسود: سويد، وفي منطلق: طليق، وفي مستخرج: خريج، وفي مدحرج: دحرج، وفي زعفران: زعيفر» مع ج ٣ / ٣٥٤.

(٦) مع ج ٣ / ٣٥٤، ارتشاف ج ١ / ١٩٠، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٤٠، شرح التصريح ج ٢ / ٣٢٣، وفي شرح المفصل عبر عن البصريين بقوله: أصحابنا. انظر ج ٥ / ١٣٧.

(٧) شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٩.

الوقف

(١٥٦) ذهب البصريون ^(١) إلى أنه لا يجوز « أن يقال في الوقف : رأيت البكر ^(٢) » ، بفتح الكاف في حالة النصب ^(٣) حيث « منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة » ^(٤) فإذا كان همزة « فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيقال : رأيت الردة » ^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها في حال النصب أن يقال : بكرًا ، فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان ، كما يلتقي في حال الرفع والجر نحو : هذا بكرٌ و مررت ببكرٌ ، فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع ، تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها ؛ فلذلك روعى الحكم الواجب في حالة التنكير » ^(٦) .



(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه يجوز نقل الفتحة في حالة النصب مطلقا . انظر شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٢ ، وفي شرح الأشموني : « وعن الأخفش أنه أجاز في المنون على لغة من قال : رأيت بكرٌ » ج ٤ / ٢٩٨ ، فحدد إجازة الأخفش بكونها في المنون على غير ما نقل في شرح التصريح ، وانظر في هذا حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٨ ، كما خالفهم الجرسي حيث أجاز النقل مطلقا . انظر ارتشاف ج ١ / ٣٩٩ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٨ ، مع ج ٣ / ٣٩٦ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٨ .

(٢) هذه المسألة أحد وجوه خمسة تجوز في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث ، انظر هذه الوجوه في ارتشاف ج ١ / ٣٩٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٠ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٣٩٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٤ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٣١ ، اتلاف / ٨٣ .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٢٨٩ .

(٥) مع ج ٣ / ٣٩٦ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٧٣٥ .

زيادة همزة الوصل

(١٥٧) ذهب البصريون ^(١) إلى أن قولهم في القسم : ايمن الله ، اسم مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه مفرد ، وليس بجمع يمين ؛ لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين ... ويدل عليه أنهم قالوا في : ايمن : مُ الله ، ولو كان جمعا ، ما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ، إذ لا نظير له في كلامهم ، فدل على أنه ليس بجمع فوجب أن يكون مفردا » ^(٣) .



(١) خالف البصريين في كون « ايمن » اسما الزجاج والرماني حيث ذهب « إلى أن ايمن حرف جر » ارتشاف ج٢/٤٦٩ ، ٤٨٠ ، مغنى/١٣٦ ، مع ج٢/٣٩٥ ، ونص على مخالفة الزجاج فقط في الارتشاف ج٢/٤٧٦ ، وفي الارتشاف أيضا « قال ابن طاهر : هو مغير عند سيبويه من « يمين » وقال غيره : بل هو مغير من فَعَلَ اسم مشتق من اليمن » ج٢/٤٨٢ ، مع ج٢/٣٩٦ ، فنسب ابن طاهر إلى سيبويه القول بأن ايمن مشتق من يمين .

هذا ، وقال في شرح الأشموني : « وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن » ج٤/٣٨٧ ، فنسب إلى سيبويه فقط القول بأنه اسم مفرد من « اليمن » على عكس ما نسب ابن طاهر إليه من أنه من « يمين » هذا ، ونسب المذهب إلى سيبويه في الارتشاف . انظر ج٢/٤٦٩ ، ٤٨٠ .

(٢) انظر الإنصاف ج١/٤٠٤ ، ائتلاف / ٥١ ، شرح التصريح ج٢/٣٦٥ ، الأشباه ج٣/٣٥٣ ، حاشية الصبان ج٤/٣٨٧ .

(٣) الإنصاف ج١/٤٠٧ وما بعدها .

التصريف

(١٥٨) « ذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنها من نحو : جعفر وسفرجل ، لا زائد فيها البتة » ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الرء أو الفاء أو العين أو الجيم فإن كان الزائد هو الرء فيجب أن يكون وزنه فعلم ؛ لأن الزائد يوزن بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعقل ، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جعفل ، وكذلك يلتزمون في وزن سفرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دل على أن حروفه كلها أصول » ^(٢) .

(١٥٩) ذهب البصريون ^(٣) إلى أنه ليس من أبنية الاسم الرباعي المجرد الأصلية ^(٤) : فُعَلَّل مضموم الأول مفتوح الثالث « بل هو فرع على فُعَلَّل بالضم ؛ فتح تخفيفاً ؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو : جُحْدَب وطُحَلَب ويُرْقَع في الأساء ، وجُرْشَع في الصفات ، وقالوا للمخلب : بُرْشَن ، ولشجر البادية : عُرْفُط ، ولكساء مخطط : بُرْجُد ، ولم يسمع فيها فُعَلَّل بالفتح » ^(٥) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٣ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٦ ، ارتشاف ج ١ / ١٧ ، اتلاف / ٨٤ ، مع ج ٣ / ٤٠٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٣ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه من الأبنية الأصلية للاسم الرباعي و « حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم ... » شرح الأشموني ج ٤ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ١ / ٥٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٦ ، مع ج ٣ / ٢٥٨ ، اتلاف / ١٠٨ .

هذا ، وقال في الخصائص : « نحو : امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال ... فُعَلَّل في غير قول أبي الحسن ج ١ / ٦٧ ، فنسب المذهب إلى النحاة غير أبي الحسن ، فلم يخص نحاة البصرة .

(٤) « الرباعي المجرد خمسة أبنية : مفتوح الأول والثالث : اسما كجعفر وصفة كسَهَلَب للرجل الطويل ، ومكسورهما : اسما كزَبْرَج ... وصفة كحَرَمِل ... ، ومضمومهما : اسما كدُمَلُج وصفة كجُرْشَع ، ومكسور الأول مفتوح الثاني : اسما كفَطَل ... وصفة : كيبيطر ... ، ومكسور الأول مفتوح الثالث : اسما كيدرهم وصفة كهَجَرَج » شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٥ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٢٥٧ وما بعدها ارتشاف ج ١ / ٥٧ وما بعدها .

(٥) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٤٧ ، اتلاف / ١٠٩ .

(١٦٠) ذهب البصريون^(١) إلى أنه إذا تماثلت أربعة أحرف في الكلمة « ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسّم وقمقم وفلفل وزلزل فالكل أصول ... لأنه إن جعل كل من المثليين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود ؛ إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة : « فعفل » وعلى زيادة الثاني : « فلعل » وعلى زيادة الثالث : « فعفل » وكلها مفقود^(٢) .

(١٦١) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه إذا بنى الرباعي من حرفين وصح إسقاط ثالثه « كلملم أمر من للمم ، وككفف أمر من ككفف ، فاللام الثانية ، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم^(٤) فإن « حروفه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة للمم وككفف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع : فعفل^(٥) .



(١) قال في الارتشاف : « فإن تماثل حرفان وحرفان نحو : سسسخ وصلصل ولا أصل للكلمة غيرها نحو : مرمر فالأربعة أصول على ما نختاره ووزنه فعفل ، واختلف النقل عن النحاة فعن البصريين في نقل ما اخترناه ، وعن الخليل ومن تابعه من بصرى ... أن وزنه فعفل في نقل ، وكذا عن قطرب والزجاج في نقل ، وعن سيويه وأصحابه ... وزنه فعل في نقل فأصل ربرب ربيب استقلت للأمثال ، فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول ... وعن الزجاج في نقل أنه فصل بين ما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، نحو ككبكه تقول : كبه ؛ فهو ثلاثي الأصل ، وبين ما لا يفهم فرباعي الأصل » ج ١ / ١١٠ وما بعدها ، فيما اختاره أبو حيان ونقله عن البصريين يوافق ما ورد في المراجع الواردة في حاشية (٢) من هذه الصفحة من نسبة المسألة إلى البصريين ، وإن كان النص يحمل في طياته نقولاً مختلفة تشير إلى وجود المخالفة بين البصريين ، هذا ، وفي شرح التصريح ما يوافق ما نقله أبو حيان عن الخليل « وحكى عن الخليل ... أن وزنه فعفل تكررت فاؤه » ج ٢ / ٣٦٠ .

(٢) مع ج ٣ / ٤١٥ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٤٠٠ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب إلى أن : « الصالح للسقوط زائد فوزن ككفف على هذا فعكل » شرح الأشموني ج ٤ / ٤٥٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٠ ، ارتشاف ج ١ / ١١٠ وما بعدها .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ .

(٥) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ ، مع ج ٣ / ٤١٥ .

الإدغام

(١٦٢) ذهب البصريون « إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية نحو : تتناول وتتلون »^(١) فإن « المحذوف منها التاء الأصلية دون تاء المضارعة »^(٢) واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن حذف الأصلية أولى من حذف الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى »^(٣).

(١٦٣) ذهب جمهور البصريين^(٤) إلى أنه لا يجوز إدغام المثلين المتحركين من كلمتين إن « وليا ساكتا غير لين »^(٥) فلا يجوز عندهم الإدغام في مثل شهر رمضان .

(١٦٤) « ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين^(٦) إلى أنه لا يجوز »^(٧) إدغام اللام في الراء نحو : « لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ »^(٨) ، « وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ »^(٩) ، «^(١٠) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ ، ارتشاف ج ١ / ١٦٣ ، اختلاف / ١٣١ ، الأشباه ج ١ / ٨٥ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٤٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠١ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٤٩٣ ، حاشية يس ج ٢ / ٤٠١ ، وفي المعنى : « لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور » / ٨٠٨ وما بعدها ، فنسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ .

(٣) السابق .

(٤) قال في شرح التصريح : « وقد روى عن أبي عمرو الإدغام » ج ٢ / ٣٩٩ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٨٦ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٤٨٦ ، مع ج ٣ / ٤٤٥ ، ونقل في الارتشاف مذهب أبي عمرو عن كتاب التعريف لأبي العلاء المعري منسوباً إلى البصريين . انظر ج ١ / ٣٣٣ .

(٥) مع ج ٣ / ٤٤٥ .

(٦) قال في الجمع : « وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين ... إدغام الراء في اللام نحو : « يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » [كـ عمران : ١٢٩] ، « وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الرَّسُولُ » [النساء : ٦٤] ج ٣ / ٤٥٦ وما بعدها ، واقتصر على ذكر مخالفة أبي عمرو ويعقوب فقط في شرح الفصل ج ١٠ / ١٤٣ ، وارتشاف ج ١ / ٣٣٤ .

(٧) ارتشاف ج ١ / ٣٣٤ .

(٨) سورة الفتح آية ٢ .

(٩) سورة الطور آية ٤٨ .

(١٠) ارتشاف - ج ١ / ٣٣٤ .

مسائل متفرقة

(١٦٥) ذهب البصريون إلى أن ضمير الشأن ^(١) والقصة ^(٢) لا يفسر إلا بجملة ^(٣) خبرية مصرح بجزأيا ^(٤) نحو « قولك : هو زيد قائم » ^(٥) فلا يجوز عندهم أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً نحو : ظنته قائماً زيد ، كان قائماً زيد « لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة ، فينبغي أن يكون الخبر جملة » ^(٦) .

ولا يجوز عندهم كذلك « حذف بعض الجملة التي تفسره ؛ لأنها مؤكدة به ، ومدلول به على فخامة مدلولها ، واختصارها منافٍ لذلك ، فلا يجوز » ^(٧) نحو : « إنه قام ، وإنه ضرب على حذف المرفوع ، والتفسير بالفعل للفاعل أو المفعول » ^(٨) .

(١٦٦) ذهب البصريون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر ^(٩) يسمى فصلاً ^(١٠) ، ولا

(١) قال في شرح التسهيل : « إذا قصد التكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى الشأن عند البصريين » ج١/ ١٦٣ ، وانظر شرح المفصل ج٣/ ١١٤ ، مع ج١/ ٢٢٤ ، نحو : هو زيد قائم أي : الشأن زيد قائم .

(٢) قال في الارتشاف : « فأما ضمير الشأن فمذكر ، وضمير القصة مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين » ج١/ ٤٨٥ .

(٣) ورد أن أبا الحسن الأخفش أجاز أن يكون خبره مفرداً . انظر ارتشاف ج١/ ٤٨٦ ، مغنى / ٦٣٧ .

(٤) انظر شرح التصريح ج١/ ١٦٣ ، ارتشاف ج١/ ٤٨٦ ، الأشباه ج٨/ ٢٠٧ ، مع ج١/ ٢٢٤ ، ولم يذكر : اشتراط التصريح بجزأى الجملة في المغنى / ٦٣٧ ، ولا في شرح المفصل ج٣/ ١١٤ .

(٥) شرح المفصل ج٣/ ١١٤ .

(٦) السابق . وانظر ج٧/ ١٠١ .

(٧) شرح التسهيل ج١/ ١٦٣ .

(٨) مغنى / ٦٣٧ .

(٩) هكذا عُبِّر عنه في الإنصاف ج٢/ ٧٠٦ ، اتلاف / ٦٧ ، بأنه يفصل بين النعت والخبر ، وفي الارتشاف : « وحل هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه » ج١/ ٤٨٩ ، فجعله بين المبتدأ والخبر ونواسخه ، وفي شرح التسهيل : « وذكر التابع أولى من ذكر النعت ؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به » ج١/ ١٦٧ « لوقوع الفصل في نحو : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ١١٧] والضمائر لا توصف » مغنى / ٦٤٤ ، وانظر مع ج١/ ٢٢٧ .

(١٠) هذا الضمير له شروط ، لا يسمى فصلاً إلا إذا توافرت له ، انظرها في شرح التسهيل ج١/ ١٦٧ =

موضع له من الإعراب ^(١) نحو ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ^(٢) ، ﴿وَإِنَّا لَنَخُنُّ

الصَّافُونَ﴾ ^(٣) الآية ، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ^(٤) ، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ ^(٥) ،

﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ^(٦) ، ^(٧) .

واحتجوا بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ؛ ولهذا سمي فصلا ، كما تدخل الكاف للخطاب في : ذلك وتلك ، وتثنى وتجمع ، ولا حظ لها في الإعراب ، و«ما» التي للتوكيد ، ولا حظ لها في الإعراب ، فكذلك هاهنا ^(٨) .

(١٦٧) ذهب البصريون إلى أن «الكاف الحرفية» إذا دخلت على «أرأيت» التي بمعنى «أخبرني» فإن «الفاعل هو التاء» ، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ^(٩) .

= وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٤٨٩ وما بعدها ، مغنى / ٦٤١ وما بعدها ، مع ج ١ / ٢٢٨ وما بعدها .

(١) انظر الإنصاف ج ٢ / ٧٠٦ ، مغنى / ٦٤٥ ، اتلاف / ٦٧ ، وفي الارتشاف : «والقاتلون باسمية الفصل اختلفوا : فذهب البصريون القائلون باسميته ومنهم الخليل إلى أنه لها موضع له من الإعراب» ج ١ / ٤٩٤ ، وفي الجمع : «وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل» ج ١ / ٢٢٨ ، ففي الارتشاف والجمع لم ينسب المذهب صراحة إلى البصريين كما في الإنصاف والمغنى والاتلاف ، غير أن المقابل للقاتلين باسميته هم القاتلون بحرفيته ، وهذا الفريق الثانى بطبيعة الحال يقول بأنه لا موضع له ؛ لأن الحروف لا موضع لها .

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٧ .

(٣) سورة الصافات آية ١٦٥ .

(٤) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٥) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٦) سورة الكهف آية ٣٩ .

(٧) مغنى / ٦٤١ .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٧٠٧ .

(٩) الجمع ج ١ / ٢٥١ ، ارتشاف ج ١ / ٥١٠ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٤٧ .

(١٦٨) ذهب البصريون ^(١) إلى أن سوى « لا تكون إلا ظرفاً » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً نحو : قولهم : مررت بالذي سواك ، فوقعها هنا يدل على ظرفيتها ، بخلاف « غير » نحو قولهم : مررت برجل سواك ، أى : مررت برجل مكانك أى : يغنى غناءك ويسد مسدك ... ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثير ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً » ^(٣).

(١٦٩) ذهب البصريون ^(٤) إلى أنه لا يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض « إلا بعوض نحو ألف الاستفهام نحو : قولك للرجل : الله ما فعلت كذا ؟ أو هاء التنبيه نحو : ها الله » ^(٥).

(١) قال في الارتشاف : « وكونها ظرفاً كالمجمع عليه ، إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها استثناء لا ظرف وتابعه ابن مالك ، فزعم أنها بمعنى غير ... وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، وهو قول الرماني والعكبري وابن عصفور فيما حكاه ابن الضائع ، والذي في تأليف ابن عصفور أنه لا ينصرف كقول الجمهور » ج ٢ / ٣٢٦ ، فنص على مخالفة الزجاجي حيث ذهب إلى كونها اسماً لا غير وتابعه ابن مالك ، ومخالفة الرماني والعكبري حيث ذهبا إلى كونها اسماً وطرفاً ، ومثل ما في الارتشاف في مع ج ٢ / ١١٨ .

وقال في شرح التصريح : « قال أبو حيان : ثم قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك : « سوى » كغير » معنى وإعراباً » ج ١ / ٣٦٢ ، فذكر الزجاج بدلاً من الزجاجي كما سبق في الارتشاف والممع ، وفي شرح الأشموني : « وقال الرماني والعكبري : تستعمل طرفاً غالباً و » كغير » قليلاً » ج ٢ / ٢٣٦ ، فلم يذكر إلا مخالفة الرماني والعكبري فقط ، هذا ، وفي شرح التسهيل : « إن أطلق على « سوى » ظرفاً إطلاقاً مجازياً لم يمتنع ، وإنما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة » ج ٢ / ٣١٦ ، وهو ما نسب إليه من متابعة الزجاجي كما في الارتشاف والممع .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٩٤ ، التبيين / ٤١٩ ، شرح المفصل ج ٢ / ٨٣ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ١٣٢ ، اتلاف / ٤٠ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٩٦ وما بعدها .

(٤) قال في المغنى : « ... قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور : إنه يجوز رومها في موضع جر ، بإسقاط حرف القسم ، وهذا مردود بأن ذلك تختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى » / ٧٧٠ ، فخص اسم الله عندهم بالجواز دون عوض ، انظر اتلاف / ١٤٧ .

وقال في شرح التسهيل : « وحكى الأخفش في معانيه أن من العرب من جر اسم الله مقسباً به دون جار موجود ولا عوض ، وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول : كلا الله لأتيناك ، يريد : كلا والله » ج ٣ / ١٩٩ وما بعدها ، فنسب حكاية اختصاص اسم الله بجواز الجر دون عوض إلى الأخفش وغيره من الثقات ، وفي الارتشاف نسبها إلى سيبويه والأخفش وغيرهما ، انظر ج ٢ / ٤٧٨ ، وفي الممع نسبها إلى سيبويه وغيره . انظر ج ٢ / ٣٩٢ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٩٣ ، وعبر عن مذهبهم في الارتشاف بقوله : « نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر ، وإبقاء عمله إلا إذا عوض عنه » ج ٢ / ٤٧٠ ، ونقله عنه في الممع ج ٢ / ٣٨٦ .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع ، إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ... ونخرج على هذا الجر إذا دخلت « ألف الاستفهام وها التثنية » نحو : الله ما فعل ، وها الله ما فعلت ؛ لأن « ألف الاستفهام وها » صارتا عوضاً عن حرف القسم ، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ... »^(١).

(١٧٠) ذهب البصريون « إلى أن اللام في قولهم : لزيد أفضل من عمرو ... لام الابتداء »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع ، وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زيداً قائماً ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لزيد قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء ، بعد أن كان منصوباً ، فدل على أنها لام الابتداء »^(٣).

(١٧١) ذهب البصريون إلى أن « فعل الحال لا يقسم عليه »^(٤) فمنعوا « نحو : والله ليفعل زيد الآن ؛ استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك : والله إن زيداً ليفعل الآن »^(٥).

(١٧٢) ذهب البصريون^(٦) « إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك : إن زيداً أتاني آتة ... أنه يرتفع بتقدير فعل ، التقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر »^(٧).

(١) الإنصاف ج١/ ٣٩٦.

(٢) الإنصاف ج١/ ٣٩٩ ، ارتشاف ج٢/ ٤٩٣ ، ائتلاف / ١٤٧ .

(٣) الإنصاف ج١/ ٣٩٩ .

(٤) مغنى / ٧٨٩ ، شرح الأشموني ج٣/ ٣٢٠ ، حاشية الصبان ج٣/ ٣١٨ ، ٣٢٠ .

(٥) شرح الأشموني ج٣/ ٣٢٠ .

(٦) قال في الإنصاف : « وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه قال : يرتفع بالابتداء » ج٢/ ٦١٦ ، وانظر / ٦٢٠ ، مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح ج١/ ٢٧٠ ، ج٢/ ٤٠ ، شرح الأشموني ج٢/ ٣٨٩ وما بعدها ، حاشية الصبان ج٢/ ٣٩٠ ، هذا ، وفي شرح التصريح ج١/ ٤٣ ، نسب إلى الأخفش القول بجواز كون الاسم مرفوعاً بالفعل المذكور ، وفي شرح الأشموني ج٢/ ٣٨٩ وما بعدها نسب المذهب إلى سيبويه .

(٧) الإنصاف ج٢ / ٦١٥ وما بعدها ، شرح الفصل ج٩ / ٩ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج١/ ٤٣٩ ، ائتلاف / ١٢٩ ، وفي التبيان في إعراب القرآن « قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَمْراً ﴾ امرأة مرفوع بفعل محذوف ، أى : إن خافت المرأة واستغنى عنه بخافت المذكور ، وقال الكوفيون : هو مبتدأ ، وما بعده الخبر . وهذا عندنا خطأ » ج١/ ٣٩٥ ، فعبر عن مذهب البصريين بقوله : « عندنا » .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرتفع بتقدير فعل ؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدر »^(١) .

(١٧٣) ذهب البصريون^(٢) إلى أن الواو من نحو « يعد ويزن » « حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التى توجب ثقلًا وجب أن يحذفوا واحدًا منها طلبًا للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال ... »^(٤) .

(١٧٤) ذهب البصريون إلى « أن الباء فى « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » تتعلق باسم مقدر مبتدأ فيكون الكلام جملة اسمية »^(٥) « والتقدير : ابتدأنى بسم الله ، أى : كائن باسم الله ، فالباء متعلقه بالكون والاستقرار »^(٦) .

(١٧٥) ذهب البصريون إلى أن : « الأسماء لا تزداد ... وإنما تزداد الحروف »^(٧) .

(١٧٦) ذهب البصريون إلى أن وزن « إنسان » فِعْلَان^(٨) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦١٦ .

(٢) قال فى الخصائص : « ومما يقوى عندى قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو فى يعد ويزن ، ونحو ذلك : إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون فى يوعده ويوزن » ج ٢ / ٣٢٥ ، فنسب الإجماع إلى النحاة عامة دون تخصيص ، ونقله عنه فى معجم ج ١ / ٧١ ، الأشباه ج ٢ / ٢٣ ، فقد يكون المقصود إجماع نحاة البصرة ، وإلا فالكوفيون لهم مذهب فى المسألة غير مذهب البصريين . انظر ٣١٤ من هذا البحث .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٢ ، شرح المفصل ج ١٠ / ٥٩ ، اتلاف / ١٣٣ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٣ .

(٥) اتلاف ١٥٨ ، التبيان فى إعراب القرآن ج ١ / ٣ ، معجم ج ٣ / ٩٣ .

(٦) التبيان فى إعراب القرآن ج ١ / ٣ .

(٧) الأشباه ج ٥ / ٢٦١ ، ج ٧ / ٩٥ ، معجم ج ١ / ٣٠١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٩ .

(٨) انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٠٩ ، اتلاف / ٨٥ ، ارتشاف ج ١ / ١٨٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٢٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه « فعلان » لأن « إنسان » مأخوذ من الإنسان ، وسمى الإنسان إنسا لظهورهم ، كما سمي الجن جنا لاجتماعهم أى : استأرهم وكما أن الهمزة فى الإنسان أصلية ، ولا ألف ونون فيه موجودتان ، فكذلك الهمزة أصلية فى إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنسان إنسا ؛ لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد فى غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ، فلهذا قلنا : إن وزنه فعلان » ^(١) .

(١٧٧) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن « أشياء » « وزنه لَفَعَاء والأصل فَعَلَاء » ^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن « أشياء » على وزن « لَفَعَاء » ؛ لأن الأصل فيه : شيئا بهمزتين على فَعَلَاء ، كَطَرَفَاء ، وَحَلَفَاء فاستقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفى ساكن ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فقدموا الهمزة التى هى اللام على الفاء ... » ^(٤) .

(١٧٨) ذهب البصريون ^(٥) إلى أن « خطايا وما كان نحوها مثل : رزايا جمع رزينة على

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨١١ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أن وزنه أَفَعَاء والأصل أَفَعَلَاء فهو عنده « جمع شئ » بالتخفيف ، وجمع فَعَل على أَفَعَلَاء ، كما يجمعونه على فَعَلَاء فيقولون : سَنَح وسُمَحَاء ، وفَعَلَاء نظير أَفَعَلَاء ، فكما جاز أن يجمع فَعَل على فَعَلَاء جاز أن يجمع على أَفَعَلَاء ؛ لأنه نظيره « الإنصاف ج ٢ / ٨١٣ ، اتلاف / ٨٥ ، الأشباه ج ٤ / ٣٠٤ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٨١٣ ، اتلاف / ٨٥ ، الأشباه ج ٤ / ٣٠٣ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى سيويه فى الارتشاف ج ١ / ١٦١ ، ومثله فى مع ج ٣ / ٤٤١ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٨١٤ وما بعدها .

(٥) خالف البصريين فى هذه المسألة الخليل حيث ذهب إلى أن وزنها « فعلى » انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٠٥ ، ونقله عنه فى ارتشاف ج ١ / ١٢٩ ، وشرح الأشموني ج ٤ / ٤١١ .

وفى شرح التصريح : « ذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة ؛ لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فتصير خطائى ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفا ، ثم قلب الألف ياء » ج ٢ / ٣٧١ ، وانظر شرح المفصل ج ١٠ / ١١٣ وما بعدها ، غير أنه فى شرح التصريح جعل مذهب الخليل فى مقابل مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وفى شرح المفصل جعله فى مقابل مذهب أكثر النحويين مرة ، وعامة النحويين مرة أخرى ، والجماعة ثالثة ، هكذا وجدت الاحتجاج لمذهب الخليل فى المرجعين دون تصريح بأنه يقول بأن وزنها على فعلى ، هذا ونفس الاحتجاج موجود فى شرح الأشموني مع التصريح بكونه يقول : إنها على وزن فعلى . انظر ج ٤ / ٤١١ =

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ، وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ، والأصل فيه أن يقال : خطايي مثل خطايي ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوا في صحيفة وصحائف ، فصار خطائي مثل خطاع ... فاجتمع فيه همزتان ، فقلب الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصار خطاء مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا ... » ^(٢) .

(١٧٩) ذهب البصريون ^(٣) إلى أن وزن « سيد وميت وهين » « فَيَعْل بكسر العين » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فَيَعْل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن ... » ^(٥) .

(١٨٠) ذهب البصريون إلى أن « صَمَحَمح ودَمَكَمَك » « على وزن فَعْلَعَل » ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فَعْلَعَل ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فعلعل ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ كان وزنه فعل أو تكررت اللام في نحو : احمَرَّ واصفَرَّ ، كان وزنه افعَل ، فكذلك هاهنا . لما تكررت العين

= هذا وقال في الارتشاف : « وأما خطايا ... لا هو على وزن فعائل وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب ، ومذهب البصريين غير الخليل أنه على فعائل ولا قلب فيه » ج ١ / ١٦١ ، فنسب إلى الخليل القول بأن وزنه فعائل ثم قلب .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨٠٥ ، وانظر اتلاف / ٨٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٤١١ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٨٠٦ وما بعدها .

(٣) نسب المذهب في شرح المفصل إلى المحققين من أهل البصرة . انظر ج ١٠ / ٩٥ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٥ وما بعدها ، التبيان ج ١ / ٣٥ ، اتلاف / ٨٤ ، وعبر عنهم بقوله : « أصحابنا » في شرح المفصل « فالأصل : سيود وميوت على زنة فيعل بكسر العين ، هذا مذهب أصحابنا » ج ١٠ / ٦٨ وما بعدها .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٦ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٨ ، ارتشاف ج ١ / ٩٤ ، اتلاف / ٨٤ .

واللام في نحو صَمَخَ وَتَمَكَّكَ يجب أن يكون وزنه : فَعْلَلْ لتكررهما فيه ^(١).

(١٨١) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن « كينونة » وزنها « فَيَعْلُولَة » ^(٣) الأصل « كينونة » اجتمع فيها « ياء وواو ، سبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها فصار : كَيْنُونَة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار : كَيْنُونَة ^(٤) » ونظير الكينونة في الوزن القيدودة ، وهى : الطول ، والميعوعة وهى مصدر : هاع الرجل إذا جبن هيعوعة ، والطيرورة من الطيران ^(٥) .

(١٨٢) ذهب البصريون إلى أن « الاسم » مشتق من السمو وهو العلو ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مشتق من السمو ؛ لأن السمو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموا ، إذا علا ، ومنه سميت السماء : سماء ؛ لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ... » ^(٧) .

(١٨٣) ذهب البصريون « إلى أن « السين » التى تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل أصل بنفسها » ^(٨) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ، فينبغى أن يكون أصلا في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره » ^(٩) .

(١٨٤) ذهب البصريون إلى أن « كم » مفردة موضوعة للعدد ^(١٠) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٢ .

(٢) نسب المذهب إلى سيويه في المجمع ج ٣ / ٤٢٣ .

(٣) انظر مجالس العلماء / ٣١٠ ، ونقله عنه في الأشباه ج ٥ / ٥٧ ، الإنصاف ج ٢ / ٧٩٦ .

(٤) مع ج ٣ / ٤٢٣ .

(٥) مجالس العلماء / ٣١٠ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٦ ، أسرار / ٤ ، التبيين / ١٣٢ ، شرح المفصل ج ١ / ٢٣ ، ارتشاف ج ١ / ١٢٢ ،

اتلاف / ٢٧ ، مع ج ٣ / ٤٢٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٨٥ .

(٧) الإنصاف ج ١ / ٦ وما بعدها .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ ، شرح المفصل ج ٨ / ١٤٨ ، اتلاف / ١٥٦ .

(٩) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ .

(١٠) الإنصاف ج ٢ / ٢٩٨ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٧٢ ، التبيين ج ٢ / ٤٢٣ ، اتلاف / ٤١ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنها مفردة ؛ لأن الأصل هو الأفراد ، وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل » ^(١) .

(١٨٥) ذهب البصريون إلى أن « هلم » ^(٢) مركبة من « ها » التي للتنبيه و « لَمْ » التي هي فعل أمر من قولهم : لَمْ الله شعثه ، حذفت ألفها تخفيفاً ، ولزم الحذف ^(٣) .



(١) الإنصاف ج ١ / ٣٠٠ .

(٢) قال في الهمع : « هلم الحجازية نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كفيته خلاف قال البصريون ... » ج ٣ / ٨٦ ، وهذا الكلام يشعر بأن القول بالتركيب خاص بالحجازية فقط دون التيمية ، فالضمير في : « تركيبها » يعود على كلمة : « هلم الحجازية » في بداية الجملة ، إلا أن الخلاف بين الحجازية والتيمية في كونها اسم فعل أو فعل أمر ، فالحجازية اسم فعل لا تلحقه الضائر ، والتيمية فعل تلحقه الضائر . انظر مع ج ٣ / ٨٦ ، شرح المفصل ج ٤ / ٤٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٠٤ وما بعدها ، ارتشاف ج ٣ / ٢٠٩ وما بعدها ، وفيها قال : « وذهب بعضهم إلى أنها في لغتهم اسم فعل » يعني لغة تميم ، بل إن الصبان يصرح بما لا يدع مجالاً للشك بأن الخلاف في القول بالتركيب يشمل التيمية أيضاً ، فقد قال تعقياً على قول الأشموني : « وهكذا حكم هلم عند بني تميم » قال : « قوله : » وهكذا حكم هلم « نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كفيته خلاف قال البصريون ... » ج ٣ / ٣٠٤ ، وهو نفس نص الهمع عن الحجازية .

(٣) ارتشاف ج ٣ / ٢٠٩ ، الأشباه ج ٢ / ٨٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٥٤٧ ، وفي شرح المفصل نسب ابن يعيش المذهب إلى الخليل على حين نسب الزمخشري إلى البصريين . انظر ج ٤ / ٤١ وما بعدها ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى جمهور البصريين ثم قال : « وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ؛ إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت » ج ٢ / ٤٠٢ ، ومثله في الهمع ج ٣ / ٨٦ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٤٩٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٠٤ .

تَقْطِبُ

ما يستخلص من الفصل

في هذا الفصل وردت مائة وخمس وثمانون مسألة ، وهي مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين نخاة مدرسة البصرة ، وحتى تكتمل الفائدة فلأني قد صفت هذه المسائل حسب عدد المخالفين في كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالي :-

أرقام المسائل التي ليس فيها خلاف	مسائل خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها علان	مسائل خالف فيها ثلاثة علماء	مسائل خالف فيها من ثلاثة علماء
٩، ٧، ٦، ٥، ٤، ٢، ١ ١٦، ١٤، ١٣، ١٢، ١١ ٢٧، ٢٦، ٢٢، ٢١، ٢٠ ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١ ٤٣، ٤٢، ٣٨، ٣٧، ٣٦ ٥١، ٤٩، ٤٨، ٤٦، ٤٤ ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢ ٧٣، ٦٩، ٦٢، ٦١، ٥٩ ٨٥، ٨٤، ٨١، ٧٨، ٧٤ ٩٢، ٩١، ٨٩، ٨٧، ٨٦ ١٠٤، ١٠٠، ٩٨، ٩٤، ٩٣ ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧ ١١٨، ١١٧، ١١٥، ١١١ ١٢٧، ١٢٥، ١٢٢، ١٢٠ ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٨ ١٤١، ١٣٨، ١٣٦، ١٣٤ ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣ ١٥٤، ١٥٣، ١٥٠، ١٤٧ ١٦٦، ١٦٢، ١٥٨، ١٥٥ ١٧٣، ١٧١، ١٧٠، ١٦٧ ١٧٩، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤ ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠ ١٨٥، ١٨٤	١٧، ١٥، ٣ ٢٤، ٢٣، ١٩ ٤٠، ٣٩، ٢٨ ٦٤، ٦٣، ٤٧ ٦٨، ٦٧، ٦٦ ٧٦، ٧٢، ٧١ ٨٢، ٨٠، ٧٧ ٩٠، ٨٨، ٨٣ ٩٧، ٩٦، ٩٥ ١٠٥، ٩٩ ١١٢، ١٠٦ ١١٤، ١١٣ ١٢٦، ١١٩ ١٣٣، ١٢٩ ١٣٩، ١٣٥ ١٤٩، ١٤٨ ١٥٩، ١٥٢ ١٦٣، ١٦١ ١٦٩، ١٦٥ ١٧٧، ١٧٢ ١٧٨	٢٥، ١٠، ٨ ٥٨، ٥٠، ٤١ ٧٠، ٦٠ ١١٦، ١٠٣ ١٢٤، ١٢١ ١٤٢، ١٣٧ ١٥٦، ١٥١ ١٥٧	٣٠، ١٨ ٧٥، ٥٧ ١٠٢، ٧٩ ١٤٠، ١٢٣ ١٦٤	٤٥، ٢٩ ١٠١، ٦٥ ١٦٨، ١٦٠
١٠٣	٥٠	١٧	٩	٦
مجموع				

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :-

١- أن ما يزيد عن خمسة وخمسين في المائة من مجموع مسائل هذا الفصل - وهو مائة وخمس وثمانون مسألة - ليس فيه أى خلاف .

٢- أن ما يزيد عن سبعة وعشرين في المائة من مجموع المسائل فقط هي التي خالف فيها عالم واحد من علماء المدرسة .

٣٠- أن ما يقل عن ثمانية عشر في المائة فقط - وهي النسبة المتبقية من مجموع المسائل -

موزع على ثلاثة أصناف ، ما بين مسائل خالف فيها عالمان ومسائل خالف فيها ثلاثة علماء ، وأخرى خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء كما هو موضح بالجدول .

ويلاحظ أن نسبة المسائل التي فيها مخالفة - في هذا الفصل كبيرة إذا قيست بجملة المسائل الواردة في الفصل حيث بلغ عدد المسائل التي فيها مخالفة اثنتين وثمانين مسألة .

وهي نسبة - كما قلت كبيرة - وقد يكون السبب في هذا راجعاً إلى كثرة علماء هذه المدرسة ، فالكثرة داعية إلى تعدد الأقوال وظهور المخالفات .

وبعد هذا أقول : إن الأخفش يحتل المركز الأول بلا منازع في مخالفة مدرسته حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته سبعاً وأربعين مسألة من جملة المسائل الواردة في هذا الفصل ، ويأتي في المركز الثاني - بفارق كبير - المبرد حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته خمس عشرة مسألة ، ثم الزجاج حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته اثنتي عشرة مسألة ، ثم الجرمي حيث خالف في عشر مسائل ، ثم يونس حيث خالف في ست مسائل وهكذا .

وظهور الأخفش كمخالف لمدرسته بهذه الصورة - السابقة - قد يكون عائداً إلى اجتهاده وسعة علمه واطلاعه وبحثه في المسائل .

، وفيما يلي جدول يوضح أرقام هذه المسائل :

أرقام المسائل التي خالف فيها الأخفش	مسائل خالف فيها فيها المبرد	مسائل خالف فيها فيها الزجاج	مسائل خالف فيها فيها الجرمي	مسائل خالف فيها فيها يونس
٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ .	١٠ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .	٨ ، ٢٩ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٩٠ ، ١٢٤ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٦٨ .	٥٧ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٦ .	٦٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٩ .
٤٧	١٥	١٢	١٠	٦
مجموع				

الفصل الثالث

المسائل المجمع عليها من نحاة الكوفة

المعرب والمبني

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال « لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهي عنهما مطلقا ، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني »^(١).

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الأفعال المضارعة « إنما أعربت ، لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة »^(٢) « ولتجردها من النواصب والجوازم »^(٣).

(٣) « ذهب الكوفيون إلى أن الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو : افعل معرب مجزوم »^(٤) « بلام محذوفة ، وهي لام الأمر »^(٥).

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أنهم قالوا : إنما قلنا : إنه معرب مجزوم ؛ لأن الأصل في قم واذهب : لتقم ، ولتذهب ، قال الله تعالى : ﴿ قَبِذْ لَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾^(٦) وذكر أنها قراءة النبي ﷺ ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال في بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم » فدل على أن الأصل في قم : لتقم ، واذهب : لتذهب ، إلا أنه لما كثر كلامهم ، وجرى على ألسنتهم استقلوا بجيء اللام فيه مع كثرة

(١) مع جـ ٥٧ / ١ ، إيضاح / ٧٧ وما بعدها ، التبيين / ١٥٣ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٥٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٤١٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٢٩ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٢٥ ، شرح الأشموني جـ ١ / ١١٦ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٠٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٤٩ ، مع جـ ١ / ٦٦ .

(٣) اتلاف / ١٢٧ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٥٢٤ ، أسرار / ٣١٧ ، شرح المفصل جـ ٧ / ٦١ ، التبيين / ١٧٦ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن جـ ١ / ٧٤ ، الإعراب / ٦٣ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٥٧ ، ٦٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٣١٥ ، اتلاف / ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١ / ٥٥ ، الأشباه جـ ٣ / ٢٥٢ ، ٣٢٤ وما بعدها ، مع جـ ١ / ٥٩ ، شرح الأشموني جـ ١ / ١١٣ ، حاشية يس جـ ١ / ٥٥ .

(٥) شرح المفصل جـ ٧ / ٦١ ، شرح التصريح جـ ١ / ٥٥ ،

(٦) سورة يونس آية ٥٨ .

(٧) هكذا في أسرار العربية ، وقال المحقق في الحاشية : « في ظ : فلتفرحوا » / ٣١٨ . والنهي في الحاشية هي موضع الشاهد ؛ وذلك لأن السياق يقتضي التاء ، فالتألان قبلها بالتاء ، وقد قال في أول المسألة : « فعل الأمر للمواجه » وهي بالتاء في الإنصاف جـ ٢ / ٥٢٤ .

الاستعمال فيه ، فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفاً ... والوجه الثاني : أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعل النهى معرب مجزوم ، نحو : لا تقم ولا تذهب ، فكذلك فعل الأمر نحو : قم واقعد ؛ لأن النهى ضد الأمر ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ...^(١) .

كما ذهبوا إلى « أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية »^(٢) .

(٤) « ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهى : أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال معربة من مكانين »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات التى هى الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال الأفراد نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت أباك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أبو ، فاستقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء ، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أبوك ، وفى النصب : رأيت أباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الأفراد ، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الأفراد ... ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة عن مكانين : لقلّة حروفها تكثيراً لها ، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان ؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه »^(٥) .

(٥) « ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن الألف والواو والياء فى الثنية والجمع بمنزلة الفتحة

(١) أسرار / ٣١٧ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج ٣ / ٣ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٦٢ ، مع ج ١ / ٣٠ ، ٣٩ ، ٥٩ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٣ ، ج ٤ / ٣٤١ .

(٣) نسب المذهب فى بعض المراجع إلى الكسائي والفراء فقط مع ذكر مخالفة هشام لها « ... وهشام من الكوفيين إلى أن هذه الحروف هى نفس الإعراب نائبة عن الحركات » ارتشاف ج ١ / ٤١٥ وما بعدها ، مع ج ١ / ١٢٥ ، ١٢٧ ، ونسب المذهب فى التبيين إلى الفراء فقط / ١٩٤ ، ولم ينسب المذهب إلى أحد من الكوفيين فى شرح الأشموني واكتفى بذكر مخالفة هشام . انظر ج ١ / ١٣٥ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ١٧ ، أسرار / ٤٤ ، شرح المفصل ج ١ / ٥٢ ، مجالس العلماء / ٣٢٩ ، ائتلاف / ٢٨ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٩ وما بعدها .

(٦) بعد أن نقل المذهب عن الكوفيين فى الارتشاف نقل عن الكسائي والفراء وتعلب ما يلى : « وقال أبو =

والضمة والكسرة في أنها إعراب»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتغير كتغير الحركات نحو: قام زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمتزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها؛ فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمتزلتها»^(٢).

(٦) «ذهب الكوفيون إلى أن «كلا وكلتا» فيهما تنثية لفظية ومعنوية وأصل «كلا»: كل، فخففت اللام، وزيدت الألف للتنثية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان والعمران» ولزم حذف نون التنثية منهما للزومهما الإضافة»^(٣).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنها مثنيان لفظًا ومعنى، وأن الألف فيهما للتنثية النقل والقياس، أما النقل: فقد قال الشاعر:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهِمَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلْتَا مَقْرُونَةٍ بِزَائِدَةٍ

فأفرد قوله: «كلت» فدل على أن «كلتا» تنثية...»^(٤).

(٧) «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن

= القاسم خلف بن فتح بن جودي: سيبويه والكسائي والفراء يقولون في ألف المثنى ويائه: إنها حرفا إعراب بمتزلة الدال من زيد وحركة الإعراب مقدرة فيهما... وتعلب: الألف إعراب وقد روى عن الكسائي ج ١/ ٢٦٤، فنسب إلى الكسائي والفراء في التنثية عكس ما نسب إلى الكوفيين في المذهب من كونها إعرابًا لا حرفًا إعراب، وإلى ثعلب والكسائي ما نسب إلى الكوفيين في الألف فقط، وفي التبيين نسب المذهب إلى الفراء ج ٢/ ٢٠٤، شرح المفصل ج ٤/ ١٤٠.

(١) الإنصاف ج ١/ ٣٣، إيضاح ج ١٣٠، ارتشاف ج ١/ ٢٦٤، انتلاف ج ٢٩، شرح الأشموني ج ١/ ١٥٧.

(٢) الإنصاف ج ١/ ٣٣ وما بعدها.

(٣) الإنصاف ج ٢/ ٤٣٩، شرح المفصل ج ١/ ٥٤، ج ٣/ ٤، أسرار ج ٢٨٧ وما بعدها، ارتشاف ج ١/ ٢٥٧، مع ج ١/ ١٣٨، انتلاف ج ٥٥.

(٤) الإنصاف ج ٢/ ٤٣٩.

يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : طلحة وطلحون ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون ؛ وذلك لأنه فى التقدير جمع طلح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ... » ^(٢) .

(٨) أجاز الكوفيون جمع الصفة المشتركة التى لا تقبل التاء التى للتأنيث بالواو والنون .
« مستدلين بقوله :

منا الذى هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد » ^(٣) .

(٩) أجاز الكوفيون ^(٤) نصب ما جمع « بالالف والتاء » بالفتحة مطلقاً .



(١) الإنصاف ج ١ / ٤٠ ، التبيين / ٢١٩ ، شرح التسهيل ج ١ / ٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٦ ، ائتلاف / ٣٠ ،
مع ج ١ / ١٥٠ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٤٧ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤٠ .

(٣) شرح الأشموني ج ١ / ١٤٨ ، شرح التسهيل ج ١ / ٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٦ ، مع ج ١ / ١٥١ .

(٤) خالف الكوفيين فى هذه المسألة هشام حيث أجاز نصبه بالفتحة « فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : سمعت لفاتهم » شرح الأشموني ج ١ / ١٦٣ ، فقصر الإجازة فيما حذفت لامه فقط ، وجعل الجمهور منهم الجواز مطلقاً ، وانظر ارتشاف ج ١ / ٤١٩ ، مع ج ١ / ٧٧ .

النكرة والمعرفة

(١٠) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو : هذا وذاك أعرف من الاسم العلم نحو : زيد وعمرو »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ؛ وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد »^(٢).

(١١) ذهب الكوفيون إلى أن الألف من « أنا » أصل ، وليست زائدة^(٣).

(١٢) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من : « هو وهى » الهاء وحدها »^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو : نياء أن الواو والياء تحذفان في الثنية نحو : هما ، ولو كانتا أصلاً لما حذفتا ، والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً ، وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر وهو العجير السلولى جاهلى :

فبيناه يشرى رَحْلَهُ قال قائلٌ لمن يَحْمَلُ رِخْوُ المِلاطِ نجيبٌ

أراد بينا هو »^(٥) . واحتجوا أيضاً بحذف الياء في نحو قول الشاعر :

« دارٌ لسعدى إذه من هواكا

أراد : إذهى ، فحذف الياء »^(٦).

(١) الإنصاف ج٢/٧٠٧ ، شرح التسهيل ج١/١١٧ ، اتلاف / ٦٩ ، مع ج١/١٨٨ ، ونسب المذهب إلى الفراء في الارتشاف ج١/ ٤٦٠ .

(٢) الإنصاف ج٢/ ٧٠٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ج٩/ ٨٤ ، شرح التصريح ج١/ ٩٥ ، مع ج١/ ٢٠١ ، الأشباه ج١/ ٣٠٨ ، شرح الأشموني ج١/ ١٩٥ .

(٤) الإنصاف ج٢/ ٦٧٧ ، شرح المفصل ج٣/ ٩٦ وما بعدها ، ارتشاف ج١/ ٤٧٣ ، شرح التصريح ج١/ ٩٦ ، ١٠٣ ، مع ج١/ ٢٠٣ ، اتلاف / ٦٥ ، حاشية الصبان ج١/ ١٩٥ .

(٥) الإنصاف ج٢/ ٦٧٧ وما بعدها .

(٦) الإنصاف ج٢/ ٦٨٠ .

(١٣) ذهب الكوفيون إلى أن نون الوقاية يجوز حذفها في « ما أحسنى » بناء على قولهم « إن أحسن » ونحوه في الوزن من أفعال التعجب اسم ، بدليل تصغيره ، سمع : ما أحسنه ^(١)

فلم يوجبوا إلحاقها بأفعال التعجب ، فيقولون : ما أجهلنى وما أجمل .

(١٤) « ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في : لولاي ولولاك في موضع رفع » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الياء والكاف في موضع رفع ؛ لأن الظاهر الذى قام الياء والكاف مقامه رفع ... فكذاك ما قام مقامه » ^(٣) .



(١) شرح التصريح جـ ١ / ١١٠ ، ارتشاف جـ ١ / ٤٧٠ ، مع جـ ١ / ٢١٦ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٢٠٥ ، هذا ، وفي الإنصاف : « ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال : ما أكرمى بحذف النون كما يقال : ما أكرمنى » جـ ١ / ١٣٢ ، فهو ينقل الإجماع على عدم جواز الحذف ، في حين نقلت المراجع السابقة المذهب كما هو مبين .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ١٨٥ ، اختلاف / ٦٥ ، ونقله في الاقتراح عن أبى البقاء : « وقال : ... والكوفيون في موضع رفع » الإصباح في شرح الاقتراح / ١٦٩ ، ونقله في موضع آخر عن الأندلسى ، انظر الاقتراح / ٧٣ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٦٨٧ .

العلم

(١٥) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع اللقب والاسم وكانا مفردين ، والاسم ليس فيه « أل » فإنه يجوز « إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو : هذا سعيد كُرَز ، ورأيت سعيدًا كُرَزًا ، ومررت بسعيد كرز »^(١) .



(١) شرح الأشموني ج ١ / ٢١٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٤٩٨ ، مع ج ١ / ٢٣٤ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢١٦ .

اسم الإشارة

(١٦) ذهب الكوفيون إلى أن ألف « ذا » اسم إشارة زائدة « لأنها قد تسقط في مواضع »^(١).

« واستدلوا على ذلك بقولهم : ذه أمة الله »^(٢) وقالوا : والدليل على ذلك قولهم في التنية : ذان وذين ، فحذفوا الألف لقيام حرف التنية مقامها في التكثير »^(٣).



(١) اختلاف / ٦١ ، ارتشاف ج ١ / ٥٠٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ١٤ ، شرح المفصل ج ٣ / ١٢٧ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٢٧ .
 (٢) التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ١٤ .
 (٣) شرح المفصل ج ٣ / ١٢٧ .

الموصول

(١٧) ذهب الكوفيون إلى أن «الأصل في الذى : الذال وحدها وما عداها زائد ... واحتجوا لذلك بأن قالوا : رأينا الياء تسقط في الشنية نحو قولك : اللذان والذين ، وقالوا في إحدى لغاتها : أَلَّذْ بسكون الذال . قال الشاعر :

كاللذ ترمى زبية فاصطيدا^(١)

(١٨) ذهب الكوفيون إلى أن نون الشنية في «الذين واللتين وهاتين» يجوز تشديدهما مع الياء ، أى : في حالتى الجر والتصب ، كما هو جائز مع الألف^(٢) لأنه قد قرئ في السبع «رأينا أَرْنَا للذين»^(٣) ، «إحدى ابنتى هاتين»^(٤) بالتشديد فيهما في حالتى التصب في اللذين والجر في هاتين ، كما قرئ في حالة الرفع : «واللذان يأتينها منكم»^(٥) ، «فذاذك برهانان»^(٦) بالتشديد فيهما^(٧).

(١٩) «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذى»^(٨).

واحتجوا «بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم . قال الشاعر :

(١) شرح المفصل جـ ٣/ ١٣٩ وما بعدها ، الإنصاف جـ ٢/ ٦٦٩ وما بعدها ، اختلاف / ٦٥ . هنا ، وفي الارتشاف بعد أن نسب المذهب للكوفيين قال : «وفي البسيط ... مذهب الفراء أن الأصل ذا و... للفراء تمحلات حتى صار الذى» جـ ١/ ٥٢٥ ، فجعل الفراء مخالفا للكوفيين فيما نقله عن البسيط ، والأمر نفسه في الهمع دون نقل عن البسيط . انظر جـ ١/ ٢٦٦ وما بعدها .
(٢) انظر شرح الأشموني جـ ١/ ٢٤٠ ، شرح التصريح جـ ١/ ١٣٢ ، ارتشاف جـ ١/ ٥٠٦ ، ٥٢٦ ، اختلاف / ٨٠ ، مع جـ ١/ ١٦٢ .

(٣) سورة فصلت آية ٢٩ .

(٤) سورة القصص آية ٢٧ .

(٥) سورة النساء آية ١٦ .

(٦) سورة القصص آية ٣٢ .

(٧) شرح التصريح جـ ١/ ١٣٢ .

(٨) الإنصاف جـ ٢/ ٧٢٢ ، ارتشاف جـ ١/ ٥٣٢ ، اختلاف / ٦٨ ، شرح التصريح جـ ١/ ١٤٠ ، مع جـ ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ .

لعمري لأنت البيت أكرم أهله وأقعد في أفيائه بالأصائل

فقوله : « لأنت » مبتدأ و « البيت » خبره و « أكرم » صلة الخبر الذي هو البيت ، وهذا كثير في استعمالهم ^(١) .

وذهبوا إلى أن الأسماء « المضافة إلى معرفة ، والنكرة المضافة إلى نكرة يجوز استعمال ذلك كله موصولات مثال ... هذه دار زيد بالبصرة ، فالبصرة صلة دار زيد ، إذا كان له دار بالبصرة ودار بغيرها ... وهذه دار رجل دخلت ... فدخلت صلة دار » ^(٢) .

(٢٠) ذهب الكوفيون إلى أن « ذا » وإن لم يتقدم عليه « ما » أو « من » فإنه يكون موصولا وكذلك « ما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى « الذي » والأسماء الموصولة » ^(٣) .

واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٤) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم « فأنتم » مبتدأ و « هؤلاء » خبره و « تقتلون » صلة « هؤلاء » وقال تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٥) » ^(٦) .

كما احتجوا « بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

... أي : والذي تحمليه طليق » ^(٧) .

(١) الإنصاف ج٢/ ٧٢٢ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج١/ ٥٣٢ ، شرح التصريح ج١/ ١٤٠ ، واقتصر في الجمع على ذكر مذهبه في عد النكرة المضافة إلى معرفة موصولة ، انظر ج١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ .

(٣) الإنصاف ج٢/ ٧١٧ ، شرح التصريح ج١/ ١٣٩ وما بعدها ، ارتشاف ج١/ ٥٢٩ وما بعدها ، الأشباه ج٤/ ١٣٨ ، مع ج١/ ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ائتلاف / ٦٧ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن ج١/ ٨٦ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٧ وما بعدها ، حاشية يس ج١/ ١٣٩ ، حاشية الصبان ج١/ ٢٥٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٥) سورة النساء آية ١٠٩ .

(٦) الإنصاف ج٢/ ٧١٧ .

(٧) شرح التصريح ج١/ ١٣٩ .

(٢١) ذهب الكوفيون إلى لزوم استقبال عامل «أى» الموصولة وتقديمه^(١) «تقول: سأضرب أيهم قام، ويأتيني أيهم جلس، ولو قلت: ضربت أيهم قام، لم يحسن»^(٢).

(٢٢) «ذهب الكوفيون إلى أن «أيهم» إذا كان بمعنى «الذى» وحذف العائد من الصلة معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم أفضل»^(٣).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ثم لتنزعن من كل شعبة أثيم أشد على الرحمن عتياً﴾^(٤) بالنصب وهى قراءة هارون القارئ، ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب»^(٥).

(٢٣) ذهب الكوفيون إلى أن العائد فى صلة غير «أى» إن كان مرفوعاً، وكان مبتدأ فإنه يجوز حذفه^(٦) سواء كان فى الكلام طول أم لم يكن، فلا يشترط أن يكون فى الصلة طول^(٧).

(١) انظر شرح التسهيل ج١/ ٢٠٠، شرح التصريح ج١/ ١٣٥، مع ج١/ ٢٧٢، ٢٧٦، شرح الأشموني ج١/ ٢٦٨ وما بعدها، حاشية الصبان ج١/ ٢٦٩، وفى الارتشاف أن لزوم الاستقبال فى العامل إن كان فعلاً مذهب الجمهور: سيويه والكسائي وغيرهما ثم قال: «وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضى إلا أنه قليل، وفى الغرة ما يخالف النقل قال: أى الموصولة لا يعربها عند الكوفيين إلا المستقبل ...» ج١/ ٥٣٠ وما بعدها، فما نقله عن الغرة يوافق ما فى المراجع السابقة.

(٢) ارتشاف ج١/ ٥٣١.

(٣) الإنصاف ج٢/ ٧٠٩ وما بعدها، شرح المفصل ج٣/ ١٤٥ وما بعدها، ارتشاف ج١/ ٥٣٤، مغنى/ ١٠٧، اتلاف/ ٦٧، شرح التصريح ج١/ ١٣٦، مع ج١/ ٢٩٥، وفى المغنى/ ١٠٩ «وزعم ثعلب أن «أيا» لا تكون موصولة أصلاً وقال: لم يسمع «أيهم» موافقاً لـ «أتى» بتقدير الذى هو فاضل جاءنى».

(٤) سورة مريم آية ٦٩.

(٥) الإنصاف ج٢/ ٧١١.

(٦) لحذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ شروط. انظرهما فى الارتشاف ج١/ ٥٣٣، مع ج١/ ٢٩٣ وما بعدها، شرح الأشموني ج١/ ٢٧٠ وما بعدها.

(٧) انظر ارتشاف ج١/ ٥٣٣، مغنى/ ٤١٣، شرح التصريح ج١/ ١٤٤، مع ج١/ ٢٩٤، شرح الأشموني ج١/ ٢٧٠ وما بعدها، وفى شرح التسهيل: «وإن عاد على غير أى ولم يكن خبره جملة ولا ظرفاً حاز حذفه عند الكوفيين مطلقاً» ج١/ ٢٠٧، وانظر ٢٠٤، فشرط فى المبتدأ أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفاً حتى يجوز حذفه.

«ومنه قراءة يحيى بن يعمر : ﴿تماما على الذى أحسن﴾^(١) وقراءة مالك بن دينار وابن السكّ : ﴿ما بموضّة﴾^(٢) بالرفع »^(٣) .

(٢٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسمياً أو حرفياً »^(٤) .

« كقوله :

وعزة أحلى الناس عندى مودة وعزة عنى المغرّض المتجافى »^(٥) .

(٢٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف الموصول الاسمى^(٦) « ومن حجتهم ﴿ءامناً بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾^(٧) وقول حسان :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

، وقول آخر :

ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

أى : والذى أنزل ، و من يمدحه ، والذى أطاع هواه »^(٨) .

(١) سورة الأنعام آية ١٥٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦ .

(٣) شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها .

(٤) مع ج ١ / ٢٨٧ ، وانظر ٢٨٥ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ١ / ٢٥٩ ، ارتشاف ج ١ / ٥٥٣ .

(٥) ارتشاف ج ١ / ٥٥٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل ج ١ / ٢٣٥ ، ج ٣ / ٢١٢ ، ارتشاف ج ١ / ٥٥٤ ، ج ٣ / ٣١٠ وما بعدها ،

مغنى / ٨١٥ وما بعدها ، ونقله عنه في حاشية يس ج ١ / ١٤٢ ، مع ج ١ / ٢٨٩ ، شرح المفصل

ج ٣ / ٦١ ، شرح التصريح ج ٢ / ١١٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٩٩٥ .

(٧) سورة العنكبوت آية ٤٦ .

(٨) مغنى / ٨١٥ وما بعدها .

(٢٦) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن نحو « أحسن » بالنصب في قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ^(٢) يجوز أن يكون ﴿ أَحْسَنَ ﴾ نعتا لـ ﴿ الَّذِي ﴾ ^(٣) ويكون الذي « نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون أحسن حيثلذ اسم تفضيل ... وفتحته إعراب لا بناء وهي علامة الجر » ^(٤) .

(٢٧) ذهب الكوفيون إلى « أنه يجوز الصلة « بمثل » بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله : حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحملجين » ^(٥) .

(١) نسب المذهب إلى الفراء في شرح التسهيل ج ١ / ٢١٩ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٤ .

(٣) اختلاف / ١٣٨ .

(٤) مغنى / ٧٣٧ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٧١ .

(٥) مع ج ١ / ٢٨١ ، وانظر ٢٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٥٢١ ، شرح المفصل ج ٣ / ١٥٣ وما بعدها .

المعرف بأداة التعريف

(٢٨) ذهب الكوفيون إلى « أن » آل « تكون عوضاً من الضمير في نحو : مررت برجل
حسن الوجه، يريد : وجهه »^(١) « وخرجوا على ذلك : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢)
ومررت برجل حسن الوجه و ضرب زيد الظهر والبطن، إذا رفع الوجه والظهر والبطن »^(٣)

« وأنشد الكوفيون :

أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها بيغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

أراد : خرساً دجاجها، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج، كما يقال : امرأة حمراء
الشياب »^(٤).



(١) ارتشاف ج ١ / ٥١٧، ج ٣ / ٢٤٦، شرح المفصل ج ٦ / ٨٩، شرح التسهيل ج ١ / ٢٦١ وما بعدها، مغني / ٧٧، ٦٥٢، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٩٤١، ١١٠٣، الأشباه ج ٢ / ١٥٠، مع ج ١ / ٢٦٠، ائتلاف / ١٥٧، شرح التصريح ج ٢ / ٧٢، ٨٣، الكوكب الدرر / ٣٦٢، شرح الأسموني ج ١ / ٣١١.
(٢) سورة النازعات آية ٤١.
(٣) مغني / ٧٧.
(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٢٦٤.

الابتداء

(٢٩) ذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط سبق الوصف الذى يكون مبتدأ ويرفع ما يكتفى به عن الخبر بنفى أو استفهام ، فهم يعملون الوصف بدون اعتداد^(١) .
واحتجوا بقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرّت

(٣٠) ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً ، عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ... »^(٣) .

(٣١) ذهب الكوفيون^(٤) إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك^(٥) .

(١) انظر شرح التسهيل ج١/ ٢٧٣ وما بعدها ، ارتشاف ج٢/ ٢٧ ، مغنى/ ٥٧٩ ، شرح التصريح ج١/ ٦٥ ، ١٥٧ وما بعدها ، ائتلاف/ ٧٩ ، مع ج١/ ٣١٠ ، الأشباه ج٣/ ٣٣٧ ، شرح الأشموني ج١/ ٣٠٥ وما بعدها ، حاشية الصبان ج١/ ١٣٢ ، ٣٠٥ .

(٢) الإنصاف ج١/ ٤٤ ، أسرار/ ٦٧ ، ٧٦ ، شرح المفصل ج١/ ٨٤ ، شرح التسهيل ج١/ ٢٧٢ ، ائتلاف/ ٣٠ وما بعدها ، الأشباه ج٢/ ٢٥٩ ، شرح التصريح ج١/ ١٥٩ ، ج٢/ ٢٤٨ ، شرح الأشموني ج١/ ٣٠٩ ، هذا ، وفى بعض المصادر أن للكوفيين مذهباً آخر فى رافع المبتدأ .

« والمذهب الثانى : أنه يرتفع بالعائد من الخبر » التبيين / ٢٢٥ ، ارتشاف ج٢/ ٢٩ ، وفى المجمع : « وللکوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو : زيد ضربته ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوباً للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو : القائم زيد ترافعا » ج١/ ٣١٢ ، الخصائص ج١/ ١٨ ، ١٦٦ .

(٣) الإنصاف ج١/ ٤٤ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب إلى الكسائى « وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض كقولك : هذا زيد ، وزيد أنت » شرح التسهيل ج١/ ٣٠٧ ، مع ج١/ ٣١٢ ، شرح التصريح ج١/ ١٦٠ .

(٥) الإنصاف ج١/ ٥٥ ، أسرار/ ٧٢ ، شرح المفصل ج١/ ٨٨ ، التبيين/ ٢٣٦ ، ائتلاف/ ٣١ ، حاشية الصبان ج١/ ٣١٤ ، ونقله عن صاحب البسيط فى المجمع ج١/ ٣١٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه يتضمن ضميراً ، وإن كان اسماً غير صفة ؛ لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك : زيد أخوك ، في معنى زيد قريبك ، وعمرو غلامك ، في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ » ^(١) .

(٣٢) « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو : قولك : هند زيد ضاربه هي ، لا يجب إبرازه » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل ... أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له . قال الشاعر :

وإنَّ أَسْرَأَ أَسْرَى إِلَيْكَ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْتَمَاءٌ وَبِيدَاءٌ سَمَلَقُ
لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي دَعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْفُوقُ

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال : محقوقة أنت » ^(٣) .

(٣٣) ذهب الكوفيون إلى أنه « إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين ، فإن كان الظرف ... معرفة نحو : زيد خلفك ، وداري خلف دارك ، فالنصب راجح » ^(٤) والرفع خاص « بالشعر أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني » ^(٥) داري خلف دارك .

(٣٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم المعنى ، وكان موقوعا في

(١) الإنصاف ج١ / ٥٦ .

(٢) الإنصاف ج١ / ٥٧ ، اتلاف / ٣٢ ، وعبر بالوصف بدلا من اسم الفاعل في / ٧٥ وما بعدها ، وفي التبيين عبر باسم الفاعل والصفة المشبهة به / ٢٥٩ وما بعدها .

هذا ، في شرح التصريح : « بشرط خوف اللبس ، نحو : زيد عمرو ضاربه هو » ج١ / ١٠٥ ، ١٦٢ ، ارتشاف ج٢ / ٤٧ ، شرح التسهيل ج١ / ٣٠٧ وما بعدها ، مع ج١ / ٣١٤ ، شرح الأشموني ج١ / ٣١٦ وما بعدها ، اتلاف / ٧٦ ، حاشية يس ج١ / ١٤٦ ، حاشية الصبان ج١ / ١٩٧ ، ج٢ / ٨٥ .

(٣) الإنصاف ج١ / ٥٨ وما بعدها .

(٤) مع ج١ / ٣٢٣ .

(٥) مع ج١ / ٣٢٣ ، شرح التسهيل ج١ / ٣٢١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج١ / ٣٢٣ .

قال عن مذهبه في الارتشاف : « اختير نصبه نحو : منزلي خلفك ، ويمجوز رفعه » ج٢ / ٥٨ ، فلم ينسب إليهم اختصاص الرفع بالشعر ، وكون المخبر عنه اسم مكان .

جميعه ، وهو نكرة فيجب « رفعه نحو : ميعادك يوم ويومان ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾ ^(١) ...
 كذا إذا كان واقعا في أكثره نحو : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ ^(٢) ، ويمتنع النصب والجر بفي
 «وحتهم في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعض فيما يقصد به الاستغراق » ^(٣) .

(٣٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ،
 فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب
 عمرو » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ؛
 لأنه يؤدي إلى أن تُقدَّم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت : قائم زيد ، كان في
 قائم ضمير زيد ، وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد ، كانت الهاء في أبوه ضمير زيد ، فقد تقدم
 ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب أن لا يجوز
 تقديمه عليه » ^(٥) .

(٣٦) ذهب الكوفيون « إلى أن نحو : كل رجل وضيعته ، مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن
 معناه عندهم : مع ضيعته » ^(٦) « فكما أنك لو جئت « بمع » موضع « الواو » لم تحتج إلى مزيد
 عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها » ^(٧) .

(١) سورة سبأ آية ١٢ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٣) مع جم ٣٢٣ / ١ ، وانظر ما قبلها ، شرح التسهيل ج ١ / ٣١٩ وما بعدها ، حاشية يس ج ١ / ١٦٧ ، وفي
 الارتشاف : « وإن كان مستغرقا نحو : صومك اليوم ... الكوفيون يلتزمون فيه الرفع » ج ٢ / ٥٧ ،
 فلم يخص الظرف المنكر بالحكم ، بل إن الظرف في المثال الثاني أتى به معرفة ، ولم يذكر استغراق المصدر
 أكثر الظرف ، كما هو موجود في المراجع السابقة .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٣٢٠ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٦٥ ، أسرار / ٦٩ وما بعدها ، شرح المفصل ج ١ / ٩٢ ، التبيين / ٢٤٥ ، اختلاف / ٣٣ ،
 ارتشاف ج ٢ / ٤٥ ، مع جم ٣٣٣ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٦٥ .

(٧) اختلاف / ٧٦ .

(٨) شرح الأشموني ج ١ / ٣٤٤ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٨٢ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٣٢ ،
 مع جم ٣٣٨ / ١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٠ .

(٣٧) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك، وما أشبه ذلك » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا: إنه ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، وعمرو منطلق، كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت: زيد أمامك، وعمرو وراءك، لم يكن أمامك في المعنى في هو زيد، ولا وراءك في المعنى عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما » ^(٣).

(٣٨) « ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه... وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو » ^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل... » ^(٥).



(١) خالف الكوفيون في هذه المسألة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب حيث ذهب « إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك: أمامك زيد: حل أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقى منصوباً على ما كان عليه من الفعل » الإنصاف ج ١ / ٢٤٥، التبيين ٣٧٦، اختلاف ٣٥. هذا، ولم ترد مخالفة لثعلب في المراجع الآتية: شرح التسهيل ج ١ / ٣١٣، شرح المفصل ج ١ / ٩١، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٤٣، مغنى ٥٦٦، اختلاف ٨٩، شرح التصريح ج ١ / ١٦٦، مع ج ١ / ٣٢١، ج ٣ / ٩٢.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٤٥.

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٤٥ وما بعدها.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٥١، شرح المفصل ج ٢ / ٥٧، التبيين ٢٣٣، ارتشاف ج ٢ / ٢١، اختلاف / ٩٢.

(٥) الإنصاف ج ١ / ٥١ وما بعدها.

كان وأخواتها

(٣٩) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن المرفوع بعد كان « باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه »^(٢) فلم تعمل كان فيه الرفع .

(٤٠) ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني لـ « ظننت » نصبا على الحال^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن خبر كان نصب على الحال أن كان فعل غير واقع - أى : غير معتد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضرباً رجلاً ، وضرباً رجلاً ، ولا يجوز ذلك في « كان » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائماً ، كانا قياماً ... وإذا لم يكن متعدداً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال ، فإنما ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه : « كان زيد في حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيدا قائماً : ظننت زيدا في حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال ... »^(٥) .

(٤١) ذهب الكوفيون إلى^(٦) أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها وكذلك ما كان في

(١) خالف الكوفيون في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى أنه « ارتفع لشبهه بالفاعل » ارتشاف جـ ٧٢ / ٢ ، مع جـ ٣٥٣ / ١ ، فعملت « فيه الرفع » شرح التصريح جـ ١٨٤ / ١ ، حاشية الصبان جـ ٣٥٧ / ١ .

(٢) ارتشاف جـ ٧٢ / ٢ ، ولم تذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى الكوفيون في شرح الأشموني جـ ٣٥٦ / ١ وما بعدها ، الأشياء جـ ٢٩ / ١ .

(٣) ورد في بعض المراجع أن الفراء يقول بنصبه لشبهه بالحال لا على الحال « فكان زيد ضاحكاً مشبه عنده : بجاء زيد ضاحكاً » مع جـ ٣٥٣ / ١ ، ٤٨٦ ، ارتشاف جـ ٧٢ / ٢ ، جـ ٥٦ / ٣ ، شرح التصريح جـ ١٨٤ / ١ ، ٢٤٦ ، وما بعدها ، ٣٠٨ ، حاشية الصبان جـ ٣٥٧ / ١ .

(٤) انظر الإنصاف جـ ٨٢١ / ٢ ، التبيين ٢٩٥ ، اتلاف ١٢١ ، ارتشاف جـ ٧٢ / ٢ ، مع جـ ٣٥٣ / ١ .

(٥) الإنصاف جـ ٨٢١ / ٢ .

(٦) خالف الكوفيون في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى « أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال : قائماً ما زال زيد ... وذلك لأن ما للنفى ، وأنه يستأنف بها للنفى ؛ ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بأن واللام في الإيجاب ، فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدر الكلام ... » شرح المفصل جـ ١١٣ / ٧ ، الإنصاف جـ ١٥٩ / ١ ، التبيين ٣٠٢ ، شرح التسهيل جـ ٣٥١ / ١ ، ارتشاف جـ ٨٧ / ٢ ، شرح التصريح جـ ١٨٩ / ١ ، اتلاف ١٢٢ ، مع جـ ٣٧٣ / ١ .

معناها من أخواتها : ما انفك ، وما فتى ، وما برح .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن « ما زال » ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أنه ليس بنفى أن « زال » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً ... إذا كان كذلك ، صار « ما زال » بمنزلة كان في أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك « ما زال » ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ... »^(١) .

(٤٢) « ذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف ، كما أجريت « كان » مجراه ؛ لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب ضارب مضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في ليس ... »^(٤) .

(٤٣) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر من مفعول وحال وغيرهما ، فيقال : كان طعامك أكلاً زيد ، كان طعامك زيداً أكلاً .

واحتجوا بقول الشاعر :

قنافذ هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

(١) الإنصاف ج١/ ١٥٥ وما بعدها ، ولم يذكر مخالفة فيها يلى من مراجع : ارتشاف ج٢/ ٧٥ ، الأشباه ج٣/ ٣٣٩ ، حاشية الصبان ج١/ ٣٥٧ .

(٢) ذكرت في بعض المراجع مخالفة الفراء في هذه المسألة : « ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : قائماً ليس زيد ، وهو قول » وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ، واحتجوا لذلك بالنص والمعنى أما النص فقولته تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ووجه الدليل أنه قدم معمول الخبر عليها ، وذلك أن يوم معمول مصروقاً الذي هو الخبر ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ... » شرح المفصل ج٧/ ١١٤ ، ارتشاف ج٢/ ٨٧ ، شرح التصريح ج١/ ١٨٨ ، هذا ، وفي الجمع نسب المذهب إلى جمهور الكوفيين دون نص على المخالف . انظر ج١/ ٣٧٣ ، بل إن ابن جنى في الخصائص تفرد ونسب إلى الكوفيين القول بالجواز . انظر ج٢/ ٣٨٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج١/ ١٦٠ ، أسرار/ ١٤٠ ، التبيين/ ٣١٥ ، شرح التسهيل ج١/ ٣٥١ ، اختلاف/ ١٢٣ ، شرح الأشموني ج١/ ٣٧٠ .

(٤) الإنصاف ج١/ ١٦١ .

فأصبحوا والنوى على مُعَرِّسِهِمْ وليس كلُّ النوى يُلقَى المساكينُ^(١)

(١) انظر شرح التسهيل جـ ١ / ٣٦٧ وما بعدها، شرح التصريح جـ ١ / ١٨٩ وما بعدها، الأشباه جـ ٣ / ١١٩، اتلاف / ١٣٣، مع جـ ١ / ٣٧٥، شرح الأشموني جـ ١ / ٣٧٤.

ما ولاولات وإن المشبهات بليس

(٤٤) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن الاسم المرفوع بعد « ما » مرفوع على الابتداء^(٢) فلم تعمل « ما » الرفع فيه .

(٤٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف الخافض »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل في الخبر ؛ وذلك لأن القياس في « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الجر لما اختص بالأسماء عمل فيها ... وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل ، كحرف الاستفهام والعطف ... ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز ؛ لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف ، فلم يقو على العمل في الخبر ، كما عملت « ليس » لأن « ليس » فعل و « ما » حرف ، والحرف أضعف من الفعل ...»^(٤)

(٤٦) ذهب الكوفيون^(٥) إلى أنه إذا اقترنت « ما » « بأن » فإنه يجوز النصب^(٦) و « إن » هذه عندهم نافية جىء بها بعد « ما » توكيداً^(٧) .

(١) قال في شرح التصريح : « وقال الكوفيون : عملت في الأول فقط ... كذا قال الشاطبي ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ ج ١٦ / ١٩٦ ، فنسب الشاطبي إليهم أن الاسم بعدها مرفوع بها .
(٢) ارتشاف ج ٢ / ٢٠ ، شرح المفصل ج ٢ / ١١٦ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٧٢ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ١٩٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ ، مع ج ١ / ٣٨٩ ، حاشية يس ج ١ / ١٩٦ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٨٨ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٦٥ ، أسرار ١٤٣ ، التبيين / ٣٢٤ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠٨ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٧٢ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ١٩٠ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٢ ، ١٠٦ ، ائتلاف / ١٠٧ ، ١٦٥ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ ، مع ج ١ / ٣٨٩ حاشية الصبان ج ١ / ٣٨٨ .
(٤) الإنصاف ج ١ / ١٦٥ .

(٥) قال في الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى الكوفيين : « نقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه إذا جىء بإن بعد « ما » لا يجوز النصب ولا الجر بالباء » ج ٢ / ١٠٥ ، فنقل ابن عصفور مخالفة الكسائي والفراء في عدم إجازتهم النصب .

(٦) انظر الأشباه ج ٣ / ٣٤٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٧ ، مع ج ١ / ٣٩١ .

(٧) انظر شرح التسهيل ج ١ / ٣٧١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٠٥ ، مع ٣٩١ .

(٤٧) ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » عليها نحو : طعامك ما زيد أكلاً.

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن « ما » بمنزلة لم ولن ولا ؛ لأنها نافية ، كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : زيداً لم أضرب ، وعمراً لن أكرم ، وبشراً لا أخرج ، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما »^(٢).



(١) خالف الكوفيون في هذه المسألة ثعلب حيث ذهب « إلى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه ، فإن كانت « ما » رداً لخبر كانت بمنزلة « لم » ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال في الخبر : زيد أكل طعامك ، فترد عليه نافية : ما زيد أكلاً طعامك ، فمن هذا الوجه يجوز التقديم ... فإن كان جواباً للقسم إذا قال : والله ما زيد بأكل طعامك ، كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ، فلا يجوز التقديم « الإنصاف جـ ١ / ١٧٢ ، التبيين / ٣٢٧ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٠٥ ، اتلاف / ١٦٥ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ١٧٢ .

أفعال المقاربة

(٤٨) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المقرون بأن بعد عسى ، نحو : عسى زيد أن يقوم بدل اشتغال من فاعلها ؛ فالمعنى عندهم فى : عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد ، فقدم الاسم ، وآخر المصدر^(١) .



(١) انظر مع ج ١ / ٤١٦ ، ارتشاف ج ٢ / ١٢٢ ، مغنى / ٢٠٢ .

إن وأخواتها

(٤٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « إن » وأخواتها لا ترفع الخبر نحو : إن زيدًا قائم وما أشبه ذلك »^(١) وإنما هو مرفوع بما ارتفع به قبل دخولها .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما تنصبه ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل ؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر ، جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول ؛ لأننا لو أعملناه عمله ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها »^(٢) .

(٥٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « لكن » مركبة وأصلها « إن » زبدت عليها لا والكاف »^(٣) .

(٥١) « ذهب الكوفيون إلى أن « اللام الأولى في لعل أصلية »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن اللام أصلية ؛ لأن لعل حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة ... إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل

(١) الإنصاف ج ١ / ١٧٦ ، أسرار / ١٥٠ ، التبيين / ٣٣٣ ، الإغراب / ٦٧ ، ١٣٩ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠١ وما بعدها ، ائتلاف / ١٦٦ وما بعدها ، الأشباه ج ١ / ٢٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٠ وما بعدها ، مع ج ١ / ٤٣١ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٨٨ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ١٧٦ .

(٣) شرح المفصل ج ٨ / ٧٩ ، الإنصاف ج ١ / ٢٠٩ ، وفي شرح التصريح : « من لا وإن والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه ، وحذفت الميزة تخفيفًا » ج ١ / ٢١٢ ، ومثله في شرح الأشموني ج ١ / ٤٢٤ ، ارتشاف ج ٢ / ١٢٨ ، هذه المراجع السابقة لم تنص إلا على الكوفيين لا جمهورهم ولا شيء من هذا القبيل ، وفي المغنى : « قال الفراء : أصلها : « لكن أن » فطرح الميزة للتخفيف ونون لكن للساكين وقال باقى الكوفيين : مركبة من : « لا » و « إن » والكاف زائدة ... » / ٢٨٣ ، وذكر مذهب الفراء منسوبًا إليه في شرح الأشموني ج ١ / ٤٢٣ وما بعدها .

هذا ، وفي كل من الارتشاف ج ٢ / ١٢٨ ، ومع ج ١ / ٤٢٦ ، بعد أن ذكر القولين السابقين - قول الكوفيين المنسوب إليهم أعلى ، وقول الفراء المنسوب إليه أسفل - نسب إلى قوم منهم أنها مركبة من « لا وكان » فهم مجمعون على أنها مركبة ، يختلفون فيها ركبته منه على ثلاثة أقوال .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢١٨ ، شرح المفصل ج ٨ / ٨٨ ، التبيين / ٣٥٩ ، ائتلاف / ١٧٣ ، مع ج ١ / ٤٢٩ .

مكان على كل حال»^(١).

(٥٢) لم يجز الكوفيون دخول اللام على خبر «إن» إذا كان جملة فعلية مصدرية بحرف التنفيس وهو: سوف^(٢)، فلا يجوز عندهم «إن زيدًا لسوف يقوم»^(٣).

(٥٣) «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر «لكن» كما يجوز في خبر «إن» نحو: ما قام زيد لكن عمرًا لقائم»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها قال الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

وأما القياس فلأن الأصل في لكن: إن زیدت علیها لا والكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً كما زیدت علیها اللام والهاء في قول الشاعر:

هِنَّكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِمِيَّةٍ عَلَى هِنَوَاتٍ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولُهَا

فزاد اللام والهاء على إن، فكذلك هاهنا زاد عليها لا والكاف، فإن الحرف قد يوصل في أوله وآخره، فما وصل في أوله نحو: هذا وهذاك، وما وصل في آخره نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥)»^(٦).

(٥٤) «ذهب الكوفيون^(٧) إلى أن «إن» المخففة من الثقل لا تعمل النصب في

(١) الإنصاف ج ١ / ٢١٩.

(٢) انظر شرح المفصل ج ٩ / ٢٥ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ١٤٤، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٩، مع ج ١ / ٤٤٦، حاشية الصبان ج ١ / ٤٣٦.

(٣) شرح المفصل ج ٩ / ٢٦.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٠٨ وما بعدها، التبيين / ٣٥٣، شرح المفصل ج ٨ / ٦٤، ٧٩، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٩، ارتشاف ج ٢ / ١٤٦، مغني / ٣٠٧، ٣٨٥، اتلاف / ١٧٢، مع ج ١ / ٤٤٦، شرح الأسموني ج ١ / ٤٣٧ وما بعدها.

(٥) سورة مريم آية ٢٦.

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٠٩ وما بعدها.

(٧) نقل في الارتشاف أن الكسائي يقول: «إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقل... أو على الأفعال كانت بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» ج ٢ / ١٥١، ومع ج ١ / ٤٥٣ أى: أنه يقول بإعمال المخففة في الأسماء، فخالقهم بذلك.

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل ؛ لأن المشددة إنما عملت ؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف ، كما أنه على ثلاثة أحرف ، وأنها مبنية على الفتح ، كما أنه مبني على الفتح ، فإذا خفضت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها »^(٢) ، « ويرون أنها في قولهم : « إن زيدًا لقائم » بمعنى النفى ، وإن واللام بمعنى إلا فالمعنى : ما زيد إلا قائم »^(٣) .

(٥٥) ذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه لا يجوز حذف خبر « إن » وأخواتها « إلا مع النكرة »^(٥) أى : أن يكون الاسم نكرة .



(١) الإنصاف ج ١ / ١٩٥ ، التبيين / ٣٤٧ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ١٢٤ ، ٤١٤ ، ٥٨٥ ، شرح المفصل ج ٨ / ٧٢ ، ج ٣ / ١٢٩ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٣ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ١٤٩ وما بعدها ، مغنى / ٣٦ ، ٤٧ ، ٥٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٣١ ، ائتلاف / ١٦٩ وما بعدها ، الأشباه ج ٣ / ٣٤٢ ، مع ج ١ / ٤٥٣ ، الكوكب الدرى / ٣٦٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ١٩٥ .

(٣) شرح المفصل ج ٨ / ٧٢ ، الإنصاف ج ٢ / ٦٤٠ ، ائتلاف / ١٥٥ .

(٤) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى « جواز حذفه معرفة كان أو نكرة ، إلا أن شرط جواز الحذف التكرير نحو : إن محلاً وإن مرتحلاً » ارتشاف ج ٢ / ١٣٥ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠٤ ، مع ج ١ / ٤٣٥ .

(٥) الخصائص ج ٢ / ٣٧٤ ، ونسب المذهب إلى قوم في شرح التسهيل « وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة » ج ٢ / ١٥ .

لا التي لنفى الجنس

(٥٦) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى « بلا » معرب منصوب بها نحو : لا رجل في الدار »^(١) .

« واحتجوا لذلك بقولهم : لا رجل وغلماً عندك ، بالعطف على اللفظ ، فلولا أنه معرب لم يجر العطف عليها ؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها ؛ لأنه إنما يعطف للاشتراك في العامل »^(٢) .

(٥٧) ذهب الكوفيون إلى أن « لا » في نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء اسم « وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة »^(٣) .



(١) الإنصاف ج ١ / ٣٦٦ ، التبيين / ٣٦٢ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠٦ ، ارتشاف ج ٢ / ١٦٤ .

(٢) شرح المفصل ج ١ / ١٠٦ .

(٣) مغنى / ٣٢٢ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٣٧ ، مع ج ١ / ٤٧٣ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٦ .

ظن وأخواتها

(٥٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا وقعت « ظننت وأخواتها » بين فعل ومرفوعه نحو : قام ظننت زيد ، وجب الإلغاء ، فلا يجوز عندهم نصب زيد ، وهو مرفوع على الفاعلية لا على الابتداء ^(١) .

(٥٩) ذهب الكوفيون ^(٢) إلى أنه يجوز أن تلغى « ظننت وأخواتها » عن العمل في مفعولاتها مع تقدمها عليها مطلقا ^(٣) .

« واستدلوا على ذلك بقوله : وهو بعض بنى فزارة :

كذاك أُدْبِتُ حتى صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع ملاك على الابتدائية ، والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليها ، وفي الحماسة بنصبهما على الإعمال ، وقوله وهو كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية ، وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال ^(٤) .



(١) انظر ارتشاف ج ٣ / ٦٦ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٨٧ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٥٤ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩ .

(٢) قال في الارتشاف : « وذهب ... والكوفيون في نقل أصحابنا عن الكوفيين إلى أنه يجوز الإلغاء ، والإعمال عندهم أحسن ، وعن الفراء كقول جمهور البصريين ، ولا يلغى مقدمه » ج ٣ / ٦٤ .
فهذا النص ينقل خروج الفراء من الكوفيين حيث نسب إليه القول بعدم جواز الإلغاء ، وهو قول جمهور البصريين . انظر ١٣١ من هذا البحث .

(٣) انظر اتلاف / ١٣٤ ، مع ج ١ / ٤٩١ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٥٨ .

(٤) شرح التصريح ج ١ / ٢٥٨ .

الفاعل

(٦٠) ذهب الكوفيون إلى جواز تقدم الفاعل على العامل « فيجيز الكوفيون : الزيدان قام ، والزيدون قام » ^(١) .

« تمسكاً بنحو قول الزباء ... :

ما لِلْجِمالِ مَشْيُها وَثِيْدًا أَجندلا يَحْمِلُن أُم حديدًا

وجه التمسك : أن مشيها روى مرفوعاً ، ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وثيداً ، وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلاً بوثيداً مقدماً عليه ، فقد تقدم الفاعل على المسند » ^(٢) .

(٦١) ذهب الكوفيون إلى جواز حذف تاء التانيث من الفعل الذى فاعله « جمع المؤنث بالالف والتاء فأجازوا فيه : قام الهندات » ^(٣) .

وأجازوا كذلك إثبات التاء فى « جمع المذكر السالم كجمع التكسير فيقال : قامت الزيدون » ^(٤) .

« واحتجوا بنحو : ﴿ إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُوآ إِسْرَءِيلَ ﴾ ^(٥) فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، وبنحو : ﴿ إِذَا جَآءَكَ الْمُؤْمِنَتُ ﴾ ^(٦) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث » ^(٧) .



(١) ارتشاف جـ ٢ / ١٧٩ ، مغنى / ٧٥٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١ / ٢٨٧ ، جـ ٢ / ٢٨٣ ، مع جـ ١ / ٥١١ ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٦٥ ، حاشية يس جـ ٢ / ٢٨٣ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٦٤ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح جـ ١ / ٢٧١ .

(٣) ارتشاف جـ ١ / ٣٥١ ، جـ ٣ / ٤ ، مع جـ ٣ / ٢٩٣ .

(٤) مع جـ ٣ / ٢٩٤ ، ارتشاف جـ ٣ / ٤ .

(٥) سورة يونس آية ٩٠ .

(٦) سورة الممتحنة آية ١٢ .

(٧) شرح التصريح جـ ١ / ٢٨٠ ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٧٧ .

النائب عن الفاعل

(٦٢) ذهب الكوفيون إلى جواز « نيابة غير المفعول به مع وجوده ... ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ^(١) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وترك قوما منصوبا وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ولو ولدت قفيزة جَرَوْ كلب لَسُبَّ بذلك الجرو والكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب وهو مفعول به ^(٢) .



(١) سورة الجاثية آية ١٤ .

(٢) شرح التسهيل ج٢/ ١٢٨ ، شرح التصريح ج١/ ٢٩٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج١/ ٢١٩ ، التبيين / ٢٦٨ ، اختلاف / ٧٧ ، ارتشاف ج٢/ ١٩٤ ، مع ج١/ ٥٢٠ وما بعدها .

اشتغال العامل عن المفعول

(٦٣) « ذهب الكوفيون^(١) إلى أن قولهم : زيدًا ضربته ، منصوب بالفعل الواقع على الهاء^(٢) » .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ؛ وذلك لأن المكنى - الذى هو الهاء العائد - هو الأول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبًا به ، كما قالوا : أكرمت أباك زيدًا ، وضربت أخاك عمرًا^(٣) » .



(١) قال فى شرح التصريح : « وزعم الكسائى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء أنها منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنها فى المعنى لشيء واحد » ج١/ ٢٩٧ ، ومثله فى الجمع ج٣/ ١٠٧ ، فنسب المذهب إلى الفراء ، وجعل الكسائى مخالفا حيث نسب إليه القول بإلغاء الضمير وعدم إعمال الفعل فيه .

(٢) الإنصاف ج١/ ٨٢ ، شرح المفصل ج٢/ ٣٠ ، شرح الرضى على الكافية ج١/ ٤٣٩ ، انتلاف ١٠٦ ، ١١٣ .

(٣) الإنصاف ج١/ ٨٢ .

تعدى الفعل ولزومه

(٦٤) ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه ، فلا يجوز :
ما طعامك أكل إلا زيد^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل ؛ لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذي يدل على ذلك قولهم : « ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد » ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ... فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتفى بالفعل من أحد فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلتة عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه^(٣) .



(١) خالف الكوفيين في هذه المسألة ثعلب حيث ذهب إلى أنه يجوز « ما طعامك أكل إلا زيد ، واحتج بأن زيد مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : عمراً ضرب زيد » الإنصاف ج ١ / ١٧٣ وما بعدها ، اتلاف / ١٦٦ .

(٢) انظر التبيين / ٣٣٠ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٧٧ ، شرح التسهيل ج ٢ / ١٥٣ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٧٤ .

التنازع في العمل

(٦٥) « ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين في باب التنازع نحو : « أكرمتني وأكرمت زيدًا وأكرمت وأكرمتني زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا ، قال امرؤ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب « قليلا » وذلك لم يروه أحد ... »^(٢).



(١) الإنصاف ج ١ / ٨٣ ، شرح المفصل ج ١ / ٧٧ وما بعدها ، التبيين / ٢٥٢ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٧٩ ، ج ٢ / ٩٦٥ ، ١٠٤٩ ، الإغراب / ٥٢ ، ٦٢ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٧ ، ٦٩ ، شرح التسهيل ج ٢ / ١٦٧ ارتشاف ج ١ / ٨٩ ، مغنى / ٦٦٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، اتلاف / ١١٣ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ٣٢٠ ، الأشباه ج ١ / ١١٤ ، ج ٨ / ١٣٧ ، مع ج ٣ / ٩٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ١٤٨ .
(٢) الإنصاف ج ١ / ٨٣ وما بعدها .

المفعول المطلق

(٦٦) « ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه نحو : ضرب ضربًا ، وقام قيامًا » ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قاوم قوامًا ؛ فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قيامًا ، فيعتل لاعتلاله ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربًا فتنصب ضربًا بضربت ... » ^(٢) .



(١) الإنصاف ج ١ / ٢٣٥ ، أسرار / ١٧٣ ، إيضاح / ٥٦ ، التبيين / ١٤٣ ، الإغراب / ٤٩ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٧ ، شرح المفصل ج ١ / ١١٠ ، شرح التسهيل ج ٢ / ١٧٨ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٠٢ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٢٥ ، ائتلاف / ١١١ ، الأشباه ج ١ / ١٣٨ ، معجم ج ١ / ٨٧ ، ج ٢ / ٣٧ ، شرح الأسموني ج ٢ / ١٦٣ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٣٥ وما بعدها ، إيضاح / ٦٠ وما بعدها

المفعول له

(٦٧) ذهب الكوفيون إلى أن المفعول له « يتصب انتصاب المصادر »^(١)، وليس على إسقاط حرف الجر «^(٢)» .

(١) « ولذلك لم يترجموا له استثناء بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر فإذا قلت : ضربت زيدا تأديا ، فكانك قلت : أدبته تأديا » مع ج ٩٩ / ٢ .

(٢) مع ج ٩٩ / ٢ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٢١ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٣٧ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢ / ١٧٩ .

المفعول معه

(٦٨) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنه منصوب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف ... » ^(٣) .



(١) قال في الارتشاف : « ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف » جـ ٢ / ٢٨٦ ، ونقله عنه في مجمع جـ ٢ / ١٧٨ ، وانظر حاشية الصبان جـ ٢ / ٢٠٠ ، فنسب المذهب إلى بعضهم فقط ، ونسب إلى معظمهم القول بأن الواو هيأته ليتنصب انتصاب الظرف ، هذا ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى أكثرهم ، والمخالفة إلى جماعة منهم . انظر جـ ١ / ٣٤٤ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ ، أسرار / ١٨٢ وما بعدها ، التبيين / ٣٧٩ ، شرح المفصل جـ ٢ / ٤٩ ، ونقله عنه في الأشباه جـ ٢٤٤ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٥٠ ، ونقله عنه في مجمع جـ ٢ / ١٧٨ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٥١٨ ، اتلاف / ٣٦ ، شرح الأسموني جـ ٢ / ٢٠٠ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ .

الاستثناء

(٦٩) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن المستثنى إذا كان في الكلام التام غير الموجب ، وكان الاستثناء متصلاً « فالمختار في هذا الإتيان »^(٢) « وهو ... عطف ... » « وإلا » عندهم حرف عطف ؛ لأنه يخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل ، وتكون في العطف بـ « بل » « ولا » و لكن »^(٣) « نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^(٥) ، ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(٦) »^(٧) .

(٧٠) « ذهب الكوفيون^(٨) إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو »^(٩) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ لَعَلَّأ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾^(١٠) أى : ولا الذين ظلموا ، يعنى : والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ... »^(١١) .

(١) ذكر في شرح التصريح أن ثعلباً رد على الكوفيين هذا القول : « وقال في الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم يباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل » جـ ١ / ٣٥٠ . هذا ، ولم أجد في مرجع آخر أن ثعلباً رد على الكوفيين مذهبهم ، والموجود في المغنى : « ورد بقولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلى العامل » / ٣٠١ ، هكذا دون نسبة إلى ثعلب أو غيره .

(٢) ارتشاف جـ ٢ / ٣٠٠ .

(٣) مع جـ ٢ / ١٨٨ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٨٢ ، مغنى / ٩٨ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ٢١٤ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٢١٤ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٥) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٦) سورة النساء آية ٦٦ .

(٧) مع جـ ٢ / ١٨٨ .

(٨) نسب المذهب في المغنى إلى الفراء . انظر / ١٠١ ، ونقله عن التسهيل في الأشباه . انظر جـ ٨ / ١٨٣ .

(٩) الإنصاف جـ ١ / ٢٦٦ ، التبيين / ٤٠٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٩٤ وما بعدها ، اختلاف / ١٧٤ ، مع جـ ٢ / ٢٠٣ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٥٠ .

(١١) الإنصاف جـ ١ / ٢٦٦ .

(٧١) ذهب الكوفيون إلى أن «إلا» في الاستثناء المنقطع تقدر «بسوى»^(١).

(٧٢) ذهب الكوفيون إلى أن اسم «ليس» ولا يكون «ضمير مستتر فيهما عائد» على الفعل المفهوم من الكلام السابق، فإذا قلت: قام القوم ليس زيدًا، فالمعنى ليس هو زيدًا أى: ليس فعلهم فعل زيد، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»^(٢).

(٧٣) ذهب الكوفيون إلى أن «حاشا» التثنية نحو: ﴿حَشَى لِلَّهِ﴾^(٣) «فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف»^(٤).

(٧٤) أجاز الكوفيون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه الإتيان في المسبوق بالنفى وقاسوا عليه^(٥) «فيقول: ما قام إلا زيدٌ أحد، قال سيبيويه: سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما لى إلا أبوك ناصر، وقال حسان رضي الله عنه:

لأنهم يرجون منه شفاعه إذا لم يكن إلا النيون شافع

بالرفع ووجهه أن العامل وهو الابتداء في المثال و«يكن» التامة في البيت فرع لما بعد إلا، وهو أبوك في المثال، والنيون في البيت، وأن المؤخر وهو «ناصر» في المثال و«شافع» في البيت عام؛ لوقوعه في سياق النفى أريد به خاص، فصح إيداله من المستثنى منه، لكنه بدل كل من كل»^(٦).

(٧٥) «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: إلا طعامك ما أكل زيد»^(٧).

(١) انظر شرح التسهيل ج٣/٢٦٤، اتلاف/١٦٢، مع ج٢/١٨٦، حاشية الصبان ج٢/٢١١، وفي الارتشاف: «يقدر بسواء» ج٢/٢٩٦.

(٢) ارتشاف ج٢/٣٢٠، شرح المفصل ج٢/٧٨، شرح التصريح ج١/٣٦٢ وما بعدها.

(٣) سورة يوسف آية ٣١، ٥١.

(٤) مغنى ١٦٤ وما بعدها، شرح التصريح ج١/٣٤٧، مع ج٢/٢١٤، شرح الأشموني ج٢/٢٤٥ وما بعدها.

(٥) انظر شرح التصريح ج١/٣٥٥، ارتشاف ج٢/٣٠٧، مع ج٢/١٩١، حاشية الصبان ج٢/٢١٩.

(٦) شرح التصريح ج١/٣٥٥.

(٧) الإنصاف ج١/٢٧٣، اتلاف/١٧٥، مع ج٢/١٩٤، ونسب المذهب في الارتشاف إلى الكسائي ثم قال: «وفي النهاية أجازاه الكوفيون» ج٢/٣٠٧، ونقله في الكوكب الدرر عن الكسائي. انظر ٣٧٣/، ونسبة في التبيين إلى بعض الكوفيين. انظر /٤٠٦.

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما ، قال الشاعر :

خلا أن العتاق من المطايا ... حسينَ به فهن إليه سُوسُ ... »^(١)



الحال

(٧٦) ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : كلمته فاه إلى قى « أصله كلمته جاعلاً فاه إلى قى فهو مفعول به »^(١) وليس حالا .

كما ذهبوا إلى منع تقديم فاه على كلمته « فلو قلت : فوه إلى قى كلمنى عبد الله ، لم يجز ذلك عند أحد من الكوفيين »^(٢) .

(٧٧) ذهب الكوفيون إلى أن الحال إذا كان فيها « معنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة ، وهى مع ذلك نكرة ، نحو : عبدُ الله المُحْسِنَ أَفْضَلُ منه المسىء ، التقدير : إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ... فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفة فى اللفظ نحو جاء زيد الراكب »^(٣) .

(٧٨) ذهب الكوفيون إلى أن المصادر من نحو « قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾^(٤) ، ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾^(٥) ، ﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾^(٦) و^(٧) ﴿ دَعَوْهُمْ جَهَارًا ﴾^(٨) وقولهم : « قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة وعيانا ... »^(٩) ذهبوا إلى أنها مفاعيل مطلقة - منصوبة بالفعل الذى قبلها ، وليست فى موضع الحال »^(١٠) .

(١) مع جـ ٢/ ٢٢٥ ، شرح المفصل جـ ٢/ ٦١ ، شرح التسهيل جـ ٢/ ٣٢٤ ، شرح الرضى على الكافية جـ ٢/ ٢١ ، ارتشاف جـ ٢/ ٣٣٥ ، شرح التصريح جـ ١/ ٣٧٠ .

(٢) ارتشاف جـ ٢/ ٣٣٦ ، شرح التسهيل جـ ٢/ ٣٢٥ ، مع جـ ٢/ ٢٢٦ ، حاشية الصبان جـ ٢/ ٢٢٥ .

(٣) مع جـ ٢/ ٢٣٠ ، ارتشاف جـ ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، شرح التصريح جـ ١/ ٣٧٤ ، شرح الأشموني جـ ٢/ ٢٥٦ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٦) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٧) سورة نوح آية ٨ .

(٨) ارتشاف جـ ٢/ ٣٤٢ .

(٩) السابق .

(١٠) ارتشاف جـ ٢/ ٣٤٢ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١/ ٣٧٥ ، مع جـ ٢/ ٢٢٨ ، شرح الأشموني جـ ٢/ ٢٥٧ .

(٧٩) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر التالى «أما» نحو: «أما علمًا فعالم» منكرًا كان أو معرفًا بآل «مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذى وصفت عالم»^(١).

(٨٠) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد «إن كان صاحب الحال ضميرًا أو ظاهرًا والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند»^(٢) ويمنع التقديم إذا كان صاحب الحال ظاهرًا وهى اسم «لا يجوز: مررت ضاحكة بهند»^(٣).

(٨١) «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو: راكبًا جاء زيد، ويجوز مع المضمَر نحو: راكبًا جئت»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها؛ وذلك لأنه يؤدى إلى تقديم المضمَر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: راكبًا جاء زيد، كان فى «راكبًا» ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمَر على المظهر لا يجوز»^(٥).

(٨٢) ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فإنه يجوز توسط الحال بأن يقدم على العامل دون المبتدأ إذا كانت الحال «من مضمَر مرفوع نحو: أنت قائمًا فى

(١) شرح التصريح ج١/ ٣٧٤، ارتشاف ج٢/ ٣٤٤، مع ج٢/ ٢٢٩.

(٢) مع ج٢/ ٢٣٦.

(٣) ارتشاف ج٢/ ٣٤٨، شرح التصريح ج١/ ٣٨٠، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٤.

(٤) الإنصاف ج١/ ٢٥٠ وما بعدها، التبيين ٣٨٣، اتلاف ٣٧، ارتشاف ج٢/ ٣٤٩، الإغراب ٥٧،

شرح التصريح ج١/ ٣٨١، مع ج٢/ ٢٣٧ وما بعدها.

(٥) الإنصاف ج١/ ٢٥١.

(٦) خالف الكوفيون فى هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى الجواز مطلقا، فلم يقيد بكون الحال من مضمَر مرفوع، واستدل بقراءة الحسن البصرى: «والسماوات مطويات بيمينه» بنصب مطويات وغيرها، انظر شرح التصريح ج١/ ٣٨٥، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٥٥، وقال فى الصفحة التى تليها: «وفى كتاب النقد لابن الحاج: زيد قائمًا فى الدار أجازها... الكسائى وأجازها الفراء فى الشعر» فزاد مخالفة الكسائى، حيث نسب إليه القول بجواز التوسط إذا كانت الحال من ظاهر، كما فى المثال، وخصص إجازة الفراء بالشعر لا مطلقا. هذا، وفى الجمع نسب المذهب إلى الكوفيين دون نص على مخالفة لأحد، غير أنه ذكر القول بالجواز مطلقا ولم ينسبه لأحد، وهو قول الفراء كما فى المراجع السابقة، انظر ج٢/ ٢٤٠، ونسب المذهب إلى الكوفيين دون نص على مخالفة فى حاشية الصبان ج٢/ ٢٧٠.

(٨٣) «ذهب الكوفيون^(٢) إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه «قد» أو لم تكن»^(٣) واحتجوا «بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا ، النقل والقياس : أما النقل فقد قال الله : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٤) فحصرت فعل ماض وهو في موضع الحال ، وتقديره : حصرة صدورهم ، والدليل على صحة هذا التقدير : قراءة من قرأ : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهى قراءة الحسن البصرى ، ويعقوب الحضرى والمفضل عن عاصم ، وقال أبو صخر الهذلى :

وإنى لتعرونى لذاكرك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطرُ

فبلله : فعل ماض وهو في موضع الحال ، فدل على جوازه ، وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : مررت برجل قاعد و غلام قائم ، جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعداً ، وبالغلام قائماً ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قعد و غلام قام ، فينبغى أن يجوز أن تقع حالا للمعرفة ...»^(٥) .

(٨٤) «ذهب الكوفيون إلى أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور ، وكلاهما صالحان للخبرية ، بأن حَسُنَ السكوت عليه ، وكُرِّرَ الظرف أو المجرور فإن «النصب في مثل هذا لازم ؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع»^(٦) فهم «يوجبون انتصابه على الحال»^(٧) كما في قوله

(١) شرح الأشموني ج ٢ / ٢٧٠ .

(٢) في شرح الرضى على الكافية : «والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا «قد» في الماضي المبتدأ ...» ج ١ / ٤٥ ، فأخرج الفراء منهم ، وفي الارتشاف : «ولا تقدر قبله «قد» خلافاً للفراء» ج ٢ / ٣٧٠ .

(٣) شرح المفصل ج ٢ / ٦٧ ، الإنصاف ج ١ / ٢٥٢ ، التبيين / ٣٨٦ ، اثتلاف / ١٢٤ ، مع ج ٢ / ٢٥٣ ، مغنى / ٢٢٩ ، ٨٣٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢٨٤ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٨٤ .

(٤) سورة النساء آية ٩٠ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٢٥٢ وما بعدها .

(٦) شرح التسهيل ج ٢ / ٣٤٧ ، مع ج ٢ / ٢٤١ ، ارتشاف ج ٢ / ١٦١ ، ٣٥٧ ، وعبر عن الاسم بالصفة في الإنصاف ج ١ / ٢٥٨ ، واثتلاف / ٣٧ ، وباسم الفاعل في التبيين / ٣٩١ .

(٧) شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٢٨ .

تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ ^(٢) و « نحو قولك : فى الدار زيد قائما فيها » ^(٣) .



(١) سورة هود آية ١٠٨ .

(٢) سورة الحشر آية ١٧ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٥٨ ، وواضح أن النصب اللازم فى هذه المسألة : للاسم المذكور مع المبتدأ ، ففى الآية الأولى الاسم هو ﴿ خَالِدَيْنِ ﴾ وفى الآية الثانية : ﴿ خَالِدَيْنِ ﴾ وفى المثال : قائما .

التمييز

(٨٥) ذهب الكوفيون إلى أن التمييز يجوز أن يكون معرفة كقوله : « وهو رشيد
اليشكري :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو»^(١)

و « في نحو : سفه نفسه ، وغبن رأيه ، ويطر عيشه ، وألم بطنه ... »^(٢).

* * *

(١) شرح التصريح ج ١ / ٣٩٤ ، مع ج ٢ / ٢٦٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٨٤ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٨٥ ،
مغنى / ٧٢٠ ، اتلاف / ٤٤ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٠ ، ٢٩٩ .
(٢) شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٧٢ .

حروف الجر

(٨٦) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن «رُبَّ» اسم ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه اسم حملا على « كم » ؛ لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رب » للعدد والتقليل ، فكما أن « كم » اسم ، فكذلك «رُبَّ» والذي يدل على أن « رب » ليس بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك في أربعة أشياء ، أحدها : أنها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال ... » ^(٣) .

(٨٧) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » يجوز أن تجر « الضمير » فتجره متكلما ومخاطبا وغائبا ؛ قياسا على قوله :

فتى حتاك يا بن أبى يزيد ^(٤)

(٨٨) ذهب الكوفيون إلى جواز مطابقة الضمير في «رُبَّ» للتمييز ^(٥) نحو « ربه رجلا ، وربها امرأة ، وربها رجلين ، وربهم رجالا ، وربهن نساء » ^(٦) .

(٨٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « مِنْ » يجوز استعمالها في الزمان والمكان » ^(٧) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « من » في الزمان أنه قد جاء ذلك في

(١) قال في شرح المفصل : « وقد ذهب الكسائي ، ومن تابعه من الكوفيين إلى أن « رب » اسم » جـ ٨ / ٢٧ ، فهو لا يجزم بعدم وجود الخلاف .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٨٣٢ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ١٧٥ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٥٥ ، مغنى / ١٧٩ ، ائتلاف / ١٤٤ ، مع جـ ٢ / ٣٤٦ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٠٣ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٨٣٢ وما بعدها .

(٤) ارتشاف جـ ٢ / ٤٦٩ ، وانظر ٦٤٨ ، مغنى / ١٦٦ ، ونقله عنه في شرح التصريح جـ ٢ / ٣ ، مع جـ ٢ / ٣٤١ .

(٥) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ١٨٤ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٦٣ ، مغنى / ٦٣٨ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤ ، مع جـ ٢ / ٣٥١ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٠٩ .

(٦) ارتشاف جـ ٢ / ٤٦٣ .

(٧) الإنصاف جـ ١ / ٣٧٠ ، أسرار / ٢٧٢ ، شرح المفصل جـ ٤ / ٩٣ ، جـ ٨ / ١١ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٤١ ، مغنى / ٤١٩ ، ائتلاف / ١٤٢ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٨ ، ومع جـ ٢ / ٣٧٧ .

كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُيَسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾^(١) و « أول يوم » من الزمان ، وقال الشاعر : وهو زهير بن أبي سلمى :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَفَرٍ

فدل على أنه جائز^(٢) .

(٩٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « واو رب » تعمل في النكرة الخفض بنفسها »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إن الواو هي العاملة ؛ لأنها نابت عن « رب » ، فلما نابت عن « رب » وهي تعمل الخفض ، فكذلك الواو لنابتها عنها . . . والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله :

وبلد عامية أعماؤه

وكقول الآخر :

وبلدة ليس بها أنيس

وما أشبه ذلك ، فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه^(٤) .

(٩١) ذهب الكوفيون^(٥) إلى جواز إنابة أحرف الجر بعضها عن بعض ، وكذلك أحرف الجزم وأحرف النصب ، وذلك بلا شذوذ^(٦) .

(١) سورة التوبة آية ١٠٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٧٠ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٧٦ ، الإغراب / ٤٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٣٧ ، ٤٦٢ ، مغنى / ٤٧٣ ، اتلاف / ١٤٥ ، مع ج ٢ / ٣٨٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٥٠ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٧٦ وما بعدها .

(٥) نسب المذهب في المغنى إلى أكثر الكوفيين ، انظر / ١٥٠ وما بعدها .

(٦) ونقل المذهب في شرح التصريح عن المغنى إلا أنه نسب إلى الكوفيين لا إلى أكثرهم ، انظر ج ٢ / ٤ - ٦ ، ونقله عنها في حاشية الصبان منسوباً إلى الكوفيين أيضاً كما في التصريح . انظر ج ٢ / ٣١٢ .

الإضافة

(٩٢) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان » ^(٢) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيرا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ ^(٣) واليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت ، وهما بمعنى واحد . . . ومن ذلك قولهم : « صلاة الأولى » و « مسجد الجامع » و « بقلة الحمقاء » والأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحمقاء ، وقد أضافوها إليها فدل على ما قلناه » ^(٤) .

(٩٣) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب ؛ فإنه يجوز الإعراب والبناء « لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا ، فمن الدلائل النحوية قراءة نافع : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^(٥) ينصب اليوم . . . وكفتحة : ﴿ يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ ﴾ ^(٦) فتحة : ﴿ يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ ^(٧) في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو » ^(٨) .

(١) قال في شرح الأشموني : « أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . . . ونقله في النهاية عن الكوفيين » ج ٢ / ٣٧٦ ، فنسب المذهب إلى الفراء ، ونقل نسبه إلى الكوفيين عن النهاية . هذا ، ونقل في الأشباه : « ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافته حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه » ج ٥ / ٢٥٤ ، فمن هذا النص يفهم أن القائل بالجواز هو سيبويه فقط ، وأن الكوفيين لا يقولون بالجواز .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٦ ، ونقله في الارتشاف عن النهاية . انظر ج ٢ / ٥٠٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٥٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٣ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٤١٨ وما بعدها .

(٣) سورة الواقعة آية ٩٥ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٦ وما بعدها .

(٥) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٦) سورة الشعراء آية ٨٨ .

(٧) سورة الانفطار آية ١٩ .

(٨) شرح التسهيل ج ٣ / ٢٥٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ١٢٦٥ ، ائتلاف / ٧٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٢ ، مع ج ٢ / ١٧٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٨٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٢٢ ، =

(٩٤) ذهب الكوفيون إلى أن « كلا وكلتا » يجوز « أن يضافا إلى نكرة إذا كانت محدودة فيقال : كلا رجلين عندك قاتنان »^(١).

(٩٥) « ذهب الكوفيون^(٢) إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه « إلا » سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعتني غير قيام زيد وما نفعتني غير أن قام زيد »^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن ؛ وذلك لأن « غير » هاهنا قامت مقام « إلا » وإلا حرف استثناء والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : « ما نفعتني غير قيامك » أو غير متمكن كما قال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال^(٤) ،

(٩٦) ذهب الكوفيون إلى أن إضافة « أفعل التفضيل » غير محضة^(٥).



= إلا أنه في ج ١ / ٣١٦ ، قال : « ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة مصدره بماض ، فأعرابه أحسن ، فإن صدرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين ، وجاز عند الكوفيين نحو : أجيء في يوم يقدم زيد ، وإلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء ... » فلم ينسب إليهم القول بجواز الإعراب والبناء عند الإضافة إلى جملة اسمية ، كما صرح به عند الإضافة إلى الجملة المصدرية بمضارع وكلمة « منه » في أول نصه الماء فيها عائدة إلى الأشياء التي تجيز البناء . انظر ج ١ / ٣١٥ .

(١) ارتشاف ج ٢ / ٥١١ ، مغنى / ٢٦٨ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٢ ، مع ج ٢ / ٤٢٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٩١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩٢ .

(٢) نسب القول بجواز البناء على كل حال إلى الفراء في شرح التسهيل ج ٢ / ٣١٢ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٦١ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٨٧ ، التبيين / ٤١٦ ، اتلاف / ٣٩ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٨٧ .

(٥) انظر ارتشاف ج ٢ / ٥٠٥ ، مع ج ٢ / ٤١٥ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٧ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢ / ٣٦٤ .

إعمال المصدر

(٩٧) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر المعرف باللام لا يجوز إعماله « وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر »^(١) « كقوله : ضعيف النكاية أعداءه »^(٢) « فالنكاية مصدر مقرون بآل و « أعداءه » عندهم معمول لعامل يفسره المصدر ، والتقدير : ينكى أعداءه بضعف .

(٩٨) ذهب الكوفيون « إلى أن المصدر المتون لا يعمل ، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل ، يفسره المصدر من لفظه ، وتوينه صار كزيد وعمرو »^(٣) « كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾^(٤) »^(٥) .

(٩٩) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال المصدر مضمراً « واستدلوا بقوله :

وما الحرب إلا علمتم وذقتُم وما هو عنها بالحديث المرجم

أى : وما الحديث عنها »^(٦) .

(١٠٠) ذهب الكوفيون^(٧) إلى أن اسم المصدر « غير العلم والميمى ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة ، وهو بزنة حدث الثلاثى »^(٨) يعمل « لأنه الآن دال على الحدث وعليه قول القطامي :

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرّثاعا

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٧٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٠ .

(٢) شرح الأشموني ج ٢ / ٤٢٩ .

(٣) ارتشاف ج ٣ / ١٧٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٣ ، ٢٦٦ ، مع ج ٣ / ٤٧ ، التبان في إعراب القرآن ج ٢ / ٨٠٢ .

(٤) سورة البلد آية ١٤ ، ١٥ .

(٥) مع ج ٣ / ٤٧ .

(٦) مع ج ٣ / ٤٣ ، ارتشاف ج ٣ / ١٧٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٢ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٢ ، حاشية يس ج ٢ / ٦٢ .

(٧) قال في الجمع : « قال الكسائي إمام أهل الكوفة : إلا ثلاثة ألفاظ : الحبز والدهن والقوت ، فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخير ، ولا من دهلك رأسك ، ولا من قوتك عيالك » ج ٣ / ٥٢ فذكر مخالفة الكسائي في هذه الألفاظ الثلاثة .

(٨) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ .

« فعطائك » اسم المصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني «^(١) .

(١٠١) ذهب الكوفيون إلى جواز الإتياع على محل « المجرور بالمصدر فاعلا أو مفعولا^(٢) »
« ومنه قوله :

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وَهَاجَهَا طلب المعقَّب حَقَّهُ المظلومُ

فرفع « المظلوم » على الإتياع لمحل « المعقَّب » ... وتقول : عجبت من أكل الخبز واللحم ،
فألجر على اللفظ ، والنصب على المحل «^(٣) .

(١) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ ، وانظر ج ١ / ٢٧٠ ، ارتشاف ج ٣ / ١٧٩ ، اختلاف / ٧٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٥ .

(٢) مع ج ٣ / ٢٠٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٩ وما بعدها ، وزاد في الارتشاف : « إلا أن الكوفيين في الإتياع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل ... فتقول : عجبت من شرب الماء واللبن زيد » ج ٣ / ١٧٧ ، فزاد اشتراطهم ذكر الفاعل في الإتياع على محل المفعول المجرور .

(٣) شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٨ وما بعدها .

إعمال اسم الفاعل

(١٠٢) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال اسم الفاعل « من غير اعتِماد نحو قولك : ضارب زيدًا عندنا » ^(١) فلم يشترطوا اعتماده على استفهام أو نفى أو غيره .

(١٠٣) ذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمال أى من الأمثلة الخمسة « لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها » ^(٢) . فالتقدير عندهم فى نحو : إن الله سميعٌ دعاءٌ من دعاه : يسمع دعاء من دعاه ، ولا يجوز عندهم : دعاء من دعاه إن الله سميع ، بتقديم المنصوب .

* * *

(١) ارتشاف جـ ١٨٤/٣ ، شرح الأشمونى جـ ٤٤٤/٢ ، مع جـ ٥٤/٣ ، وانظر المراجع المذكورة فى حاشية (١) من ٢٢٥ من هذا البحث .

(٢) شرح التصريح جـ ٦٨/٢ ، ونقله فى حاشية الصبان جـ ٤٤٨/٢ ، وانظر ارتشاف جـ ١٩٢/٣ ، مع جـ ٥٩/٣ ، شرح التسهيل جـ ٧٢/٣ ، الأشباه جـ ٢٥٦/٢ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(١٠٤) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الصفة حال كونها دون «أل» إلى مضاف الضمير «في الكلام نثره ونظمه»^(١) نحو «ما في الحديث من وصف الدجال: «أعور عينه اليمنى»، وما في حديث أم زرع من قوله: صَفَرُ وشَاحِهَا»^(٢).

(١٠٥) ذهب الكوفيون إلى جواز رفع الصفة حال كونها دون «أل» مع عدم التصريح بالرباط نحو: حسنٌ وجهٌ^(٣).



(١) شرح التسهيل ج ٣ / ٩٦، ارتشاف ج ٣ / ٢٤٧، شرح التصريح ج ٢ / ٨٤، مجمع ج ٣ / ٦٦.

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٩٥.

(٣) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٩٦، ارتشاف ج ٣ / ٢٤٦، وفي المجمع «وما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين» ج ٣ / ٦٧، فجعل جوازه عندهم على قبح.

التعجب

(١٠٦) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن « أفعل » في التعجب نحو : « ما أحسن زيدًا » اسم^(٢).

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً ... والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم ، أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

يا ما أميلح غزلاًنا شَدَنَّ لنا من هَوْلَائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ ... »^(٣)

(١٠٧) « ذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده »^(٥).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس : أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرجال شَتَوْا واشتدَّ أكلهم فأنْتَ أبيضُهم سِرْبَالِ طَبَّاحٍ

(١) خالف الكوفيين في هذه المسألة الكسائي ، حيث ذهب إلى أنه فعل ، واستدل على ذلك بأوجه ثلاثة ، الأول : أنه إذا وصل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : ما أحسننى ، وهى تصحب الضمير خاصة ، والثاني : أنه ينصب المعارف والنكرات ، ولو كان اسماً لنصب النكرات خاصة على التمييز نحو : هذا أكبر منك سنًا ، والثالث : أنه مفتوح الآخر ، فلم يكن فعلاً ، لما كان لبنائه على الفتح وجه . انظر الإنصاف ج ١ / ١٢٦ ، ١٢٩ وما بعدها ، ونقله عنه في الأشباه ج ٧ / ١٦٣ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠ وما بعدها ، ارتشاف ج ٣ / ٣٣ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥ ، اثتلاف ١١٨ وما بعدها ، وزاد في شرح التصريح هشامًا إلى الكسائي في مخالفة الكوفيين . انظر ج ٢ / ٨٧ وما بعدها ، إلا أنه في ج ١ / ١١٠ ، نسب المذهب إلى الكوفيين دون ذكر لمخالفة ، ونسب المذهب في الجمع إلى الفراء . انظر ج ٣ / ٣٦.

(٢) انظر أسرار / ١١٤ ، شرح المفصل ج ٧ / ١٤٣ ، التبيين / ٢٨٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٧ .

(٣) أسرار / ١١٤ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ج ١ / ١٢٦ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب إلى بعض الكوفيين في الارتشاف . انظر ج ٣ / ٤٥ ، ومثله في مع ج ٣ / ٢٧٩ ، وفيها نسب إلى الكسائي وهشام القول بجوازه في الألوان .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٤٨ ، التبيين / ٢٩٢ ، اثتلاف / ١٢٠ وما بعدها ، الإغراب / ٥٥ وما بعدها ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٨ .

وجه الاحتجاج به أنه قال : أبيضهم ، وإذا جاز ذلك في : أفعلهم جاز في « ما أفعله وأفعل به » لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب ... » ^(١) .

(١٠٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان فعل التعجب متعديا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصب « الثاني بتالي » ما « نفسه » ^(٢) نحو : ما أكسى زيدا للفقراء الثياب ، فالناصب « للثياب » عندهم هو « أكسى » نفسه .

(١) الإنصاف ج ١ / ١٤٨ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٣ ، ارتشاف ج ٣ / ٤١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٩١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٦ ،
مجمع ج ٣ / ٤١ .

نعم وينس وما جرى مجراها

(١٠٩) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن « نعم » و « ينس » اسمان مبتدآن » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول : « ما زيد بنعم الرجل » قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلِيلَةٍ أَوْ مُعَدِّمِ الْمَالِ مُضْرَمًا

... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنها اسمان أن العرب تقول : « يا نعم المولى ويا

(١) قال أبو حيان : « أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين ، إحداهما : أن مذهب البصريين والكسائي أنها فعلا ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنها اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما ، والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وينس إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك ينس الرجل ، وذهب الكسائي إلى أنها اسمان محكيان بمنزلة : تأبط شراً ... فنعم الرجل عنده اسم للممدوح ، وينس الرجل اسم للمذموم ... وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل ... حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... » ارتشاف ج ٣ / ١٥ ، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ٩٤ ، وانظر ما بعدها .

وكما قال أبو حيان في هذا النص ، فإن أكثر المراجع أوردت المسألة على الطريقة الأولى ، وعلى هذه الطريقة يكون الكسائي مخالفاً للكوفيين حيث قال بفعليتهما ، وهذه المخالفة هي المنقولة عنه فيما يلي من مراجع : الإنصاف ج ١ / ٩٧ ، ١٠٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٥ ، ائتلاف ج ١١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٨ ، واستدل الكسائي على ذلك بأن الضمير يتصل بهما « على حد اتصاله بالأفعال ، قالوا : نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً ، كما تقول : ضرباً وضربوا » شرح المفصل ج ٧ / ١٢٧ ، هذه هي المراجع التي ذكرت مخالفة للكسائي . وفي شرح التصريح ج ١ / ٤١ « رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وينس » ومثله في شرح الأشموني ج ١ / ٨٦ ، هذا ، وفي أسرار ج ٩٦ ، التبيين ج ٢٧٤ ، نسب المذهب إلى الكوفيين دون ذكر لمخالفة ، وفي الهمع : « وعن الفراء أنها اسمان لدخول حرف الجر عليهما » ج ٣ / ١٧ ، ثم قال : « ويدل على فعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات ، وضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي ، وقيل : لا خلاف في أنها فعلا ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ... » ج ٣ / ١٨ . فالسيوطي نقل المذهب منسوباً للفراء فقط ، وذكر مخالفة الكسائي ثم نقل أنه لا خلاف في فعليتهما أصلاً ، ثم أورد الخلاف على الطريقة الثانية الموجودة في الارتشاف وشرح التصريح ، كما سبق دون أن يشير إلى أن هناك طريقتين في حكاية الخلاف فيهما .

هذا كله عن المذهب على الطريقة الأولى التي ذكرها في الارتشاف وشرح التصريح ، أما على الطريقة الثانية فلا إجماع للكوفيين فيها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٩٧ .

نعم النصير « فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا ، لما توجه نحوه النداء ... » ^(١) .

(١١٠) ذهب الكوفيون إلى منع إسناد « نعم » و « بش » إلى « الذي » فلا يجوز عندهم : نعم الذي آمن زيد ^(٢) .

(١) الإنصاف ج ١ / ٩٧ وما بعدها .

(٢) انظر ارتشاف ج ٣ / ٢٣ ، مع ج ٣ / ٢٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤١ وما بعدها .

النتج

(١١١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر الموصوف به مما ليس في أوله ميم زائدة نحو : «رجل عدل ، ورضا ، وزور» ^(١) إنما هو «على التأويل بالمشتق أى : عادل ومرضى وزائر» ^(٢) ليصح «أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات» ^(٣) .

(١١٢) ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول تابع على متبوع ؛ فأجازوا «هذا طعامك رجلٌ يأكل ، وزيدًا قمت فضربت ، فقدموا معمول يأكل على رجل ، وهو منعوت به ، ومعمول ضربت على قمت ، وهو معطوف عليه» ^(٤) .



(١) شرح الأشموني ج ٣ / ٩٤ .

(٢) شرح الأشموني ج ٣ / ٩٤ ، ائتلاف / ٧٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ١١٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٨٧ وما بعدها ، وفي الجمع ذكر المحقق في ج ٣ / ١١٩ وما بعدها ، نصا سقط من النسخة المحققة وضعه في الحاشية ، وهذا النص المذكور نسب المذهب فيه إلى الكوفيين .

(٣) شرح التصريح ج ٢ / ١١٣ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣ / ٢٨٨ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٩٩ ، ائتلاف / ٦٠ ، مع ج ٣ / ١١٦ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٨٤ .

التوكيد

(١١٣) « ذهب الكوفيون إلى ^(١) أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك : قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب ، قال الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٍ يا ليت عدة حول كلّه رجبٌ

فأكد « حول » وهو نكرة بقوله « كله » فدل على جوازه . . . وأما القياس : فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، واللييلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدت يوماً كله وقمت ليلة كلها ، صح معنى التوكيد ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه » ^(٣) .

(١١٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تثنية : أجمع وجمعاء « فيقولون : جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاً وان » ^(٤) .

(١١٥) ذهب الكوفيون إلى أن « ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو : رأيتك إياك » ^(٥) توكيد ^(٦) .

(١) قال في شرح التسهيل : « وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً ، وبعضهم إذا أفاد ، ومنعه إذا لم يفد » جـ ٢٩٦ / ٣ ، فهو إذن ذكر أن بعضهم لم يشترط الإفادة في الجواز ، وإنما أطلق الإجازة ، ومثله في

الارتشاف جـ ٦١٢ / ٢ ، وشرح التصريح جـ ١٢٤ / ٢ .

(٢) الإنصاف جـ ٤٥١ / ٢ ، أسرار / ٢٨٩ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٤٤ / ٣ ، ارتشاف جـ ٣٣٦ / ٣ ، مغنى / ٢٥٦ ، اتلاف / ٦١ ، الأشباه جـ ٩٣ / ٤ ، مع جـ ١٤٢ / ٣ ، شرح الأشموني جـ ١١٣ / ٣ ، حاشية الصبان جـ ٣٩٢ / ٢ ، جـ ١١٣ / ٣ ، وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٤٥١ / ٢ وما بعدها .

(٤) اتلاف / ٧٤ ، شرح التسهيل جـ ٢٩٣ / ٣ ، ارتشاف جـ ٦١١ / ٢ ، شرح التصريح جـ ١٢٤ / ٢ ، مع جـ ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ ، شرح الأشموني جـ ١١٤ / ٣ .

(٥) شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٠٥ .

(٦) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٠٥ ، ٣٣٢ ، ارتشاف جـ ٢ / ٦١٨ ، ٦٢٠ ، مغنى / ٦٤٣ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٥٩ ، مع جـ ٣ / ١٥٢ ، حاشية يس جـ ٢ / ١٢٨ ، حاشية اللسان جـ ٣ / ١٩٢ .

عطف النسق

(١١٦) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف « بلكن » في الإيجاب نحو : أتاني زيد لكن عمرو »^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذاك « لكن » وذلك لاشتراكهما في المعنى ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني زيد لكن عمرو ، فثبت المجيء للثاني دون الأول ، كما لو قلت : ما جاءني زيد بل عمرو ، فثبت المجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذاك في الإيجاب »^(٢) .

(١١٧) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يكون « بل » نسقا إلا بعد نفي أو ما جرى مجراه »^(٣) .

(١١٨) ذهب الكوفيون إلى جواز « استعمال » ليس « حرفاً عاطفاً فيقولون : قام زيد ليس عمرو ، كما يقال : قام زيد لا عمرو ، ومن أجود ما يحتاج لهم به قول أبي بكر الصديق ؓ : بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي ... »^(٤) .

(١١٩) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل »^(٥) « بلا فصل اختياراً »^(٦) « نحو : قمت وزيد »^(٧) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٤٦ ، مغني / ٣٨٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٧ ، ١٥٥ ، اتلاف / ١٤٩ ، ٧٥ ، مع ج ٣ / ١٨٥ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٦٣ ، حاشية يس ج ٢ / ١٥٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٨٤ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٤ .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ٦٤٤ ، مغني / ١٥٣ ، مع ج ٣ / ١٨٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٦٧ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٦٧ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣ / ٣٤٦ ، مع ج ٣ / ١٨٥ ، مغني / ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩١ ، ارتشاف ج ٢ / ٧٩ ، وفي / ٦٣٠ ، نقل حكايته عنهم عن النحاس وابن بابشاذ ثم قال : « وحكاه ابن عصفور عن البغداديين » ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ١٣٥ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٤ .

(٦) مع ج ٣ / ١٨٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٥٨ ، ج ٣ / ٣١١ ، اتلاف / ٦٣ ، الأشباه ج ٤ / ١٥٩ ، وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٦٩ .

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾ (١) وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴾ (٢) فعطف « هو » على الضمير المرفوع المستكن في استوى ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ... فدل على جوازه ... » (٣).

(١٢٠) « ذهب الكوفيون (٤) إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد » (٥) « ولا يشترط إعادة الخافض » (٦).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٧) بالخفض ، وهى قراءة أحد القراء السبعة ، وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، ورواية الأصمهاني والحلبى عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ﴿ وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ... ﴾ (٨) « فما » في موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في « فيهن » ... » (٩).

(١٢١) « ذهب الكوفيون إلى أن « الواو » العاطفة يجوز أن تقع زائدة » (١٠).

(١) سورة النجم آية ٦ ، ٧ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٥ .

(٣) قال في الارتشاف : « وقال الفراء يجوز : مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد » ج ٢ / ٦٥٨ ، وقال في شرح الأشموني : إن حاصل كلام الفراء جواز العطف إذا أكد الضمير . انظر ج ٣ / ١٧١ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٦٣ .

(٥) ارتشاف ج ٢ / ٦٥٨ ، ج ٣ / ٣١١ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٧٥ ، والبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣٢٧ ، ٣٩٣ ، اختلاف / ٦٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٥١ ، الأشباه ج ٤ / ١٥٦ وما بعدها ، مع ج ٣ / ١٨٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٧٠ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٠٦ .

وقال الزجاجي : « وقد قبحه الكوفيون ، وأجازوه مع قبح » مجالس العلماء / ٣٢٠ وما بعدها ، فأضاف أنهم يميزونه مع القبح .

(٦) سورة النساء آية ١ .

(٧) سورة النساء آية ١٢٧ .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٤٦٣ .

(٩) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٦ ، الخصائص ج ٢ / ٤٦٢ ، البيان ج ٢ / ٧٢٥ ، ١٠٩٥ ، شرح المفصل ج ٨ / ٩٦ ، =

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(١) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ كما قال تعالى في صفة سَوَّىٰ أهل النار إليها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتِ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٢) ولا فرق بين الآيتين ... » ^(٣) .

(١٢٢) ذهب الكوفيون إلى أن « ثم » تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة البتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا ^(٥)

(١٢٣) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يعطف « بحتى » فهم « ينكرونه البتة ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أهلك ، على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » ^(٦) .

(١٢٤) ذهب الكوفيون إلى أن « أي » حرف عطف تقول : رأيت الغضنفر ، أي : الأسد ، وضربت بالعُضْب أي : السيف ^(٧) .

= مغنى / ٤٧٣ ، اختلاف / ١٤٨ ، مع ج ٣ / ١٦١ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ١٤٠ ، الأشباه ج ٧ / ٦٥ .

(١) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٢) سورة الزمر آية ٧١ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٦ وما بعدها .

(٤) سورة التوبة آية ١١٨ .

(٥) مغنى / ١٥٨ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٨ / ٩٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٣٩ ، مع ج ٣ / ١٦٥ ، شرح الأسموني ج ٣ / ١٤٠ .

(٦) مغنى / ١٧٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٣١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٣٤ ، ١٤١ ، مع ج ٣ / ١٨٣ ، شرح الأسموني ج ٣ / ١٣٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٤٥ .

(٧) ارتشاف ج ٢ / ٦٣١ ، مع ج ٣ / ١٨٦ ، مغنى / ١٦٠ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٣٤ .

(١٢٥) ذهب الكوفيون إلى أن «أو» تكون بمعنى «الواو»^(١) وبمعنى «بل»^(٢).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكتاب العرب، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾»^(٣) فقليل في التفسير: إنها بمعنى «بل» أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى «الواو» أي: ويزيدون...»^(٤).

(١) انظر الإنصاف ج ٢ / ٤٧٨، مغنى / ٨٨، ائتلاف / ١٤٨ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٦
مع ج ٣ / ١٧٤، ونسب المذهب في شرح الأشموني إلى جماعة منهم «وجاعة من الكوفيين»
ج ٣ / ١٥٨.

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٤٧٨، ائتلاف / ١٤٨ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٥، شرح
الأشموني ج ٣ / ١٥٦.

(٣) سورة الصافات آية ١٤٧.

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٨.

البذل

(١٢٦) ذهب الكوفيون إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب مطلقا ؛ أفاد معنى الإحاطة ، كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ^(١) أو لم يفدها فأجازوا : « رأيتك زيدا على أن زيدا بدل من الكاف ، ورأيتني عمرا ، على أن عمرا بدل من الياء » ^(٢) « قياسا على الغائب ؛ لأنه لا لبس فيه أيضا ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البذل لإزالة لبس لامتنع في الغائب ، كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد ، قال تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ آلِ قَيْصِمَةَ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ ^(٣) فالذين بدل من ضمير الخطاب » ^(٤) .



(١) سورة المائدة آية ١١٤ .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ١٦١ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٢ .

(٤) مع ج ٣ / ١٥١ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٢٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٩١ .

الفداء

(١٢٧) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ^(٢) نحو : يا زيد .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه ؛ لثلاثه المضاف ، ولم ننصبه لثلاثه يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ^(٣) .

(١٢٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير ابن ^(٤) .

« وأنشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى بأجود منك يا عمرَ الجوادا

الرواية بفتح عمر والجواد ^(٥) .

(١٢٩) ذهب الكوفيون إلى أنه « إن كان « ابن » صفة بين متفقى اللفظ غير علمين نحو قولك : يا كريم ابن كريم ، يا شريف ابن شريف ، ويا كلب ابن كلب . . . ويا كلب بن

(١) خالف الفراء في هذه المسألة حيث ذهب « إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول « الإنصاف ج ١ / ٣٢٣ ، وتمسك « بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : يا زيدا كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتين مديدين ، وهما « يا » في أول الاسم و « ألف » في آخره ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو « يا » في أوله عن الثاني ، وهو الألف في آخره ، فحذفوها ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد « الإنصاف ج ١ / ٣٢٣ ، التبيين / ٤٤٠ ، اتلاف / ٤٥ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٢٣ ، ونقله عنه في الجمع ج ٢ / ٢٩ ، ونسب المذهب إلى بعضهم في التبيين / ٤٣٨ ، وإلى الكسائي في ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٢٣ .

(٤) اتلاف / ٥٨ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٩٤ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٦٩ ، مع ج ٢ / ٤١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١١ .

(٥) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٩ .

الكلب . . . فإن المذهب جواز الضم والفتح كحال العلمين إذا كان بينهما « ابن » صفة »^(١) .

(١٣٠) ذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه « يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا الرجل ويا الغلام »^(٣) مطلقا .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شرا

فقال : يا الغلامان ، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام . . . والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن تقول في الدعاء : يا الله اغفر لنا ، والألف واللام فيه زائدان ، فدل على صحة ما قلناه »^(٤) .

(١٣١) « ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضا من « يا » التي للتنبيه في النداء »^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فيه « يا الله أمتنا بخير » إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ؛ حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة ، والحذف في كلام العرب طلبا للخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا : « هلم » و « وَيَلْمُهُ » والأصل فيه « هل أم » و « ويل أمه » وقالوا : أي شيء . . . قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا من « يا » أنهم يجمعون بينهما قال الشاعر :

إني إذا ما حَدَّثْتُ أُمَّا أقولُ يا اللهم يا اللهم

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٢٣ بتصرف بسيط ، مع ج ٢ / ٤٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٢ .
(٢) ذكر في الارتشاف أن ابن سعدان فصل « بين أن يكون ذو « آل » مشبها به فيجوز نحو : يا الأسد شدة ، أوليس مشبها به ، فيمتنع فلا يقال : يا الرجل » ج ٣ / ١٢٧ ، وذو « آل » هو اسم الجنس كما في مع ج ٣ / ٣٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٣ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢١٥ وما بعدها .
(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٣٥ ، التبيين / ٤٤٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٩٨ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٧ ، ائتلاف / ٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٣ ، مع ج ٢ / ٣٦ .
(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٣٦ وما بعدها .
(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٤١ ، أسرار / ٢٣٢ ، التبيين / ٤٤٩ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٦ ، ائتلاف / ٤٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ ، الأشباه ج ٢ / ٨٥ ، ج ٣ / ٣٥٦ ، مع ج ٢ / ٤٨ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٧ ، حاشية يس ج ٢ / ١٧٢ .

... فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان ^(١).

(١٣٢) أجاز الكوفيون « إجراء السوق العارى من « أل » مجرى المقرون بها فيقولون : يا زيد وعمرا وعمرو ^(٢) أى : فى تجويز النصب والرفع .

(١٣٣) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو : يا تيم تيم عدى

فإنه يجوز ضم ونصب الأول ، إن كانا علمين كما سبق ، أما إن كانا اسمى جنس نحو : يا رجل رجل القوم ، فمنعوا نصبه ، وإن كانا وصفين نحو : يا صاحب صاحب زيد « فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متوّنًا نحو : يا صاحبًا صاحب زيد ^(٣) .

(١٣٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس ^(٤).

« واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ تُمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٥) أى : يا هؤلاء ، ويقولوه وهو ذو الرمة :

إذا هملت عني لما قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد : يا هذا ، ولوعة مبتداً ، وتقدم خبره فى المجرور قبله ، وقولهم : « اطرق كرا » ... « افتد مخنوق » ... و « اصبح ليل » والأصل فيها اطرق يا كروان ، فرخم على لغة من لا يتظر ، فقلت الواو ألفا ، وافتد يا مخنوق ، واصبح يا ليل ^(٦) .

(١٣٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « اثنى عشر » إذا نودى أجرى على أصله من الإضافة

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٤١ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٠٢ ، ونقله عنه فى ارتشاف ج ٣ / ١٣٢ ، وفى شرح التصريح ج ٢ / ١٧٦ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢١ .

(٣) شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢٩ ، مع ج ٢ / ٤٤ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان ج ٣ / ٢٢٩ ، وارتشاف ج ٣ / ١٣٦ .

(٤) انظر شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ ، ١٨٥ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ١٢٦ ، ارتشاف ج ٣ / ٣٠٦ وما بعدها ، اتلاف / ٥٦ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٠٢ ، ونسب المذهب فى الممع إلى طائفة . انظر ج ٢ / ٣٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٦) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ .

فيعرب نصباً بالياء «^(١) فقالوا : يا اثنا عشر ، ويا اثنتا عشرة »^(٢) .

(١٣٦) ذهب الكوفيون إلى « أن » ها التنبيه « في » يا أيها الرجل « ليست متصلة بـ « أي » بل مبقاة من اسم الإشارة ، والأصل : يا أي هذا الرجل فـ « أي » منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو ، لبيان إبهامه ، وحذف « ذا » اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها «^(٣) ولا يجوز عندهم « يا أي الرجل » فلا بد عندهم من اسم الإشارة ، و « ها » معه أو محذوفاً اسم الإشارة وإبقاءها اكتفاء به من اسم الإشارة «^(٤) .



(١) مع ج ٢ / ٢٩ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٠٤ .
 (٢) ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ ، وقال المحقق : « هكذا بالأصل وصحته يا اثني عشر ، ويا اثنتى عشرة » .
 (٣) مع ج ٢ / ٤٠ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٨ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢٥ .
 (٤) ارتشاف ج ٣ / ١٢٨ .

أسماء لازمت النداء

(١٣٧) ذهب الكوفيون إلى أن « قُلْ وَقُلَّة » أصلها فلان وفلانة فرخا،^(١) « بحذف الألف والنون »^(٢).

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٤٩، ونقله عنه في المجمع ج ٢ / ٤٥، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٠، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٣٦، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٣٦.
(٢) شرح التصريح ج ٢ / ١٨٠.

الندبة

(١٣٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؛ وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو : واراكباه ، فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو ، فكذاك يجوز ندبة ما يشبهها ، ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم : وأمن حفر بئر زمزماه^(٢) وما أشبه ذلك »^(٣).

(١٣٩) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك : وازيد الظريفاه »^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه نحو قولك : واعد زيدا ، واغلام عمراه ، فكذاك هاهنا ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذاك يجوز أن تلقى على الصفة ، والذي يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان - أى : قد حان - فقال : « وأججمتني الشاميَّتيناه » وألقى علامة الندبة على الصفة فدل على ما قلنا »^(٥).

(١٤٠) ذهب الكوفيون إلى منع ندبة الجمع السالم « لأن الألف عندهم بمنزلة المضاف

(١) الإنصاف ج ١ / ٢٦٢ ، ونقله عنه في الارتشاف ج ٣ / ١٤٣ وما بعدها ، ونقله في ج ٣ / ١٤٨ عن النهاية ، اثلاف / ٩٤ ، واقتصر في شرح الرضی على الكافية على نقل مذهبهم في جواز ندب النكرة « وحكى الكوفيون : وارجلاه مسجّاه ، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف » ج ١ / ٤٢٣ ، وفي شرح التصريح اقتصر على نقل مذهبهم في جواز ندبة الأسماء الموصولة « إلا ما كان موصولا غير مبدوء بآل ، وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين » ج ٢ / ١٨٢ . فقد خصص إجازة الكوفيين بكون الموصول غير مبدوء بآل ، وكون صلته مشهورة ، ونقله عن شرح التصريح في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥٠ .

(٢) قال في شرح التصريح : « فإنه في شهرته بمنزلة : واعد المطلباه » ج ٢ / ١٨٢ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٦٢ وما بعدها .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦٤ ، اثلاف / ٥٠ ، شرح المفصل ج ٢ / ١٤ ، مع ج ٢ / ٥١ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥١ ، وفي الارتشاف : « ولا يلحق نعت المندوب خلافا ... والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين » ج ٣ / ١٤٤ ، فلم ينسب المذهب إلى الكوفيين عامة ، ولم يذكر مخالفا لهم من بينهم .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٦٤ وما بعدها .

إليه ، والنون لا تحذف في الندبة ؛ فلذلك لم يميزوه ^(١) .

(١٤١) ذهب الكوفيون إلى جواز قلب الألف المختوم بها المندوب ياءً قياساً ، فيقولون في ندبة موسى : واموسياه ، هذا مع قولهم بجواز حذف هذه الألف ، فيقولون أيضاً : واموساه ^(٢) .

(١٤٢) ذهب الكوفيون ^(٣) إلى جواز تحريك التنوين مما ختم به بالفتح والكسر ، فيقولون في ندبة غلام زيد : واغلام زيدناه ، واغلام زيدنيه ، هذا مع قولهم : بجواز حذف التنوين ، فيقولون أيضاً : واغلام زيداه ^(٤) .

(١٤٣) ذهب الكوفيون إلى جواز حذف همزة التانيث من الاسم المختوم بها عند ندبه ^(٥) .

« فإنهم يقولون في ندبة حمراء علما : يا حمراء بحذف الهمزة والألف التي كانت قبلها » ^(٦) .

(١٤٤) ذهب الكوفيون إلى جواز فتح نون الشنية في ندبة المسمى به المثني فيقولون : يا زيداناه « ويميزون أيضاً أن يقال : يا زيدانيه » ^(٧) بقلب الألف التي للندبة « ياء » بعد نون الشنية .

(١٤٥) ذهب الكوفيون إلى جواز قلب ألف الندبة ياءً بعد كسرة فَعَالٍ ، وكذلك بعد كسرة الإعراب فأجازوا « أن يقال : يا رقاشيه ، ويا عبد الملكيه » ^(٨) في ندبة رَقَاشٍ وعبد الملك ، هذا مع قولهم أيضاً بجواز إبقاء هذه الألف كما هي ، فيقولون : وارقاشاه ، واعبد الملكاه ^(٩) .

(١) نقله عن النهاية في الارتشاف ج ٣ / ١٤٨ ، وانظر شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤١٤ ، مع ج ٢ / ٥٠ .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥١ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٢ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٥٠ ، حاشية يس ج ٢ / ١٨٣ .

(٣) أجاز الفراء وجهًا ثالثًا مع الفتح والكسر « وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياءً فتقول : واغلام زَيْدِيه » شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥١ وما بعدها ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٣ .

(٤) انظر شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥١ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٣ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٥٠ ، ونسب المذهب في الارتشاف إلى الفراء . انظر ج ٣ / ١٤٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٧ ، مع ج ٢ / ٥٠ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ .

(٧) شرح التسهيل ج ٣ / ١٤٨ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٨ ، ومع ج ٢ / ٥١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥٢ .

(٨) شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٨ .

(٩) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥٢ ، مع ج ٢ / ٥١ .

الترخيم

(١٤٦) « ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائر ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : يا آل عام ، في يا آل عامر ، ويا آل مال ، في يا آل مالك ، وما أشبه ذلك »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائر أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً قال زهير بن أبي سلمى :

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

أراد : يا آل عكرمة إلا أنه حذف التاء للترخيم ... »^(٢).

(١٤٧) « ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قمطر : يا قم ، وفي سبطر : يا سب ، وما أشبه ذلك »^(٤).

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٤٧ ، التبيين ٤٥٣ ، شرح الرضي على الكافية ج ١ / ٣٩٣ ، ائتلاف ٤٧ / وما بعدها ، مع ج ٢ / ٥٩ ، وفي الأسرار عبر عن المسألة بقوله : « فهل يجوز ترخيم المضاف إليه ؟ » ج ٣ / ٢٣٨ وما بعدها ، فعبر عنها بالمضاف إليه ، وليس بالمضاف ، كما في الإنصاف والتبيين وشرح الرضي والائتلاف ، وإن كانت الأمثلة التي أتى بها في هذه المراجع تشير إلى ترخيم المضاف إليه ، ومثل ما في الأسرار في الارتشاف ج ٣ / ١٥٢ ، ١٥٤ ، وشرح التصريح ج ٢ / ١٨٤ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٤٧ وما بعدها .

(٣) قال في شرح التسهيل : « وأجاز الفراء أن يقال في عماد وسعيد وثمود : يا عما ويا سعى ويا ثمو ويا عم ويا سع ويا ثم ، وأجاز ... أن يقال في فردوس وغرنق : يا فرد ويا غرن » ج ٣ / ٤٢٣ . فهذا النص ينسب للفراء قولين ، أحدهما : الترخيم . فيما كان قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة . يكون بحذف الأخير فقط ، والثاني : يكون بحذف الأخير وما قبله . وفيما كان قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين قول هو الثاني من السابقين .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦١ ، أسرار / ٢٤١ وما بعدها ، التبيين ٤٥٨ ، ونقله عنه في الأشباه ج ٢ / ٢٦٦ وما بعدها ، ائتلاف ٤٨ / وما بعدها ، ويلاحظ من خلال ما مثل به في هذه المراجع أن الحرف الساكن قبل الآخر صحيح كما في قمطر وسبطر ، وفي الارتشاف أن هذا مذهب الفراء . انظر ج ٣ / ١٥٥ ، وفي ١٥٦ ذكر التفصيلات المنسوبة إلى الفراء في حاشية (٣) من هذه الصفحة ، ومما قاله : « واختلف النقل عن الفراء ، فنقل ابن مالك أنه بحذف الأخير وحرف اللين من ثلاثتها ، ونقل غيره عن الفراء أنه في ثمود بحذف الأخير وحرف اللين في نحو : سعيد وعماد بحذف الأخير فقط » هذا هو النص ، وأعتقد =

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرخم بحذف حرفين ؛ وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقى آخرها ساكنا ، فلو قلنا : إنه لا يحذف ، لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز »^(١).

(١٤٨) منع أكثر الكوفيين^(٢) ترخيم المركب الذى آخره «ويه»^(٣).

(١٤٩) ذهب الكوفيون إلى أن ما كان «آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة ، كحولايا وبرّذرايا»^(٤) فإنه عند ترخيمه يحذف الثلاثة^(٥).



= أن واوًا أسقطت قبل « في » الأخيرة في النص . غير أنى أقول : إن نص ابن مالك ينسب القولين في تمود إلى الفراء كما هو واضح من نص شرح التسهيل في حاشية (٣) من الصفحة السابقة ، وليس كما نقل أبو حيان عن ابن مالك أنه يحذف الأخير وحرف اللين . وانظر هذه التفصيلات في معجم جـ ٦٤ / ٢ ، شرح التصريح جـ ١٨٧ / ٢ ، شرح الأشموني جـ ٢٦٣ / ٣ وما بعدها .
(١) الإنصاف جـ ١ / ٢٦١ .

(٢) أجاز الفراء ترخيمه حيث « ذهب الفراء فيما آخره «ويه» أنه لا يحذف إلا الهاء خاصة : فتقول : يا سيو ، ويا عمرو » ارتشاف جـ ١٥٥ / ٣ ، هكذا كانت « يا سيو ، ويا عمرو » في النص ، مع أنه قال : إن الهاء خاصة هي المحذوفة دون غيرها ، ولم يكتب شيئا بعد الواو . وفي شرح الأشموني : « فتقول : يا سيوى » جـ ٢٦٥ / ٣ ، وزاد في المجمع : « ثم قلب الياء ألفا فيقال في سيويه : يا سيوا » جـ ٦٣ / ٢ .
(٣) انظر ارتشاف جـ ١٥٤ / ٣ ، شرح الأشموني جـ ٢٦٥ / ٣ ، مع جـ ٦٣ / ٢ ، شرح التصريح جـ ١٨٧ / ٢ ، حاشية يس جـ ١٨٨ / ٢ .

(٤) معجم جـ ٦٦ / ٢ .

(٥) انظر ارتشاف جـ ١٥٦ / ٣ ، شرح الرضى على الكافية جـ ٤٠٥ / ١ ، مع جـ ٦٦ / ٢ .

أسماء الأفعال والأصوات

(١٥٠) ذهب الكوفيون إلى أن الكلمات نحو: مه ونزال وبله وما شابهها. «أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به» ^(١) «لدلالاتها على الحدث والزمان» ^(٢).

(١٥١) «ذهب الكوفيون إلى أن» ^(٣) «عليك ودونك وعندك» في الإغراء ^(٤) يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: زيدًا عليك، وعمرًا عندك، وبكرًا دونك» ^(٥).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس، أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾» ^(٦) والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعلبيكم، فدل على جواز تقديمه... أما القياس فقالوا: أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: عليك زيدًا، أي: الزم زيدًا، وإذا قلت: عندك عمرًا، أي: تناول عمرًا، وإذا قلت: دونك بكرًا، أي: خذ بكرًا، ولو قلت: زيدًا الزم، وعمرًا تناول، وبكرًا خذ، فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه» ^(٧).

(١) ارتشاف ج ٣/ ١٩٧، وانظر ج ١/ ١٢، شرح التصريح ج ٢/ ١٩٥، مع ج ٣/ ٨٢، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٨٨، حاشية الصبان ج ٣/ ٢٨٨.

(٢) مع ج ٣/ ٨٢.

(٣) خالف الكوفيون في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى أنه لا يجوز؛ لأن «هذه الألفاظ فروع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه... إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول» الإنصاف ج ١/ ٢٢٨ وما بعدها، شرح المفصل ج ١/ ١١٧، ارتشاف ج ٣/ ٢١٥.

(٤) قال في الارتشاف: «وأجاز الكسائي، وفي نقل الكوفيين قياس بقية الظروف على المسموع نحو: خلفك وقدامك» ج ٣/ ٢١٤، وفي شرح المفصل: «وأجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات» ج ٤/ ٧٤.

(٥) الإنصاف ج ١/ ٢٢٨، أسرار ج ١٦٤ وما بعدها، التبيين ج ٣٧٣، اتلاف ج ٣٤ وما بعدها. هذا، ونسب المذهب إلى الكسائي في شرح المفصل ج ١/ ١١٧، وشرح التصريح ج ٢/ ٢٠٠، ومع ج ٣/ ٨٢، وشرح الأشموني ج ٣/ ٣٠٥، وفي الارتشاف: «أجاز ذلك الكسائي، وفي نقل أجازة الكوفيون إلا الفراء» ج ٣/ ٢١٥، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/ ٣٠٦.

(٦) سورة النساء آية ٢٤.

(٧) الإنصاف ج ١/ ٢٢٨ وما بعدها.

نونا التوكيد

(١٥٢) «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو: افعلانَ وافعلنانَ بالنون الخفيفة»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يجوز ذلك لوجهين، أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين، فكذلك النون الخفيفة... والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإما لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه؛ قصارى ما يقدر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب... والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر: ﴿ولا تبعان﴾^(٢) بنون التوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون فدل على ما قلناه»^(٣).

(١٥٣) ذهب الكوفيون إلى أن نون التوكيد الثقيلة «هى الأصل والخفيفة فرع عنها، خففت كما تخفف أن»^(٤).

(١٥٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تعاقب اللام والنون - إن لم يفصل بين الفعل واللام عند القسم - «في الكلام، فتقول: والله ليقومن زيد غدا»^(٥).

(١٥٥) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان قبل ياء الضمير فتحة نحو: اخشين فإنه يجوز عند التوكيد حذف هذه الياء «فيقال: اخشين يا هند»^(٦).

(١) الإنصاف ج ٢/ ٦٥٠، شرح المفصل ج ٩/ ٣٨، ارتشاف ج ١/ ٣٠٨، اختلاف ج ١٣١، شرح التصريح ج ٢/ ٢٠٧، مع ج ٢/ ٥١٥، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٣٠.
(٢) سورة يونس آية ٨٩.

(٣) الإنصاف ج ٢/ ٦٥٠ وما بعدها.

(٤) مع ج ٢/ ٥٠٩، الإنصاف ج ٢/ ٦٥٠، ارتشاف ج ١/ ٣٠٣، مغنى ج ٤٤٣، شرح التصريح ج ٢/ ٢٠٣، ٢٠٧، اختلاف ج ١٦٤، وفي شرح الأشموني: «وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس» ج ٣/ ٣١٤.

(٥) ارتشاف ج ٢/ ٤٨٦، وانظر ج ١/ ٣٠٤، الكوكب الدرى ج ٣٩٠، مع ج ٢/ ٤٠٠، شرح الأشموني ج ٣/ ٣١٩، حاشية الصبان ج ٣/ ٣١٩.

(٦) انظر ارتشاف ج ١/ ٣٠٨، مع ج ٢/ ٥١٥، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٢٩ وما بعدها.

(٧) مع ج ٢/ ٥١٥.

ما لا ينصرف

(١٥٦) ذهب الكوفيون إلى أن علة منع صرف « فعلان » المزيد بالالف والنون الذي مؤنثه « فعلى » كونها « زائدتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث » ^(١) .

(١٥٧) « ذهب الكوفيون إلى أن « أفعل منك » لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ؛ ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من العمرين ، والزيدون أفضل من العمرين » وما أشبه ذلك ، فدل على قوة اتصالها به ، فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه ... » ^(٣) .

(١٥٨) « ذهب الكوفيون ^(٤) إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر » ^(٥) واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرًا في أشعارهم ، قال الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

نصروا نبههم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال

(١) شرح الأشموني ج ٣ / ٣٤٥ ، ارتشاف ج ١ / ٤٢٨ ، مع ج ١ / ١٠٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٤٥ ، وفي المغني : « قولهم : امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ... هذا قول الكوفيين » / ٨٥٧ ، ومثله في اتلاف / ١٠١ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٨ ، ارتشاف ج ١ / ٤٤٨ ، اتلاف / ٦٤ ، مع ج ١ / ١٢١ ، الأشباه ج ٣ / ٦٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٠٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٨ .

(٤) خالف الكوفيين في هذه المسألة أبو موسى الحامض حيث ذهب « إلى أنه لا يجوز » ارتشاف ج ١ / ٤٤٨ « لأنه خروج عن الأصل » مع ج ١ / ١٢٢ ، وزاد في شرح التصريح مخالفة ثعلب « وعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك ، وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا » ج ٢ / ٢٢٨ ، أي : أنه لم يخصه بالضرورة فقط ، ومثله في الجمع ج ١ / ١٢١ وما بعدها ، وفي شرح الأشموني : « وأجاز قوم منهم ثعلب أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارًا » ج ٣ / ٤٠٤ ، ولم يذكر مخالفة أبي موسى الحامض .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٤٩٣ ، شرح المفصل ج ١ / ٦٨ ، اتلاف / ٥٩ ، الإغراب / ٤٩ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٧ .

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ ^(١) ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ... ^(٢) .

(١٥٩) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا سميت مذكراً بوصف خاص بالمؤنث نحو : حائض وطامث وطالق « فإنه يمنع الصرف » ^(٣) « بناء على مذهبهم في أن نحو : حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق » ^(٤) .

(١) سورة التوبة آية ٢٥ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٩٣ وما بعدها .

(٣) ارتشاف ، ج ١ / ٤٤١ ، مع ج ١ / ١١٤ ، الأنباه ج ٣ / ٣٣٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٧٤ .

(٤) مع ج ١ / ١١٤ .

إعراب الفعل

(١٦٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « كى » لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إن « كى » لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛ لأن « كى » من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء ، والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك : جئت لك لكى تفعل هذا ؛ لأن اللام ... حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

فلا والله ما يُلقَى لما يَبى ولا لِيَلَمَّا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاء

فمن الشاذ الذى لا يعرج عليه ولا يؤخذ به »^(٢).

(١٦١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين أن ومعمولها « بالشرط نحو : أردت أن إن تزرنى أزورك بالنصب »^(٣) « وأجازوا أيضا إلغائها وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولا له لولاه نحو : أردت أن إن تزرنى ... أزرك ، بالجزم جوابا للشرط »^(٤).

(١٦٢) « ذهب الكوفيون إلى أن « أن » الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل »^(٥) « ورآه الكوفيون مقيسا »^(٦).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود :

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٠ ، شرح الفصل ج ٩ / ١٥ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٢ ، اتلاف / ١٥٠ ، مغنى / ٢٤٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٠ ، مع ج ٢ / ٢٨٩ ، ٣٦٦ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤١١ ، حاشية يس ج ٢ / ٢٣٠ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٠ وما بعدها .

(٣) مع ج ٢ / ٢٨٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٤١٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩ .

(٤) ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩ ، الأشباه ج ٥ / ١٩ ، مع ج ٢ / ٢٨٤ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٩ ، الإغراب / ٦٧ ، ١٣٧ ، اتلاف / ١٥٠ .

(٦) شرح التسهيل ج ٤ / ٥٠ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٥ ، مع ج ٢ / ٢٣٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٦١ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٦١ .

﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾^(١) فنصب « لا تعبدوا » بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف « أن » وأعملها مع الحذف فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف ...^(٢) .

(١٦٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إهمال « أن » ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾^(٣) ... على أنها المخففة ... عن الثقيلة^(٤) « وشذ اتصالها بالفعل »^(٥) .

(١٦٤) ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن « لام كى » هى الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو : جئتكم لتكرمنى^(٧) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنها هى الناصبة ؛ لأنها قامت مقام كى ؛ ولهذا تشتمل على معنى « كى » وكما أن « كى » تنصب الفعل ، فكذلك ما قام مقامه ... »^(٨) .
وذهبوا إلى جواز « إظهار أن بعدها توكيداً »^(٩) .

(١) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٤) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٠ ، شرح التسهيل ج ٤ / ١٠ وما بعدها ، مغنى ٤٦ / ٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٢ ،

مع ج ٢ / ٢٨٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢١ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢١ ، وفي شرح الفصل

« قول الآخر : أن تهبطين بلاد قوم يرتعون عن الطلاح

... فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة » ج ٧ / ٩ ، فنسب المذهب إلى

البصريين لا إلى الكوفيين .

(٥) مغنى ٤٦ / ٤٦ .

(٦) فى شرح المفصل : « وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه ... وذلك أنه قال فى : جئت لأكرمك ... أن

المستقبل منصوب باللام ... لقيامها مقام « أن » فخالف أصحابه ؛ لأنهم يقولون : إن النصب بها

بطريق الأصل » ج ٧ / ٢٠ بتصرف بسيط ، مغنى ٢٧٧ / ٢٧٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ وما بعدها ،

مع ج ٢ / ٣٢١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨ .

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٥ ، شرح المفصل ج ٩ / ١٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠١ ، اتلاف ١٥١ .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٥ وما بعدها .

(٩) شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ ، وفيه نسب المذهب إلى الجمهور ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨ ، وزاد فى

الارتشاف ذهابهم إلى جواز إظهار « كى » بعد اللام . انظر ج ٢ / ٤٠١ ، ومثله فى مع ج ٢ / ٣٢١ .

(١٦٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعد « كى » نحو : جئت لكى أن أكرمك ، فتنصب أكرمك بكى »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أن » بعدها النقل والقياس ، أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

أردت لكيا أن تطيرَ بِقِرْبَتِي فتركها شئاً ببيداء بَلْقَع ... »^(٢).

(١٦٦) « ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحدى الناصبة^(٣) بنفسها^(٤) ، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك^(٥) ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحدى عليها^(٦) ، نحو : ما كان زيد دارك ليدخل ، وما كان عمرو طعامك ليأكل »^(٧).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها هى العاملة بنفسها ، وجواز إظهار « أن » بعدها ما قدمناه فى مسألة لام كى^(٨) . وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحدى فما قال الشاعر :

لقد عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرُو وَلَمْ أَكُنْ مقالتها ما كنت حيا لأَسْمَعَا

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٩ ، شرح المفصل جـ ٧ / ١٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٣ ، ائتلاف / ١٥١ ، الأشباه جـ ٢ / ٤٢٦ ، مع جـ ٢ / ٣٢٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٩ وما بعدها .

(٣) قال فى الارتشاف : « ولقيامها مقام « أن » عند ثعلب » جـ ٢ / ٣٩٩ ، ومثله فى الهمع جـ ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، وشرح الأشموني جـ ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٣١٤ ، شرح المفصل جـ ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ائتلاف / ١٥٣ ، مغنى / ٢٧٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٥ وما بعدها ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٨ وما بعدها ، مع جـ ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٢٨ ، حاشية يس جـ ٢ / ٢٣٥ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢٨ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٣ ، ائتلاف / ١٥٣ ، مع جـ ٢ / ٣٠٠ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٩ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٣٦ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢٨ ، ونسب المذهب إلى بعض الكوفيين فى الهمع جـ ٢ / ٢٩٨ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، شرح المفصل جـ ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٣ ، ائتلاف / ١٣٩ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٩ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢٩ .

(٧) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ .

(٨) انظر ٢٨٩ من هذا البحث مسألة رقم ١٦٤ .

أراد : ولم أكن لأسمع مقالتها ، وقدم منصوب « لأسمع » عليه ، وفيه لام الجحود ، فدل على جوازه ، وفيه أيضا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه «^(١) .

وذهبوا إلى أن الفعل بعد اللام في نحو : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ »^(٢) « في موضع نصب على أنه الخبر ، واللام زائدة للتأكيد »^(٣) .

(١٦٧) « ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس »^(٤) «
« تكون حرف خفض من غير تقدير خافض »^(٥) نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف »^(٦) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى « كى » كقولك : أطع الله حتى يدخلك ، أى : كى يدخلك الجنة ،

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ وما بعدها .

(٢) سورة الأنفال آية ٣٣ .

(٣) مع ج ٢ / ٢٩٩ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣١٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٧ ، مغنى / ١٦٨ وما بعدها ، الكوكب الدرى / ٢٢٩ ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، الأشباه ج ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٣٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ ، وفي شرح الفصل : « وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه ... وذلك أنه قال في ... سرت حتى أدخل المدينة : إن المستقبل منصوب بحتى لقيامها مقام « أن » فخالف أصحابه ؛ لأنهم يقولون : إن النصب بها بطريق الأصالة » ج ٧ / ٢٠ بتصرف بسيط .

(٥) خالف الكوفيون في هذه المسألة الكسائي حيث ذهب « إلى أن الاسم يخفض بعدها بل إلى مضمرة أو مظهرة » واحتج « فقال إنها قلت : إنها تخفض بل إلى مضمرة أو مظهرة ؛ لأن التقدير في قولك : ضربت القوم حتى زيد : حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف انتهى ضربى إلى تخفيفاً فوجب أن تكون « إلى » هي العاملة » الإنصاف ج ٢ / ٥٩٧ وما بعدها ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، الأشباه ج ٢ / ٩٨ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٧ ، شرح الفصل ج ٧ / ١٩ وما بعدها ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، الأشباه ج ١ / ١٧٠ ، وقال في الارتشاف بعد أن ذكر مذهب الكسائي في كونها لا تجر إنما الجر بإضمار إلى « ومذهب الفراء ... أن الجر للاسم بعدها إنما هو لنيابتها متاب إلى » ج ٢ / ٤٠٣ ، فذهب المذهب إلى الفراء . ومثله في مع ج ٢ / ٣٠٠ .

وإما أن تكون بمعنى « إلى أن » كقولك : اذكر الله حتى تطلع الشمس ، أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذا ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذا ما قام مقامها »^(١) .

وذهبوا إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعدها ويكون « النصب » بحتى » و « أن » تؤكد حتى »^(٢) واحتجوا لكونها تخفض الاسم بنفسها بقولهم : « قلنا : إنها تخفض الاسم ؛ لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذا ما قام مقامها »^(٣) .

(١٦٨) ذهب الكوفيون إلى أن المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية^(٤) يجوز أن يتقدم على سببه « فيقال : ما زيد فتكرمه يأتينا ؛ لأن الفاء عندهم ليست للعطف »^(٥) .

(١٦٩) ذهب الكوفيون^(٦) إلى أنه لا يشترط لصحة الجزم بعد النهى وقوع « إن لا » في موضعه أى : إنهم يجوزون بعد النهى ولا يقدرنون نفى الفعل « بلا » بعد « إن » الشرطية فتحو : لا تدن من الأسد يأكلك ، يصح عندهم جزم يأكلك ، مع أن التباعد عن الأسد لا يكون سبباً لأكله .

« واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز : لا تدن من الأسد فأكلك بالنصب ، وفي

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ / ٢٠ ، الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٣٦ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨ .

(٤) انظر ١٨٠ من هذا البحث حاشية (٣) .

(٥) مع ج ٢ / ٣١٠ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٣٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٤١٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧ ، وفي الأشباه ج ٣ / ٣٥٧ ، نسب المذهب إلى الكسائي وأصحابه ، وفي الصفحة التى تليها نسبة إلى الكوفيين .

(٦) نسب المذهب إلى الكسائي في شرح التسهيل . انظر ج ٤ / ٤١ ، ٤٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٥٥ وما بعدها ، وفي الارتشاف بعد أن نسب إلى الكسائي قال : « وقد نسب ذلك إلى الكوفيين » ج ٢ / ٤٢٠ ، وفي شرح التصريح : « ولم يشترط الكسائي قيل : والكوفيون قاطبة هذا الشرط » ج ٢ / ٢٤٣ ، وفي المجمع بعد أن نسب إلى الكسائي : « ونسب ابن عصفور إلى الكوفيين » ج ٢ / ٣١٦ ، وفي شرح الأشموني نسبة إلى الكسائي في ج ٣ / ٤٥٥ ، وفي الصفحة التى تليها : « قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادى : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين »

التنزيل : ﴿ لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ ﴾ ^(١) ويقول أبى للنبي ﷺ : لا تشرف يصبك سهمٌ ، ويروى : لا تتناول يصبك ، وبالحدِيث : لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض ^(٢) .

(١٧٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « كما » تأتي بمعنى « كيما » وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع » ^(٣) .

. واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن « كما » تكون بمعنى « كيما » وأن الفعل ينصب بها أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كلامهم ، قال الشاعر وهو صخرُ الغي :

جاءت كبيرٌ كما أخفَرها والقومُ صيدٌ كأنهم رَمَدُوا

أراد « كيما أخفَرها » ولهذا المعنى انتصب : أخفَرها ... ^(٤) .

(١) سورة طه آية ٦١ .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ٢٦٣ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ ، الإغراب / ٦٥ وما بعدها ، ١٣٦ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٥ ، اتلاف

/ ١٥٢ ، مع ج ٢ / ٢٩٣ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ وما بعدها

عوامل الجزم

(١٧١) « ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مجزوم على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ملازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢) وجه الدليل أنه قال : ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على الذين فهو مرفوع لأنه اسم ﴿ يَكُنِ ﴾ ... »^(٣).

(١٧٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الجواب على الشرط^(٤) « ماضياً كان أو مضارعاً نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت »^(٥).

(١٧٣) أجاز الكوفيون نصب المضارع « المعطوف على الشرط » بـ « بسم » كما في « الواو » و « الفاء » ومنه قراءة الحسن^(٦) : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾^(٧) « بنصب يدرك »^(٨).

(١٧٤) « ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الشرطية تقع بمعنى إذ »^(٩).

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٦٠٢ ، أسرار / ٣٣٧ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٧٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٧ ، اتلاف / ١٢٨ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٤٨ ، مع جـ ٢ / ٤٦١ ، الأشباه جـ ٢ / ٤٦١ ، شرح الأشموني جـ ٤ / ٢٤ .

(٢) سورة البينة آية ١ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٦٠٢ وما بعدها .

(٤) انظر شرح التسهيل جـ ٤ / ٨٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٨ ، مغنى / ٧٠٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٥٣ ، مع جـ ٢ / ٤٦٢ ، شرح الأشموني جـ ٤ / ٢٢ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٤٧ .

(٥) مع جـ ٢ / ٤٦٢ .

(٦) سورة النساء آية ١٠٠ .

(٧) شرح التسهيل جـ ٤ / ٤٥ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٢٠ ، مغنى / ١٦١ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٥٢ ، شرح الأشموني جـ ٤ / ٣٦ ، هذا ، ويفهم من كلمة « أجاز » التي في أول نص شرح التسهيل أن الوجه في هذا الفعل هو « الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ، ويجوز النصب بأن مضمرة وجوبا بعد « الفاء » أو « الواو » ... وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب » شرح التصريح جـ ٢ / ٢٥١ .

(٨) مغنى / ١٦١ .

(٩) الإنصاف جـ ٢ / ٦٣٢ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٩٢ ، مغنى / ٣٩ ، اتلاف / ١٥٤ ، مع جـ ١ / ٣٩٥ ، وما بعدها ، جـ ٤ / ٤٥٢ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ١٣ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « إن » قد جاءت كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى « إذ » قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(١) أى : وإذا كنتم في ريب ؛ لأن « إن » الشرطية تفيد الشك بخلاف « إذ » ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : إن قامت القيامة كان كذا ؛ لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت : إذ قامت القيامة أو إذا قامت القيامة كان جائزا ؛ لأن « إذ » و « إذا » ليس فيهما معنى الشك ، وإذا ثبت أن « إن » الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون هاهنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك ، فدل على أنها بمعنى إذ ... » ^(٢) .

(١٧٥) « وذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها » ^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز المجازاة بها ؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال ، كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » في أى حال تكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تكن أكن » في أى مكان تكن أكن ... فلما شابهت « كيف » ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة » ^(٤) .

وأجازوا « الجزم بها قياسا » ^(٥) .

(١٧٦) أجاز الكوفيون ^(٦) « أن يحذف جواب الشرط في الاختيار ، وفعل الشرط مستقبل ، قياسا على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالم إن تفعل » ^(٧) .

(١) سورة البقرة آية ٢٣ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٣ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٦٦ ، ١٠٤ ، اتلاف / ١٥٦ .

(٤) الإنصاف ج ٣ / ٦٤٣ .

(٥) شرح التسهيل ج ٤ / ٧١ ، وانظر ٦٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥١ ، مغنى / ٢٧٠ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٤٥٣ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٠ .

(٦) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث اشترط لجواز الحذف في الاختيار « مضى الشرط لفظا أو معنى ، بأن كان مضارعا مقترنا بلم نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت ، وأقوم إن لم تقم » مع ج ٢ / ٤٦٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٤٣ .

(٧) مع ج ٤ / ٤٦٢ .

لو

(١٧٧) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا وقعت « أن » بعد « لو » نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) فإن موضعها رفع « على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أى : ولو ثبت أنهم آمنوا » ^(٤) .



(١) سورة البقرة آية ١٠٣ .

(٢) سورة الحجرات آية ٥ .

(٣) سورة النساء آية ٦٦ .

(٤) مغنى / ٣٥٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٧٣ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٧ ، ج ٢ / ٢٥٩ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٥٧ وما بعدها ، مع ج ١ / ٤٤٢ ، حاشية الصبان ج ١ / ٤٢٧ .

العدد

(١٧٨) ذهب الكوفيون إلى أن العدد المضاف يجوز إدخال « الألف واللام » على جزأيه « الأول والثاني فتقول : الثلاثة الأثواب »^(١) وقاسوه « على الحسن الوجه »^(٢).

(١٧٩) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول « أل » على جزأى العدد المركب وتمييزه فأجازوا « أن يقال في خمسة عشر درهما : الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم »^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه »^(٤) فالألف واللام عندهم « يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضا »^(٥) والمقصود بالثالث في العبارة التمييز .

(١٨٠) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو : خمسة عشر »^(٦) واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

كُلَّفَ من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجبته

(١) ارتشاف جـ ١ / ٣٦٦ ، شرح المفصل جـ ٢ / ١٢١ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٤٠٩ ، جـ ٣ / ٢٧٢ ، شرح الرضى على الكافية جـ ٢ / ٢١٦ ، مع جـ ٣ / ٢٢٣ ، شرح الأشموني جـ ١ / ٢٩٧ .

(٢) ارتشاف جـ ١ / ٣٦٦ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣١٢ ، التبيين / ٤٣٤ ، ائتلاف / ٤٤ ، هذا ، وفي شرح المفصل قصر المذهب على تعريف العدد المركب بجزأيه دون التمييز . انظر جـ ٦ / ٣٣ ، ومثله في ارتشاف جـ ١ / ٣٦٧ ، وائتلاف / ٤٣ ، ومع جـ ٣ / ٢٢٣ ، وشرح الأشموني جـ ١ / ٢٩٨ ، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى بعض الكوفيين . انظر جـ ٢ / ٤٠٩ ، وفي الأشباه : « وقد أجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فأدخل الألف واللام في موضعين ... وأقبح منه إجازة بعضهم : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع » جـ ٥ / ١٢٥ ، فنقل المذهب عن بعض النحويين .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣١٣ .

(٥) التبيين / ٤٣٤ .

(٦) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٩ ، التبيين / ٤٣٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ائتلاف / ٤٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٧٥ وما بعدها ، مع جـ ٣ / ٢١٩ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٣٦٨ ، جـ ٤ / ٩٨ ، ١٠٢ ، هذا ، وفي شرح التسهيل نقل المذهب عن الفراء جـ ٢ / ٤٠٢ ، ومثله في شرح الأشموني جـ ٤ / ١٠١ ، ونبه الصبان على اختلاف نقل الأشموني ، نفى جـ ٤ / ٩٨ ، ١٠٢ نقله عن الكوفيين ، وفي جـ ٤ / ١٠١ نقله عن الفراء . انظر حاشية الصبان جـ ٤ / ١٠١ وما بعدها .

ولأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها »^(١).

(١٨١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضاف العدد المركب إلى مثله فلا يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني ، وهو العشر ، فذكر العشر مع ثالث لا وجه له »^(٣).



(١) الإنصاف ج ١ / ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٢٢ ، التبيين / ٤٣٦ ، ارتشاف ج ١ / ٣٧٤ ، ائتلاف / ٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٨ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٠٩ ، ونسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه في مع ج ٣ / ٢٢٥ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٢٢ .

كم وكأين وكذا

(١٨٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في تمييز « كم » الاستفهامية « أن يكون جمعا فيكون : كم غلماناً لك » ^(١).

(١٨٣) « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً نحو : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس ، أما النقل فقد قال الشاعر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

فخفض « مقرف » مع الفصل ... » ^(٣) فالجر عندهم يجوز في الكلام كما هو واضح من المثالين « بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة » ^(٤).

(١٨٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وتميزها بالجملة فإنه يجوز الجر في الكلام والشعر « بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة » ^(٥).

(١٨٥) أجاز الكوفيون جر ميمز « كذا » المكنى بها عن العدد بالإضافة ، فأجازوا « في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٌ وكذا أثوابٌ بالجر قياساً على العدد الصريح » ^(٦) ولم يميزوا أن « تقول : كذا كذا درهم ، ولا كذا كذا دراهم » ^(٧).

(١) ارتشاف ج ١ / ٣٧٨ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٤٢٠ ، مغنى / ٢٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٩ ، مع ج ٢ / ٢٧٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ١١٢ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٠٣ ، التبيين / ٤٢٩ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ ، اتلاف / ٤١ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٢٧٧ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١١٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٠٣ وما بعدها .

(٤) مع ج ٢ / ٢٧٧ .

(٥) مع ج ٢ / ٢٧٨ ، ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ ، حاشية الصبان ج ٤ / ١١٧ .

(٦) شرح التصريح ج ٢ / ٢٨١ ، مع ج ٢ / ٢٨٠ ، اتلاف / ٩٨ ، الأشباه ج ٧ / ٢٨٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٢٢ .

(٧) الأشباه ج ٧ / ٢٨٣ .

التأنيث

(١٨٦) ذهب الكوفيون إلى أن هاء التأنيث « هي الأصل » ^(١) « وأن التاء في الوصل بدل منها » ^(٢).

(١٨٧) ذهب الكوفيون إلى أن ألف التأنيث الممدودة « موضوعة للتأنيث » ^(٣) و « ليست مبدلة من الألف » ^(٤) و « هي أصل أيضا » ^(٥) نحو : صحراء وثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها .



(١) شرح المفصل ج ٥ / ٨٩ .

(٢) مغنى / ٤٥٥ ، ائتلاف / ١٠٨ ، الأشباه ج ١ / ١١٢ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٣٤ ، حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ج ١ / ٩٢ ، ارتشاف ج ١ / ٢٥٩ ، ٢٩٣ ، ائتلاف / ١٠٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٨٥ ، مع ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٤ ، ١٣٨ .

(٤) ارتشاف ج ١ / ٢٩٣ .

(٥) مع ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها .

المقصور والممدود

(١٨٨) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

قد علمت أم أبى السعلاء وعلمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء يالك من تمر ومن شياء

ينشب في المنسل واللهاء

والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور في الأصل ، ومد لضرورة الشعر فدل على جوازه ... » ^(٣) .

(١) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث منعه فيها « كان له ما يوجب قصره نحو : سكرى » ارتشاف ج ١ / ٢٣٦ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٧٦ وما بعدها ، الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ ، مع ج ٣ / ٢٤٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٥٤ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ ، هذا ، ولم يذكر مخالفة الفراء في شرح التصريح ج ٢ / ٢٩٣ ، اختلاف / ٧١ ، الإغراب / ٤٧ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٤٦ وما بعدها .

كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

(١٨٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية فقالوا فى تثنية خوزلى وقهقرى : خوزلان وقهقران » ^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز ذلك ؛ لأنه لما كثرت حروفها ، وطال اللفظ بهما والتثنية توجب زيادة ألف ونون ، أو ياء ونون عليهما ، ازدادا كثرة وطولاً ، فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصلى ، وثقل طارئ ، فجاز أن يحذف منهما ؛ لكثرة حروفها كما يحذفون لكثرة الاستعمال ... » ^(٢).



(١) الإنصاف جـ ٢ / ٧٥٤ ، شرح المفصل جـ ٤ / ١٤٩ ، شرح التسهيل جـ ١ / ٩٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ٢٦٠ ، اتلاف / ٧٠ ، شرح الأسمونى جـ ٤ / ١٦٠ ، هذا ، ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه « وقال بعض أصحابنا فى المقصور الزائد على ثلاثة أحرف : لا خلاف بين النحويين فى أنه لا يثنى إلا بالياء » جـ ١ / ٢٦٠ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٧٥٤ وما بعدها .

جمع التكسير

(١٩٠) ذهب الكوفيون « إلى جواز حذف الحرف الذى قبل الرابع فى مثل فرزدق وخرنق ، فيجيزون فى الجمع : فرادق وخرانق ، بحذف الزاى والراء »^(١) .

(١٩١) « أجاز الكوفيون زيادة الباء فى مماثل مفاعل ، وحذفها من مماثل مفاعيل ، فيجيزون فى جعافر جعافير ، وفى عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام ، وجعلوا من الأول : ﴿ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ ﴾^(٢) ومن الثانى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾^(٣) .

* * *

(١) ارتشاف ج ١ / ٢١٣ ، مع ج ٣ / ٣٢٩ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٠٧ .

(٢) سورة القيامة آية ١٥ .

(٣) سورة الأنعام آية ٥٩ .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٢١٣ ، ارتشاف ج ١ / ٢١٤ ، مع ج ٣ / ٣٢٥ ، ٣٣١ وما بعدها .

التصغير

(١٩٢) ذهب الكوفيون إلى أن ما كان ثانيه ياء نحو : بيت وشيخ وميت وسيد ، وما كان ألفه منقلبة عن ياء : كنان للسن ، فإنه عند التصغير يجوز إقرار الياء ، فيقال : بُيِّت وشُيِّخ ومُيِّت وسُيِّد وتُيِّب ، كما يجوز « قلب الياء واواً لضمه ما قبلها نحو : شويخ » ^(١) « ومويت وسويد ونويب » ^(٢) .

(١٩٣) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغير أسماء الأسبوع « تقول : أحيد وثيان وثلياء وأربعاء ومُحيس وجميعه وسييت » ^(٣) .

(١٩٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغير جمع الكثرة إذا كان له « نظير فى الأحاد كزعفران ، صفروه على زعفران كعشيان » ^(٤) .



(١) ارتشاف ج ١ / ١٧٤ ، مع ج ٣ / ٣٤١ وما بعدها ، شرح الأشمونى ج ٤ / ٢٣٣ .

(٢) مع ج ٣ / ٣٤٢ .

(٣) ارتشاف ج ١ / ١٦٩ ، شرح المفصل ج ٥ / ١٣٩ ، مع ج ٣ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٢٠ .

(٤) ارتشاف ج ١ / ١٧٠ ، ١٧٥ ، مع ج ٣ / ٣٤٩ وما بعدها ، شرح الأشمونى ج ٤ / ٢٤٦ .

النسب

(١٩٥) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن ياء النسب « اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه ، واحتجوا بما يحكى عن العرب : رأيت التيمى تيم عدى ، بجر تيم الثانى ، جعلوه بدلاً من الياء فى التيمى ، وإذا كان بدلاً منه كان اسماً ؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه »^(٢) .



-
- (١) نسب المذهب إلى بعض الكوفيين فى الائتلاف / ١٧٦ .
- (٢) شرح المفصل ج ٥ / ١٤٢ ، وفى الارتشاف نسب المذهب إلى الكوفيين ، ثم قال : « وقال أبو القاسم الزجاجى فى المسائل الطبرية : يختار الكوفيون فيه الخفض على معنى زيد من سعد ثم تقول : سعد بكر على الترجمة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه » ج ٢ / ٥٣٢ ، ومثله فى الأشباه ج ٥ / ١١٤ .
- هذا والعبارة المنقول قول الزجاجى فيها هى : « هذا زيد السعدى ، سعد بكر » وهى نفس عبارة المتن المنقولة عن شرح المفصل : رأيت التيمى تيم عدى من حيث الاستشهاد ، بدليل أنه - فى الارتشاف - أتى بنص الزجاجى بعد تناوله القول فى قولهم : رأيت التيمى تيم عدى مباشرة ، والضمير فى كلمة « فيه » من نص الزجاجى يعود على موضع « تيم » إلا أن نص الزجاجى الذى نقل فى الارتشاف والأشباه يجعل سعداً الثانية بدلاً من الاسم المجرور بمن التى حذفت ثم قدرت ، ولا يجعلها بدلاً من الياء التى آخر السعدى ، وعليه فلا يكون نص الزجاجى صريحاً فى نسبة القول باسمية ياء النسب إلى الكوفيين كما هو موجود فى شرح المفصل والارتشاف والائتلاف ، كما أن النص كذلك ينسب إليهم القول بجواز النصب وإن كان المختار هو الجر .

الوقف

(١٩٦) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف : رأيت البكر ^(٢) بفتح الكاف في حالة النصب » ^(٣) « فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا وإن لم يكن مهموزا ، فيقولون : رأيت البكر في : رأيت البكر ^(٤) » .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو : هذا البكر ، ومررت بالبكر ؛ ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

أنا ابنُ مَؤَيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ

... وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض فكذلك أيضا في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك : رأيت البكر في حالة النصب ساكنة ، كما هي ساكنة في قولك : هذا البكر ، ومررت بالبكر في حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ؛ ليزول اجتماع ساكنين ، فكذلك ينبغي أيضا في المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين ^(٥) .



(١) نسب المذهب إلى الكسائي والفراء من الكوفيين فقط في الارتشاف ج ١ / ٣٩٩ .
 (٢) هذا الوجه أحد وجوه خمسة تجوز في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث . انظر هذه الوجوه في الارتشاف ج ١ / ٣٩٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٠ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٣٩٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٤ وما بعدها .
 (٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٣١ ، شرح المفصل ج ٩ / ٧٢ ، ائتلاف / ٨٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٨ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٨ .
 (٤) مع ج ٣ / ٣٩٦ .
 (٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٣٢ وما بعدها .

التصريف

(١٩٧) « ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه عن ثلاثة أحرف ففيه زيادة ، فإن كان على أربعة أحرف نحو : جعفر ففيه زيادة حرف واحد ... وإن كان على خمسة أحرف نحو : سفرجل ففيه زيادة حرفين »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأننا أجمعنا على أن وزن جعفر : فَعَلَّل ، ووزن سفرجل : فَعَلَّل ، وقد علمنا أن الأصل في فَعَلَّل وفَعَّل فاء وعين ولام واحدة ، فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة ، واللامان في وزن سفرجل زائدتان ، فدل على أن في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن في سفرجل حرفين زائدين على ما بينا »^(٢).

(١٩٨) ذهب الكوفيون إلى أن فعلل بضم الأول وفتح الثالث من أبنية الاسم الرباعي المجرد^(٣) « ويكون اسماً نحو : جُخْدَب لذكر الجراد ، وصفة نحو : جُرْشَع بمعنى : جُرْشَع بالضم »^(٤).

« واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما : أن الأخفش حكى : جَوْذرا ، ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف ... والآخر : أنهم الحقوا به ، فقالوا : عندد ، يقال : مالى عن ذلك عندد ، أى : بد »^(٥).

(١٩٩) ذهب الكوفيون^(٦) إلى أنه إذا تماثلت أربعة أحرف في كلمة ولا أصل للكلمة

(١) الإنصاف جـ ٢/ ٧٩٣ ، ارتشاف جـ ١/ ١٧ ، ائتلاف / ٨٤ ، مع جـ ٣/ ٤٠٩ ، شرح التصريح جـ ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، حاشية الصبان جـ ٤/ ٣٥٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢/ ٧٩٣ .

(٣) الاسم الرباعي المجرد له خمسة أبنية أصلية . انظر ١٩٥ حاشية (٤) من هذا البحث .

(٤) شرح الأشموني جـ ٤/ ٣٤٧ ، ارتشاف جـ ١/ ٥٨ ، ائتلاف / ١٠٨ ، شرح التصريح جـ ٢/ ٣٥٦ ، مع جـ ٣/ ٢٥٨ .

(٥) شرح الأشموني جـ ٤/ ٣٤٧ .

(٦) قال في الارتشاف : « واختلف النقل عن النحاة ... وعن الخليل ومن تابعه من بصرى وكوفى أن وزنه فَعْفَل في نقل ... وعن سيويه وأصحابه وبعض الكوفيين وزنه فَعْل في نقل ، فأصل ريرب ريب استقلت للأمثال ، فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول ، وعن الفراء قولان : أحدهما : أن وزنه : ففعف ، والثاني : فَعْل حثث حثث ... وعن الكوفيين في نقل أنه ثلاثى الأصل » جـ ١/ ١١٠ وما بعدها ، وفي شرح التصريح : « وحكى عن الخليل والكوفيين أن وزنه فَعْفَل ، تكررت فاؤه = »

٣٠٨ الإجماع في الدراسات النحوية
غيرها نحو : سمسّم وقمقم وفلفل وزلزل فإن « هذا الباب ونحوه ثلاثى أصله : فعل ،
فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل »^(١) .

(٢٠٠) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا بنى الرباعى من حرفين وصح إسقاط ثالثه « كَلْمِلِم
أمر من لِمَم ، وَكَفْكِف ، أمر كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل
صحة كف ولم »^(٢) فإن « الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين ، فأصل للمم : لَم
فاستثقل توالى ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء »^(٣) .



ج ٢ / ٣٦٠ ، فنص الارتشاف ينقل عن بعض الكوفيين أن وزنه فَعْفَل ، ونسبه في شرح التصريح إلى
الكوفيين ، وينقل عن بعضهم أن وزنه فَعْل ، وعن الفراء قولان ، وأخيراً ينقل عن الكوفيين أنه ثلاثى
الأصل ، وهذا يعكس كثرة اختلاف النقول عنهم في هذه المسألة .
(١) مع ج ٣ / ٤١٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٤ / ٤٠٠ .
(٢) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ .
(٣) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٠ ، مع ج ٣ / ٤١٥ .

زيادة همزة الوصل

(٢٠١) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن قولهم في القسم : أيمن الله جمع يمين » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن أيمن جمع يمين أنه على وزن أفعل ، وهو وزن مختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم : أيمن الله : على أيمن الله أى : أيما أن الله على فيما أقسم به ، وهم يقولون في جمع يمين : أيمن ، قال زهير :

فَتُجْمَعُ أَيْمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ غَوْرُ بِهَا الدَّمَاءُ

... والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ... » ^(٣) .

(٢٠٢) « ذهب الكوفيون ^(٤) إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر في : اضرب ؛ إتباعا لكسرة العين ، وتضم في : ادخل ؛ إتباعا لضمة العين » ^(٥) « ولا يفعلون ذلك في المفتوحة ؛ لثلاثا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه نحو : اعلم وأعلم » ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً ؛ لثلاثا يتدأ بالساكن ، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً ، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً

(١) نسب المذهب إلى الفراء في الارتشاف . انظر ج ٢ / ٤٦٩ ، ٤٨٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤٠٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ائتلاف / ٥١ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٤٠٤ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٩ / ٩٢ ، مغنى / ١٣٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٥ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٨٧ .

(٤) قال في الإنصاف : « وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين » ج ٢ / ٧٣٧ ، يعنى بعض الكوفيين ، ومثله في ائتلاف / ١٣٢ ، واحتج هؤلاء البعض فقالوا : « أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ وذلك لأننا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر ، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة ؛ لالتقاء الساكنين ، فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن » الإنصاف ج ٢ / ٧٣٨ ، هذا ، ولم تذكر مخالفة بينهم في أسرار العربية / ٤٠٢ ، وشرح المفصل ج ٧ / ٥٨ ، مع ج ٣ / ٤٠٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٩١ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٩١ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٣٧٣ .

(٦) شرح المفصل ج ٧ / ٥٨ ، مع ج ٣ / ٤٠٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٩١ .

٣١٠ الإجماع في الدراسات النحوية
للمجانسة ؛ لأنهم يتوخون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا : مُتَيْن ، فضموا التاء إتباعا
لضمة الميم ، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من أَتَيْنَ فهو مُتَيْنٌ ، كما تقول :
أَجْمَلَ فهو مُجْمِلٌ ، وأحسن فهو مُحْسِنٌ ، إلا أنهم ضموها للإتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضا :
مُتَيْنٌ ، فكسروا الميم إتباعا لكسرة التاء ^(١) .

* * *

الإدغام

(٢٠٣) « ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة ، وتاء أصلية ، نحو : تناول وتتلون ؛ فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو : تناول وتلون »^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد ، وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية ، استقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ، فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصل ، والأصل أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى »^(٣) .



(١) قال في شرح الأشموني : « وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى ، خلافاً لهشام ، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين » ج ٤ / ٤٩٣ وما بعدها ، وفي المغنى نسب المذهب إلى هشام . انظر / ٨٠٨ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ ، ارتشاف ج ١ / ١٦٣ ، اتلاف / ١٣١ ، مع ج ٣ / ٤٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠١ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨

مسائل متفرقة

(٢٠٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تفسير الضمير الذي سموه ضمير المجهول ^(١) « بمفرد له مرفوع ، نحو : كان قائماً زيد ، وظننته قائماً عمرو » ^(٢) كما أجازوا « إنه قام وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبيناً للفاعل أو للمفعول » ^(٣) فلم يشترطوا كون المفسر له جملة ، ولا أن يصرح بجزأيا .

(٢٠٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « سوى » تكون اسماً وتكون ظرفاً » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة « غير » ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا .

فأدخل عليها حرف الخفض ... فدل على أنها لا تلزم الظرفية » ^(٥) .

(٢٠٦) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض » ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون : الله لتفعلن ، فيقول المجيب : الله لأفعلن بألف واحدة مقصورة في الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض ، وإن كان محذوفاً ، وقد جاء

(١) قال في شرح التسهيل : « إذا قصد التكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ... ضمير المجهول عند الكوفيين » جـ ١ / ١٦٣ ، وانظر شرح المفصل جـ ٣ / ١١٤ ، مع جـ ١ / ٢٢٤ .

(٢) مغنى / ٦٣٧ .

(٣) المغنى / ٦٣٧ ، ارتشاف جـ ١ / ٤٨٦ ، شرح التسهيل جـ ١ / ١٦٤ ، مع جـ ١ / ٢٢٥ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٢٩٤ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٢٩٤ ، شرح المفصل جـ ٢ / ٨٤ ، التبيين / ٤١٩ ، شرح الرضى على الكافية جـ ٢ / ١٣٢ ، اتلاف / ٤٠ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٦٢ ، مع جـ ٢ / ١١٨ ، وفي الارتشاف نقل المذهب منسوباً إلى الكوفيين ثم نسب إلى الفراء القول بأنها « لازمة الظرفية لا تنصرف » جـ ٢ / ٣٢٦ .

(٦) الإنصاف جـ ١ / ٣٩٣ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٧٩ ، اتلاف / ١٤٦ وما بعدها ، مع جـ ٢ / ٣٩١ .

في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول : « مررت برجل صالح إلا صالح فطالِح ، أى : إلا أكن مررت برجل صالح ، فقد مررت بطالِح ... » ^(١).

(٢٠٧) « ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : لزيد أفضل من عمرو جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب ، وذلك نحو قولهم : لطعامك زيد أكل ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوبا » ^(٣).

(٢٠٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو : إن زيد أتانى آتة فإنه يرتفع بها عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل » ^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إن » خاصة ، وعملها في فعل الشرط

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٩٣ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٩٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٩٣ ، ائتلاف / ١٤٧ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٩٩ .

(٤) هكذا سقت المسألة في الإنصاف ج ٢ / ٦١٥ وما بعدها ، ائتلاف / ١٢٩ ، وفي شرح المفصل نسب المذهب إلى الفراء ، انظر ج ٩ / ١٠ ، أى : أن المراجع السابقة جعلت مذهبهم ارتفاع الاسم بالعائد عليه من الفعل من غير تقدير فعل ، غير أنه قد نسب إليهم في مراجع أخرى القول بتقدير فعل : « وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل » مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠ . وإلى جانب هذا نسب إليهم القول بجواز أن يرتفع على الابتداء « إن المرفوع مبتدأ ... هذا مذهب ذهبوا إليه » مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٧٠ ، ج ٢ / ٤٠ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣٩٥ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩٠ .

هذا ، وفي الإنصاف : « يبطل قول من ذهب من الكوفيين ... إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه مبتدأ ... نحو : « إِذَا السَّيِّئَةُ انشَقَّتْ » ج ٢ / ٦٢٠ ، وإلى هنا يكون للاسم المرفوع بعد « إن » ثلاثة أوجه : الأول : أن يرتفع بها عاد إليه من الفعل من غير تقدير الفعل ، والثانى : أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، والثالث : يرتفع بالابتداء . وهذا الوجه الأخير هو الوحيد الذى نسب إلى بعضهم كما في الإنصاف ج ٢ / ٦٢٠ ، وهناك وجه رابع ذكره في المغنى : « وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير » ٧٥٧ وما بعدها ، ومثله في شرح التصريح ج ١ / ٤٣ ، بناء على مذهبهم في جواز تقديم الفاء على العامل فيه . انظر ٢٤٠ من هذا البحث .

مع الفصل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء ، فَلَقُّوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا : إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : جاءني الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقديم فعل » ^(١) .

(٢٠٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : يعد ويزن إنها حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا في اللزوم والتعدى ، واتفقا في وقوع فائهما واوا ، وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فأبقوا الواو في مضارع اللازم نحو : «وَجُلٌ يُوْجِلُ ، ووَحْلٌ يُوْحِلُ » وحذفوا الواو من المتعدى نحو : « وعد يعد ووزن يزن » وكان المتعدى أولى بالحذف ؛ لأن التعدى صار عوضاً من حذف الواو . . . » ^(٣) .

(٢١٠) « ذهب الكوفيون إلى أن : علامة التأنيث إنها حذفت من نحو : طالق وطامث وحائض وحامل لاختصاص المؤنث به » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن علامة التأنيث إنها دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف ، من الطلاق والطمث والحيض والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال » ^(٥) .

(٢١١) ذهب الكوفيون إلى أن الباء في : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ متعلق « بفعل ، فتكون الجملة فعلية » ^(٦) والتقدير : « ابتدأت أو أبدأ ، فالجار والمجرور في موضع نصب لمحذوف » ^(٧) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦١٦ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٢ ، شرح المفصل ج ١٠ / ٥٩ ، اتلاف / ١٣٣ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٢ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٥٨ ، شرح المفصل ج ٥ / ١٠١ ، اتلاف / ٦٩ ، ونسب المذهب إلى الكسائي في الجمع ج ٣ / ٢٩١ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٥٩ .

(٦) اتلاف / ١٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣ ، مع ج ٣ / ١٩٣ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣ .

(٢١٢) ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء تزداد^(١) حيث يظهر أن المعنى مفتوح إلى دعوى الزيادة، كما في قول لييد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولا كاملا فقد اعتذر

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السلام على فلان، ولا يقال: اسم السلام عليك^(٢).

(٢١٣) ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن «إنسان» وزنه إفعان^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في إنسان: إنسيان على إفعان من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - لكثرة في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم: أيش في: أى شيء... والذي يدل على أن إنسان مأخوذ من النسيان، أنهم قالوا في تصغيره: أنيسيان فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكسر استعماله مصغرا كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فدل على ما قلناه»^(٥).

(٢١٤) ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن فعّالي^(٧) وكذلك ما كان نحوه، مثل: رزايا جمع رزيئة.

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن وزنه فعّالي؛ وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع

(١) انظر شرح التصريح ج ١/ ١٣٩، مغني/ ٤٣٤، الأشباه ج ٧/ ٩٥ وما بعدها، وحاشية يس ج ١/ ١٣٩، حاشية الصبان ج ١/ ٢٥٦.

(٢) الأشباه ج ٧/ ٩٦.

(٣) نسب في الإنصاف إلى بعض الكوفيين القول بأن وزنه «فعلان» انظر ج ٢/ ٨٠٩.

(٤) الإنصاف ج ٢/ ٨٠٩، اختلاف/ ٨٥، حاشية الصبان ج ٤/ ٢٢٤، وفي الارتشاف نسب إلى معظم الكوفيين القول بأن وزنها «أفعال». انظر ج ١/ ١٨٥.

(٥) الإنصاف ج ٢/ ٨٠٩ وما بعدها.

(٦) قال في الارتشاف: «وأما خطايا فمذهب الفراء أنه جاء على فعّالي، ولا قلب فيه...» وقال في الإنصاف: «فإنه فعّال، وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب» ج ١/ ١٦١. فنسب المذهب إلى بعض الكوفيين القول بأنه على وزن فعّال وفيه قلب.

(٧) الإنصاف ج ٢/ ٨٠٥، ونقله عنه في الارتشاف ج ١/ ١٢٩، اختلاف/ ٩٥. انظر في النسب ج ٤/ ٤١٠ وما بعدها.

خطيئة : خطايء مثل : خطايح ، إلا أنه قدمت الهمزة على الياء ؛ لثلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة و صحائف ، وكتيبة و كتائب . . . فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم . . . فصارت خطائي مثل خطاعي ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارت خطأ مثل خطاعا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة الهمزة ؛ فقلبوا من الهمزة ياءً فرازا من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعالى . . . » ^(١).

(٢١٥) « ذهب الكوفيون ^(٢) إلى أن وزن « سيد وهين وميت » في الأصل على فَعِيل نحو : سَوِيد وَهَوِين وَمَوِيْت ^(٣) وكذلك ما كان نحوها نحو : صيب .

‘ واحتجوا » بأن قالوا : إنما قلنا : إن أصله فَعِيل نحو : سويد وَهَوِين وَمَوِيْت ؛ لأن له نظيرًا في كلام العرب ؛ بخلاف فَعَّل ، فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أُعْلِت في : ساد يسود ، وفي مات يموت ، فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا ، والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وجعلوهما ياءً مشددة . . . » ^(٤).

(٢١٦) « ذهب الكوفيون إلى أن « صمحمح ودممكم » على وزن فَعَّل « ^(٥).

واحتجوا » بأن قالوا : إنما قلنا : إنه على وزن فَعَّل ، وذلك أن الأصل في صمحمح ودممكم : صَمَحَّح ودمَمَكَّك ، إلا أنهم استقلوا جمع ثلاث حاءات ، وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال ، قال الله تعالى : ﴿ فَكُتِبَ عَلَيْهَا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ ^(٦) والأصل : كُتِبُوا ؛ لأنه من كبت الرجل على وجهه ،

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨٠٥ وما بعدها .

(٢) نسب المذهب في شرح المفصل إلى الفراء . انظر ج ١٠ / ٩٥ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣٥ ، اتلاف / ٨٤ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٦ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٨ ، ارتشاف ج ١ / ٩٤ ، ١١١ ، اتلاف / ٨٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٠ ،

شرح الأشموني ج ٤ / ٣٦٠ .

(٦) سورة الشعراء آية ٩٤ .

إلا أنهم استقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف^(١).

(٢١٧) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مشتق من الوسم ؛ لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم »^(٣).

(٢١٨) « ذهب الكوفيون إلى أن « السين » التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل : أصلها سوف »^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « سوف » كثر استعمالها في كلامهم ، وجريها على الستهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أذر ، ولم أبُل ، ولم يك ، وخُذ ، وكل ، وأشبه ذلك ، والأصل لا أدري ، ولا أبال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً »^(٥).

(٢١٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة »^(٦).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في « كم » « ما » زيدت عليها « الكاف » لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلته في أوله نحو : هذا وهذا ، وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا تُرِيتَنِي مَا يُوعَدُونَ ﴾^(٧) فكذلك هاهنا زادوا « الكاف » على « ما » فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : في كم مالك : كما

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٦ ، أسرار / ٥ ، التبيين / ١٣٢ ، شرح المفصل ج ١ / ٢٣ ، التبيان ج ١ / ٣ ، ارتشاف ج ١ / ١٢٢ ، اتلاف / ٢٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٤ ، مع ج ٣ / ٤٢٦ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٨٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٨٥ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٦ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ ، شرح المفصل ج ١ / ١٤٨ ، معنى / ١٨٤ ، اتلاف / ١٥٦ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٩٨ ، التبيين / ٤٢٣ ، اتلاف / ٤١ .

(٧) سورة المؤمن ، آية ٤٣ .

٣١٨ الإجماع في الدراسات النحوية
مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت
ميمها كما فعلوا في « لم » فصار : كم مالك ... وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : ^(١) ﴿ لَيْسَ
كَمِثْلَهُ شَيْءٌ ﴾ ^(٢)
(٢٢٠) ذهب الكوفيون ^(٣) إلى أن « هلم » مركبة « من » « هل » مع « أم » محذوف
همزتها ^(٤) .



(١) سورة الشورى آية ١١ .
(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٩٨ وما بعدها .
(٣) نسب المذهب إلى الفراء في التبيان في إعراب القرآن . انظر ج ١ / ٤٧ ، ارتشاف ج ٣ / ٢٠٩ ، ونسب
إلى الكوفيين في المفصل ، وإلى الفراء في شرحه . انظر ج ٤ / ٤١ وما بعدها ، وفي شرح التصريح بعد أن
نسبه إلى الفراء قال : « ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين » ج ٢ / ٤٠٢ ، ومثله في شرح الأشموني
ج ٤ / ٤٩٨ .
(٤) المفصل ، انظر شرح المفصل ج ٤ / ٤١ .

تعقيب

ما يستخلص من الفصل

في هذا الفصل وردت مائتان وعشرون مسألة ، وهي مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين نحاة مدرسة الكوفة ، وحتى تكتمل الفائدة فقد صنفنا هذه المسائل - كما سبق في التعقيب على الفصلين السابقين - حسب عدد المخالفين في كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالي :-

أرقام المسائل التي خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة	مسائل ليس فيها خلاف
٤ ، ٩ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥	٥ ، ٤٦ ، ٨٢ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٦٧	٥٠ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ١٥٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤	بأقي المسائل التي لم تذكر في الجدول .
مجموع	٦	٨	١٧٤

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

١ - أن نحو ثمانين في المائة من مجموع مسائل هذا الفصل - وهو مائتان وعشرون مسألة - ليس فيها أى خلاف بين علماء المدرسة .

٢ - أن نحو خمسة عشر في المائة فقط من مجموع المسائل هي التي خالف فيها عالم واحد .

٣ - أن نحو ستة في المائة فقط من مجموع المسائل مقسمة بين مسائل خالف فيها عالمان ، ومسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء ، ولا توجد مسائل خالف فيها ثلاثة علماء فقط .

ويلاحظ من خلال الجدول : قلة المسائل التي فيها خلاف بين علماء مدرسة الكوفة إذا قيس بمجموع مسائل هذا الفصل ، فجملة المسائل التي فيها مخالفة ست وأربعون مسألة وقد يكون هذا عائداً إلى قلة عدد علماء مدرسة الكوفة ، إذا قيس بعدد علماء مدرسة البصرة - الذي وصل إلينا ذكرهم على الأقل - والقلة داعية بالطبع إلى قلة وجود المخالفات ، على

عكس علماء البصرة فكثرتهم نتج عنها وجود المخالفات والاجتهادات الكثيرة .

وبعد هذا أقول : إن الفراء يحتل المركز الأول في مخالفة مدرسته ، حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها اثنتين وعشرين مسألة ، ثم يأتي الكسائي حيث خالف في عشر مسائل ، ثم ثعلب حيث خالف في تسع مسائل ، ثم هشام حيث خالف في أربع مسائل ، ثم أبو موسى الحامض وابن سعدان حيث خالف كل منهما في مسألة واحدة .

وظهور الفراء كمخالف لمدرسته بالصورة السابقة قد يكون راجعا إلى سعة علمه واطلاعه ونظرة في مسائل النحو .

أرقام المسائل التي خالف فيها الفراء	المسائل التي خالف فيها الكسائي	المسائل التي خالف فيها ثعلب	المسائل التي خالف فيها هشام	المسائل التي خالف فيها أبو موسى الحامض	المسائل التي خالف فيها ابن سعدان
٥ ، ١٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٤٨ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥	٥ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ١٠٠ ، ٨٢ ، ٦٣ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٦٧	٢٢ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٦٧	٤ ، ٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧	١٥٨	١٣٠
المجموع	٢٢	٩	٤	١	١

خاتمة

لقد أوصلتني الدراسة لموضوع هذا الكتاب إلى مجموعة من النتائج ، تتمثل فيما يلي :

١ . أن مسائل الإجماع . في النحو العربي . كثيرة وتشكل نسبة كبيرة وصلت إلى ثلث مسائل الخلاف فيه ، كما سبق أن وضحت ^(١) .

٢ . أن عدد المسائل التي لم يرد فيها خلاف على الإطلاق بلغ خمسين مسألة ^(٢) من جملة المسائل المجمع عليها . مائة وست وخمسون مسألة . وهي نسبة ليست بالقليلة إذا وضع في الاعتبار رحابة علم النحو وسعته وتشعبه وكثرة علمائه .

٣ . أنه نتيجة لكثرة علماء مدرسة البصرة كانت نسبة المسائل التي فيها خلاف كبيرة إذا قيست بالمسائل التي ورد فيها خلاف عند مدرسة الكوفة ، حيث بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عند مدرسة البصرة اثنتين وثمانين مسألة من جملة المسائل التي فيها إجماع عند مدرسة البصرة - مائة وخمس وثمانون مسألة ^(٣) - بينما بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عند مدرسة الكوفة ستاً وأربعين مسألة فقط من جملة المسائل التي فيها إجماع عند مدرسة الكوفة . مائتان وعشرون مسألة . وهي نسبة قليلة إذا قيست بعدد المسائل المجمع عليها في هذه المدرسة .

٤ . أن الأخفش ^(٤) يتصدر المركز الأول في المخالفة مطلقاً سواء في مخالفة النحاة جميعاً أو نحاة مدرسته ، حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها النحاة ستاً وعشرين مسألة وبلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته سبعا وأربعين مسألة ، وهذا إن دل على شيء فيدل على سعة علمه واجتهاده .

٥ . أن الفراء ^(٥) يأتي في المركز الثاني في المخالفة بعد الأخفش حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها النحاة تسع عشرة مسألة ، والمسائل التي خالف فيها مدرسته اثنتين وعشرين مسألة ، ولا عجب أن يكون الأخفش والفراء أكثر النحاة مخالفة واجتهاداً فهما رأسان في مدرستيها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) انظر ١٠٧ من هذا البحث .

(٢) السابق .

(٣) انظر : ٢٠٧ من هذا البحث .

(٤) انظر : ١٠٨ ، ٢٠٨ من هذا البحث .

(٥) انظر : ١٠٨ ، ٣٢٠ من هذا البحث .

الفهارس الفنية

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الحديث النبوي الشريف .
- ٣- فهرس شواهد الشعر والرجز .
- ٤- فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها .
- ٥- فهرس المراجع .
- ٦- فهرس موضوعات الكتاب .

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٣	٢٩٥	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾
٢٦	٢٢٢	﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾
٤١	٤٤	﴿وَمَا أَمِنُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مُّصَدِّقًا﴾
٨٣	٢٨٩	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
٨٥	٢٧٧، ٢٢٠، ١٦٦	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
١٠٣	٢٩٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾
١٥٠	٢٤٨، ١٦٣، ١٤٠	﴿لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾
١٩٧	٢٢٧، ١٢٠	﴿الْفُحْ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ﴾
٢١٥	٤٢	﴿يَسْتَفْتُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾
٢٣٣	٢٨٩، ١٧٦	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ فَمَا يَكُنْ مِنْ رِزْقِهِ﴾
٢٤٦	٩١	﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
٢٥١	٧٣	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾
٢٦٠	٢٥١	﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾
٢٦٥	١٣٨	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾
٢٧٤	٢٥١	﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾

سورة آل عمران

١٢٩	١٩٧	﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
١٣٥	٢٤٨، ١٤٠	﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾

سورة النساء

١	٢٧١، ١٦١	﴿نِسَاءَ لَوْ نَبِئَهُمُ وَالْأَزْوَاجَ﴾
٣	٨٦	﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلِي وَتِلْكَ وَرُتَبُهَا﴾
١٦	٢١٩، ١١٦	﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾
٢٤	٢٨٤، ١٧٠	﴿يَكْتَسِبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤٠	٤٩	﴿وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَعِفْهَا﴾
٦٤	١٩٧	﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾
٦٦	٢٩٦	﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ﴾
٦٦	٢٤٨، ١٤٠	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾
٩٠	٢٥٣، ١٤٤	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
١٠٠	٢٩٤	﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْوُتُّ﴾
١٠٩	٢٢٠	﴿هَتَانِ الْوُتُّ هُنَا لَنْبَرٌ مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
١٢٧	٢٧١	﴿وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ
		عَلَيْكُمْ﴾
١٢٨	٢٠١	﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾

سورة المائدة

٨٤	٩١	﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾
١١٤	٢٧٤، ١٦٣	﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾
١١٧	١٩٩، ١٩٨	﴿كُنتَ أُنْتِ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾
١١٩	٢٥٨	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

سورة الأنعام

١٢	٢٧٤، ١٦٣	﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾
٥٩	٣٠٣	﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾
١١٧	٧٧	﴿إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾
١١٩	١٤٤	﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾
١٢٤	٧٧	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
١٥٤	٢٢٣، ٢٢٢	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾

سورة الأعراف

٥٦	٢٥١	﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
١٥٧	١٩٩	﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
سورة الأنفال		
٢٥	٨٥	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾
٣٣	٢٩١، ١٧٨	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
سورة التوبة		
٢٥	٢٨٧	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾
١٠٨	٢٥٧، ١٤٨	﴿لَمَسْجِدُ أَبِي سَيِّدٍ عَلَى الثَّقَوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾
١١٨	٢٧٢	﴿حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ تُرْثَابٌ عَلَيْهِمْ﴾
سورة يونس		
٥٨	٢١١	﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْتَمِعُونَ﴾
٨٩	٢٨٥	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾
٩٠	٢٤٠	﴿إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتَ بِهِ بُنُوا إِمْرَءِيلَ﴾
سورة هود		
٨	١٧٢	﴿وَلِإِنْ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا مَحْسِئُهُ﴾
٨	٢٣٠، ١٢٤	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
١٠٨	٢٥٤، ١٤٥	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَيُفَى لَهُمْ خَلْقُ خَلْقٍ فِيهَا﴾
١١١	١٢٩	﴿وَإِنْ كُلاَ لَمَّا لَيُوقِفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾
سورة يوسف		
٥١، ٣١	٢٤٩	﴿حَسْبُ لِلَّهِ﴾
٣١	١٢٦	(وما هذا بشرا)
٩٦	٩١	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾
١٠٠	١٥٠	﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَنِي﴾
سورة الحجر		
٥٦	٢٤٨، ١٤٠	﴿وَمَنْ يَفْطِنُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾

سورة النحل

﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْوِّتَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾

٤٦ ٤١

سورة الإسراء

﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾

١٢٩ ٥٢

﴿أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾

٧٧ ٨٤

سورة الكهف

﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْلَهَا﴾

١١٢ ٣٣

﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾

١٩٩ ٣٩

﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾

٦٨ ٤٤

﴿ءَاتَوْفَىٰ أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾

١٣٦ ٩٦

سورة مريم

﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾

٤٩ ٢٠

﴿فَإِمَّا نَرِيَنَّ مِنَ النَّبِيِّينَ أَحَدًا﴾

٢٣٦ ٢٦

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾

٢٢١ ٦٩

سورة طه

﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾

٥٢ ١٥

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَىٰ﴾

١١٧ ١٧

﴿لَا تَفْتُرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾

٢٩٣ ٦١

﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾

١٥٠ ٧١

﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾

٩٠ ٨٩

سورة الانبياء

﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

١١ ٩٧

﴿سَمِعْنَا قَتَىٰ يَذُكُّهُمْ يُقَالُ لَهُمُ إِنِّهِمْ﴾

٥٥ ٦٠

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
سورة الحج		
٤٠	٧٣	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾
سورة المؤمنون		
١	١٣٢	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾
٩٣	٣١٧	﴿إِنَّمَا تُرِيدُ مَا يُوعَدُونَ﴾
سورة النور		
٣٦	٥٨	﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾
سورة الشعراء		
٨٨	٢٥٨	﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾
٩٤	٣١٦	﴿فَكُيِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾
١١١	١٤٤	﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾
٢٢٧	٤٣	﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾
سورة النمل		
٢٠	٩١	﴿مَالِيَ لَأَ أَرَى الْهَٰذِهِدُ﴾
٨٩	١٥٢	﴿وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ يَوْمٍ بِئِذٍ ءَامِنُونَ﴾
سورة القصص		
٢٧	٢١٩	﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾
٣٢	٢١٩، ١١٦	﴿فَدَانِكَ بَرَهْمَتَانِ﴾
٦٢	٥٥	﴿أَلَيْسَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾
سورة العنكبوت		
٤٦	٢٢٢، ١١٨	﴿ءَا مَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾
سورة سبا		
١٢	٢٢٧، ١٢٠	﴿غُدُوًّا شَرُّوًّا وَرَوَّاحَهَا شَرُّ﴾
٣١	٤١	﴿لَوْلَا أَتَتْهُ لَكِنَّا مُؤْمِنِينَ﴾

الآية رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاطر

٨٦	١	﴿أَوَّلَىٰ أُخِينِحَةٍ مُّثْنَىٰ وَتَلْتِ وَرُنْعَ﴾
٥٨	٢٨	﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

سورة الصافات

١٦٢	١٠٥-١٠٣	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَمَّ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٥﴾ وَتَدَيَّنَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُمْ ﴿١٠٣﴾ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّيَا﴾
٢٧٣	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
١٩٩	١٦٥	﴿وَإِنَّا لَنَخُنُّ الصَّافُونَ﴾

سورة ص

٥١	٣	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾
----	---	-------------------------

سورة الزمر

١٤٣	٦٧	﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّتٍ بِيَمِينِهِ﴾
٢٧٢	٧١	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا فَتِيحتْ أَبْوَابُهَا﴾
٢٧٢، ١٦٢	٧٣	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِيحتْ أَبْوَابُهَا﴾

سورة غافر

١٨٢	٣٧-٣٦	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ ﴿٣٧﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾
٧٩	٤٨	﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾
٢٥٨	٥٢	﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾

سورة فصلت

٢١٩	٢٩	﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾
-----	----	------------------------------

سورة الشورى

٣١٨	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
-----	----	----------------------------

سورة الجاثية

٢٤١	١٤	﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾
-----	----	--

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
سورة الاحقاف		
١٥	١٢٠	﴿وَحَمَلُهُمْ وَفَصَّلَهُمُ الْكَلْبُ سَهْرًا﴾
سورة الفتح		
٢	١٩٧	﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾
سورة الحجرات		
٥	٢٩٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾
سورة الطور		
٦-٥	٤٢	﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾
٤٨	١٩٧	﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾
سورة النجم		
٦-٧	٢٧١	﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾
سورة الواقعة		
٩٥	٢٥٨	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾
سورة الحديد		
١٨	٤٢	﴿إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقِينَ﴾
سورة الحشر		
٧	٨٩	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾
١٧	٢٥٤	﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾
سورة الممتحنة		
١٢	٢٤٠	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾
سورة الصف		
١١-١٢	٩٣	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾

الآية رقم الآية رقم الصفحة

سورة نوح

﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ ٨ ٢٥١

سورة المزمل

﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَصِيمًا﴾ ١٢ ١٢٢

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ ٢٠ ٩٠

﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ ٢٠ ١٩٩

سورة القيامة

﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾ ١٥ ٣٠٣

سورة الإنسان

﴿إِنَّمَا شَاكَرَ وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ ٣ ٨٠

سورة النازعات

﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ ٤١ ٢٢٤

سورة الانشقاق

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ ١٩ ٢٥٨

سورة الانشقاق

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

سورة البلد

﴿أَوْ اطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي سَعَةِ ⑤ يَتِيمًا﴾ ١٥-١٤ ٢٦٠

سورة البينة

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ ١ ٢٩٤

سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ١١

فهرس الحديث النبوى الشريف

رقم الصفحة	الحديث
٢٦٣	«أعور عينه اليمنى» .
٣٢، ٣١	«أمتى لا تجتمع على ضلالة» .
١٦٦	«ثوبى حجر» .
٢٦٣	«صفر وشاحها» .
٨٦	«صلاة الليل مثنى مثنى» .
٢٩٣	«لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» .
٢١١	«لتأخذوا مصافكم» .
٣٨	«لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

فهرس شواهد الشعر والرجز

الشاهد	رقم الصفحة
الهمزة المضمومة	
فتجمع أيمن منا ومنكم بمقسمة تمور بها الدماء	٣٠٩
أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء	٢٢٢، ١١٨
فلا والله ما يلقى لمأبى ولا للما بهم أبدا دواء	٢٨٨
وبلد عامية أعماؤه	٢٥٧، ١٤٩
الهمزة المكسورة	
لا أقعد الجبن عن الهيجاء	١٣٨
قد علمت أم أبي السعلاء	٣٠١
وعلمت ذاك مع الجراء	٣٠١
أن نعم مأكولا على الخواء	٣٠١
يا لك من تمر ومن شيشاء	٣٠١
ينشب في المسعل واللهاء	٣٠١
الباء المفتوحة	
إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابا	٩٤
ولو ولدت قفيزة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا	٢٤١
الباء المضمومة	
أخلأى لو غير الحمام أصابكم عبت ولكن ما على الدهر معتب	١٨٥
بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارًا على وتحسب	٥٥
فيناها يشرى رحله قال قائل لمن جل رخو الملائع نجيب	٢١٥
أنهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب	١٤٦
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب	٢٦٩
كذاك أدبت حتى صار من خلقى إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب	٢٣٩، ١٣١
منا الذى هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب	٢١٤، ١١٣
وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه	١٣٣

ريه فتية دعوت إلى ما يورث المجد ثابيا فأجابوا ١٤٨

البناء المكسورة

فوالله ما نلتهم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب ١١٨

القاء الساكنة

الله نجاك بكفى مسلمت ١٨٩

القاء المكسورة

خبر بنو لوب فلاتك ملغيا مقالة لمبى إذا الطير مرت ٢٢٥، ١١٩

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حخته ٢٩٧

الحاء الساكنة

أن تهبطين بلاد قو م يرتمون عن الطلاح ٢٨٩

الحاء المضمومة

ألا إن جيرانى العشية رائح دعتهم دواع من هوى ومنادح ١٩١

الخاء المكسورة

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ ٢٦٤

الدال الساكنة

يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك مملود ١٦٤

الدال المفتوحة

قنانيذ هداجون حول بيوتهم بما كان لإمام عطية عودا ٢٣٠، ١٢٥

فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا ٢٧٥

فى كلت رجليها سلامى واحده كلتاها مقرونة بزائده ٢١٣

ما للجمال مشيها ونيدا أجنيدا لا يحملن أم حديدا ٢٤٠

كاللذ تزيى زية فاصطيدا ٢١٩

الدال المضمومة

جاءت كبير كما أخفرها والقوم صيد كأنهم رملوا ٢٩٣، ١٨٢

إنما الفقر والغناء من اللـ هـ فهنا يعطى وهنا يحمد ١٩٠

المدال المكسورة

- بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد ١٢١
لا در درك إنسى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود ١٨٦

الراء الساكنة

- إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر ٣١٥
أنا ابن ماوية إذ جد النقر ٣٠٦
لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر ٤٩

الراء المفتوحة

- فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شرا ٢٧٦

الراء المضمومة

- وإنى لتعرونى لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر ٢٥٣
خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر ٢٨٢
ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر ٤٤
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة الثغور غدور ٢٨٦، ١٧٣

الراء المكسورة

- فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غس ولا بمنمر ١٨٣
رايتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٢٥٥
يا ليثما أمنا شالت نعمتها أيما إلى جنة أيما إلى نار ٨٠
يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليا تكن الضال والسمر ٢٦٤، ١٧
ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأحرك خمسة الأشبار ١٨٧
لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر ٢٥٧، ١٤٨

السين المضمومة

- خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس ٢٥٠، ١٤٢
وبلدة ليس بها أنيس ٢٥٧

العين المفتوحة

- ١٧٧ فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا
 ٢٩٠ لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حيا لأسمعا
 ٢٦٠ أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرثاءا
 ٢٩٩ كم بجود مقرف نال العلى وشريف بخله قد وضعه

العين المضمومة

- ٢٤٩ لأنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النيون شافع

العين المكسورة

- ٢٩٠ أردت لكيما أن تطير بقربتى فتركها شنا بيضاء بلقع

الفاء المكسورة

- ٢٢٢ وعزة أحلى الناس عندى مودة وعزة عنى الممرض المتجافى

القاف المضمومة

- ٢٢٦ وإن امراً أسرى إليك ودونه من الأرض مومة وبيداء سملق
 ٢٢٦ لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه وأن تعلمى أن الممان موفى
 ٢٢٠، ١١٧ عدس ما لعباد عليك إمارة أنت وهذا تحملين طليق

الكاف المفتوحة

- ٥٢ يا أبنا علك أو عساكا

- ٢١٥ دار لسعدى إذ ه من هواكا

اللام الساكنة

- ١٣٦ جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

اللام المفتوحة

- ٧٦ أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا

اللام المضمومة

- ٩٠ أردت لكيما لا تسرى لى عشرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

- ٢٣٦ هنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

- ٦٣ السالك الثغرة اليقظان كالنها مشى الملوكة عليها الخيعل الفضل

كم نالني منهم فضلا على عدم
أرجو وأمل أن تدنو مودتها
١٨٨ إذا أكاد من الإقتار أحتمل
٢٣٩ وما إخال لدينا منك تنويل

اللام المكسورة

لعمري لأنت البيت أكرم أهله
فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة
أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٢٢٠ وأقعد في أفائه بالأصائل
٢٤٤ كفاني ولم أطلب قليل من المال
٢٢٤ بيغداد ما كادت عن الصبح تنجلي
٢٥٩ حمامة في غصون ذات أوقال
٢٨٦ نصروا نبههم وشلدوا أزره
١٧٣ بحنين يوم تواكل الأبطال
بحك النطاق فشب غير مهبل

الميم الساكنة

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

الميم المفتوحة

أست بنعم الجار يؤلف بيته
إنى إذا ما حدث ألما
٢٦٦ أخا قلة أو معدم المال مصرما
٢٧٦ أقول يا اللهم يا للهما

الميم المضمومة

إذا هملت عني لما قال صاحبي
أظلموم إن مصابكم رجلا
١٦٦ بمثلك هذا لوعة وغرام
٧٣ أهدى السلام نجمة ظلم
٢٦١ طلب العقب حقه المظلوم
٣٨ حتى تهجر في السروح وهاجها
يصبح ظمان وفي البحر فمه

الميم المكسورة

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
لا طيب للعيش ما دامت منفصة
٢٦٠ وما هو عنها بالحديث المرجم
٤٨ لذاته بادكار الموت والمهرم
٥٢ وتكاد تكسل أن تجيء فراشها
٥٦ ولقد نزلت فلا تظنى غيره
٤٦ صاليا نار لوعة وغرام
منى بمنزلة المحب المكرم
قلب من عيل صبره كيف يسلو

النون المفتوحة

شجاك أظن ريع الظاعيننا ولم تعبأ بـمـذل العاذليننا ١٣١

النون المضمومة

فأصبحوا والنوى على معرسمهم وليس كل النوى يلقى الساكين ٢٣١

النون المكسورة

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا ٣١٢

سريت بهم حتى نكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان ١٠٥

دع الخمر يشر بها الفؤاة فلأنى رأيت أخاها معنيا بمكانها ١٢٣

فلن لا يكتنها أو تكنه فإنه أخوها غذنه أمه بلبانها ١٢٣

ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى ٨٢

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا منى أضع العمامة تعرفونى ٨٨

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجدلين المحملجين ٢٢٣

ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان ٢٢٢

الواو المكسورة

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى ٤١

الياء المفتوحة

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا ٢٧٢

فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها

رقم الصفحة	الشاهد
١٥٤	أنا و رجالك قتل امرئ
٢٣٧	إن محلا وإن مر محلا
١٢٦	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب
٨٩	تريدىن كىما تجمعينى وخالدا
٥٩	جزى ربه عنى عدى بن حاتم
١٧٨	سموت ولم تكن أهلا لتسمو
١٥٠	شرىن بهاء البحر
١٢٩	شلت يمينك إن قتلت لمسلما
٢٦٠	ضعيف النكاية أعداءه
٥٠	طلبوا صلحنا ولات أو ان
٦٦	عليك ورحمة الله السلام
٤٩	فإن لم تك المرأة أبدت وسامة
٢٥٦، ١٤٨	فتى حتاك يا بن أبى يزيد
٤٤	فسلم على أيهم أفضل
٨٥	فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه
٥٣	لعل أبى المغوار منك قريب
٥٨	لبيك يزيد ضارع لخصومة
٦٣	وآلت حلقة لم تحلل
٢٣٦	ولكننى من حبها لعميد
٢٧٧، ١٦٥	يا تيم تيم عدى
١٣٢	يسر المرء ما ذهب الليالى

فهرس المراجع

المطبوعات

- ائتلاف النصره فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى - تحقيق د/ طارق الجنابى
عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - طبعة أولى - ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- الإجماع لابن المنذر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة ثانية - ١٤٠٨ -
١٩٨٨.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د/ مصطفى أحمد
النحاس - المكتبة الأزهرية للتراث - طبعة أولى ١٤٠٩ - ١٩٨٩.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى - المجلد الأول - تحقيق
د/ شعبان محمد إسماعيل - دار السلام - طبعة أولى .
- أسرار العربية لابن الأنبارى - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ -
١٩٥٧.
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة
- طبعة أولى - ١٤٠٦ .
- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث - عالم
الكتب - بيروت - د/ محمد فرج عيد .
- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة د/ تمام
حسان - الهيئة العامة للكتاب .
- الإصباح فى شرح الاقتراح د/ محمود فجال - دار القلم - دمشق .
- الإغراب فى جدل الإغراب لابن الأنبارى تحقيق د/ سعيد الأفغانى - بيروت - مطبعة
الجامعة السورية - ١٩٥٧ .
- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى - دار المعارف - سوريا - حلب .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى تحقيق محى
الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧ .
- الإيضاح فى علل النحو - للزجاجى - تحقيق د/ مازن المبارك - دار النفائس - بيروت .
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - الجزء التاسع - دار الفكر - بيروت ١٩٩٢ .

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري - تحقيق على محمد البجاوي - دار الجيل - بيروت - طبعة ثانية - ١٩٨٧ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري - تحقيق : عبد الرحمن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت - طبعة أولى - ١٤٠٦ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - الجزء الخامس عشر - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية .
- حاشية يس على شرح التصريح - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .
- الخصائص لابن جني - تحقيق د/ محمد علي النجار - دار الكتب المصرية - طبعة ثانية - ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
- الخلاف النحوي - دراسة تحليل تقويم د/ السيد رزق الطويل - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - المعابدة - ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف - د/ محمد خير الحلواني - دار القلم العربي - حلب - ١٩٧١ .
- الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه - د/ مازن المبارك - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ١٩٧٤ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون هجر - طبعة أولى - ١٤١٠ - ١٩٩٠ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .
- شرح الرضى على الكافية - تحقيق : يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازى .
- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- فى أصول النحو د/ سعيد الأفغانى - مطبعة دمشق - ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .
- فى أصول النحو د/ محمود محمد نحلة - دار الكتب العلمية - بيروت .
- القاموس المحيط للفيروز آبادى - مصطفى البابي الحلبي بمصر - ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
- الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوى - دار عمار - الأردن - عمان - سوق البتراء - طبعة أولى .
- لسان العرب لابن منظور - دار المعارف - الجزء الأول والثانى .

- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشروق - طبعة أولى - ١٤١٦ - ١٩٩٦ .
- لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري - تحقيق د/ سعيد الأفغاني - بيروت - مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٧ .
- مجالس العلماء الزجاجي تحقيق : عبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة ١٩٨٣ .
- محاضرات في تاريخ النحو ألقاها الدكتور محمد عبد المجيد الطويل على طلاب السنة التمهيديّة للماجستير ١٩٩٧ .
- مدرسة البصرة نشأتها وتطورها - د/ عبد الرحمن السيد - دار المعارف المصرية - طبعة أولى - ١٩٦٨ .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د/ مهدي المخزومي - مصطفى البابي الحلبي - طبعة ثانية - ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والعقائد لابن حزم - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- معاني القرآن للفراء - المجلد الثاني - تحقيق د/ محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٧٢ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث - القاهرة - ١٤١٤ - ١٩٨٤ .
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - مطابع الأوفست شركة الإعلانات الشرقية - طبعة ثالثة - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام - تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين - دار الفكر - طبعة أولى - ١٤١٢ - ١٩٩٢ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي - دار المعارف - القاهرة - طبعة ثانية .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة أولى - ١٤١٨ .

الرسائل العلمية

- الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة رسالة ماجستير بمكتبة جامعة الأزهر للباحث : عبد الحفيظ عبد الغنى محمد سالم - ١٩٨٤ .

- أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : عصام عيد فهمى - ٢٠٠٠ .
- الأصول النحوية عند ابن الأنبارى - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد سالم صالح سالم ١٩٩٠ .
- أصول النحو فى الخصائص لابن جنى - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد إبراهيم محمد حسين ١٩٨٢ .
- أصول النحو فى معانى القرآن للفراء - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد عبد الفتاح العمراوى ١٩٨٨ .
- مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجرى رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : كريم سلمان الحمد ١٩٨٠ .
- المعارضة والترجيح فى النحو العربى رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم للباحثة : سناء يوسف فتح الباب .

الدوريات

- نشأة الخلاف فى النحو بين البصريين والكوفيين مقال للأستاذ / مصطفى السقا بمجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - الجزء العاشر ١٩٥٨ .



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١٢-٧	مقدمة
٣٤-١٣	تمهيد
١٣	المصطلحات الواردة في البحث ومدلولها
١٩	تعريف الإجماع
٢١	أنواع الإجماع
٢٣	نشأة الإجماع وظهور المصطلح في كتب النحاة
٢٨	منزلة الإجماع بين الأصول عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في العلم
٣١	بين حجية الإجماع وخرقه
١٠٨-٣٥	الفصل الأول : المسائل المجمع عليها من النحاة
٣٧	الكلام وما يتألف منه
٣٨	المعرب والمبنى
٤٠	النكرة والمعرفة
٤٢	الموصول
٤٥	المعرف بأداة التعريف
٤٦	الابتداء
٤٨	كان وأخواتها
٥٠	ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٥٢	أفعال المقاربة
٥٣	إن وأخواتها
٥٤	لا التي لنفى الجنس
٥٥	ظن وأخواتها

٥٧	أعلم وأرى
٥٨	الفاعل
٦٠	النائب عن الفاعل
٦١	تعدى الفعل ولزومه
٦٢	التنازع في العمل
٦٣	المفعول المطلق
٦٤	المفعول له
٦٥	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
٦٦	المفعول معه
٦٧	الاستثناء
٦٨	الحال
٧٠	التمييز
٧١	حروف الجر
٧٢	الإضافة
٧٣	إعمال المصدر
٧٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٧٦	التعجب
٧٧	أفعل التفضيل
٧٨	النعت
٧٩	التوكيد
٨٠	عطف النسق
٨٢	النداء
٨٣	الترخيم
٨٤	الاختصاص

٨٥	 نونا التوكيد
٨٦	 ما لا ينصرف
٨٩	 إعراب الفعل
٩٤	 عوامل الجزم
٩٥	 العدد
٩٦	 كم وكأين وكذا
٩٧	 المقصور والمدود
٩٨	 جمع التكسير
٩٩	 التصغير
١٠٠	 النسب
١٠١	 الوقف
١٠٢	 الإمالة
١٠٣	 التصريف
١٠٤	 الإبدال
١٠٥	 مسائل متفرقة
١٠٧	 تعقيب
١٠٩ - ٢٠٨	 الفصل الثاني : المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة
١١١	 المعرب والمبنى
١١٤	 النكرة والمعرفة
١١٦	 الموصول
١١٩	 الابتداء
١٢٣	 كان وأخواتها
١٢٦	 ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
١٢٧	 إن وأخواتها

- ١٣٠ لا التى لنفى الجنس
- ١٣١ ظن وأخواتها
- ١٣٢ الفاعل
- ١٣٣ النائب عن الفاعل
- ١٣٤ اشتغال العامل عن المعمول
- ١٣٥ تعدى الفعل ولزومه
- ١٣٦ التنازع فى العمل
- ١٣٧ المفعول المطلق
- ١٣٨ المفعول له
- ١٣٩ المفعول معه
- ١٤٠ الاستثناء
- ١٤٣ الحال
- ١٤٦ التمييز
- ١٤٨ حروف الجر
- ١٥١ الإضافة
- ١٥٣ إعمال المصدر
- ١٥٤ إعمال اسم الفاعل
- ١٥٥ التعجب
- ١٥٧ نعم وبنس وما جرى مجراها
- ١٥٨ النعت
- ١٥٩ التوكيد
- ١٦٠ عطف النسق
- ١٦٣ البديل
- ١٦٤ النداء

١٦٧	 الندبة
١٦٨	 الترقيم
١٧٠	 أسماء الأفعال والأصوات
١٧١	 نونا التوكيد
١٧٣	 ما لا ينصرف
١٧٥	 إعراب الفعل
١٨٣	 عوامل الجزم
١٨٥	 لو
١٨٦	 أما ولولا ولوما
١٨٧	 العدد
١٨٨	 كم وكأين وكذا
١٨٩	 التأنيث
١٩٠	 المقصور والمدود
١٩١	 جمع التكسير
١٩٢	 التصغير
١٩٣	 الوقف
١٩٤	 زيادة همزة الوصل
١٩٥	 التصريف
١٩٧	 الإدغام
١٩٨	 مسائل متفرقة
٢٠٧	 تعقيب
٢٠٩ - ٣٢٠	 الفصل الثالث : المسائل المجمع عليها من نحاة الكوفة
٢١١	 العرب والمبنى
٢١٥	 النكرة والمعرفة

٢١٧	 العلم
٢١٨	 اسم الإشارة
٢١٩	 الموصول
٢٢٤	 المعرف بأداة التعريف
٢٢٥	 الابتداء
٢٢٩	 كان وأخواتها
٢٣٢	 ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٢٣٤	 أفعال المقاربة
٢٣٥	 إن وأخواتها
٢٣٨	 لا التى لنفى الجنس
٢٣٩	 ظن وأخواتها
٢٤٠	 الفاعل
٢٤١	 النائب عن الفاعل
٢٤٢	 اشتغال العامل عن المعمول
٢٤٣	 تعدى الفعل ولزومه
٢٤٤	 التنازع فى العمل
٢٤٥	 المفعول المطلق
٢٤٦	 المفعول له
٢٤٧	 المفعول معه
٢٤٨	 الاستثناء
٢٥١	 الحال
٢٥٥	 التمييز
٢٥٦	 حروف الجر
٢٥٨	 الإضافة

٢٦٠	 إعمال المصدر
٢٦٢	 إعمال اسم الفاعل
٢٦٣	 الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٦٤	 التعجب
٢٦٦	 نعم ويش وما جرى مجراها
٢٦٨	 النعت
٢٦٩	 التوكيد
٢٧٠	 عطف النسق
٢٧٤	 البدل
٢٧٥	 النداء
٢٧٩	 أسماء لازمت النداء
٢٨٠	 الندبة
٢٨٢	 الترخيم
٢٨٤	 أسماء الأفعال والأصوات
٢٨٥	 نونا التوكيد
٢٨٦	 ما لا ينصرف
٢٨٨	 إعراب الفعل
٢٩٤	 عوامل الجزم
٢٩٦	 لو
٢٩٧	 العدد
٢٩٩	 كم وكأين وكذا
٣٠٠	 التانيث
٣٠١	 المقصور والمدود
٣٠٢	 كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعها تصحيحا

٣٠٣	 جمع التكسير
٣٠٤	 التصغير
٣٠٥	 النسب
٣٠٦	 الوقف
٣٠٧	 التصريف
٣٠٩	 زيادة همزة الوصل
٣١١	 الإدغام
٣١٢	 مسائل متفرقة
٣١٩	 تعقيب
٣٢١	 خاتمة
٣٢٣	 الفهارس الفنية
٣٢٥	 فهرس الآيات القرآنية
٣٣٣	 فهرس الحديث النبوى الشريف
٣٣٤	 فهرس شواهد الشعر والرجز
٣٤٠	 فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها
٣٤١	 فهرس المراجع
٣٤٥	 فهرس موضوعات الكتاب